د. يفغيني كورشونوف

جرائم المخابرات الإسرائيلية

الأجهزة الخاصة الإسرائيلية من فضيحة لفضيحة

ترجمة
عدنان جاموس

صادر للكتب

جَرَائِمُ المُخَابَرَاتِ الْإِسْرَائِيلِيَّةِ

الأجهزة الخاصة الإسرائيلية من فضيحة إلى فضيحة

تقديم

كان الليل متجهمًا حالك السواد، تمزق سدوله بين فينة وأخرى نيران المدافع الرشاشة وطلقات البنادق الآلية المتصلة حينًا والمتقطعة حينًا آخر. وكان رجع القصف المدفعي المتبادل يتردد في الأجواء قادمًا من جهة الجبال التي تحجبها الظلمة، ويلمع في الأعالي وميض القذائف المتفجرة، فيبدد بعضًا من عتمة السماء.

إنه ليل مألوف في خريف بيروت، وفي مكان ما في عتمة هذا الليل كانوا ينتظروننا: إذ من المفروض أن نلتقي هذه الليلة أحد القادة البارزين في منظمة التحرير الفلسطينية، اقترحوا علينا أن نذهب قبل هذا اللقاء إلى «لقاء» آخر، ثم نتوجه من هناك بصحبة مرافقين مرسلين خصيصًا إلى لقاء (ن). نفسه الذي سنجري معه. نحن الصحفيَّيْن السوفيتيَّيْن، حديثًا نرسله إلى صحيفتنا وكان أحد الرفاق الفلسطينيين، وهو المسئول عن تنظيم هذا اللقاء، قد نصحنا في

الصباح بأن ننام جيدًا في النهار لأن الليلة ستكون طويلة.

كنت أعرف ما معنى هذا: فقد قضيت في بيروت الكثير من هذه «الليالي الطويلة» التي ترسم معالمها قواعد السرية الصارمة. فأجهزة الأمن الفلسطينية كانت تخوض معركة حياة أو موت مع الموساد - منظمة المخابرات السياسية الخارجية الإسرائيلية - وأية هفوة مهما صغر شأنها في هذه المعركة يمكن أن يكون لها عواقب مأساوية.

وها هي الأمور الآن تسير على النحو الذي غدا معروفًا لديَّ. ففي الساعة الواحدة بعد منتصف الليل وصلت مع زميلي إلى المكان المتفق عليه في طرف المدينة، وأوقفنا سيارتنا تحت شجرة اكليبتوس قديمة في شارع ضيق، وأطفأنا أنوارها. وبعد عدة دقائق وصلت إلى المكان سيارة أخرى، وسلطت علينا أضواءَ مصابيحها من بعيد، وأخذت تقترب منا ببطء، ثم توقفت على مسافة قصيرة من سيارتنا. أشعلتُ نور السيارة القريب وشاهدنا كيف ترجل من السيارة

الأخرى رجلان يرتديان ملابس مدنية وتوجها نحونا. فخرجنا بدورنا من السيارة وسرنا للقائهما. وعندما أصبحا على بعد عدة خطوات منهما سأل أحدهما بحذر وهو يحدِّق في وجهينا محاولًا أن يتبين قسماتنا:

- رفيق؟ مراسل سوفييتي؟

أجبت:

- أيوه، مرحبًا رفيق.

- أهلًا وسهلًا رفيق*.

كان هذا هو الرفيق (م). المسئول عن تنظيم اللقاء مع القائد الفلسطيني الرفيق (ن). وبعد أن تصافحنا قال الحارس، وهو شاب طويل ملتح، إن الرفيق (ن). يرجو المعذرة، فهو لن يتمكن من استقبالكما إلاّ بعد ساعتين، ونرجو أن تقبلا دعوتنا إلى العشاء في مطعم «السلطان إبراهيم» حتى يحين موعد اللقاء. اتركا السيارة هنا، لن يقرب منها أحد، وسنذهب بسيارتنا.

هذا أيضًا كان مألوفًا، وكالعادة سنذهب الآن لتناول العشاء. في البداية سنتناول السمك في مطعم «السلطان إبراهيم» في ضاحية الأوزاعي على شاطئ البحر، ومن ثم سنتوجه إلى إحدى الشقق السرية المخصصة لعقد اللقاءات بين القادة الفلسطينيين والأجانب في منطقة مخيمات اللاجئين الفلسطينيين. وهناك سنشرب الشاي والقهوة مع مرافقينا. وبعد نصف ساعة سيبلغوننا أن الرفيق (ن). ما زال مشغولًا. ويدعوننا للعشاء مرة أخرى، ولكن في وسط بيروت هذه المرة، في مطعم أحد الفنادق. وسيتكرر هذا مرة ثالثة ورابعة، وفي النهاية، وبعد مضي نحو أربع ساعات، سيتم اللقاء في مكان ما بعيد عن كل التوقعات.

وهذا ما حدث فعلًا. واجتمعنا في نهاية المطاف مع الرفيق (ن). في غرفة صغيرة في إحدى الشقق بحضور مرافقينا اللذين كانا يلقيان بين الفينة والأخرى نظرات حذرة على آلتي التسجيل الموضوعتين على الطاولة لتسجيل الحديث الدائر

بيننا وبين القائد الفلسطيني. وعندما انتهى الجزء الرسمي، كما يقال، من اللقاء، أي عندما تلقينا الأجوبة عن أسئلتنا التي كنا أعددناها سابقًا رفعنا آلتي التسجيل، ورحنا نتجاذب أطراف الحديث على السجية، دون أية رسميات. وعندما تطرقنا إلى عشائنا الليلي الذي امتد طويلًا، وجولتنا الليلية في أرجاء المدينة، وتنقلنا من مكان إلى مكان، ابتسم محدثنا وقال وهو يفرد ذراعيه:

- ما باليد حيلة! هذه هي قواعدهم في اللعب... لقد عشتما في بيروت عدة سنوات وشهدتما أكثر من مرة ماذا يفعل العملاء الإسرائيليون هنا. الموساد عدوٌ شرس ولا يجوز الاستخفاف به، وأردف محدثنا وهو يطلق ضحكة ذات معنى: ونحن على كل حال لم نعد كما كنا سابقًا.. فقد تعلمنا أيضًا بعض الأمور، وأستطيع القول.. ولكن هذا ليس للنشر في جرائدكم، إن أجهزة مكافحة التجسس عندنا أصبحت تعمل بشكل لا بأس به.

بادرت إلى القول متلقفًا كلماته:

- ألا يمكن أن نكتب عن هذا؟ أن نتحدث عن عملية قامت بها أجهزتكم ضد الموساد، كي نبين أن المخابرات الإسرائيلية ليست تلك القوة القادرة على كل شيء كما تزعم الدولة الصهيونية؟!

ضيق الرفيق (ن). عينيه وقال بلهجة يشوبها بعض التهكم:

- للأسف لم يحن الوقت بعدُ لمثل هذه الأحاديث، فالأحداث لا تزال ساخنة جدًّا. أما قولك إن الموساد ليس قادرًا على كل شيء فأنت فيه على حق.

ثم غيَّر موضوع الحديث، أجل لقد كانت تلك الليلة بالفعل «طويلة». لم نصل إلى سيارتنا القابعة تحت شجرة الإكليبتوس القديمة بحراسة مرافقينا الفلسطينيين إلاّ قبيل الفجر. وفي أثناء الوداع طلب منا الرفيق (م). أن نحضر له في الغد، أي في يومنا الذي أوشك فجره أن ينبلج، الأشرطة التي سجلنا عليها الحديث الليلي لأنه يريد أن يسلمها إلى محطة إذاعة «صوت الثورة الفلسطينية». واتفقنا على أن

أحضر الأشرطة بعد الظهر إلى قسم الإعلام في منظمة التحرير الفلسطينية، وأتركها عند المناوب اسلمها للرفيق(م)..

وفي الموعد المحدد حضرت بالسيارة إلى المنطقة التي توجد فيها الأجهزة الإدارية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية والقوات الوطنية اللبنانية. أغلبية الشوارع والأزقة هنا مسدودة بحواجز معدنية محاطة بأسلاك شائكة وبراميل معدنية كبيرة مملوءة بالرمل أو بالبيتون. وقد وضعت في الطرق على طول الأرصفة عجلات مطاطية قديمة لا تسمح للسيارات بالتوقف قرب الرصيف. كنت مضطرًا بين فينة وأخرى إلى السير ببطء كلما اقتربت من أحد الحواجز العديدة التي أقامتها القوات الفلسطينية واللبنانية الوطنية. وعند الحاجز كان المقاتلون ينظرون إلى داخل السيارة ويسألون من أنا وما هي وجهتي، واعتدت أن أجيبهم: روسي أو «سوفييتي». وكانوا يردون دائمًا بابتسامة وإشارة باليد: يالاّ.. أهلًا وسهلًا.**

لم يكونوا يطلبون أية وثائق، وكان الكثيرون منهم يَعرفونني بالوجه، ويعرفون سيارتي من كثرة ما شاهدوني في هذه المنطقة خلال الأعوام العديدة التي قضيتها في بيروت بحكم عملي.

لم تكن إجراءات الحيطة - الأسجية والعجلات المطاطية والحواجز - زائدة عن اللزوم. فكم من مرة تمكن عملاء إسرائيل من إيصال سيارات مملوءة بمواد متفجرة - أو مفخخة كما يقولون هنا - إلى هذه المنطقة! وكم من مرة حدثت هنا في الأعوام الأخيرة انفجارات شديدة سقطت ضحيتها أعداد كبيرة من سكان المنطقة المسالمين وعابري السبيل الأبرياء. أجل.. إن إرهاب الموساد الآن يصطدم بصخرة اليقظة، فالمناضلون الفلسطينيون واللبنانيون قد تعلموا فعلًا بعض الأمور، ولكنهم تعلموها يا للأسف، من خلال تجارب ومحن مريرة.

كان من المتعذر إيقاف السيارة قرب البناء الذي يوجد فيه مكتب الإعلام. فالشارع ضيق ومكتظ بالسيارات العائدة إلى منظمة التحرير الفلسطينية والقوات

الوطنية اللبنانية، ثم إن الحرس لا يسمح بدخول أية سيارة غريبة إلى الشارع.

ولكنهم هنا أيضًا يعرفونني، وقد سمحوا لي بإيقاف السيارة عند المدخل مباشرة. ترجلت وسلمت مفاتيح السيارة لأحد المسلحين المناوبين واعدًا بالعودة خلال خمس دقائق لا أكثر. دخلت المبنى القديم وصعدت إلى الطابق الرابع ودلفت إلى شقة حولت إلى مكتب وقد وضعت في ردهتها طاولة للسكرتارية جلس إليها شاب في مقتبل العمر لم أشاهده من قبل يرتدي بزة مرقطة وقد أسند بندقيته الآلية من طراز كلاشينكوف إلى قائمة الطاولة. نظر إليَّ الشاب نظرة تساؤل، فحييته وقدمت له نفسي بالعربية:

- مرحبًا رفيق، أنا مراسل سوفييتي..

ثم أخرجت من جيبي شريطيْ تسجيل ووضعتهما أمامه على الطاولة وقلت:

- هذان الشريطان للرفيق (ن). سلمهما له.. مهمة عاجلة..

ارتد الشاب فجأة إلى الخلف، وفتح عينيه على سعتهما وأمسك بندقيته.. وفي هذه اللحظة سمعت شخصًا خلفي يقول بلهجة تنم عن الرضا:

- آ.... أحضرت الشريطين، جيد جدًّا، أعطني إياهما.

التفت، فإذا صاحب الصوت هو الرفيق (م). نفسُه. تناول الشريطين من على الطاولة، وأخرجهما من غلافيهما وتفحصهما، ثم أرجعهما إلى الغلافين ثانية وقال:

- حسنًا، شكرًا جزيلًا، رفيق.

وهدأ السكرتير الشاب على الفور، وزالت إمارات التوجس عن وجهه، وأطلت من عينيه نظرة ود وترحيب. لقد أدركت بالطبع سبب اضطرابه وارتيابه: شخص غريب لا يعرفه يقدم له علبتين ليسلمهما

للرفيق (ن). القائد الفلسطيني البارز الذي يترصده الموساد في كل مكان.

ولنعدْ الآن بضعة عقود إلى الخلف، إلى السنوات التي بدأ فيها الموساد يكتسب سمعته السيئة متحولًا إلى أداة للإرهاب الصهيوني.

(*) كتبت هذه الكلمات بأحرف روسية كما تلفظ بالعربية.

(**) كتبت هذه الكلمات بأحرف روسية كما تلفظ بالعربية

رسائل الموت

غمس الأمير بذاك السُم

سهامه المطواعة

وأرسلها لتطوف بكأس المنية

علي جيرانه في المناطق المحيطة

قفزت إلى ذهني فجأة هذه الأبيات من قصيدة بوشكين الشهيرة «شجرة الأوباس»، عندما قلبت آخر صفحة في الملف الذي جمعته تحت عنوان «الإرهاب بالبريد».. إنني أستبعد أن يكون المخترع السويدي مارتين ايكنبرغ قد قرأ قصيدة بوشكين هذه واستقى منها فكرة الرسائل القاتلة. إلاّ أنه نفذ هذه الفكرة في العقد الأول من هذا القرن عندما بعث بطرد بريدي ملغوم إلى أحد رجال الأعمال السويديين الذي تجرأ على رفض اختراعه. وقد قام ايكنبرغ باختراع «القنبلة» الرسالة بنفسه، ولكنه لم يكن، كما يبدو،

ماهرًا في الحفاظ على السرية. فقد اكتشفت الشرطة شخصيته من خطه.. وكان ايكنبرغ آنذاك يقيم في إنجلترا، ولم تكن سمعته حسنة بين جيرانه. فقد تزوج مرتين، وكلتا زوجتيه لقيتا حتفيهما في ظروف غامضة. وقد شاع بين معارفه عمومًا أنه إنسان مختل العقل. وكانت الشرطة الإنجليزية تميل إلى تبني هذا الرأي، فقد أودعته سجن بريكسون ريثما يتم نقله إلى السويد، ولكنه انتحر في السجن قبل أن تكتمل إجراءات نقله.

بيد أن فكرته الإجرامية بُعثت من جديد بعد انتحاره بنحو ثلاثين سنة. ففي الثالث من أيلول / سبتمبر عام 1947، وفي أثناء فتح الإرساليات البريدية في جنوب غربي لندن حدث فجأة انفجار شديد - إذ انفجر طرد ثقيل كتب عليه «أجهزة علمية». وقد أدى الانفجار إلى انهيار جزء من السقف وجرح شخصين. وبينت التحريات أن الطرد مرسل من أيرلندا إلى أحد الضباط في المخابرات العسكرية الإنجليزية. وكما كتبت إحدى الصحف الإنجليزية وهي تتذكر هذه الحادثة بعد عدة

سنوات يمكن الافتراض أن الجهة المدبرة هي منظمة الجيش الجمهوري الأيرلندي التي كانت تستخدم سلاح الإرهاب ضد الإنجليز على نطاق واسع. إلاّ أن التحقيقات أثبتت أن الآثار لا تقود إلى أيرلندا، بل إلى المنظمتين الصهيونيتين الإرهابيتين «أرغون تسفي ليومي» (المنظمة القومية العسكرية) و«ليحي» («عصابة شتيرن» أو «المناضلون من أجل حرية إسرائيل»).

وكان الإنجليز يعلمون أن هاتين المنظمتين الإرهابيتين كانتا تخططان لشن «حملة تفجيرات» في الجزر البريطانية كان شعار أرغون هو «يهودا ماتت بالنار والدم، يهودا ستبعث بالنار والدم». وقد قام أحد زعمائها وهو إسحاق ايزيرتينسكي ذو الأصل البولوني إلى فلسطين التي كانت تحت الانتداب الإنجليزي في عام 1937، وأصبح هذا الإرهابي يعرف الآن باسم إسحاق شامير، وهو يترأس في إسرائيل تكتل الأحزاب اليمينية «ليكود». وقد وصل شامير إلى المناصب الحكومية العليا في إسرائيل - منصب وزير

ورئيس مجلس الوزراء - عبر قيادة «أرغون» و«الموساد» حيث كان يشغل منصب نائب الرئيس بالذات.

وإذا ما قفزنا ثلاثين سنة ونيفًا إلى الأمام لابد من أن تلفت نظرنا الأنباء التي تناقلتها الصحف آنذاك بمناسبة موت شخص يدعى ناتان يلين - مور (فريدمان) وهو أحد قادة مجموعة ليحي (عصابة شتيرن) الإرهابية التي انشقت عن «أرغون تسفي ليومي» في عام 1944. فقد اعترف يلين - مور هذا للصحفيين قبل موته بفترة وجيزة بأنه شارك شخصيًّا في التخطيط «لعمليات إرهابية مذهلة تستخدم فيها القنابل» وكان أحد الأشخاص الذين خططت جماعته لاغتيالهم رئيس وزراء بريطانيا المقبل أنتوني إيدن. وقد وصلت الرسالة «المفخَّخة» إلى إيدن حسب أقوال يلين - مور، ولكن المصادفة المحضة هي التي أنقذته منها. إذ أنه ظل عدة أيام يحملها في محفظته دون أن يجد الوقت الكافي لفضها. ويبدو أن «الرسالة أفرغت من الشحنة» فيما بعد، ولم تثر حولها ضجة.

وعلى إثر الانفجار الذي حدث في لندن وأثار في مكاتب البريد هناك موجة من الذعر الشديد، اكتشف الإنجليز خمس رسائل «مفخخة» موجَّهة من مدينة تورينو الإيطالية إلى موظفين كبار في الدوائر العسكرية البريطانية. ولم يكن الفضل في اكتشاف هذه «الرسائل» يعود إلى اليقظة، بل إلى المصادفة المحضة:

فقد وصلت إحداها إلى شخص آخر غير المرسلَة إليه. وفيما هو يفتحها لفتت نظره أسلاك مريبة أثارت شكوكه..

وبعد انقضاء سنوات عدة على تلك الأحداث اعترف شخص اسمه باكون إلياف وهو «خبير» بالرسائل «القاتلة» في «عصابة شتيرن» بأن الرسائل «المفخخة» التي كان يعدها آنذاك كانت بدائية وغير متقنة. وكانت قوة الشحنة فيها لا تحسب بدقة. أي أنهم كانوا يجعلونها قوية أكثر من اللازم. ويقول إلياف هذا الذي كان يعمل في السبعينيات في إحدى «الدوائر الأمنية» الإسرائيلية إن إحدى القنابل التي

فجرها مفتشو سكوتلاند يارد كانت من القوة بحيث إنها مزقت الترس الفولاذي. ولم يكن من الصعب اكتشاف مثل هذه «الرسائل الجهنمية»، فقد كان الإنجليز عندما يرتابون في إرسالية بريدية ما يفحصونها بالأشعة السينية العادية. وعلى الرغم من أن الإرهابيين الصهاينة استمروا في توجيه إرسالياتهم القاتلة إلى إنجلترا، فإن هذه الإرساليات لم تكن تؤدي المطلوب منها، إذ إن السلطات الإنجليزية كانت تكتشفها وتبطل مفعولها.

ولكن في أيار/ (مايو) عام 1948، وبعد أن أُنشئت دولة إسرائيل وضعُفت يقظة الإنجليز الذين سحبوا قواتهم من فلسطين وقع انفجار أودي بحياة طالب في العشرين من عمره هو ريكس فاران. فقد كانت عصابة شتيرن قد اتهمت أخاه روي الذي كان يخدم في الجيش الإنجليزي في فلسطين بقتل شاب يهودي، وتوعدته بالانتقام. وذات يوم تسلم ريكس من البريد كتابًا مرسلًا إلى أخيه وفتحه.. ودوى صوت انفجار! واتضح أن الكتاب كان محشوًّا بالمتفجرات.

وعادت سكوتلاند يارد إلى تشديد إجراءات الأمن وأخذت تفحص بدقة الرسائل والطرود والرزم البريدية الموجهة إلى المسئولين السياسيين والعسكريين البارزين، وإلى الوزارات والدوائر الحكومية. ومع ذلك فبعد ذلك فبعد مضي أسبوعين لا أكثر على مقتل الطالب البريء ريكس فاران الذي وقع ضحية الإرهاب الصهيوني كادت إحدى الإرساليات القاتلة أن تصل إلى هدفها، فقد وصلت «القنبلة» إلى منزل الجنرال سير باركر الذي كان منذ فترة غير بعيدة يقود القطعات الإنجليزية في فلسطين الموضوعة تحت الانتداب. ولكن الجنرال لم يكن في المنزل آنئذ، فتسلمت زوجته الطرد البريدي وبدأت بفتحه. وفجأة لفت نظرها سلك معدني فارتابت في الأمر، ونحت الطرد جانبًا، واستدعت الشرطة. وقد اكتشف الخبراء في الطرد شحنة شديدة الانفجار وصاعقًا وبطارية تغذية صغيرة جدًّا.

وقد نشرت الصحيفة الإنجليزية التي روت هذه القصة بعد سنوات عدة مخططًا إيضاحيًّا لشبكة التفجير يبين

مدى بساطتها بحيث إن أي قاتل ملم بالتكنيك يمكنه أن يعد شبكة مثلها.

وذكرت الصحيفة بالمناسبة أن «حملة الرسائل المتفجرة» انتقلت من الجزر البريطانية إلى «الشرق الأوسط» وكما في السابق فإن الإسرائيليين هم الذين دبروها»، ولنقرأ هذا المقطع الذي نشرته الصحيفة آنذاك: «إن «الرسالة» أو «القنبلة» - الإرسالية المعدة بمهارة هي كسلاح مغرية من عدة نواح، إنها حرب عن بُعد، لا أحد من جماعتك يخاطر فيها بأي شيء.. فإذا واتاك الحظ قتلت «القنبلة» الشخص الذي أرسلتها إليه، وإذا لم تقتله فإنها ستثير الرعب. وأجهزة مخابراتك تعرف عناوين أعدائك، ولا أحد منهم يمكنه أن يكون في أمان. وأنت قد أعلنت قسوتك: إذ لا يهمك إن كان الذي سيفض الرسالة ليس الشخص المقصود، بل زوجته أو أحد أولاده».

لقد نجحت الصحيفة في أن تبيَّن في هذا المقطع منطق أكلة لحوم البشر الذي يتبناه القتلة موزعو الموت بالبريد.

وانطلاقًا من هذا المنطق قرر الحكام الصهاينة في الستينيات إرسال «سهامهم القاتلة» إلى مصر. ففي تلك السنوات استقدمت حكومة عبد الناصر عددًا كبيرًا من العلماء والمهندسين الألمان الغربيين ليساعدوها في تعزيز قدرة البلاد الدفاعية. وقد عملت مجموعة من هؤلاء العلماء تحت إشراف البروفيسور فولفغانغ بيلتسيه في مجال صنع الصواريخ. وعملت مجموعتان أخريان في وضع تصاميم جديدة لطائرات حربية. وكان عملاء المخابرات السياسية الخارجية «الموساد» يتابعون بانتباه سير الأعمال التي كانت تجري بنجاح وتنال تقديرًا عاليًا من جمال عبد الناصر. وما أن ظهر في العرض العسكري الذي جرى في القاهرة عام 1962 صاروخان من طراز «أرض-أرض» متوسطا المدى حتى قرر رئيس الموساد إيسير هرئيل البدء بالعمل.

في البداية توجه بنفسه إلى بون لإجراء مفاوضات مع رينهارد غيلين، رئيس جهاز المخابرات في ألمانيا الغربية بهدف ضمان موافقته على ممارسة «الضغط»

العنوان مختلَق). وبينما كانت السكرتيرة تفتح المغلف دوى انفجار أدى إلى تشويهها: فقد فقدت عينها، واضطروا في المستشفى إلى بتر يدها.

وفي اليوم التالي وصل من «هامبورغ» إياها رزمة كتب مرسلة إلى اللواء كمال عزب الذي يساهم في برنامج إنتاج الصواريخ في المصنع رقم 333، لم يكن اللواء موجودًا في أثناء فتح الطرد، إلاّ أن انفجار «الإرسالية القاتلة» أدى إلى إصابة ستة مصريين كانوا موجودين آنذاك في الغرفة بجروح بالغة.

وإذا ما تذكرنا أن مثل هذا الطرد كان قد انفجر في مبنى البريد المركزي في القاهرة فقتل شخصًا وجرح عدة أشخاص وذلك عشية انفجار المغلف في مكتب سكرتيرة البروفيسور بيلتسيه اتضح لنا أن هذه العمليات الإرهابية كانت حلقات في سلسلة واحدة موجهة نحو هدف محدد. وعلى الرغم من تشديد اليقظة واتخاذ إجراءات أمنية استثنائية فإن الطرود الملغومة استمرت في الوصول إلى العلماء الألمان وقتلت خمسة منهم في القاهرة. وفي الوقت نفسه

كانت تُمارَس على هؤلاء العلماء ضغوط شديدة عن طريق تخويف أقاربهم المقيمين في ألمانيا الاتحادية.

بيد أن كل هذا لم يكن أكثر من «تحذيرات»، ثم جاء وقت أصدر فيه رئيس الموساد أمره بالانتقال إلى «العمل المباشر».

في أيلول/ سبتمبر عام 1962 كان قد «اختفى» بشكل غامض رجل الأعمال هينز كروغ، وهو شخص له علاقة بعمل العلماء الألمان الغربيين في القاهرة. فقد غادر الرجل القاهرة بالطائرة إلى ميونيخ لحضور اجتماع عاجل «دعاه» إليه، كما اتضح فيما بعد، عملاء الموساد، وما أن غادر الرجل مطار ميونيخ حتى اختفى دون أن يخلف وراءَه أي أثر. وحاول ثلاثة من عملاء الموساد خطف البروفيسور هانس كلاينفيختر لصلته بالأعمال التي تجرى في القاهرة، بيد أن البروفيسور استطاع أن يقاوم مهاجميه، ويصمد أمامهم، ثم يجبرهم على الفرار، ولكن بعد أن أطلقوا عليه النار من مسدس مزود بكاتم للصوت وجرحوه في صدره.

وقابل أحد عملاء الموساد ابنة باول غوركيه التي تبلغ الرابعة والعشرين من عمرها، وقال لها إن اسمه أوتو إيوكليك وإنه مكلف بإبلاغها إنذارًا موجهًا إلى أبيها الذي يعمل في المصنع رقم 333، فهو إما أن يغادر مصر حالًا أو يقتل.

وفجأة توقفت الحملة الموجَّهة ضد العلماء الألمان الغربيين العاملين في مصر. ولكن السبب في ذلك لم يكن يعود إلى موجة الاستنكار التي أثارها الإرهاب الصهيوني في العالم أجمع. لا.. لم يكن هذا هو السبب البتة. بل إن هذا الإرهاب كان ورقة رابحة في اللعبة السياسية المعقدة التي كان يخوضها آنذاك رئيس وزراء إسرائيل دافيد بن - غوريون مع مستشار ألمانيا الاتحادية كونراد أديناور.

فقد تقابل الرجلان في فندق «وولدورف» الفخم في نيويورك واتفقا على أن تدفع ألمانيا الاتحادية للدولة الصهيونية مبلغًا كبيرًا من المال «كتعويض، عن الجرائم التي اقترفها الهتلريون، وبالذات عن جريمة إبادة السكان اليهود في أوربا، وعلى أن تورد إلى

إسرائيل أحدث الأسلحة. بيد أن الإرهاب الإسرائيلي ضد الخبراء الألمان الغربيين، سواء في مصر أو في ألمانيا كان يمكن (بسبب تأثيره السلبي في الرأي العام الألماني الغربي) أن يعرقل تنفيذ هذا الاتفاق.

استدعى بن غوريون بعد عودته من الولايات المتحدة رئيس الموساد إلى لقائه في فندق على شاطئ بحيرة طبريا، حيث كان رئيس الوزراء يمضي فترة استجمام بعد الرحلة. وقد قرأت في أحد المصادر أن ايسر هرئيل الذي كان وضعه آنذاك في إسرائيل كوضع «الكاردينال الرمادي»* لم يكن يعرف شيئًا عن اتفاق نيويورك (على الرغم من ادعائه المتبجح بأن عملاءه موجودون في كل مكان وينفذون إلى أي مكان ويعرفون كل شيء!) ولذلك عندما طلب منه بن غوريون إيقاف حملة الإرهاب، ثارت ثائرته. فقال له بن غوريون:

- اسمع يا إيسير، إن بون تقدم لنا مساعدة ثمينة جدًّا، وتزودنا بالدبابات والحوَّامات والسُّفن وغير ذلك من الأسلحة. وكما تعلم فإن وفدًا منهم قد زارنا منذ فترة

قريبة لدعم الاستمرار في توريد المعدات العسكرية. وحملة الرسائل الملغومة التي تقودونها لا تعجب حكومة بون، وتثير موجة شديدة من الكراهية والنفور. أوقفوها على الفور. إنني أريد تكوين رأي شخصي عن قيمة الإخباريات التي تصلكم حول أعمال العلماء الألمان وصواريخهم. أريد أن أرى هذه الوثائق.

كان هذا الكلام يعني عمليًا إعلان عدم الثقة برئيس الموساد الذي كان يعد نفسه الشخص الثاني بعد رئيس الوزراء في الدولة الصهيونية.

رد إيسير هرئيل بلهجة تنم عن الشعور بالإهانة:

- إذا كنتم قد فقدتم الثقة بي، اسمحوا لي أن أقدم لكم طلب استقالتي. وخليفتي سيحقق لكم رغباتكم.

ولم يلبث رئيس الموساد أن قدم طلب استقالته إلى بن غوريون. وقد ورد في كتاب «الموساد»، الذي اشترك في تأليفه كل من دينيس ايزينبرغ وأوري دان وإيلي لاندوا وأظهروا فيه تعاطفهم الواضح مع هذه

«الدائرة السرية الإسرائيلية»، أن نبأ طلب استقالة هرئيل كان له في إسرائيل وقع الزلزال. (في صيف عام 1981 سُرّح أوري دان، الخبير بشؤون أجهزة المخابرات الإسرائيلية، من عمله في صحيفة «معاريف» لأنه اتَّهم في إحدى مقالاته رئيس الموساد بالتدخل في حملة انتخابات الكنيست إلى جانب حزب العمل الذي كان آنذاك معارضًا لتكتل ليكود). وقد شكلت لجنة سرية خاصة لتقصي الأسباب التي أجبرت رئيس الموساد على تقديم استقالته، وهو الذي يركز في يديه عمليًّا السلطة بأكملها سواء في الموساد أو في الدولة ككل.

بعد عدة سنوات عمد بن غوريون الذي كان قد استقال آنذاك إلى رأب الصدع بينه وبين إيسير هرئيل فكتب رسالة امتدح فيها «موهبة ووطنية» هذا الأستاذ الكبير في لعبة «الأمور الرطبة».

ولكن إذا كانت العمليات الإرهابية ضد الألمان الغربيين قد توقفت فإن «رسائل الموت» ظلت سلاحًا مشهرًا في يد الموساد، وظلت ترد إلى عناوين خصوم الدولة

الصهيونية. وانتقل هذا الأسلوب البربري إلى ترسانة الأجهزة السرية الأخرى في الدول الإمبريالية.

وهاكم نبذة من سجل جرائم الموساد المرتبة «بواسطة البريد» ضد أعضاء بارزين في منظمة التحرير الفلسطينية.

في 19 تموز / يوليو عام 1972 أدى انفجار طرد ملغوم إلى جرح الدكتور أنيس صايغ، مدير مركز الأبحاث الفلسطينية في بيروت.

وفي اليوم نفسه أُبطل مفعول طرد ملغوم موجه إلى «أبو حسن» سلامة، وهو أحد القادة البارزين في منظمة التحرير الفلسطينية. وفي 20 تموز/ يوليو عام 1972 أُبطل مفعول ثلاث «إرساليات قاتلة» موجهة إلى قادة فلسطينيين.

وفي 25 تموز (يوليو) من العام نفسه أدى انفجار «كتاب» إلى جرح «أبو شريف» القائد البارز في منظمة التحرير.

إن هذه العمليات ليست سوى حلقة واحدة في سلسلة «رسائل» الموساد «القاتلة»؛ ومن المعروف أن هذه العمليات من تنفيذ فرع «ميستافاه ايلوهيم» (غضب الرب) الذي شكله رئيس الموساد الجديد تسفي زامير في صيف عام 1972 خصيصًا من أجل اغتيال قادة حركة المقاومة الفلسطينية ونشطائها. وهكذا ظل تسفي زامير وفيًّا لأساليب إيسير هرئيل.

وتدل التجربة على أن الأجهزة السرية الإسرائيلية لا تقوم بحملات إرسال «الطرود القاتلة» بصورة دائمة ومنتظمة، بل هي تقصر ذلك على الأوقات التي ترى فيها، حسب تقديرها، أن اليقظة لدى أعداء الدولة الصهيونية قد ضعفت، وأنهم بدأوا يبدون اللامبالاة.

وتعتمد هذه العمليات بالدرجة الأولى على عنصر المباغتة ويمكن إحباطها بسهولة إذا نظمت أجهزة الأمن عملها كما ينبغي، كما يمكن عندئذ إحباط العمليات الأخرى التي يقوم بها الموساد، والتي تفضل الدعاية الصهيونية عدم الحديث عنها، إذ أن هذه

الدعاية تهدف إلى تصوير الموساد على أنه منظمة خارقة قادرة على كل شيء ولا يمكن أن تُهزم.

لا يجوز طبعًا بحال من الأحوال الاستهانة بالخطر الذي تمثل في الموساد، ولكن مما له دلالته في هذا الصدد تعليق رئيس إدارة المخابرات المركزية الأمريكية على إحدى عمليات الموساد الفاشلة عندما قال:

«بالمقارنة مع دوائر المخابرات الأخرى يمكن تقويم نشاط الموساد بعلامة «جيد». ولكن فيما يخص دعاية الموساد لنشاطه الذاتي فإنه يستحق عن جدارة علامة «ممتاز».

وهذه «الدعاية» هي أيضًا نوع من «الرسائل القاتلة» (النفسية) التي يوجهها الموساد لإرهاب ضحاياه معنويًا، ولسلبهم إرادة المقاومة والإيحاء إليهم باستحالة مجابهة أية ظاهرة يتجلى فيها «ميستفاه إيلوهيم» (غضب الرب).

.... غمس الأمير بذاك السم سهامه المطواعَة وأرسلها لتطوف بكأس المنية علي جيرانه في المناطق المحيطة.

خيوط العنكبوت الرمادية

فوق «نجمة داود»

بما أن الموساد يحب الدعاية الذاتية، كما ذكرنا آنفًا، لذا نجد أن عددًا كبيرًا من الكتب والمقالات الصادرة في الغرب مكرَّس للحديث عنه وعن عملياته، وعن عملائه «العائدين من البرد»، أي الذين خرجوا من اللعبة.

ومن الواضح أن هذه الكتب والمقالات قد ألفت بطلب من زعماء الموساد أنفسهم. ومن قبيل الدعاية الذاتية أقيم في تل أبيب نصب بمقاييس عملاقة كتبت على جدرانه أسماء عملاء الموساد الذين لقوا حتفهم في أثناء «قيامهم بالواجب» كما يقولون. وقد شيد هذا النصب بمبادرة من الجنرال مئير عميت (سلوتسكي) الذي ترأس جهاز الموساد خلال السنوات 1963-1968 خلفًا لرئيسه السابق إسير هرئيل، ولكن إذا كان

هرئيل قد تخرج من «مدرسة» الانتليجنس سيرفيس البريطانية واكتسب خبرته من خلال العمل فيها في وقت مَّا فإن عميت كان يخدم بإخلاص سيدًا آخر هو وكالة المخابرات المركزية الأمريكية. وقد بُني نصب عملاء الموساد على شكل متاهة ترمز إلى فكرة «البحث الدائم» التي تميز، كما يزعمون، مؤسسة «العباءة والخنجر» الصهيونية. وقد تكون فكرة إقامة هذا النصب مستعارة أصلًا من «الزملاء» العاملين في وكالة المخابرات المركزية: فقد شُيّد نصب مشابه لهذا في مقر رئاسة الوكالة في لينغلي.

ظهر الموساد (وتسميته الكاملة «موساد عالي بيت» وتعني بالعبرية «مكتب الهجرة الثانية») كما كتبت صحيفة «واشنطن بوست» بعد ظهور إسرائيل على خارطة العالم السياسية، أي بعد عام 1948. ولكن ثمة معطيات أخرى تفيد أن هذه المؤسسة قد شكلت منذ الثلاثينيات (وكانت تسمى آنذاك «ريشوت») وكانت المهمة التي تتولاها (رسميًّا) هي تنظيم نقل المهاجرين اليهود إلى فلسطين سرًّا. وفي أثناء ذلك كانت تزود

المنظمات الصهيونية السرية بالأسلحة وتنفذ «عمليات خاصة» ضد أعداء الصهيونية. وكانت مقر قيادة الموساد بادئ ذي بدء في جنيف، ثم نقل إلى إستانبول. ولكن حتى لو صدقنا رواية «واشنطن بوست» يظل من المؤكد أن الموساد، كأداة في يد الصهيونية، لم يأت من فراغ، فقبل تأسيسه كانت وظائفه تنفذ من قبل ثلاث منظمات صهيونية إرهابية هي: الهاجانا «الدفاع الذاتي» وأرغون تسفي ليومي وليحي «عصابة شتيرن» التي تحمل اسم الإرهابي الذي أسسها). كما كان لدى الوكالة اليهودية مؤسسة الاستخبارات تسمى «شيروت إسرائيل»، وقد استفاد أول رئيس للوزراء في إسرائيل بن غوريون من خبرتها عند تأسيس الموساد «الجديد» أو المكتب المركزي للاستخبارات والأمن الذي كان في البداية يحمل اسم «ريشوت».

وقد شُكِّلت الهاجانا في حينها على أساس مجموعة الاستخبارات الصهيونية «نيلي» التي ظلت تعمل حتى عام 1920، وكانت تتألف من المحاربين القدماء في

الجيش الإنجليزي الذين شهدوا الحرب العالمية الأولى. وارتبطت «الهاجانا» منذ نشأتها ارتباطًا وثيقًا بجهاز المخابرات البريطانية «بريتيش إنتليجنس سيكريت سيرفيس»، وساهم في تأسيسها مساهمة فعالة شخص عرف باسم فينغيت، وهو صهيوني متحمس كان يعمل في جهاز «بريتيش إنتليجنس سيرفس» برتبة نقيب.

وكانت هذه المنظمة تدَّعَى رسميًّا أن هدفها هو تسهيل هجرة اليهود إلى فلسطين الموضوعة تحت الانتداب البريطاني، في حين أنها كانت في الواقع منظمة عسكرية لديها جهازها الخاص المكلف بتنفيذ «مهمات خاصة». وقد ساعدتها مؤسس «إنتليجنس سيرفيس» البريطانية على أن تشكل فصائل مغاوير «البالماخ» التابعة لها والمكلَّفة بمهمة إرهاب السكان العرب بحجة حماية المستوطنين اليهود من الخطر الذي يتهددونهم به.

وعمدت الحكومة البريطانية في السابع عشر من أيار/ مايو عام 1939 إلى إصدار ما أسمته «الكتاب

الأبيض» الذي نص على البدء بالحد من هجرة اليهود إلى فلسطين والحد من شرائهم الأراضي هناك. وبما أن البريطانيين كانوا يعرفون ما يمكن أن تقدم عليه منظمة «الهاجانا» التي شكلوها هم أنفسهم، فقد قرروا أن يتخذوا سلفًا
إجراءات احترازية ليحموا أنفسهم مما صنعته أيديهم. ثم إن الشرطة الإنجليزية في فلسطين اكتشفت مستودعات سرية للأسلحة، وأوصلها تقفي الأثر إلى شخص لم يكن معروفًا في العالم السياسي آنذاك هو موشي دايان، مدرس التربية البدنية المتواضع وعضو «الهاجانا». وقد أُلقي القبض على دايان وعلى اثنين وأربعين عضوًا من أعضاء هذه المنظمة، ووضعوا خلف الأسلاك الشائكة. ولكن سرعان ما تدخل في الأمر اللوبي الصهيوني في إنجلترا، وراح يدافع عن الإرهابيين المعتقَلين. بجميع الوسائل ويبرهن على «مثاليتهم» وضرورة إخلاء سبيلهم فورًا، وانتهى الأمر بإخلاء سبيل أفراد المجموعة كلها في 17 شباط / فبراير 1941، ودعت الوكالة اليهودية أتباعها إلى

التطوع في قطعات الجيش الإنجليزي الموجودة في فلسطين.

وفي أيار / مايو من العام ذاته أبرم أحد «آباء الصهيونية» حاييم وايزمان اتفاقية رسمية مع رئيس المخابرات البحرية البريطانية حول تشكيل فصائل عسكرية تابعة لمنظمة الهاجانا في جميع أنحاء فلسطين من أجل «الحماية» من السكان العرب وكاحتياط للجيش الإنجليزي. ووافق الجميع على تعيين موشي دايان الذي نجح حتى منذ أن كان خلف الأسلاك الشائكة في إقامة علاقات طيبة مع عملاء «بريتيش إنتليجنس سيرفس» قائدًا للوحدتين الأوليين. وكانت «الإنتليجنس سيرفس» قد كلفته بإنشاء سلسلة من المخبرين لتنسيق نشاط عملائها في سورية وفلسطين تحسبًا لوقوع هذه المنطقة تحت الاحتلال الألماني.

واقترح دايان بدوره على أسياده تشكيل كتائب خاصة للجيش الإنجليزي من فصائل «البالماخ» وقد شكلت

هذه الكتائب بالفعل، لكنها لم تشترك في أية معركة ضد الفاشيين الألمان.

وفيما كانت الوحدات المشكلة تسير في مؤخرة الجيش الإنجليزي كانت في الوقت نفسه تمهد التربة لإنشاء شبكة واسعة من العملاء الصهاينة في أوربا الغربية بعد الحرب، وقد نجحت في تنفيذ هذه المهمة.

في أثناء ذلك كان العميل الإنجليزي موشي دايان قد «ترقى في السلم الوظيفي» كما يقولون، وقد ورد في كتاب «موشي دايان الجندي والإنسان والأسطورة» الصادر في لندن عام 1972 لمؤلفه شابتاي تيفيس: «أوكلوا إلى موشي مهمة إعداد المظليين، فاستأجر ضابطًا بريطانيًا برتبة رائد اسمه غرانت تايلور. اشتهر بلقب «القاتل»، وهو شخص قصير مكتنز ذو ابتسامة سريعة. وكان تايلور هذا قد عمل سنين عديدة مدربًا على استخدام الأسلحة النارية الخفيفة في القسم الخاص في سكوتلانديارد، ثم دعاه هيوارد إدغار هوفر للعمل في مكتب التحقيقات الفيدرالي (إدارة المباحث الاتحادية) ومكافحة رجال العصابات في الولايات

المتحدة الأمريكية. عدة سنوات، وقال فيما بعد: إن كل ما كان يعرفه قبل هذا عن إطلاق النار «غريزيًّا»، وعن أساليب السرقة أو القتل كان عبث أطفال بالقياس إلى ما تعلمه من رجال العصابات....».

ويدل تتبع نشاط موشي دايان فيما بعد على أنه هو نفسه وكل مرؤوسيه كانوا تلاميذ مجتهدين «للقاتل» - غرانت تايلور.

ونقرأ في كتاب المدح والإشادة الآنف الذكر أنه «في بداية حرب الاستقلال عام 1948 (الحرب العربية - الإسرائيلية التي استولت خلالها الدولة الصهيونية الوليدة على الأراضي التي خصصتها هيئة الأمم المتحدة لإنشاء دولة فلسطين - المؤلف) كان موشي دايان هو المسئول عن الشؤون العربية في «الهاجانا» ولا ندري هل كان يمكن أن يحتوي هذا الكتاب على الصفحات التي تتحدث عن عمل موشي دايان في جهاز المخابرات البريطانية (بريتيش إنتلجينس سيرفيس) لو لم تكن كل هذه المعلومات قد أصبحت معروفة على نطاق واسع قبل صدور الكتاب. فقبل

ذلك كانت قد نشرت وثيقة تقول إن موشي دايان قد جُنِّد بعد الحرب العالمية الثانية في جهاز المخابرات الإنجليزية وكان من عملائها النشيطين. وكانت المخابرات العسكرية الأمريكية على علم بهذا. وفي أثناء ذلك كان موشي دايان حريصًا على تطبيق الأساليب الإرهابية التي تعلمها من «القاتل»- غرانت تايلور.

ويشهد على ذلك رئيس وزراء إسرائيل سابقًا موشي شاريت الذي كتب في يومياته في كانون الثاني / يناير عام 1955:

«دايان يريد أن يخطف الطائرات والضباط العرب أيضًا»، ومن المعروف أن الخطف لا يزال إلى اليوم أحد الأساليب المفضلة لدى إرهابيي الموساد.

وتسعى الدعاية الصهيونية باستمرار إلى تصوير «الهاجانا» على أنها منظمة جديرة بالاحترام وتكاد تكون منظمة خيرية تنطلق في نشاطها من أسمى الدوافع الإنسانية.

ولكن من المعروف أن زعماء الهاجانا اتفقوا مع زعماء أرغون تسفي ليومي («المنظمة القومية العسكرية») وليحي («المناضلون من أجل حرية إسرائيل») بعد هزيمة الهتلرية مباشرة على القيام بأعمال مشتركة وقد تحدثنا آنفًا عن «الرسائل القاتلة» أو «الإرهاب بالبريد» وهذا من الأعمال المشتركة التي اتفقوا عليها - بيد أن هذا لم يكن سوى بوادر، أما الثمار فقد ظهرت فيما بعد.

كانت سكوتلاند يارد تعتقد، كما أشرنا سابقًا، أن «الإرهاب بالبريد» إما من تدبير «الأرغون» أو من تدبير «ليحي» اللتين كان يقودهما آنذاك رئيسا وزراء إسرائيل في المستقبل مناحيم بيغن وإسحاق شامير. وبالفعل كان من الصعب توزيع «الوِزْر» بين هاتين المنظمتين الإرهابيتين لأنهما كانتا منذ خريف عام 1943 قد عقدتا بينهما «حلفًا شيطانيًّا» رهيبًا.

وقد تحدثنا قليلًا عن «الأرغون» في الفصل الأول من هذا الكتاب. ومن المفيد أن نتحدث الآن عن «ليحي»

التي غالبًا ما يسمونها «عصابة شتيرن» (باسم رئيس هذه المجموعة الإرهابية إبراهام شتيرن).

وقد اشتهر عن شتيرن هذا وجماعته أنهم كانوا يسعون للتعاون مع الفاشيين الهتلريين للعمل بمساعدتهم على طرد الإنجليز من فلسطين. وقد قيل آنذاك إن شتيرن كان يرسل أطيب التمنيات لهتلر شخصيًّا، بيد أن هذا الأمر لم يثبت وثائقيًّا إلَّا في الأعوام الأخيرة. وكان عازمًا على تشكيل وحدات يهودية خاصة للقيام بعمليات عسكرية مشتركة مع الهتلريين ضد الإنجليز في شمال أفريقيا والشرق الأدنى.

وكان على الدولة الصهيونية التي يُخطَّط لإقامتها في فلسطين أن تتحالف مع ألمانيا «الجديدة».. ووُضعت خطط لإبرام اتفاقية تقضي بإرسال جميع يهود البلدان الأوربية التي يحتلها الهتلريون إلى فلسطين، وبطرد جميع العرب من المنطقة الواقعة بين الفرات والنيل بغية إقامة.. إسرائيل الكبرى على «الأراضي المحرَّرة».

وقد اتفق زعماء الهاجانا مع الإنجليز آنذاك (شباط/ فبراير عام 1941) على التعاون، في حين برهن شتيرن وعصابته على إخلاصهم لألمانيا «الجديدة» بقيامهم بعمليات إرهابية ضد مصالح بريطانيا العظمى في الشرق الأدنى. وقد اعتقلت السلطات الإنجليزية عندئذ أحد قادة «ليحي» وهو إسحاق شامير واسمه الأصلي إسحاق ايزيرتينسكي وأودعته السجن. وفي أثناء ذلك وقع إبراهام شتيرن أيضًا في قبضة السلطات البريطانية. وأطلق عليه أحد رجال الشرطة الإنجليز النار «فيما كان يحاول الهرب» فأرداه قتيلًا. ولكن إرهابيِّي «ليحي» لم يوقفوا نشاطهم بعد موته. وانتقموا لموت زعيمهم بقتل اللورد موين - وزير الدولة البريطاني في الشرق الأدنى، الذي اغتالوه في القاهرة لحظة خروجه من مقره.

وفي أيامنا هذه يمجد الإسرائيليون إبراهام شتيرن كبطل قومي وكإنسان «مثالي»، ويضفون على «عصابته» كل سمات البطولة.

وإذا ما علمنا أن الدعاية الإسرائيلية تحيط هذه العصابة بهالة من الإعجاب، وأن الموساد وسائر الأجهزة الخاصة الإسرائيلية قد تبنت «تقاليد» إرهابيي «ليحي» وتسلحت بها أمكننا الافتراض بجرأة أن أسماء هؤلاء الإرهابيين مكتوبة اليوم على جدران النصب - المتاهة السيئ الذكر المشيد في تل أبيب.

وبعد أن خرج إسحاق شامير من السجن في عام 1945 استولى على السلطة في «ليحي» بطريقته الخاصة. فقد استدرج أقوى زعيم في «ليحي» آنذاك وهو الياهو غيلاندي إلى نزهة في الصحراء. وعاد من النزهة الخلوية وحده بعد أن تخلص من منافسه، ثم جمع بقية زعماء «ليحي» وأرغمهم على إبداء موافقتهم على ما حدث، وعلى دور شامير نفسه في الأحداث، ولم يجرؤ أحد على معارضته خوفًا من أن تكون نهايته كنهاية غيلاندي.

وفي تموز/ يوليو عام 1986 قال البروفيسور الإسرائيلي يشاعو ليبوفتس لمراسل الصحيفة الإسرائيلية «يديعوت أحرنوت» متذكرًا أحداث تكل

الأيام: «بعد ثلاثة أشهر سيكون لدينا رئيس وزراء كان يومًا ما أحد قادة المنظمة التي عرضت خدماتها على هتلر.. وكان البروفيسور ليبوفتس يقصد بهذا انتقال منصب رئيس وزراء إسرائيل بعدَ ثلاثة أشهر من شيمون بيريز إلى إسحاق شامير.

ولنعُد الآن إلى عام 1947 عندما كانت منظمتا «ليحي» و«أرغون» لا تقصران عملياتهما الإرهابية على الإنجليز فحسب، ولا تقومان بها على الأراضي البريطانية فقط. فما أن اتخذت الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في تشرين الثاني / نوفمبر عام 1947 قرارًا بإقامة دولتين: دولة يهودية ودولة عربية على أرض فلسطين الواقعة تحت الانتداب حتى اندفعت المنظمات الإرهابية الصهيونية لارتكاب سلسلة من الجرائم الدموية ضدَّ العرب بهدف طردهم من وطنهم والاستيلاء على أراضيهم.

وقد ورد في نشرة مجلس التعاون العربي - اليهودي عن أحداث تلك الأيام ما يأتي: «إن دور العصابتين اليهوديتين الإرهابيتين» «أرغون تسفى ليويم»

و«شتيرن» في الصدامات الأخيرة يصبح واضحًا للعيان عند استعراض الأعمال التي أقدم عليها عملاؤهما: ففي السابع من كانون الأول / ديسمبر ألقوا قنبلة على السوق العربية في حيفا، وفي الحادي عشر منه فجروا باصين عربيين في حيفا والقدس مما أدّى إلى قتل وجرح الكثيرين، وأطلقوا النار على اثنين من العرب في القدس، وفي الثاني عشر من الشهر نفسه فجروا قنابل وأطلقوا النار في حيفا وقرب صور وفي غزة وفي الخليل وغيرها من المدن، مما أدى إلى مقتل الكثيرين من العرب. وفي الثالث عشر من الشهر نفسه ألقى عملاء «الأرغون» قنابل على باصات عربية فقتلوا 16 شخصًا وجرحوا 67 شخصًا من العرب. كما قام الإرهابيون اليهود أيضًا في الخامس عشر من كانون الأول / ديسمبر بسلسلة من الغارات على باصات عربية وعلى عابري سبيلٍ عرب».

وقد أعيد نشر هذه الشهادة في كتاب صدر في نيويورك عام 1974، كما نشرت في كتاب سيرغي

سيروف «الصهيونية تراهن على الإرهاب» (وكالة أنباء نوفوستي 1984).

وعند الحديث عن نشاط المنظمات الصهيونية الإرهابية في تلك السنوات لا يجوز أن نغفل جريمة اغتيال الكونت فولكيه برنادوت التي اقتُرفت في القدس في أيلول/ سبتمبر عام 1948.

فقد كان الكونت السويدي الذي يمثل الصليب الأحمر الدولي يعارض عربدة العصابات المسلحة الصهيونية وأعمال العنف التي تمارسها ضد الفلسطينيين، ويعمل بصفته وسيطًا دوليًا منتدبًا من الأمم المتحدة على إحلال السلام بين إسرائيل وجيرانها العرب. وكان هذا النشاط لا يلقى هوى في نفوس حكام تل أبيب. وقد عمد أعضاء عصابة شتيرن إلى سد الطريق أمام سيارة الكونت برنادوت عند مدخل القدس وأمطروها بنيران غزيرة جعلتها كالمنخل. وأرغمت الضجة التي اتخذت أبعادًا دولية حكام تل أبيب على البحث عن «كبش فداء». فألقوا القبض على ناتان يلين - مور (فريدمان) الذي ورد ذكره سابقًا، وحاكموه وحكموا عليه بالسجن

لمدة ثماني سنوات، ولكن سرعان ما شمله العفو وأُخلي سبيلُه.

وتؤكد المنشورات الخاصة أحيانًا أن اغتيال الكونت برنادوت تم بأيدي أعضاء «الأرغون» التي كان يترأسها آنذاك إسحاق شامير. وقد شغل شامير فيما بعد منصب نائب رئيس الموساد، وأصبح رئيس وزراء إسرائيل، وشكل منظمة إرهابية خاصة أطلق عليها اسم «عصبة النجوم».

وفي عام 1982 وجه رئيس وزراء السويد أولوف بالمه، الذي اغتيل بدوره في شتاء 1986 في ستوكهولم (برصاص) «إرهابيين مجهولين» وجه اتهامًا مباشرًا إلى «الجناة من المنظمة الإرهابية الصهيونية عصبة النجوم» التي يقودها الموساد بقتل الكونت برنادوت. وكتبت الصحيفة السويدية ذات النفوذ «سفينسكا داغبلاديت» آنذاك ما يأتي: «في الوقت الذي يتهم فيه وزير الخارجية الإسرائيلي شامير منظمة التحرير الفلسطينية بالإرهاب، ينبغي

العودة إلى الفترة التي كان فيها شامير نفسه يشارك في نشاط المنظمة التي تسمى «عصبة النجوم».

أما مناحيم بيغن الذي سنفرد صفحات خاصة للحديث عنه فيما بعد فقد كان ضالعًا في عملية التفجير الإرهابية الدموية في فندق «الملك داود» بالقدس عام 1946.

وكما ذكرنا انفًا فإن أول من تولَّى رئاسة الموساد «الجديد» بعد إعادة تنظيمه هو ايسير هرئيل، وقد شغل هذا المنصب منذ عام 1953 وحتى حام 1962 أي نحو عشر سنوات. وفي عام 1985 كتبت صحيفة «واشنطن بوست» عن تلك الفترة: «استغل بن غوريون، أول رئيس وزراء إسرائيل، الموساد الجديد لمجابهة الأخطار التي تهدد هيمنة حزبه في الدولة الجديدة من اليمين واليسار».

وفي عام 1986 كتبت الصحيفة ذاتها أن الموساد «يظل من ممتلكات حزب العمل الذي حكم إسرائيل

طوال 30 عامًا. ويعود السبب في استقالة رؤسائه الثلاثة الأوائل إلى التدخل السياسي».

وقد تحدثنا آنفًا كيف استقال ايسير هرئيل.

وبقى أن نضيف هنا أن لقبة الحقيقى هو غالبيرين وأنه ولد عام 1912 في مدينة فيتيبسك (في بيلو روسيا)، وقدم إلى فلسطين في الثلاثينيات. وخلف هرئيل في منصب رئيس الموساد الكولونيل (أصبح فيما بعد جنرالًا) مئير عميت (سلوتسكي) الذي كان يعمل في وكالة المخابرات المركزية، وقد انتهى عميت من خدمته في عام 1968، وخلفه الجنرال تسفي زامير (المشهور بلقب «تسفيكا») الذي ولد عام 1925 في بولندا وقدم إلى فلسطين مع أبويه. وقد اعتقلته الشرطة الإنجليزية عام 1944 لاشتراكه في عمليات إرهابية وفي تهريب السلاح. وأصبح فيما بعد مقربًا من موشي دايان الذي أوصى عملاء المخابرات البريطانية به، فأوفدته «الإنتليجنس سيرفيس» إلى إنجلترا للدراسة حيث أنهى الكلية العسكرية في عام 1954. وقد ظهر «تسفيكا» فى عام 1956 فى لندن

بصفة الملحق العسكري الإسرائيلي. وكان من بين قياديي الموساد «القديم» أي قبل قيام إسرائيل، عميل اغستابو العريق فيفيل بولكيس الذي كان يزود أسياده بمعلومات عن نشاط الشيوعيين السريين الألمان. كما كان من هؤلاء القياديين ر. شيلواح الذي وصل في حينه إلى أعلى المناصب في المخابرات البريطانية. كما خدم في جهاز المخابرات البريطانية حتى رتبة رائد آبا ايبان الذي تولَّى فيما بعد منصب وزير الخارجية الإسرائيلي.

لقد كان الموساد درجة هامة في سلم خدمة العديدين من رجال الدولة الصهيونية. فأحد قادته - وهو تسفي ديفشتين - أصبح نائبًا لوزير المالية، وكان كل من رئيسيْ الوزراء سابقًا ليفي أشكول ووزير المالية سابقًا، بنحاس سابير وكثيرون غيرهما مرتبطين ارتباطًا وثيقًا بالموساد.

وقد ساهم مساهمة مباشرة في تشكيل الموساد «الجديد» كل من وكالة المخابرات المركزية الأميركية ومصلحة المخابرات البريطانية. ولم يكن ذلك عن

طريق عملائهما العريقين والمجربين فحسب. ففي نيويورك، وفي مبنى منظمة «المجلس القومي لإسرائيل الفتية» تم تدريب نحو سبعين عميلًا للموساد بمساعدة وكالة المخابرات المركزية.

ومع ذلك فإن الموساد ليس سوى حلقة في السلسلة الأفعوانية المعقدة التي تشكلها شبكة أجهزة المخابرات في الدولة الصهيونية. ويترأس هذه الشبكة ويشرف على نشاطها هيئة تسمى «وعدات» أو هيئة التنسيق. والدوائر الرئيسية في هذه الشبكة هي:

1 - «الموساد» أو ما يسمى «مؤسسة المخابرات والتحريات» التي يتركز نشاطها على عملائها بصورة رئيسية في أراضي الدول الأخرى.

2 - «شيروت موديعين» (المشهورة باسم آمان) أو شعبة المخابرات العسكرية التي تعمل بصورة رئيسية في ضد الدول العربية المجاورة، كما تنشط في الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل. وقد ترأَّسها حاييم هيرتسوغ مدة طويلة في الستينيات.

3 - «شين بيت» («شيرون بيتاحون» «شاباك») أو دائرة الأمن الداخلي، وتتولى مكافحة التجسس، ونشاطها شبيه بنشاط مكتب التحقيقات الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية.

4 - «دائرة الأبحاث والتخطيط السياسي» في وزارة الخارجية، وهي تتعاون مع كل من الموساد وآمان.

5 - «مكتب التحقيقات» في وزارة الشرطة، وهو يتعاون تعاونًا وثيقًا مع «شين بيت».

وقد جرت العادة بأن يتولى رئيس الموساد رئاسة مجلس التنسيق. ويدعى هذا الرئيس بالعبرية «ميمونة». وقد أطلق هذا الاسم أول مرة عام 1953 على أيسير هرئيل الذي مر ذكره أكثر من مرة. ويعقد مجلس التنسيق اجتماعاته مرة في الأسبوع في أحد أزقة تل أبيب المتطرفة، ويشارك فيه، بالإضافة إلى «ميمونة» رئيسَا آمان وشين بيت. وكذلك رئيس دائرة المخابرات في وزارة الخارجية الإسرائيلية، ومدير الإدارة الخاصة التي تهتم ب «مصير اليهود» المقيمين

في بلدان «يتعرضون فيها للاضطهاد» والمفتش العام في الشرطة الإسرائيلية، ورئيس «الدائرة الخاصة» في المخابرات السياسية.

وتنبغي الإشارة إلى أن شبكة أجهزة المخابرات الإسرائيلية تكاد تكون نسخة عن شبكة الأجهزة المقابلة في الولايات المتحدة الأميركية. فوكالة المخابرات المركزية الأميركية يقابلها الموساد في إسرائيل، والمخابرات العسكرية (رومو) تقابلها آمان، ومكتب التحقيقات الفيدرالي يقابله شين بيت.

ويبلغ عدد العاملين في الموساد - حسب المعطيات التي نشرتها صحيفة «واشنطن بوست» - زهاء ألفي شخص. وهو يتألف من ثماني دوائر (أو إدارات): التخطيط العملياتي، وجمع المعلومات الاستخبارية،ومتابعة الصلات والعمليات السياسية إلخ... وتعقد «واشنطن بوست» مقارنة مباشرة بين نشاط «الموساد» ونشاط وكالة المخابرات المركزية. وقد اطلعت الأوساط الاجتماعية الواسعة في العالم على بنية أجهزة المخابرات الإسرائيلية من التقرير

السري الذي أعدته وكالة المخابرات المركزية تحت عنوان «إسرائيل: المخابرات الخارجية أجهزة الأمن»، الذي وقع في أيدي الإيرانيين بعد استيلائهم على سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في طهران عام 1979. (وقد ورد في تقرير الوكالة أن الشخص الذي تولى رئاسة الموساد حتى عام 1979 على الأقل، هو الجنرال إسحاق حوفي، وهو «جدي وفعال ولكنه أقل تألقًا من أسلافه»).

وقد نشرت صحيفة «واشنطن بوست» هذا التقرير في عام 1982 واقتبس منه سيرغي سيروف فيما بعد فقرات أدرجها في كتابه «الصهيونية: الرهان على الإرهاب»، ومن هذه الفقرات نورد على سبيل المثال الفقرة التالية المثيرة للاهتمام:

«يستخدم جهاز المخابرات الإسرائيلية على نطاق واسع مختلف الطوائف والمنظمات اليهودية في البلدان الأخرى لتجنيد العملاء، والحصول على معلومات عامة. بيد أن الطابع الأيديولوجي العدواني للصهيونية التي تؤكد أن جميع اليهود ينتمون

لإسرائيل وعليهم العودة إليها يعاني من نقاط ضعف، إذ تنتشر بين اليهود في العالم أجمع معارضة قوية للصهيونية.

وانطلاقًا من هذا الواقع يلجأ عملاء المخابرات الإسرائيلية عادة إلى السرية في نشاطهم ضمن أوساط الطوائف اليهودية، وتقضي التعليمات التي يتلقونها أن ينفذوا مهامهم بلباقة كي يتفادوا إحراج إسرائيل».

ويعتبر المنافس الرئيسي للموساد اليوم بين أجهزة المخابرات الإسرائيلية شعبة المخابرات العسكرية آمان التي يبلغ عدد العاملين فيها سبعة آلاف شخص. وتحتدم المنافسة التي تصل أحيانًا إلى حد الصدام بين آمان والموساد على خلفية سياسية. ويعتقد البعض في الغرب أن آمان «أكثر عصرية» وأنها تعتمد في نشاطها على استخدام أحدث الوسائل التقنية في حين أن الموساد يعمل بأسلوب قديم. وآمان شأنها شأن الموساد لا تنسى أن تحيط نفسها بهالة من

الدعاية، وتهوى الاستفاضة في وصف «انتصاراتها» متجاهلة خيباتها وانتكاساتها.

ولكن حتى الصحافة البرجوازية تضطر أحيانًا إلى الاعتراف بأن أجهزة المخابرات الإسرائيلية ليست بمثل القوة التي تدعيها وليست «معصومة من الفشل» كما تحاول الدعاية الصهيونية أن تؤكد للعالم أجمع. فقد كتبت صحيفة «واشنطن بوست» على سبيل المثال مشيرة إلى الموساد وآمان.

«ارتكبت المخابرات الإسرائيلية أكبر خطأ في عام 1973 عندما بوغتت جميع أجهزتها بالهجوم الذي شنه العرب في العيد اليهودي «يوم كيبور» إن الرأي السائد الذي يقول إن أعداء إسرائيل لن يكونوا البادئين بالعمليات القتالية لأنهم يعرفون أنهم غير قادرين على إحراز النصر في الحرب هو الذي حجب عن المخابرات الإسرائيلية مؤشرات اقتراب نشوب الحرب».

أضف إلى ذلك أن الإسرائيليين لم يكونوا يصدقون أن المقاطعة النفطية العربية تشكل تهديدًا جديًّا. وعندما

حُدّث المسؤولون الإسرائيليون قبل ستة أشهر من تشرين الأول/أكتوبر عام 1937 بالخطط الحربية التي يعدها أنور السادات لم يأخذوا هذا الحديث على محمل الجد، وتساءل أحدهم باستخفاف: «وماذا سيفعل العرب بنفطهم إذا هم لم يصدروه؟ هل سيشربونه؟!».

إن فرسان «العباءة والخنجر» الإسرائيلية مستعدون - كما تدل الوقائع - لاتباع طرق غير مشروعة للكسب دائسين «المثالية» بأقدامهم. ففي بداية تموز / يوليو عام 1986 كتبت صحيفة «هآرتس» عن أن محاكمة سرية تجرى في مدينة حيفا لضابط في المخابرات العسكرية آمان، بعد أن تبين أنه عميل لمخابرات إحدى الدول العربية. وقد نقلت «هآرتس» هذه المعلومات عن صحيفة «إسرائيل شيلانو» التي تصدر في نيويورك باللغة العبرية. وكانت هي أول من نشر هذا الخبر. ولم تذكر الصحيفة اسم العميل الذي تجرى محاكمته على الرغم من أنه كان من المعروف أن المحاكمة تجرى برئاسة إبراهام فريدمان. كما لم تعرف

نتيجة المحاكمة وذلك بفضل جهود الرقابة العسكرية الإسرائيلية.

وتقول «واشنطن بوست» إنه لم تجر تغييرات جدية في أجهزة المخابرات الإسرائيلية بعد حرب تشرين «أكتوبر». إلاّ أن رئيس «آمان» الجنرال الياهو زعيرا نُحِّيَ عن منصبه خلال الأيام الأولى من حرب تشرين بعد أن اتُّهم «بعدم الكفاءة وسوء التقدير، وارتكاب أخطاء فاحشة». وخلفه في هذا المنصب الجنرال شلومو غازيت «وانشتين». أما في الوقت الحالي فإن رئيس مخابرات الأركان العامة لجيش الدفاع الإسرائيلي هو الجنرال يهوشع ساغي الذي «أشيد» بخدمته في لبنان خلال الاجتماع العدواني في صيف عام 1982، واشتهر بحملاته الانتقامية ضد الوطنيين اللبنانيين التي لا تزال مستمرة في جنوب لبنان حتى اليوم. وتجدر الإشارة هنا إلى أن لرئيس آمان نائبًا متفرغًا «للعمل» في الأراضي العربية المحتلة، ونائبًا آخر مسئولًا عن تنظيم عمليات التضليل الإعلامي. وكان هدف إحدى هذه العمليات التي نظمت في أثناء

اجتياح لبنان عام 1982 هو إقناع حركة المقاومة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية بأن مؤسساتهما السياسية والعسكرية تضم عملاء إسرائيليين وخاضعة بكاملها للمراقبة الإسرائيلية. وقد بُذلت لبلوغ هذا الهدف جهود حثيثة تمثلت في التضليل الإعلامي وتلفيق المعلومات المقدمة إلى الصحافة اللبنانية والأجنبية، وظهور عملاء إسرائيليين كانوا يشغلون فعلًا قبل الاجتياح بعض المراكز في حركة المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية ظهورًا استعراضيًّا أمام أبصار الجميع وهم يرتدون زي جيش الدفاع الإسرائيلي، ونشر إشاعات عن تجنيد الأسرى اللبنانيين والفلسطينيين.

و«آمان»، شأنها شأن الموساد، لها «أقطابها». وكما أن مئير عميت قد جدد الموساد بإعادة تنظيمه فقد قام أهارون ياريف بهذا الدور نفسه في آمان، وقد ولد أهارون ياريف (آرون زابيفوفتش) في عام 1921 في لاتفيا، وقدم مع والديه إلى فلسطين في عام 1931. وتجند في عام 1941 في صفوف الجيش الإنجليزي،

وخدم فيه حتى رتبة نقيب (كابتن)، وشارك خلال ذلك في حملة شمال إفريقيا. وبعد أن استقال من الجيش أوفد في عام 1950 إلى الأكاديمية العسكرية في باريس، وعين في عام 1957 ملحقًا عسكريًّا في واشنطن وترأس آمان منذ عام 1964 خلفًا للجنرال حاييم هيرتسوغ الذي شغل منصب الملحق العسكري في باريس.

وقد كتبت الصحف فيما بعد أن آمان في عهد أهارون ياريف كانت في أيدي «محترفين» وأصبحت تركز جهودها على جمع المعلومات الاستخبارية التقنية.

وعلى العموم فإن أسماء رؤساء أجهزة المخابرات الإسرائيلية تُحاط بالكتمان ويعهد للرقابة العسكرية بالحفاظ على سريتها، ولا يكشف عنها إلاّ بعد أن يترك رئيس الجهاز منصبه.

وتحاول الصحافة الغربية - أحيانا - الكشف عن هذه الأسماء قبل ذلك فتنجح تارة وتخفق تارة أخرى. ففي نيسان / أبريل عام 1983 نشرت الصحافة أنباء تقول

إن رئيس مخابرات «زاحال» هو أيفود باراك. وفي حزيران / يونيو عام 1986 كتبت الصحافة بمناسبة الضجة التي أثيرت حول «شين بيت» أن اسم رئيس الجستابو الإسرائيلي هو إبراهام شولوم. كما نشرت أسماء ثلاثة من قادة مكافحة التجسس هم: د. حازاك، ويبلغ راغائي، رافي مالكو. وقبل إبراهام شولوم كان يتولى رئاسة «شين بيت» إبراهام اكهيتوف الذي استقال في كانون الأول /ديسمبر عام 1980. ونشرت صحيفة «شبيغل» الألمانية الغربية في الستينيات أن الذي كان يتولى رئاسة «شين بيت» هو.. إيسير هرئيل (غالبيرين). ثم قالوا فيما بعد إن رئيس «شين بيت» شخص اسمه ياكون (ربما كان هذا اسمًا حركيًّا؟!1).

وأيًّا كان الأمر فإن أبرز شخصية في تاريخ الدولة الصهيونية الإرهابي هو مناحيم بيغن الذي كتب اسمه على صفحات هذا التاريخ الأسود بحروف من دم.

الطريق إلى «الفوهرية»

أمامي ملف مفتوح يحتوي على أعمال رسام الكاريكاتور اللبناني المعروف محمود خليل من عام 1978 إلى عام 1981، وهي قصاصات من الجرائد والمجلات اللبنانية التي كان الرسام ينشر فيها أعماله. وقد فتحت هذا الملف ليساعدني على الكتابة عن مناحيم بيجن الذي كان في تلك السنوات على رأس الحكومة الإسرائيلية.

ولكن ما الذي جعلني أستعين بأعمال رسام الكاريكاتور الفنان محمود خليل؟ السبب في ذلك هو أن رسامي الكاريكاتور لا يضاهيهم أحد في القدرة على تمييز السمات الرئيسية في طبع الشخصية التي يرسمونها والتقاطها بدقة مدهشة ورسمها بحدة لا تقبل المساومة.

وها أنا أتصفح رسوم الفنان الكاريكاتورية لأنتقي منها تلك التي صور فيها رئيس الوزراء الإسرائيلي. إنها

كثيرة جدًّا إلى الحد الذي يجعلها تشكل سلسلة كاملة، وبعضها لا يبدو فيه سوى وجه بيجن. في إحداها نشاهد هذا الوجه بجبهته المنخفضة المفلطحة، وفمه الكبير، وأسنانه المفروقة التي تبدو كالأنياب، وأذنيه الكبيرتين البارزتين، ونظارته ذات الإطار الغليظ، والفنان لم يبتعد في كل هذا عن الصورة الفوتوغرافية لبيغن.. ولكن.. الأنياب هنا تقطر دمًا، وزجاج النظارة يعكس صورة طفل عربي يبكي وجثة فلسطيني قضى نحبه تحت التعذيب في أحد سجون الصهاينة.

وفي رسمة أخرى تبدو القسمات نفسها ولكن الأسنان هنا اتخذت شكل رمز الدولار الأمريكي. وفي رسمة ثالثة نرى بدل الأنف قذيفة جوية، وبدل الفم جسم رجل مشوه يرمز إلى لبنان وقد استولى عليه الرعب وهو يرى القذيفة تسقط فوقه، وبدت على ياقة سترة بيغن ميدالية جائزة نوبل للسلام.

وأتابع تقليب الرسومات الكاريكاتورية. ها هو بيجن وقد شد عضلاته واتخذ شكل قاذفة قنابل فوق بيروت. وها هو يعترض طريق القوات الخاصة التابعة

لمنظمة الأمم المتحدة والمكلفة بإعادة سلطة الحكومة اللبنانية إلى جنوب لبنان الذي احتله الصهاينة في آذار/ مارس عام 1978. وها هو يبذل كل قوته ليحني رأس العربي ويمرغ جبينه بالتراب. ونراه في رسمة أخرى يحاول إخفاء سيف الحرب وراء غصن زيتون السلام وهو يتكلف ابتسامة شريرة حاقدة. وها هو يكتب على قنبلة مدفع مصوب نحو لبنان «الحب لا الحرب!»**.. ونراه في كاريكاتور آخر ينفض يديه بارتياح وهو يبتعد عن قبر وارى فيه قبل لحظات جثة السلام وبدت على شاهدة القبر صورة حمامة.

يمكن القول أن هذه هي ملامح شخصية بيجن فيما يخص لبنان.

أما فيما يخص علاقة إسرائيل بأميركا فإننا نشاهد في إحدى الرسومات بيجن على شكل حمار - شعار الحزب الديمقراطي في الولايات المتحدة الأميركية - وقد عُلّقت بذيله دمية تمثل الرئيس الأميركي الأسبق كارتر. وفي رسمة أخرى نرى بيجن وكارتر يهمان بالتهام السادات المستلقى أمامهما فى صحن على

المائدة، وقد كتب تحت الكاريكاتور التعليق الآتي: «طبق على طريقة كامب ديفيد». وها هو بيغن بطرحة العروس وكارتر بزي رعاة البقر يجران العريس السادات..

وثمة عدة رسومات تصور دور بيجن في صفقة كامب ديفيد. وهو يبدو في إحداها وقد احتل مكان أبي الهول الشهير قرب الأهرامات المصرية، بينما نرى السادات يلون كوفيته بألوان العلم الأميركي تحت إشراف كارتر. ونرى الثلاثة يموهون النسر الأميريكي الغاضب ويجعلونه يبدو بهيئة حمامة السلام. وفي رسمة أخرى تحمل تعليق «النصر» في كامب ديفيد نرى كارتر يجلس مسرورًا على كتفي السادات السابح في عرقه، بينما يجلس بيجن الذي يطفح وجهه ببهجة النصر على كتفي كارتر.

ونرى أخيرًا رسمة تصور أمل بيجن في أن يتمكن بمساعدة السادات من خداع الشعوب العربية ودفعها إلى التصديق بأنه أصبح الآن من أنصار السلام: السادات يرش جلد ظربان أميركي (له وجه بيجن)

برذاذ خاص محاولًا إزالة الرائحة النتنة التي تنبعث منه.

إن هذا الاستعراض السريع المبسط لمحتويات الرسوم الكاريكاتورية التي ابدعتها ريشة فنان واحد هو محمود خليل كاف لأن يجسد لنا بخطوط عامة، ولكن واضحة، ملامح شخصية مناحيم بيجن ؛ هذا الزعيم الصهيوني الذي ارتبطت باسمه أكثر الصفحات الدرامية دموية في تاريخ الشرق الأوسط في العصر الحديث. وإذا ما أضفنا إلى ذلك مضمون الإعلان الذي ألصقه الإنجليز على الجدران في شوارع القدس منذ نحو خمس وثلاثين سنة (من تاريخ الرسوم الكاريكاتورية) عندما كانت فلسطين تحت الانتداب البريطاني، والوعود التي تضمنها هذا الإعلان بمنح من يقبض على «الإرهابي مناحيم بيجن» عشرة آلاف جنيه يمكننا عندئذ أن نكوّن لأنفسنا صورة كاملة تقريبًا عن شخصية هذا الإرهابي.

إن بيجن، شأنه شأن جميع الزعماء الصهاينة لم يأنف قط من الدعاية لنفسه. وقد صدرت حتى الآن كتب

مطبوعات كثيرة تتناول شخصيته أو تتطرق إلى الحديث عنه من قريب أو بعيد. وتشمل قائمة هذه المطبوعات الكتب التي ألفها هو مثل «ريفولت» (الثورة) و«الليالي البيضاء»، ومؤلفات كتاب سيرته مثل «حياة وعصر مناحيم بيجن» لفرانك جيروازي و«مناحيم بيجن» لإيتان هابر، ومقالاته وخطبه، والمقالات والكراريس التي كتبت عنه بما في ذلك الكراس الذي أصدرته مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت بعنوان «من هو مناحيم بيجن؟» ويمكن القول باختصار أن هناك ما يكفي ويزيد من المراجع لتتبع سيرته ودراسة شخصيته ومعتقداته.

ولد مناحيم بيجن عام 1913 في بريست - ليتوفسك في أسرة تاجر يهودي اشتهر بنظراته القومية المتعصبة الرجعية وبأنه واحد من كبار الصهاينة المحليين. وقد أكد بيجن فيما بعد معتقدات أبيه الصهيونية، وأشار في الوقت ذاته إلى أن الميل الغريزي نحو الصهيونية الذي كان يشعر به في أولى

سنوات حياته كان يقترن لديه بالنفور من الشيوعية والثورة البروليتارية.

ويعتبر بيجن أن أول صدام بينه وبين الثورة حدث في سنوات الحرب الأهلية عندما التقى فتاة يهودية كانت تقوم بمهمة مفوض سياسي، وشاءت لها الظروف أن تقيم في بيت أسرة بيجن عدة أيام. ومنذ ذاك الوقت تأصل كره الشيوعيين اليهود في نفسه واتخذ مع الأيام طابعًا مرضيًّا مستعصيًا.

وعندما بلغ بيجن العاشرة من عمره انتسب إلى المنظمة الكشية الصهيونية، وبعد ثلاثة عشر عامًا أصبح عضوًا في منظمة الشبيبة الصهيونية «بيتار» (بريت ترومپلدور)*** التي أسسها أحد أكثر الزعماء الصهاينة تطرفًا وهو زئيف (فلاديمير) جابوتنسكي (1880-1940).

وجابوتنسكي هذا الذي تبنى العنف واتخذه مذهبًا له، هو بالذات من يعتبره بيجن أباه الروحي ولا يدخر جهدًا في مدحه وتمجيده «كرجل دولة وخطيب

وشاعر وجندي وأعظم زعيم سياسي يهودي في عصرنا بعد هرتزل (أحد مؤسسي الصهيونية)». ومن منظمة «بيتار» بالذات انبثقت فيما بعد المنظمة الإرهابية المتطرفة «أرغون تسفي ليومي».

وفي عام 1938 أصبح بيجن قائدًا للوحدة البولوني فية منظمة «بيتار» وشارك في المؤتمر العالمي لهذه المنظمة، حيث اتخذ موقفًا رجعيًا متطرفًا، وأقسم بملء الصوت على «تحرير الوطن اليهودي بقوة السلاح». وقد وصل بيجن إلى قيادة الوحدة المذكورة عن طريق الاستفزاز والتحريض على ارتكاب المذابح، والديمنموجية. كان بمقدوره التكلم طوال ساعات ولكن حتى أخوه قال له مرة: إنك تتكلم طويلًا وبحماسة، ولكنك لا تقول شيئًا!

قيلت هذه الكلمات لبيجن عندما كان لا يزال طالبًا في جامعة وارسو، ولا يزال في بداية الطريق الذي سيؤدي به إلى أن يصبح «فوهررًا» صهيونيًا، ويبدو أنه «استفاد» من النقد، فمنذ ذاك الوقت أصبحت كل خطبه تنطوي على «مضمون» محدد، وعلى أطروحة

رئيسة تتلخص في الاعتماد على العنف، وعلى تشكيل فصائل اقتحام صهيونية (وقد شُكِّلت هذه الفصائل على غرار قوات العصافة النازية - فهذه وتلك كانتا أداة للإرهاب، وهذه وتلك كانتا تلوحان برايات التعصب القومي المتطرف والتفوق العرقي، وهذه وتلك كانتا تؤكدان أنهما تفاضلان في سبيل تحقيق «العدالة التاريخية» وتطالبان بتوفير «مجال حيوي» «لشعبيهما»).

وحتى لون الزي الرسمي الذي اختاره البيتاريون لأنفسهم وهو البني، كان هو نفسه لون زي رجال العاصفة النازيين. وقد وقف بيجن وخطيبته أمام الحاخام لعقد قرانهما وهما يرتديان زي البيتاريين الرسمي ذا اللون البني.

وفي عام 1939 عندما استولى الهتلريون على بولونيا هرب بيجن إلى فيلنوس، ولكن لم تكن لديه أيةُ نية في المشاركة في حركة المقاومة ضد الفاشية. كان، بالطبع، يشجب النازية إذ لم يكن بمقدوره ألا أن يشجبها، ولكن عدوه اللدود آنذاك كان من جهة أولى

إنجلترا التي كانت تحكم فلسطين انتدابيًا من خلال ما يسمى «الحكومة الفلسطينية» ومن جهة ثانية القوى التقدمية التي كان بيجن يكن لها كراهية شديدة لأنها «تصرف» الجماهير اليهودية عن المساهمة العامة في تنفيذ الخطط الصهيونية.

وحاول بيجن في أثناء وجوده في فيلنوس تشكيل منظمات بيتارية وتنظيم إرسال اليهود القادرين على حمل السلاح لا إلى جبهات النضال ضد المحتلين النازيين، بل إلى فلسطين. وكان في الوقت نفسه يقوم بدعاية مادية للسوفييت مما أدى إلى اعتقاله. وقد أُخلي سبيله في عام 1941، وانضم إلى جيش الجنرال البولوني آندرس الذي تشكل آنذاك ضمن أراضي الاتحاد السوفيتي، ولم يكن في نية قائد هذا الجيش النضال ضد الهتلريين. وقد توجه بيجن في البداية، وهو في صفوف الأندرسيين إلى إيران ومن ثم إلى فلسطين.

وبعد عدة سنوات ألف بيجن كتاب «الليالي البيضاء». وقد شعر أن الحديث عن «المعاناة بين براثن

البلاشفة» لن يستقيم لافتقاره إلى المعطيات والمقومات، ولذا فقد عدل عنه إلى طرح منهاجه الفكري الذي يبدو من خلاله بطلًا مقدامًا ومناضلًا مبدئيًا صامدًا يدحض «العقائد الشيوعية» بجرأة وثقة.

إن بيجن في كتابه هذا يتبجح ويتباهى علنًا، ويفتخر بكرهه الغريزي للشيوعية، ولا يفتأ يجتر بتلذذ الافتراءات الكاذبة المبتذلة التي اختلقتها الدعاية المعادية للسوفييت. ويكاد لا يتمالك نفسه عن الترحيب صراحة بهجوم هتلر على الاتحاد السوفيتي.

وفي تلك الأيام التي كان فيها الجنود السوفييت يضحون بأنفسهم وهم يتصدون للجيوش الألمانية، كان بيجن يصغي بتعاطف إلى أقوال زملائه في الزنزانة المعادين للسوفيت الذين كانوا يأسفون لأنهم ليسوا موجودين الآن في المناطق السوفيتية التي احتلها هتلر، ولم تتح لهم إمكانية التعاون مع الهتلريين، والشيء الوحيد الذي كان يشجبه في سياسة هتلر هو أن الفاشيين يبيدون اليهود، أما

المحن التي تعرضت لها الشعوب الأخرى من بولونيين وروس وأوكرانيين وبيلوروس فإنه لا يذكر منها شيئًا. وهو نفسه لا يكن لهذه الشعوب سوى الكره الشديد والشعور بالتفوق.

ونراه يبرر بوقاحة اللقاءات بين الزعيم الصهيوني وايزمان والزعيم الفاشي موسوليني للاتفاق على التعاون. كما يبرر سلوك هرتزل الذي عرض في حينه خدماته على وزير الداخلية القيصري بليفيه لمكافحة الثوريين، ويرى بيجن أنه «عندما يشب الحريق في البيت» يمكن التعاون حتى مع الشيطان «لإنقاذ البيت». وهو يقول في كتابه «ريفولت»: «في ظروف معينة لا يجوز حتى مجرد الحديث عن الأخلاق». كما أنه هو القائل: «إننا نبحث عن موسوليني يهودي».

وبالطبع فإن بيجن لم يحرك ساكنًا للنضال ضد الفاشية، وفي عام 1943 عندما كانت الشعوب لا تدخر جهدًا في النضال ضد الجحافل الهتلرية، فر بيجن من الجيش وتزعم منظمة «أرغون تسفي ليومي» الصهيونية الإرهابية التى كانت توجه

الضربات للإنجليز في فلسطين تحت راية «النضال في سبيل تحرير الوطن اليهودي». وقد رفض بيجن الاعتراف بالهدنة مع الإنجليز حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، وهي الهدنة التي أعلنتها الوكالة اليهودية والقوات المسلحة الصهيونية في فلسطين «الهاجانا».

وكانت نشاطات منظمة «أرغون» التي يقودها بيجن، كما يقول كاتب سيرته إيتان هابر، تجعل حتى اليهود يعتبرون أن «أرغون» تساعد النازيين («مناحيم بيجن - الأسطورة والإنسان») ويقول هابر هذا إن السبب الذي كان يجعل منظمة «أرغون» ومجموعة «ليحي» الإرهابية المتفرعة عنها (لم يتقاسم زعماؤهما السلطة فيما بينهم) تعملان بالسر لا يعود إلى خوفهما من السلطات العسكرية الإنجليزية بقدر ما يعود إلى خوفهما من السكان اليهود في فلسطين. وكان لدى اليهود دوافعهم التي تبرر كرههم لعصابتي «أرغون» و«ليحي»: فإرهابيو هاتين العصابتين كانوا يجبرونهم

على دفع ضريبة أعمالهم، وكان إرهابيو بيجن لا يتورعون عن اقتحام منازل اليهود أنفسهم.

قص بيجن شاربيه «علي النمط الهتلري» كما نراه في صورة التقطت له عام 1948 في أثناء استعراضه لإحدى عصابات «أرغون»، وفي صورة أخرى تعود إلى بداية الخمسينيات عندما كان يسعى للوصول إلى البرلمان الإسرائيلي (الكنيست). وكان قد اشتهر آنذاك بأنه «الفوهرر» المعترَف به للمجموعات الصهيونية اليمينية المتطرفة في إسرائيل.

وقد وصف دافيد بن غوريون، أول رئيس حكومة إسرائيلية، عصابة «أرغون» في عام 1946 بأنها «... عدو الشعب اليهودي» وذلك في سياق التصريح الذي أدلى به لمراسل «فرانس سوار» بعد أن فجر إرهابيو بيجن جناحًا كاملًا من مبنى فندق «الملك داود» حيث كان مقر قيادة القوات الإنجليزية في فلسطين. وقد أدى الانفجار إلى قتل وجرح أكثر من مئتي شخص من عرب ويهود، وأثار موجة من الاستنكار العام جعلت بيجن يفكر بادئ ذي بدء بإلقاء تبعة سفك الدماء على

الإنجليز أنفسهم. ثم وجد أن من الأفضل السكوت وتجاهل الأمر. وعلى كل حال فهو لا يفتخر بهذه «المأثرة» في كتبه، بل يحاول أن يتبرأ منها. ولكنه بالمقابل يفتخر بأعمال إرهابية أخرى نفذتها عصابته ضد القوات الإنجليزية، وبعد عام 1945 أخذت عصابتا «أرغون» و«شتيرن» توسعان نطاق نشاطهما الإرهابي.

وعندما نُشرت في عام 1985 وثائق حكومة ونستون تشرشل (بموجب القانون الذي يسمح بنشر مثل هذه الوثائق بعد مضي ثلاثين عامًا على تاريخ ظهورها) عثر بينها على مذكرة سرية يتعلق مضمونها بطلب كان بيجن قد قدمه للحصول على تأشيرة دخول إلى بريطانيا. وكان بيجن آنذاك يترأس حزب «حيروت» اليميني المتطرف.

وتشير المذكرة إلى أن بيجن كان زعيم منظمة «أرغون تسي ليومي»، وأنه الرأس المدبر لعدد غير قليل من الأعمال الإرهابية التي ارتكبت ضد الإنجليز. وخلال

مناقشة مسألة منحه التأشيرة احتد ممثل وزارة الخارجية البريطانية وصاح بغضب:

- إنها وقاحة من جانب بيجن أن يلمح مجرد تلميح إلى هذا! آمل أن نطرح بحزم هذا الثعبان السام عن صدرنا.

وكان هذا الموظف يعمل في السفارة البريطانية في روما عام 1946 عندما فجر إرهابيو «أرغون» مبنى السفارة. ولكن في السبعينيات استقبل الإنجليز بيجن في لندن بصفته رئيس وزراء إسرائيل الموقر.

وفي الخمسينيات أصبحت الصحف بما فيها الصحف الصهيونية، تقرن اسم بيجن على الدوام بلقب «الفاشي» أو «الإرهابي» أو «القاتل». وكان الإنجليز، كما يكتب هو نفسه، يبحثون عنه في كل مكان، أما الزعماء الصهاينة المعروفون في الساحة الدولية كرجل سياسة مثل بن غوريون، فقد كانوا يتجنبونه ويبتعدون عنه.

ويعمد بيجن المغتاظ من هذا الموقف إلى مهاجمة هؤلاء القادة في كتاباته ويتهمهم بالرياء وبأنهم كانوا على صلة دائمة به وبإرهابييه، وأنهم كانوا يجرون معه مفاوضات ويخططون معه للقيام بنشاطات مشتركة و.... يحاولون استغلال ثمار «عمله» في صالحهم! في حين أنهم كانوا يسعون إلى استلام السلطة عن طريق التواطؤ مع الإنجليز. أما بيجن و«الأرغون» فعليهما أن يقوما بالأعمال القذرة من شنق للجنود الإنجليز وضرب ضباطهم والإغارة على مستودعات الأسلحة وأقسام الشرطة الإنجليزية.

ولا شك في أن آباء الصهيونية المعاصِرة كانوا يمارسون آنذاك لعبة مزدوجة سعيًا منهم لإنشاء دولة إسرائيل بأقرب فرصة. وكان وزير الخارجية البريطاني اللورد بلفور قد أبلغ زعيم الصهاينة البريطانيين اللورد روتشيلد في رسالة وجهها إليه في الثاني من تشرين الثاني عام 1917 موافقة الحكومة البريطانية على «إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين». وأصبحت هذه الرسالة تعرف فيما بعد باسم «تصريح

بلفور» (وعد بلفور). ومن جهة أخرى فإن الإنجليز الذين كانوا يسعون إلى الحفاظ على مواقعهم في الشرق العربي لم يبد عليهم أنهم يتعجلون تجسيد هذه الموافقة على صعيد الواقع، وكانوا يترددون لأنهم لم يكونوا واثقين من أن الصهاينة سيخدمون مصالحهم هم لا مصالح احتكارات الولايات المتحدة الأميركية المتلهفة إلى الاستيلاء على نفط الشرق الأوسط.

في الولايات المتحدة كانت جماعات الضغط الصهيونية تفرض سياستها في العديد من المسائل. ولذلك كان ينبغي على الصهاينة «حث» الإنجليز وحملهم على الموافقة على إنشاء إسرائيل بأسرع مايمكن. وفي الوقت نفسه كان عليهم ألا يفضحوا أنفسهم بتصرفات تجعل من الصعب الحصول فيما بعد على دعم البريطانيين لدولة إسرائيل. وهنا بالذات يأتي دور بيجن بسمعته كإرهابي عريق لا تتحمل الحركة الصهيونية أية مسئولية عن تصرفاته.

وعند إمعان النظر فيما كتبه بيجن يتضح لنا من بين السطور أنه كان يدرك كل هذا تمام الإدراك. وكان يقوم عن طيب خاطر بالدور المخصص له آملًا بصراحة أن يحرز رصيدًا أساسيًّا بصفته «بطل النضال في سبيل تحرير الوطن».

وفي السنوات التي سبقت إنشاء إسرائيل مباشرة لم يكن بيجن يهتم على الإطلاق بتسميته «إرهابيًّا». كان كل همه الوصول إلى السلطة. وكان يعوِّل على أن مغاويره وسمعته «كشخصية قوية» سيتيحون له إمكانية الوصول إليها. لقد كان الغرور وحب السلطة صفتين ملازمتين له منذ أن كان «قائدًا» للبيتاريين في بولونيا.

وكان دهاقنة السياسة الصهاينة الأكثر حنكة يرون بروز هاتين الصفتين في شخصية بيجن فيستغلونه هو ومغاويره للعمل ضد الإنجليز ولإخافة السكان العرب، دون أن يُضعف هذا من فطنتهم تجاهه وشعورهم بالحذر منه.

وفي أيار /مايو عام 1948 وبعد إعلان قيام إسرائيل مباشرة أحضر له عملاؤه الباخرة «ألتالينا» وعلى متنها تسعمائة شخص من صفوة المغاوير وشحنة كبيرة من الأسلحة والذخائر تكفي، كما يقول بيجن، لتجهيز عشر كتائب. وقد جرى كل هذا على الرغم من الحظر الذي فرضته هيئة الأمم المتحدة على إدخال السلاح إلى إسرائيل والذي كانت الحكومة الإسرائيلية قد وافقت عليه مبدئيًا. وبهذه المناسبة بالذات صرح بيجن بوقاحة أن المبادئ لا مكان لها في ظروف معينة.

وهو يقول في كتابه «ريفولت» إن الأسلحة والمغاوير التسعمائة كان ينبغي أن يلعبوا دورًا حاسمًا في الحرب العربية الإسرائيلية الأولى التي نشبت آنذاك. ولكن إذا نظرنا إلى رد فعل حكومة بن غوريون على وصول الباخرة «ألتالينا» إلى إسرائيل اتضح لنا أن بيجن كانت لديه خططه وأغراضه الخاصة من استقدام هذه الباخرة التي تحمل المقاتلين والأسلحة. فمن تأكيداته المشددة في كتابه «ريفولت» على أنه يريد أن يتجنب، مهما كلف الأمر، نشوب حرب أهلية في

إسرائيل يمكن أن نستنتج أنه كان يعد العدة للاستيلاء على السلطة، وكان يعلق آمالًا كبيرةً على «ألتالينا» لبلوغ هذا الهدف.

وعلى كل حال فإن بن غوريون أصدر أمرًا بقصف «ألتالينا» وإغراقها مع جزء من الأسلحة، أما بيجن ورجاله الذين حاولوا «تأمين» تفريغها فقد طوقهم رجال من «الهاجانا» المخلصة لبن غوريون وأطلقوا عليهم النار وجردوهم من أسلحتهم، ووضعوا بيجن رهن الاعتقال المؤقت.

ولم يستطع بيجن أين يغفر لبن غوريون هذا التصرف حتى بعد موته. ولكن إذا كان بيجن يكتب كثيرًا ويتذكر باستمرار قصة الباخرة «ألتالينا» ولا يكف عن استنكار السلوك «اللاوطني» الذي سلكه بن غوريون فإنه لا يفرد في كتابه «ريفولت» سوى بضع فقرات مراوغة للأحداث التي جرت في القرية العربية دير ياسين في العاشر**** من نيسان / أبريل عام 1948، قبل شهر وبضعة أيام من إغراق الباخرة «ألتالينا»،

علمًا بأن هذه الأحداث هزت العالم بأسره، وبيجن متورط فيها تورطًا مباشرًا.

يجهزون على الجرحى بالسكاكين

في العاشر (التاسع - المترجم) من عام 1948 طوق فصيل من «أرغون تسفي ليومي» عند الفجر قرية عربية صغيرة تقع في ضواحي القدس الغربية. وكانت هذه القرية قد اشتهرت بأن سكانها يقيمون علاقات طيبة بسكان القرى اليهودية المجاورة وأنهم لا يشاركون البتة في الصدامات بين العرب واليهود.

وكان شقاة عصابة أرغون يعرفون تمام المعرفة أنه لا يوجد بين سكان دير ياسين الأربعمائة أيُّ شخص مسلح. ومع ذلك فقد أمروهم عبر مكبرات الصوت بتسليم أسلحتهم ومغادرة منازلهم خلال خمس عشرة دقيقة. ولم يتح سوى لمئة شخص ونيف أن ينفذوا الأمر - أي أن يغادروا منازلهم خلال المهلة المحددة. أما الباقون فقد اختبأوا في بيوتهم.

وهنا اندفع القتلة يطوفون على بيوت القرية بيتًا بيتًا ويقتلون ببرود أعصاب وبانتظام كل من بقى هناك، بمن في ذلك الشيوخ والنساء والأطفال.

وفي اليوم التالي استطاع الموظف الفرنسي في منظمة الصليب الأحمر الدولي جاك دي رينيه الوصول إلى مكان الجريمة، وتحدث عما شاهده هناك قائلًا: «كان أفراد العصابة يرتدون الزي الرسمي والخوذة، وكلهم شباب صغار السن، بل إن بعضم لم يكن قد بلغ سن الرشد، وكانوا جميعًا، ذكورًا وإناثًا، مسلحين بمختلف أنواع الأسلحة: المسدسات والرشاشات والقنابل اليدوية، ويحملون بأيديهم سواطير كان معظمها لا يزال ملطخًا بالدماء. وقد أرتني فتاة جميلة في مقتبل العمر لها عينًا مجرمة سكينها الذي لا يزال يقطر دمًا، وكانت في أثناء ذلك تشعر بالاعتزاز. لقدكان هذا «فريق تطهير»، وكان من الواضح أنه قام بمهمته بكل دقة (صرح رئيس العصابة لجاك دي رينيه أنه يقوم في دير ياسين ب «عملية تطهير»).

حاولت أن أدخل أحد البيوت فطوقني نحو اثنى عشر جنديًّا وصوبوا نحوي بنادقهم الآلية وأمرني ضابطهم بألاّ أتحرك من مكاني، وقال إنه إذا كان هناك أموات فسيحضرونهم إلى هنا. في تلك اللحظة تملكني الشعور بغضب شديد لم أشعر بمثله في حياتي قط!

وقلت لأولئك المجرمين رأيي فيهم بكل صراحة مهددًا إياهم بكل أشكال العقوبة التي خطرت على بالي، ونحيتهم جانبًا ودخلت البيت.

الغرفة الأولى كانت مظلمة وكل شيء فيها محطم. ولكن لم يكن فيها أحد. أما في الثانية فقد وجدت تحت حطام الأثاث والأمتعة المنزلية بضع جثث هامدة. لقد جرى «التطهير» هنا بواسطة الرشاشات والقنابل اليدوية، واستكمل بواسطة السكاكين، كان هذا واضحًا لكل ذي عينين. والوضع نفسه كان في الغرفة التالية ولكن عندما هممت بالخروج منها سمعت ما يشبه الزفير. فأخذت أبحث في كل مكان مقلبًا الجثث، وفجأة لمست يدي قدمًا صغيرة لا تزال دافئة. وكانت هذه قدم فتاة صغيرة فى العاشرة من عمرها

شوهها انفجار قنبلة يدوية ولكن لم يقض عليها. أردت إخراجها من الغرفة بيد أن الضابط سد عليّ الطريق، فدفعته جانبًا وخرجت بحملي الثمين.. وانطلقت سيارة الإسعاف (وهي السيارة التي جاءت به إلى هنا - المؤلف) بالفتاة فورًا على أن تعود إليّ بأسرع ما يمكن. كان بإمكاني متابعة عملي. أصدرت أمرًا بنقل الجثث من هذا البيت إلى سيارة شحن، وأخذت أطوف على بيوت القرية واحدًا واحدًا. وفي كل بيت كنت أرى المنظر المريع نفسه. ولم أجد حيًّا سوى امرأتين، وكانت إحداهما عجوزًا طاعنة في السن وقد ظلت طوال أربع وعشرين ساعة مختبئة في كومة من الأعشاب.

كان يعيش في القرية أربعمائة شخص. وقد هرب منهم نحو خمسين شخصًا ونجوا من الموت، أما الباقون فقد قتلوا عمدًا وببرود أعصاب، وأنا شخصيًّا أشهد على هذا. لقد كانت العصابة في غاية الانضباط ولم تتصرف إلاّ حسب الأوامر».

وتدل المعطيات المدققة على أن عدد العرب الذين ذبحوا في دير ياسين يزيد على 240 شخصًا من الرجال والنساء والشيوخ والأطفال. وقد صرح رئيس العصابة لجاك دي رينيه بأنه «لا يوجد جرحى عرب». وبعد عودة دي رينيه من دير ياسين زاره في القدس شخصان «محترمان» وطلبا منه أن يصمت إذا كانت حياته عزيزة عليه.

إن هذا المقطع الذي أوردناه سابقا مأخوذ من كتاب «من اللجوء إلى الغزو» الصادر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت.

ويصف بيجن في كتابه «ريفولت» مذبحة دير ياسين بأنها «عملية هجومية هامة» جرت بالاتفاق مع قيادة الهاجانا. ويصرح في أثناء ذلك بوقاحة أن «التربية التي تلقاها شبابنا في سنوات التمرد قائمة على مراعاة قوانين الحرب التقليدية». إنه يكذب بصفاقة عندما يقول إن رجال عصابته «قاتلوا من بيت لبيت كي يقمعوا العدو، واستخدموا عددًا كبيرًا من القنابل اليدوية».

وبعد أن «يبرِّئ» بيجن نفسه على هذا النحو يبدأ بالتبجح مدعيًا «أن أسطورة الفظائع اليهودية» قد ساعدت الصهاينة على تطهير «بريتس إسرائيل» (أرض إسرائيل القديمة) من مئات آلاف العرب. وبالفعل فإن الدعاية الصهيونية كانت تقول للعرب بصراحة إنهم إذا لم يغادروا مدنهم وقراهم فإنهم سيلاقون مصير دير ياسين والصهاينة اليوم يبرؤون ساحة سفاحي دير ياسين، كما يبررون جميع الجرائم الدموية الأخرى التي ترتكب ضد الشعب العربي الفلسطيني.

ولكن في تلك الأيام كان قادة إسرائيل الصهاينة يحاولون الابتعاد عن بيجن ورجال عصابته والتبرؤ من أفعالهم. بيد أن سلوكهم هذا كان مجرد رياء. وبيجن نفسه يتهمهم في كتابه «ريفولت» بالرياء.

وقد وجدت الوكالة اليهودية أن من الضروري «الاعتذار» والتعبير عن الأسف بسبب ما حدث.

ومرة أخرى نجد أنفسنا أمام لعبة مزدوجة! فمن جهة نسمعهم يطلقون «تعابير الأسف» و«الاعتذارات» المرائية، ومن جهة أخرى نراهم يصفون بأدق التفاصيل فظائع دير ياسين (مبدين أسفهم في الظاهر لإخفاء ما يهدفون إليه فعلًا وهو إخافة العرب وإشاعة الذعر بينهم). وكانت النتيجة هي نزوح 700 ألف من الفلسطينيين الذين استولى عليهم الرعب: فقد كان الصهاينة يقتحمون قراهم كما فعلوا في دير ياسين، ويمهلونهم ربع ساعة ليغادروا منازلهم وأراضيهم، وإلا.....

وبعد مذبحة دير ياسين تابع مجرمو «أرغون تسفي ليومي» القيام بحملاتهم الإرهابية بقيادة بيجن وبتعاون وثيق مع «الهاجانا» ولم تُحلَّ عصابة هؤلاء المجرمين إلاّ في أيلول / سبتمبر عام 1948، عندما أعلن أن منظمة أرغون لم يعد لها وجود رسمي.

بيد أن بيجن وأتباعه من أعضاء «أرغون» سارعوا إلى تشكيل حزب «حيروت» (الحرية) اليميني المتطرف. فقد قرر «الفوهرر» الصهيوني أن يشق طريقه إلى

السلطة بالوسائل الشرعية. وكتب في سجل إنجازاته السياسية مفتخرًا بماضيه الدموي الرهيب: «لقد توليت قيادة «أرغون تسفي ليومي» منذ شتاء عام 1943 المكفهر حتى صيف عام 1948 المتألق».

ولم ينل بيجن وأنصاره في انتخابات الكنيست سوى 12 مقعدًا من أصل 120 مقعدًا نيابيًّا. ودخل زعيم «حيروت» البرلمان الإسرائيلي واحتل فيه موقعًا يمينيًّا متطرفًا وانهال بسياط نقده التي لا ترحم على حكومات حزب العمل التي كانت تتعاقب واحدة إثر أخرى على سِدة الحكم.

وفي هذه الآونة بالذات ألف كتابه «ريفولت» (الثورة) الذي يشبه كثيرًا من حيث روحه العامة كتاب هتلر «ماين كامبف» (كفاحي)، كما ألّف كتاب «الليالي البيضاء» الذي يعتبر بحق مرشدًا لتعليم كره البشر ومعاداة الشيوعية عداء بهيميًّا، ومثالًا نموذجيًّا للديماغوجية والرياء والإعجاب بالنفس وإطراء الذات.

إن الزعماء الصهاينة يتظاهرون بأنهم لا يوافقونه على تطرفه. بل إن رئيس الحكومة دافيد بن غوريون يأبى أن ينطق اسمه بصوت مسموع. وعندما يضبط إلى تسميته في الكنيست يقول: «الشخص الجالس بجانب عضو الكنيست بادر».

وبيجن نفسه يحاول أحيانًا أن يزيل السواد من صفحته. حتى إنه يلجأ في كتابه «الليالي البيضاء» إلى التزلف زاعمًا أن جابوتينسكي قد صرح ذات مرة إلى الإنجليز بأن «في فلسطين يوجد مكان للعرب، ولملايين اليهود، وللسلام»، وهو يمارس في هذا الكتاب البهلوانيات الكلامية، فنراه، على سبيل المثال، يقف ضد «النظام الاستعماري» في فلسطين، ولكنه يؤيد «نظام الاستعمار»، والفرق بين الاثنين في نظره أن «النظام الاستعماري» (الإنجليزي) قد اضطهد فلسطين، أما «نظام الاستعمار» (الصهاينة) فإنه «يستصلح أراضيها» ويعمرها. وهو بالطبع يُتبِّل كل هذه «الخلطة» العجيبة بالعداء الشديد للشيوعية وللسوفييت.

ولا ينفك بيجن يطالب كالسابق بتوسيع «المجال الحيوي» وإقامة «إسرائيل الكبرى» من النيل إلى الفرات، ويصيح مناديًا ب «الحق التاريخي» للصهاينة في امتلاك أراضٍ واسعة، مستندًا في أثناء ذلك بأن «الفلسطينيين (ويقصد بذلك سكان فلسطين القدماء الذين حاولوا دون جدوى - كما تزعم التوراة - إبادة القبائل اليهودية الرحل) هم أعداء إسرائيل منذ القدم!».

وهو لا يخفي خططه البعيدة الأمد بل يصرح بها قائلًا: «عندما نوجه أبصارنا إلى الشمال نرى سهول سورية ولبنان الخصبة... وفي الشرق تمتد وديان الفرات الغنية، وإلى الغرب تقع أراضي المصريين، وعندنا لن تتوفر إمكانات التطور إلاّ بعد أن نحل مشكلة الأراضي من موقع القوة، ونرغم العرب على الطاعة التامة».

وفي عام 1965 شكل بيجن اتحادَ «حيروت» (وهو الجناح الصهيوني الرئيسي في الحزب الليبرالي) الذي أطلق عليه اسم جاحال. وقد نال جاحال في انتخابات الكنيست نسبة 21% من أصوات الناخبين.

وقبيل حرب حزيران عام 1967 انضم «جاحال» إلى ما يسمى «حكومة الوحدة الوطنية» التي شغل فيها بيجن منصب وزير دون حقيبة. وهكذا أصبح حلمه القديم - الوصول إلى السلطة - قريبًا من التحقيق. ولكن الحكومة سقطت في عام 1970، وعاد جاحال من جديد إلى موقع المعارضة.

وفي عام 1973 شكل بيجن تكتلًا جديدًا باسم «ليكود» ضم إلى جانب جاحال عددًا من الأحزاب اليمينية المتطرفة الأخرى. ونال ليكود في العام نفسه 39 مقعدًا في الكنيست. وفي الانتخابات التي جرت في 17 أيار/ مايو 1977 أحرز ليكود نصرًا جديدًا إذ فاز ب 42 مقعدًا، وتحالف بيجن مع كتل أخرى في الكنيست، وضمن دعم النواب «المستقلين»، فأصبح يمتلك أكثرية برلمانية مما أتاح له إمكانية تشكيل الحكومة. وأصبح بيجن رئيس الوزراء، وتحقق الحُلم الذي داعب خياله طوال حياته. فها هو قد تزعم أخيرًا الدولة الصهيونية.

وقد كتب الصحفي الأميريكي فرانك جيروازي، كاتب سيرة بيجن وأحد المعجبين به: «لو وضعتم في تشرين الثاني / نوفمبر عام 1977 في الحاسوب شريطًا مبرمجًا بحياة مناحم بيجن وعهده، وسألتم الجهاز: هل يمكن أن يقيم بيجن سلامًا بين بلده وجيرانه العرب لتنحنحت (الأعجوبة الإلكترونية عدة مرات بارتباك واضح وصاحت: لا! ومهما بذل الميكانيكيون الذي ستستدعونهم لإصلاح الحاسوب من جهد، ومهما بلغ عنف اتهامكم للعقل الإلكتروني بالتحامل السياسي، فإنكم لن تحصلوا إلاّ على الجواب نفسه).

فليس من شيء في الخلفية الفكرية والسياسية لدى بيجن كان يدل على أنه سيوافق على السلام قبل أن تصبح الشروط الجغرافية للاتفاق مع العرب مطابقة لخارطة «يريتس إسرائيل» التي رسمها في ذهنه».

وثمة قول آخر مأخوذ هذه المرة من خطاب بيجن الذي ألقاه في السادس من كانون الثاني / يناير عام

1977 (قبل وصوله إلى السلطة) في مؤتمر حيروت الثالث عشر:

«انطلاقًا من تجربتي الشخصية أستطيع القول إن قلة قليلة في أميركا تعرف ماذا فعلنا من أجلها خلال سبع سنوات من الحرب في فيتنام. فنحن عندما كنا موجودين على الضَّفة الشرقية لقناة السويس أغلقنا القناة وبهذا أرغمنا السوفييت على أن ينقلوا الأسلحة بطريق غير مباشر تلتف حول رأس الرجاء الصالح مما كان يؤخر وصول السلاح إلى أعداء الولايات المتحدة الأمريكية...».

لا شك في أن الحدث عن أن إسرائيل أصبحت كلب حراسة للإمبريالية الأميركية في الشرق الأوسط وعدوًّا شرسًا لحركات التحرر الوطني العربية هو مجرد تكرار لما قيل كثيرًا قبل ذلك. فهذه الحقيقة أصبحت معروفة منذ وقت طويل ولا تحتاج إلى برهان. بيد أن بيجن لا يكتفي بالرفض القاطع لإقامة سلام عادل وثابت مع العرب، وبإنكار الحقوق المشروعة للشعب العربى الفلسطينى ولا سيما حقه

في إقامة دولته المستقلة، بل هو إلى جانب ذلك يعادي حركات التحرر الوطني عمومًا - في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية وأصدقاؤه هم عنصريو جنوب أفريقيا وزمرة بينوشيت الدموية، والأنظمة الإرهابية حيثما وجدت، فالإرهاب هو الأساس الذي تقوم عليه عقيدة بيجن، والباشق يظل باشقًا.*****

لم تستمر حكومة بيجن حتى نهاية مدة ولايتها أي حتي تشرين الثاني /نوفمبر عام 1981، وهو موعد إجراء الانتخابات الدورية إلى البرلمان بموجب القانون. ففي أعقاب انشقاق تكتل ليكود واستقالة ثمانية وزراء واحدًا إثر آخر من الحكومة فقد بيجين الأكثرية في الكنيست. وهذا يعني أنه عند أول تصويت على الثقة ستفشل حكومته وستضطر إلى تقديم استقالتها. ولكن بيجن تمكن من إيجاد مخرج من المأزق وعزم على التمسك بالسلطة إلى آخر لحظة. فعمد إلى تقديم مشروع قانون إلى الكنيست يقضي بحله وإجراء انتخابات جديدة وذلك كي يبقى في السلطة حتى هذه الانتخابات التي حدد موعدها في

نهاية المطاف في الثلاثين من حزيران عام 1981. وكان المقصود من هذه الخطوة حسب رأي بيجن وأعضاء حكومته أن يبدو الأمر وكأنهم لم يُرْغَموا إرغامًا على ترك سدة الحكم، بل إنهم فعلوا هذا بمحض إرادتهم لينالوا الدعم من الناخبين، ويحصلوعلي أكثرية ثابتة في الكنيست.

وما أن أقر قانون حل الكنيست حتى تفككت كتلة ليكود.. وفر حلفاء بيجن كما يفر الجرذان من السفينة الغارقة، ولم يدهش هذا أحدًا لا في داخل إسرائيل ولا في خارجها، فقد كانت هذه النهاية متوقعة ومنطقية.

وبدأت الصحافة تجمل حصيلة وجود «الفوهرر» الصهيوني في سدة الحكم. وبدا آنذاك أن الحفلة قد انتهت وآن أوان إطفاء الشموع، مع أنه منذ مدة قصيرة جدًّا كانت إسرائيل في نشوة عارمة وكان بيجن يختال بزي «ملاك السلام» ويعد الإسرائيليين بحياة سعيدة في أجواءِ حسن الجوار مع العرب، وبالازدهار الاقتصادي وإحياء القيم الأخلاقية المهدورة.

وحاز الإرهابي بيجن مع السادات على جائزة نوبل للسلام عن عام 1978.

وقد كتب فرانك جيروازي في هذا الصدد بشيء من الحرج: «ربما كانت هذه الجائزة تعني أكثر من أي سنة سابقة مكافأة لا عما تحقق من أجل السلام في الماضي بل عما سيتحقق في المستقبل» وقد بينت لجنة جائزة نوبل في تصريحها الرسمي أنها لا تريد فقط التعبير عن احترامها للأعمال التي تحققت في سبيل السلام، بل تريد أيضًا أن تشجع على بذل المزيد من الجهود الهادفة إلى إيجاد الحل العملي الذي يجعل الآمال بسلام طويل الأمد قابلة للتحقيق».

فما الذي فعله بيجن «من أجل السلام في الماضي»؟ هل فجر فندق «الملك داود»؟! هل ذبح أهالي دير ياسين؟! وماذا فعل في عام 1978 - العام الذي منحوه عنه جائزة نوبل؟ في آذار / مارس من العام المذكور أرسل القوات الإسرائيلية إلى جنوب لبنان لتغرقه بالدماء، وقصف بيروت من الجو والبحر، وأعلن مبدأ «الضربات الوقائية الدائمة» أي العدوان المستمر

ضد لبنان، واقتطع عمليًا جزءًا كبيرًا من أراضي لبنان الحدودية ووضع هناك صنيعته المرتد سعد حداد، وهو ضابط سابق برتبة رائد في الجيش اللبناني، وتولى تغطية كل نفقاته.

آه نعم! لقد حقق صفقة كامب ديفيد الشهيرة،وأبرم مع السادات «اتفاقية السلام» المنفردة التي من شأنها، كما كانت تروج الدعاية الإمبريالية بإعجاب شديد، «أن تفتح الطريق إلى السلام في الشرق الأوسط». وكان ابتهاج الصهاينة وحماتهم له ما يبرره.. فخيانة السادات أدت إلى شق الصف العربي، وإخراج مصر من الجبهة التي تتصدَّى لخطط الإمبريالية والصهيونية في الشرق الأوسط. وقد خان السادات حركة المقاومة الفلسطينية التي يكرهها بيجن كرهه للشيوعية وللاتحاد السوفيتي، وخان كذلك كل المصالح الجذرية للشعوب العربية.

ولكن لجنة جوائز نوبل التي أثبتت أكثر من مرة استعدادها لا لخدمة قضية السلام، بل لخدمة زعماء الإمبريالية، لم تتذكر «الأعمال التى تحققت» على

يدي بيجن في لبنان على الأقل قبل عدة أشهر فقط من صفقة كامب ديفيد.

واليوم أصبح واضحًا للجميع أن طريق كامب ديفيد لم يؤد إلاّ إلى زيادة التوتر في الشرق الأوسط، وإلى وضع العراقيل في طريق إيجاد حل عادل ودائم لمشكلة الشرق الأوسط. وصفقة كامب ديفيد بالذات هي التي أتاحت لبيجن إمكانية التشدد في سياسته المعادية للفلسطينيين، وتطبيق أساليب القمع الجماعي ضد سكان الضفة الغربية وغزة المحتلتين.

وكيف لنا ألاّ نتذكر في هذا الصدد نشاطه الإرهابي الذي مارسه لغاية عام 1948، وألاّ نتذكر دير ياسين ونحن نرى اليوم المحتلين الإسرائيليين يمارسون ضد الفلسطينيين أساليب الإرهاب نفسها التي مارستها عصابة «أرغون تسفي ليومي» من هدم لبيوت الوطنيين، وإغارة على المدن والقرى، واعتقالات جماعية، وتعذيب وحشي، وقتل واغتيال. إنهم يعولون كالسابق على إشاعة الخوف والذعر بمختلف الوسائل والأساليب؟!

وقد ابتدع الإرهابيون «أساليب جديدة» أيضًا لتنفيذ مآربهم. ففي ليلة الثالث من أيار / مايو عام 1980 اقتحموا منزلي رئيسيْ بلدية الخليل وبلدية حلحول في الضفة الغربية فهد القواسمة ومحمد ملحم ومنزل القاضي الشرعي الشيخ د. التميمي وألقوا القبض عليهم وغطوا رؤوسهم بأكياس سوداء كما يفعلون مع المحكوم عليهم بالإعدام، ونقلوهم قسرًا بطائرة عمودية إلى جنوب لبنان، خارقين بذلك جميع المعاهدات الدولية التي تنظم أصول المعاملة في المناطق المحتلة. وقد ندد مجلس الأمن الدولي بهذه الجريمة. وبعد شهر واحد حاول الإرهابيون اغتيالَ رؤساء بلديات المدن الفلسطينية نابلس ورام الله والبيرة: بسام الشكعة وكريم خلف وإبراهيم الطويل. وقد أصيب كل من الشكعة وخلف بتشوهات نتيجة انفجار العبوتين الموضوعتين في سيارتيهما، ونجا الطويل من هذا المصير بمحض المصادفة.

وقد أثارت هذه الجريمة استنكارًا شديدًا في العالم كله حمل حكومة بيجن على أن تتظاهر بأنها عازمة على

إجراء تحقيق في الحدث. ولكنها في الواقع فعلت كل ما بوسعها لإخفاء آثار المجرمين، أو على الأصح، «للحؤول دون العثور» عليهم. في حين أن العثور عليهم لم يكن يتطلب أي جهد. فقبل أن يجف دم الضحايا أعلنت المنظمات الإرهابية «أبناء صهيون» و«الإرهاب ضد الإرهاب» وعصابة «كاخ» بشكل استعراضي مسئوليتها عن هذه الجريمة البشعة. واتصل «أبناء صهيون» هاتفيًا بهيئة تحرير صحيفة «هآرتس» وطلبوا منها بوقاحة نشر بيان يهددون فيه بأنهم سيستمرون في إبادة أنصار منظمة التحرير الفلسطينية في الضفة الغربية والكنيست وفي الجامعات».

وقد قدمت كل هذه الحوادث برهانًا جديدًا على أن بيجن (شأنه شأن أسلافه) يجعل من الإرهاب سياسة للدولة. وظل الإرهاب كالسابق هو الوسيلة المعتمدة «إخلاء» الأراضي الفلسطينية من الفلسطينيين. وكان معاونو بيجن يدعون بصراحة إلى طرد السكان الفلسطينيين المقيمين في غزة والضفة الغربية الذين

يبلغ عددهم مليونًا ومئتي ألف شخص، وذلك عن طريق الإرهاب.

وكانت هذه الخطط تلقى الدعم والتأييد من جانب الجماعة اليمينية المتطرفة «غوش إيمونيم» وعصابة «كاخ» وزمرة «الإرهاب ضد الإرهاب». وقد شكلت لتنفيذها فصائل إرهابية سرية منها «الجيش الخاص» الذي شكله الإرهابي المعروف - وزير الزراعة إرييل شارون. آنذاك.

وعندما أصبح من الواضح أن ثمة ما ينبئ بتنحي حكومة بيجن عن السلطة أخذ شارون يبذل جهودًا مضاعفة لتنفيذ خطط هذه الحكومة في مجال الاستيطان، ومن ثم لضم الأراضي العربية المحتلة.

وتدل هذه الخطط على أن حكومة بيجن كانت عازمة على مضاعفة عدد المستوطنين الصهاينة في الأراضي العربية حتى نهاية حزيران / يونيو عام 1981، أي حتى موعد انتخابات الكنيست. وكان ينبغي من أجل

ذلك إقامة عشر مستوطنات جديدة، وتوسيع العشرات من المستوطنات القديمة.

وقد وعد بيجن شخصيًا مجموعة من المستوطنين بإنشاء مستوطنة كبيرة لهم شمال مدينة القدس التي أعلنتها حكومته بالذات، على الرغم من الاحتجاجات العاصفة في العالم بأسره ومن قرار هيئة الأمم المتحدة «عاصمة إسرائيل الأبدية غير القابلة للتقسيم».

وصرح شارون بوقاحة قائلًا: حتى خلال مدة قصيرة لا تتعدى ستة أشهر يمكن عمل الكثير في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) ونحن سنفعل الكثير من أجل تعزيز المستوطنات اليهودية وتوسيعها في هذه المناطق.

ورأى بيجن أن ثمة طريقًا آخر لضم الأراضي المحتلة هو ما يسمى «الحكم الذاتي الفلسطيني» الذي يتيح إلحاق هذه الأراضي بإسرائيل نهائيًا «على أسس شرعية». وتنص اتفاقية كامب ديفيد على أن

مفاوضات «الحكم الذاتي» يجب أن تبدأ بمشاركة «ممثلي الفلسطينيين». ولكن لم يقدم أحد من الفلسطينيين على مثل هذه الخطوة لأنها تعني خيانة قضية الشعب الفلسطيني.

وثمة مهمة أخرى لم يستطع بيجن أن يحققها في عام 1981 وهي تحطيم حركة المقاومة الفلسطينية. فطوال الوقت الذي قضاه في كرسي رئاسة الحكومة لم تتوقف الغارات الدموية علي مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. وكان يبدو أن بيجن يتعجل العبَّ من الدم البشري مقدَّمًا: فقد تكثفت غارات طيرانه وقصف مدافعه للمدن والقرى في جنوب لبنان..

وكيف لنا ألا نتذكر في هذا الصدد القرار الشائن الذي اتخذته لجنة جائزة نوبل!

تري هل قرأ أعضاء هذه الجنة في عام 1981، ما صرح به عضو المحكمة العليا السابق في إيطاليا روميو فيروتشي للصحفيين في أثناء زيارته

لإسرائيل؟! لقد قال لهم في القدس بالذات إن حكومة تل أبيب تطبق في الأراضي المحتلة «إرهاب الدولة الهادف إلى ضم هذه الأراضي وطرد الفلسطينيين الذين يعيشون عليها».

وهذا الإرهاب أخذ يشتد بانتظام. حسب أقوال فيروتشي، بعد أن رفض الفلسطينيون «مشروع الحكم الذاتي» السيء الذكر. وهل اطَّلع أعضاء لجنة جوائز نوبل على رأي الأستاذة الفرنسية في الحقوق الدولية مونيكا شيميل جاندره التي صرحت أن إسرائيل لا تحترم ميثاق منظمة الأمم المتحدة وتخرق اتفاقية جنيف التي وقعتها هي نفسها في عام 1952؟

والآن نسأل: من هو مناحيم بيجن إذن؟ أهو شخصية تاريخية أم صنيعة للصهيونية وللإمبريالية التي تقف وراءها؟ هو شخصيا يصر على التعريف الأول ويبذل كل جهده ليبدو بهذه الصورة. على حين أن فلسفته التدميرية، وكرهه لكل ما هو تقدمي، وعنصريته المتطرفة، وبغضه للإنسانية، وعداءه المرضي للشيوعية والسوفييت تثبت كلها التعريف الثاني.

إن استيلاءه على السلطة في إسرائيل وفقدانه إياها يدلان بحد ذاتهما على أنهما جاءا نتيجة للحسابات الطويلة الأمد التي أجراها زعماء الصهاينة والإمبريالية. لقد أجلسوا بيجن على كرسي رئاسة الحكومة عندما احتاجوا إلى منفذ «للمهمة القذرة» التي كانت تخطط لها الولايات المتحدة وهي شق جبهة الدول العربية، والمشاركة في خيانة السادات، والقيام بهجوم دموي مكثف على حركة المقاومة الفلسطينية. وقد أُسند دور رأس الحربة في هذه الخطة لبيجن لأنه ينسجم تمامًا مع سمعته.

ولكن عندما أصبحت سياسة كامب ديفيد في مأزق لا مخرج لها منه، وعندما فشل السادات في «جر» العالم العربي وراءه، وعندما تبين أن حركة المقاومة الفلسطينية لم تُحطَّم بل قويت أكثر من ذي قبل، وأن إسرائيل التي تنتهج سياسة إرهاب الدولة أصبحت في عزلة لم تشهد مثلها من قبلُ، عندئذ غير أسياد بيجن تكتيكهم. واضطر «الفوهرر» الذي افتضح وساءت سمعته إلى التنحي عن منصبه لأنه أصبح عقبة تحدُّ

من إمكانية أسياده في المناورة. وما أسهل الوسيلة التي يمكن بواسطتها تحقيق ذلك دون الاعتراف رسميًّا بفشل الخطط المرتبطة ببيجن: يكفي إلقاؤه فريسة أمام حزب العمل المعارض بسبب الإخفاق التام الذي منيت به سياسته الاقتصادية الداخلية. فكل شيء يجري في أطر «الديمقراطية الغربية».

وفي إسرائيل يتذكرون اليوم بهذا الصدد نكتة التيس ؛ هل ترغبون في حياة أفضل؟ أدخلوا تيسًا إلى شقتكم، وعندما تخرجونه سيبدو لكم أنكم تعيشون في الجنة. وبيجن هو التيس الذي أدخلوه في البداية، ثم أخرجوه.. ولكن من المستبعد أن يكون الإسرائيليون قد شعروا بعد هذا بأنهم في الجنة. فالصهيونية هي الصهيونية، وستبقى كذلك وليس من المهم كثيرًا من هو الذي يعتلي خشبة المسرح في اللحظة المعيَّنة، سواء كان بيجن أم سواه.

كل هذا كان معروفًا، بالطبع، في العالم أجمع وليس فقط لدى أعضاء لجنة نوبل التي أملت عليها قرارها الأوساط الصهيونية والقوى السائرة في ركاب الولايات

المتحدة الأميركية الساعية لتوطيد مركز بيجن السياسي سواء في إسرائيل أو على الصعيد العالمي.

وقد تحقق لها ذلك في إسرائيل مؤقتًا على الأقل. وبيجن نفسه أراد أن «يتميز» قبل انتخابات الكنيست: ففي تموز / يوليو عام 1981 شنت إسرائيل حربًا جوية جديدة على لبنان. وظل «قراصنة الجو» الإسرائيليون ثلاثة أسابيع يقصفون دون رحمة بيروت الغربية وصيدا وصور والنبطية وغيرها من المدن والمناطق المأهولة في جنوب لبنان. وكان المقصود من أعمال إرهاب الدولة هذه تقديم البرهان للإسرائيليين على أن الليكود وزعيمه بيجن مدافعون «أشداء» عن وجود إسرائيل، ومستعدون لفعل أي شيء في سبيل حمايتها.

وهكذا استطاع بيجن وحكومته بفضل هذا وعن طريق القيام بالعديد من الدسائس والتلاعبات السياسية الاحتفاظ بالسلطة، وقاموا في حزيران / يونيو عام 1982 بعملية اجتياح واسع النطاق للأراضي اللبنانية سموها زورًا وبهتانًا عملية «السلام

للجليل»، وهي عملية خطط لها بعناية جهازا الموساد وآمان، ووافقت عليها وكالة المخابرات المركزية وإدارة الاستخبارات في وزارة الدفاع الأميركية.

وسنعود إلى هذا الموضوع فيما بعد.

فضيحة لافون

«تلطخ اسم الموساد بالعار من جراء عملية سيئة التصميم وسيئة الإعداد وسيئة التنفيذ». ورد هذا الاعتراف الكئيب في الكتاب إياه الذي ألفه دينيس آيزينبرغ وأوري دان وإيلي لانداو في معرض حديثهم عن إحدى أكبر العمليات الفاشلة التي قامت بها أجهزة المخابرات الإسرائيلية في الشرق الأوسط وفي مصر بالذات وأثيرت حولها ضجة كبرى.

وتسمى هذه العملية في المطبوعات التي تتحدث عن نشاط الأجهزة المذكورة «فضيحة لافون»، نسبة إلى بِنحاس لافون الذي ترأس وزارة الدفاع الإسرائيلية منذ عام 1952 إلى عام 1954 وكان أحد قادة حزب ماباي الحاكم. ولكن ثمة ما يدعو إلى الاعتقاد بأن حكام الدولة الصهيونية اختاروا بنحاس لافون هذا ليقوم بدور «كبش الفداء» بعد أن أدى افتضاح أمر المجموعة التجسسية الإرهابية الكبيرة التي شكلتها أجهزة المخابرات الإسرائيلية في مصر إلى إثارة

فضائح كبيرة سواء في إسرائيل، أو على الصعيد العالمي.

وتتلخص القصة في أن حكام إسرائيل قرروا في الأعوام الأولى من وجود الدولة إنشاء منظمة تجسسية قوية في مصر التي كانوا يعدونها آنذاك عدوهم الرئيسي، على أن تعتمد هذه المنظمات على اليهود المصريين ولا سيما على مجموعاتهم شبه العسكرية التي تسمى مجموعات «الدفاع الذاتي» واقترن هذا التدبير بتنظيم خروج جماهيري لليهود من مصر شمل نحو 300 ألف يهودي، وأطلق على عملية الخروج هذه اسم سري هو «غوشين» (جاسان) (اسم المنطقة التي خرج منها اليهود من مصر في عهد النبي موسى التوراتي).

أسس شخص اسمه صاموئيل عازار، وهو طالب لم يكمل دراسته، وكالة سفريات «غرونبيرغ» بأموال متبرعين يهود، وجعل مقرها الرئيسي في القاهرة، وافتتح فرعًا لها في الإسكندرية. ولم يبخل عازار وشركاؤه فى الإنفاق على تنظيم سفر اليهود الراغبين

في القيام «برحلة» إلى خارج مصر، أو المجبَرين من قبل عملاء عازار على القيام بمثل هذه «الرحلة» التي تنتهي بهم عادة إلى إسرائيل، وقد وضع تحت تصرف عازار عدد كبير من جوازات السفر الإنجليزية والفرنسية والإيطالية وسواها لتلبية حاجات «المسافرين»، كلها جوازات سفر حقيقية لا مزيفة، كان قد «تركها» له مواطنون «متعاطفون» قدموا من أوربا الغربية إلى مصر بصفة سواح و«فقدوا» هنا، على ما يبدو، وثائقهم. كما يمكن الافتراض أن نماذج هذه الجوازات كان تصل من الدول الأوروبية عن طريق (عملاء) الأجهزة السرية الإسرائيلية المتسللين إلى الأجهزة الإدارية والاستخبارية في هذه الدول. وعلي كل حال فإن وكالة السفريات لم تكن سوى ستار لعملاء إسرائيل يمارسون من خلفه نشاطاتهم على أوسع نطاق.

وبعد الإطاحة بالملك فاروق في تموز / يوليو عام 1952 في مصر ووصول الضباط الشبان بقيادة جمال عبد الناصر إلى السلطة في نهاية المطاف قرر حكام

إسرائيل تعزيز شبكة عملائهم في الأراضي المصرية فأرسلوا إلى هناك «محترفين مدربين تدريبًا جيدًا». وقبل ذلك كان قد ظهر في الإسكندرية في عام 1951 شخص يدعى جون دارلنج، وهو إنجليزي ولكنه يشبه اليمنيين.

وكان هذا الشخص في الحقيقة من كوادر الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية واسمه إبراهام دار، وقد أوكلت إليه مهمة إنشاء شبكة تجسس عسكرية في مصر. وكان قد أرسله إلى هناك أصلًا رئيس آمان آنذاك العقيد بنيامين جيبلي ليساعد الألماني إميل ويتبين الذي كان يورّد إلى مصر سيقانًا اصطناعية لمشوهي الحرب المصريين، الأمر الذي أكسبه ود بعض العسكريين المصريين من ذوي الرتب العالية. وكان إميل ويتبين هذا في الحقيقة نقيبًا اسمه ماكس بينيت وواحدًا من «أفضل» عناصر الموساد. وقد ولد في بولونيا، وهاجر إلى فلسطين عندما كانت تحت الانتداب البريطاني، وانخرط في صفوف الهاغانا ثم خدم في الجيش البريطاني وأوفد بعد ذلك إلى

إنجلترا ليتلقى تدريبًا خاصًّا يؤهله للقيام بدور «الإنجليزي». ومن المرجح أن يكون هذا الجاسوس الإسرائيلي قد انتحل هناك شخصية ماكس بينيت بقصد إخفاء اسمه الحقيقي الذي «فقده» عمدًا في مكان ما. وقد حصل في إنجلترا على الجنسية البريطانية وتزوج فتاة إنجليزية.

وكان ماكس بينيت قد نفذ مهمات خاصة ذات أهمية كبيرة كلفه الموساد بتنفيذها في كل من إيران والعراق، وفي إحدى المرات مني بالفشل ولكنه نجا بمعجزة من الوقوع في أيدي عناصر مكافحة الجاسوسية في العراق وهرب إلى ألمانيا الغربية، وهناك انتحل شخصية إميل ويتبين. واستطاع كل من إميل ويتبين وجون دارلنج أن يجندا في مصر مجموعة من العملاء، وأرسلا هذه المجموعة فيما بعد إلى إسرائيل لتجتاز دورة تدريبية مدتها ثلاثة أشهر، وقد أحرز هؤلاء العملاء «نجاحًا باهرًا» في نشاطهم طوال عام كامل بعد عودهم من إسرائيل مما جعل رؤساءهم يرسلون لهم التهاني وعبارات التشجيع أكثر

من مرة، ثم قرروا أخيرًا استخدام هؤلاء العملاء أنفسهم في العملية التي اشتهرت في الصحافة فيما بعد باسم «فضيحة لافون».

وكان حكام إسرائيل في ذلك الوقت يشعرون بالقلق لأنه كان يبدو لهم أن لندن وواشنطن بدأتا تتوجهان في خططهما إزاء الشرق الأوسط نحو القاهرة أكثر من توجههما نحو تل أبيب. وكانوا يرون في هذا خطرًا قاتلًا يهدد كيان إسرائيل، مما أدى آنذاك إلى ظهور الفكرة القائلة بتأليب الإنجليز والأميركيين على المصريين. وقد تقدم بهذا الاقتراح وزير الدفاع بنحاس لافون، وعالجه ودرس تفاصيله كل من موشي دايان الذي كان آنذاك يتولى رئاسة الأركان العامة في الجيش الإسرائيلي، والعقيد بنيامين جيبلي رئيس آمان.

وكانت مهمة مجموعة بينيت - دارلنج - عازار بسيطة وهي القيام بعدد من العمليات التخريبية المؤثرة ضد «المصالح» الإنجليزية والأميركية (كما يقولون الآن)، أي ارتكاب أعمال تفجير وإشعال حرائق وشن غارات

يتخللها التخريب والقتل، على أن تقع كل الشبهات في أثناء ذلك على المصريين. ولابد من أن تضطر هذه الأوضاع لندن وواشنطن إلى العمل على حماية مواطنيهما واتخاذ التدابير اللازمة من أجل أن «يستتب الأمن ويسود النظام» في مصر، وعندئذ لن تغادر القوات الإنجليزية منطقة قناة السويس التي كانت تستعد للجلاء عنها، وستظل هذه القوات مرابطة في الأراضي المصرية.

وأرسلت المخابرات الإسرائيلية لمساعدة مجموعة بينيت - دارلنج - عازار العقيد إلعاد (منتحلًا شخصية ألماني اسمه باول فرانك) والعقيد موردیخاي بن تسور. وكان باول فرانك قد عمل في مصر قبل ذلك.

وقد ورد في أحد المؤلفات الصادرة خارج الاتحاد السوفيتي والتي تتحدث عن القضية الفلسطينية أن رئيس آمان قال لموردیخاي بن تسور وهو يزوده بوصاياه قبل سفره: «إن هدفنا هو نسف ثقة الغرب بالنظام المصري عن طريق إثارة الشغب والاضطراب العام. وهذه العمليات يجب أن تسفر عن اعتقالات

وتظاهرات وحوادث ثأر. وينبغي أن يكون دور إسرائيل محجوبًا تمامًا عن العيان، وذلك عن طريق جذب الانتباه إلى أي أمر آخر. كما يجب الحيلولة دون تلقي مصر أية مساعدة اقتصادية أو عسكرية من الغرب.

وعندما فشلت «العملية» وافتضح أمرها اقترح جيبلي هذا نفسه «القيام باختطاف المصريين لا من قطاع غزة فحسب، بل ومن قبرص وأوروبا الغربية أيضًا». كما اقترح نسف السفارة المصرية في عمان انتقامًا للذين صدرت عليهم أحكام الإعدام في القاهرة» (نشرة الدراسات الفلسطينية - 1980).

فأية «أحكام إعدام هذه التي صدرت في القاهرة» وأثارت حنق العقيد جيبلي؟ في كانون الأول / ديسمبر عام 1954 مثل في قفص الاتهام في القاهرة أحد عشر مخربًا إسرائيليًّا من الذين أنيطت بهم مهمة تنفيذ «عملية لافون» وحكم على اثنين منهما - وهما صاموئيل عازار وشخص يدعى الدكتور موسى مرزوق - بالإعدام شنقًا، ونفذ فيهما الحكم فعلًا.

وتمكن دارلنج وفرانج من الهرب، أما ماكس بينيت (إميل ويتبين) فقد انتحر في السجن قبل المحاكمة.

وقد أشارت الصحافة العالمية آنذاك ولا سيما الإسرائيلية إلى انعدام الكفاءة في الإعداد ل «عملية لافون». وبالفعل فإن كل ما تمكن العلماء الإسرائيليون من القيام به هو إلقاء متفجرات في بيت رجل أعمال أميركي مقيم في القاهرة، وتنفيذ تفجير محدود في مكتبة مركز الإعلام الأميريكي. وجرت محاولة لإشعال حريق في إحدى دور السينما، بيد أن الشخص المكلف بالعملية واسمه فيليب ناتاسون لم يفشل في أداء المهمة فحسب، بل كاد يحترق هو نفسه عندما اشتعلت العلبة التي تحتوي على مادة فوسفورية في جيبه، وقد هرع شرطي مصري لنجدته، ونزع عنه ملابسه المشتعلة لإنقاذه من الاحتراق.

وخلال الاستجواب أفشى ناتاسون أسماء جميع أفراد المجموعة التخريبية التي ينتمي إليها، واعتقلوا كلهم عمليًا في نهاية المطاف واعترفوا في المحكمة بكل ما يعرفونه عن نشاط أجهزة المخابرات الإسرائيلية

والخطط التي ينوون تنفيذها في مصر. وثارت فضيحة دولية شارك فيها حكام تل أبيب مشاركة فعالة ملقيًا كل منهم بالمسئولية على عاتق الآخرين. واضطر بنحاس لافون إلى تقديم استقالته لأنه تجرأ على القول إن «عمليته كانت قد حظيت برضا «الذين فوقه». كما نُحي رئيسا الموساد وآمان عن منصبيهما. وتبين فيما بعد أن كلًّا من رئيس الوزراء دافيد بن غوريون وموشي دايان وشيمون بيريز (زعيم حزب العمل فيما بعد) وغيرهم من السياسيين والعسكريين الإسرائيليين البارزين كانوا متورطين في هذه العملية.

ولم تنته القصة عند هذا الحد. فقد توجه باول فرانك الفار من مصر إلى ألمانيا الغربية للعمل هناك منتحلًا شخصية ضابط سابق في القوات الخاصة الهتلرية. وبعد مدة (في عام 1957) استدعي فجأة إلى اجتماع في تل أبيب (وثمة معطيات أخرى تقول: إنه اختطف في النمسا).. واعتقل بتهمة الخيانة العظمى!

واتهموه بأنه كان عميلًا «مزدوجًا» وقد «باع» المشاركين فى «عملية لافون» للمخابرات المصرية

لقاء أربعين ألف مارك ألماني غربي.

ويعتبرون في إسرائيل أن «قضية فرانك» لم تتوضح حتى الآن.. ولكن فرانك حكم عليه بسبب هذه «القضية التي لم تتوضح» بالحبس اثنتي عشرة سنة، وقد انقضت هذه المدة منذ وقت طويل، ولكن الغموض ظل يلف هذه القضية، ولا نزال حتى الآن نجهل مصير باول فرانك.. أي العقيد إلعاد.

وثمة قضية أخرى ترتبط ب «عملية لافون» ارتباطًا مباشرًا، هي قضية إيلي كوهين التي تعد واحدة من أكبر العمليات الفاشلة التي قامت بها أجهزة المخابرات الإسرائيلي في الشرق الأوسط. ويرى الخبراء أن سقوط كوهين، شأنه شأن سقوط عنصر آخر من عناصر الموساد هو «فولفهانج لوتس» يعتبر ضربة من أقوى الضربات التي أصابت الأجهزة السرية الإسرائيلية، وبددت هالة «اللاهزيمة» التي أحاطتها بها الدعاية الصهيونية وبعض أجهزة الإعلام البرجوازية. وقد انتشر مثل هذا الرأي على نطاق واسع في الستينيات عندما منيت هذه الأجهزة بالفشل

الذريع في العمليتين المذكورتين، بيد أن بعض الصحف الأمريكية (وكذلك الدعاية الصهيونية) تحاول في أيامنا هذه «نسيان» المغزى السياسي لأحداث تلك الأيام وتفسيرها تفسيرًا مشوَّهًا يتناسب مع أغراضها.

فقد كتبت صحيفة «واشنطن بوست» في كانون الأول / ديسمبر عام 1985 تقول: في بداية الستينيات زُرع في سورية العميل إيلي كوهين الذي رشحته جهات عليا في سورية لتولي منصب نائب وزير الدفاع قبل افتضاح أمره بمدة قصيرة في عام 1963، وفي الوقت نفسه تقريبًا أُرسل إلى القاهرة العميل فولفهانج لوتس الذي نفذ عملية خطرة دامت خمس سنوات ارتقى خلالها إلى منزلة عالية في المجتمع المصري. وقد تمكن رجلا المخابرات هذان من جمع كمية ضخمة من المعلومات العسكرية والسياسية السرية جدًّا، مما مهَّد التربة لإحراز النصر في حرب الأيام الستة عام 1967.

لا شك أن كوهين ولوتس قد ألحقا ضررًا بالغًا بالبلدان العربية التي «عملا» فيها، بيد أن افتضاح أمرهما كان

هزيمة سياسية فادحة للدولة الصهيونية، كشفت عن عدوانية هذه الدولة وغدرها ومطامعها التوسعية وسعيها إلى الهيمنة على الشرق الأوسط واستعدادها لأن تفعل أي شيء دون وازع أو رادع في سبيل بلوغ غايتها. وقد حاولت «واشنطن بوست» أن تنسى كل هذا وألاّ تذكِّر القراء به بالطبع، أما كتاب دينيس أيزنبرج وأوري دان وإيلي لانداو «الموساد» الذي أتينا على ذكره أكثر من مرة، فإنه أفرد فصلًا خاصًّا لكل من إيلي كوهين وفولفهانج لوتس وصورهما فيهما مناضلين مثاليين (في سبيل الصهيونية؟).

ولد إيلي كوهين في مصر، وترأس هناك فصائل المغاوير الصهاينة الشباب «حانوبيم» (المناضل) التي شكلت من أجل «الدفاع الذاتي» حسب المزاعم الصهيونية، على حين أنها كانت في الواقع «طابورًا خامسًا» لإسرائيل في مصر. وقد ساعدت هذه الفصائل الموساد على إخراج اليهود من مصر عن طريق الإغراء أو الإقناع أو التخويف.

وتم تجنيد كوهين على يد صاموئيل عازار السيئ الذكر الذي كان ينشط متسترًا بعمله في وكالة السفريات التي تحدثنا عنها في مستهل هذا الفصل.

وبعد أن تم تسفير جميع أقارب كوهين من مصر إلى إسرائيل انصرف هو نفسه إلى العمل ضمن المجموعة التي كلفتها تل أبيب بتنفيذ «عملية لافون»، فعمل بادئ ذي بدء في جمع المعلومات، ثم أصبح المسئول عن الاتصال اللاسلكي في المجموعة. وبعد افتضاح أمر المجموعة استطاع كوهين أن يتوارى عن الأنظار بعض الوقت، ولكنه اعتُقل فيما بعد وقدم للمحاكمة، فأفشى في المحكمة مع سائر أفراد المجموعة كل ما يعرفه. وحكم عليه بالسجن، ثم نفي من مصر في كانون الأول / ديسمبر عام 1956، وما لبث أن مُنح الجنسية الإسرائيلية في الثاني عشر من شباط / فبراير عام 1957، وعين في وظيفة جديدة في الموساد.

وبعد عدة سنوات ظهر فجأة في القدس باسم مارسيل كوفان منتحلًا شخصية تاجر فرنسي مولود في مصر.

كانت وثائقه حقيقية.. سرقها عملاء الموساد قبل أسبوعين من رجل أعمال فرنسي اسمه مارسيل كوفان مولود في مصر فعلًا. وكانت هذه الخطوة «امتحانًا» دبره رئيس الموساد إيسير هرئيل للعميل الذي أنهى لتوه دورة تدريبية أعيد فيها تأهيله، وكان الهدف من الامتحان هو التأكد من مقدرة العميل على تقمص شخصية أخرى والعمل على هذا الأساس.

ومر عام آخر قبل أن يقرر الموساد أن كوهين قد «نضج» لممارسة العمل الفعليّ. وقد جاءت المباركة من شخص يطلقون عليه لقب «الدرويش»، وكان هذا الشخص قد عمل طويلا ً على تهيئة كوهين نفسه وتهيئة أسرته، ثم أشرف شخصيًّا طوال ستة أشهر على التدريب الإضافي الخاص لهذا العميل «المنتقي» الذي سيقوم بدور رجل من الصفوة».

ويحتوي كتاب «الموساد» على وصف مفصل لكل ما دُرِّب عليه كوهين حتى بات في نهاية المطاف فردًا كامل الحقوق في «الأسرة»، كما كان إيسير هرئيل

يسمي الموساد، وهو الاسم نفسه الذي يطلق على المافيا.

ثم ظهر في جامعة القدس الطالب الشيخ محمد سلمان الذي يدرس الفقه الإسلامي ويتميز بالتمسك الشديد بالإسلام.

وهكذا بدأ إعداد إيلي كوهين «للعمل» في سورية، وتوج هذا الإعداد بظهور شخص في بيونس أيرس اسمه كمال أمين ثابت، وهو سوري من مواليد بيروت. وسرعان ما تغلغل ثابت في صفوف الجالية الإسلامية المقيمة في العاصمة الأرجنتينية، وأقام صلاتٍ هامةً، وما لبث أن غدا نجم المجتمع المتألق، وقدم في نهاية المطاف إلى سورية حاملًا معه رسائل تزكية هامة، مما أتاح له إمكانية التغلغل إلى الأوساط ذات النفوذ في البلاد. وكان قد وصل إلى دمشق عن طريق بيروت في أوائل عام 1961، وانكب مباشرة على «العمل». وفي كانون الثاني / يناير عام 1965 ألقي القبض عليه في منزله في أثناء اتصاله لاسلكيًا بتل أبيب. وتبين أنه كان منذ مدة طويلة موضوعًا تحت مراقبة أجهزة

المخابرات السورية المختصة بمكافحة التجسس. وما أن وصل خبر اعتقاله إلى الموساد حتى سارع رئيس المنظمة الجديد مئير عميت إلى إيقاظ رئيس الوزراء ليفي أشكول في ساعة متأخرة من الليل لإبلاغه النبأ. وقد بث السوريون بواسطة جهاز كوهين وعلى موجات البث نفسها الرسالة الآتية إلى الإسرائيليين: «إلى رئيس الوزراء ورئيس المخابرات في تل أبيب. إن (كمال) وأصدقاءه في ضيافتنا بدمشق. وستعرفون مصيرهم قريبًا. جهاز مكافحة التجسس السوري. انتهى الإرسال».

وخلال الاستجواب اعترف كوهين بكل شيء كما فعل في المحكمة بالقاهرة. وحكمت عليه المحكمة العسكرية بالإعدام شنقًا. ونُفذ فيه الحكم فعلًا.

أما العميل الإسرائيلي الآخر فولفهانج لوتس فقد كان مصيره مختلفًا عن مصير زميله. ويؤكد مؤلفو كتاب «الموساد» أن لوتس «جندي سابق في الفرقة الألمانية الأفريقية التي كان يقودها رومل» مكررين، دون سبب واضح، «الأسطورة» التي ألفها الموساد للرائد لوتس.

وقد استخدم لوتس هذه الأسطورة للتغلغل إلى وسط الجالية الألمانية في القاهرة التي وصلها في عام 1961 بصفة خبير في تربية الخيول يريد أن ينشئ مزرعة لإنتاج خيول عربية أصيلة. وكان لوتس يقول لمعارفه في القاهرة إنه ولد عام 1921 في مدينة مانهيم الألمانية، وأمضى طفولته في برلين، وعندما نضبت الحرب العالمية الثانية كان يخدم في إحدى الفرق التابعة لفيلق رومل، وفي ذاك الوقت بالذات أولع بحب الجياد العربية، وبعد سقوط الرايخ هاجر إلى استراليا حيث أمضى أحد عشر عامًا، ثم غلبه الحنين إلى الوطن، فعاد إلى برلين حيث عمل في نادٍ للفروسية بصفة خبير في الخيول. وذات مرة اتصل به رجل أعمال غني اسمه إلياس غوردون وقدم له عرضًا مغريًا، وهو أن يتولى إدارة مزرعة لتربية الجياد العربية الأصيلة. فوافق لوتس بسرور، وقدموه إلى شخص آخر من هواة الخيول هو روبي بيرشتين الذي تولى تمويل إيفاد لوتس إلى مصر لمدة ستة أسابيع كي يضع تصميمًا للمزرعة التي ستقام على ضفاف النيل.

بعد عدة أعوام، وعندما ألقي القبض على فولفهانج لوتس وجرى استجوابه من قبل أجهزة مكافحة التجسس المصرية ظل على ادعائه بأنه من جنود فيلق رومل، وقال متباكيًا:

- لقد وقعت في فخ، لم أكن أعرف أن إلياس وروبي والشخص الذي قدماه لي فيما بعد باسم يوسف هم عملاء للأجهزة السرية الإسرائيلية. وعندما عرفت هذا أصبت بالذهول. فكيف يمكن أن أعمل، أنا الجندي، القديم في الجيش الألماني، لصالح اليهود! ولكنهم كانوا يطلبون مني معلومات في غاية البساطة، ويعدونني في مقابل ذلك بتحقيق حلم حياتي، وهو إنشاء مزرعة لتربية الجياد العربية الأصيلة.. ولم أستطع الصمود.. ثم إنهم كانوا يهددونني بالقتل، وكان بمقدورهم أن يصلوا إليَّ أينما كنت..

هكذا كان فولفهانج لوتس يؤدي دوره بعد اعتقاله.

ولكن كل وقائع حياته التي ذكرها كانت مختلقة عدا تاريخ ومكان الولادة. وعندما بلغ الثانية عشرة من

عمره، أي في عام 1933 هاجر أبواه إلى فلسطين. وهناك انضم إلى منظمة «الهاجانا» حيث لفت إليه الأنظار، فأرسلوه إلى مدرسة الاستخبارات، وتوجه بعد إنهاء الدراسة إلى ألمانيا، فاستقر بادئ ذي بدء في برلين، ثم سافر إلى كولونيا، وانتقل من هناك إلى ميونيخ. وعلى هذا النحو كان يصنع لنفسه «سيرة ألمانية» وكان جهاز مخابرات الوكالة اليهودية (ريشوت) يُعده لخططه البعيدة المدى. وقد عمل لوتس إبان الحرب العالمية الثانية مترجمًا في الجيش الإنجليزي، وكان يترجم استجوابات جنود رومل الأسرى، ثم شارك في الحرب العربية - الإسرائيلية في عامي 1947 - 1948.

كما شارك برتبة رائد في الحرب العربية الإسرائيلية عام 1956، ويذكر مؤلفو كتاب «الموساد» أنه تلقى «بمحض المصادفة» عرضًا للعمل مع الموساد. ويورد الكتاب بعد هذه العبارة الفقرة الآتية الجديرة بالاهتمام: «من أهم عوامل القوة التي تتمتع بها هذه المنظمة أن جميع يهود العالم موجودون تحت

تصرفها. وليس ثمة ضرورة لتغيير شخصية العميل الذي ترسله للعمل في هذه العاصمة أو تلك، إذ يوجد بين مواطني إسرائيل يهود مولودون في مختلف عواصم العالم.

ففي الأراضي المقدسة يعيش يهود روس زرق العيون، ويهود سود البشرة، ويهود ذوو بشرة سمراء مولودون في الهند، وأية لغة أو لهجة أردت يمكنك أن تجد يهودًا يتكلمون بها.

وكما اختاروا إيلي كوهين اليهودي المصري الذي يشبه العرب كي يعمل في دمشق اختاروا فولفهانج لوتس الأشقر الشبيه بالآريين كي يؤدي دور الضابط الألماني... والظاهرة الأكثر ندرة أن هذا الشخص لم يكن يتسم بالسمة الملازمة لجميع اليهود الذكور - فهو لم يكن مختونًا».

وكما ترون فإن الموساد عندما يختار عملاءه يحسب حساب كل شيء على الإطلاق، فالعميل لوتس كان أقلف، وأبوه ألماني، وأمه يهودية كانت تعمل فنانة

محترفة. وقد ورث عن أبيه الشبه ب «الآريين» وورث عن أمه القدرة المسرحية على التقمص. والإقامة عشرين سنة في استراليا جزء من «الأسطورة» أما الإقامة في برلين فخطوة حقيقية. وقد اتخذ القرار القاضي ب «تحريك» لوتس في مصر بعد أن أصبح من المعروف أن جمال عبد الناصر يعمل في إعادة تجهيز الجيش المصري وإعادة تدريبه، وبعد أن انتشرت أنباءٌ عن وجود خبراء ألمان في القاهرة يعملون في مجال إنشاء الصواريخ وكان «نشاط» لوتس موجهًا في إحدى مراحله ضد هؤلاء الخبراء بالذات، وهو الذي أشرف بنفسه على عملية توجيه «الرسائل القاتلة» إليهم.

وقد كتب الكثير في حينه عن حياة البذخ التي كان يعيشها فولفهانج لوتس وزوجته فالتراود في القاهرة، حتى إن فالترواود قررت دعوة أبويها من ألمانيا الغربية لتدهشهما بالترف الذي تتنعم به في مصر.

وفي الثاني والعشرين من شباط / فبراير عام 1965، عندما عاد كلا الزوجين إلى القاهرة من رحلتهما إلى

شواطئ البحر الأبيض المتوسط ألقي القبض على فولفهانج وفالتراود على باب الفيلا الفخمة التي كانا يسكنانها. وتبين أن أجهزة مكافحة التجسس المصرية كانت تراقبهما منذ مدة طويلة، وتتتبع كل خطوة يقومان بها. وقد حكمت المحكمة على لوتس بالسجن المؤبد، كما سجنت زوجته أيضًا، وتعرفت في السجن على فيكتورينا نيمي التي كانت في وقت ما صديقة لإيلي كوهين وعضوًا في المجموعة التي اعتقلت لضلوعها في «عملية لافون».

وفي عام 1968 أخلت السلطات المصرية سبيل الزوجين لوتس في عملية تبادل وأرسلتهما إلى إسرائيل حيث افتتح فولفهانج لوتس مطعمًا ثم ما لبث أن وسع أعماله وافتتح محلًّا تجاريًّا، وتمكن في نهاية المطاف من العمل في تربية الخيول الأصيلة وهو العمل الذي كان، حسب ادعائه، يصبو إليه طوال حياته.

لقد اندمل منذ وقت طويل الجرح الذي أحدثته في جسد الأجهزة السرية الإسرائيلية الفضيحة السياسية

التي نجمت عن انكشاف هذه العملية، وأصبحت هذه الأجهزة الآن تعد لوتس واحدًا من أبطالها.

جواسيس.. جواسيس..

جواسيس

وهكذا أصبحت الفضائح قدرًا لا مفر منه يهدد أجهزة المخابرات الإسرائيلية.

وقد تفجرت فضيحة جديدة مدوية في أواخر خريف عام 1985 وظلت أصداؤها تتردد بقوة على مدى عدة أشهر. وتبين أن هذه الفضيحة أيضًا قد تورط فيها زوجان جاسوسان هما الاختصاصي في القوات العسكرية البحرية الأميريكية كوناثان بولارد وزوجته آن هندرسون بولارد، اللذان وجهت إليهما تهمة بيع إسرائيل وثائق ومعلومات سرية تتعلق بأنظمة الدفاع في الولايات المتحدة الأميركية، وتهمة التجسس لصالح الدولة الصهيونية.

وقد بدأ كل شيء في صباح الحادي والعشرين من تشرين الثاني / نوفمبر عام 1985 في ذاك الصباح

كانت سيارة «موستانج» من طراز قديم يجلس فيها رجل وامرأة تنهب شوارع واشنطن الهادئة بسرعة جنونية، وتسير خلفها سيارة أخرى من الواضح أنها تتعقبها. وفي القطاع الشمالي الغربي من المدينة زادت الموستانج من سرعتها وتجاوزت سيارة كانت تسير أمامها وانعطفت دون أن تقلل من سرعتها لتدخل إلى فناء السفارة الإسرائيلية عبر البوابة المفتوحة خصيصًا، كما يبدو من أجل استقبالها. توقفت السيارة التي كانت تتعقبها عند البوابة وخرج منها أشخاص ما إن ترى تصرفاتهم حتى تجزم بأنهم من عناصر مكتب التحقيقات الفيدرالي.

مضى بعض الوقت، ثم خرجت الموستانج من فناء السفارة الإسرائيلية مصحوبة بدبلوماسيين إسرائيليين. وعند البوابة بالذات وعلى مرأى من الدبلوماسيين اعتقل موظفو مكتب التحقيقات الفيدرالي سائق الموستانج، وهو مواطن أميركي اسمه جوناثان بولارد وعمره 31 سنة يعمل في جهاز الاستخبارات التابع للقوات البحرية العسكرية

الأميركية في شعبة مكافحة الإرهاب. أما زوجته آن هندرسون بولارد التي كانت معه في السيارة فقد تركوها طليقة.

وأحيل بولارد إلى التحقيق مباشرة، واعترف عند استجوابه كما قال فيما بعد معاون النائب العام غاري بيني للقاضي الذي طلب إليه استدعاء بولارد للمحاكمة، بأن في حوزته «مبلغًا كبيرًا من النقود». وأكد النائب العام أن المعتقل قد قبض هذه النقود «لقاء إعطاء حكومة أجنبية وثائق سرية». وعين القاضي موعد جلسة الاستماع يوم الأربعاء السابع والعشرين من تشرين الثاني / نوفمبر ليتخذ خلالها قراره إما بإبقاء المعتقل تحت الحراسة أو بإخلاء سبيله بكفالة.

وقد نشرت صحيفة «واشنطن بوست» تفاصيل هذه الحادثة في عددها الصادر يوم الجمعة الثاني والعشرين من تشرين الثاني / نوفمبر أي في اليوم التالي لاعتقال بولارد. وكانت هيئة التحرير قد عرفت آنذاك أن بولارد قد اعترف خلال استجوابه في مكتب

التحقيقات الفيدرالي بأنه «سلم موظفين إسرائيليين وثائق سرية للغاية ذات طابع عسكري». وقالت الصحيفة أيضًا إن بولارد متهم «بإفشاء أسرار تتعلق بالدفاع الوطني لحكومة أجنبية»، ومتهم أيضًا «بحيازة غير شرعية لوثائق سرية متعلقة بشؤون الدفاع». وعقوبة التهمة الأولى هي السجن المؤبد (العقوبة القصوى)، أما عقوبة التهمة الثانية فهي السجن مدة تسع سنوات ودفع غرامة تعادل عشرة آلاف دولار.

وعند تفتيش شقة بولارد عثروا على نحو ثمانين وثيقة سرية معدة للتسليم إلى عملاء إسرائيل الذين كانوا يطلقون عليه اسمًا سريًّا هو «داني كوهين». وفي أثناء التحقيق لم يفكر بولارد كوهين، كما تدل جميع القرائن، في أن يلزم الصمت أو يتكتم، بل أقر بأنه سلم الإسرائيليين «مئات الصفحات من الوثائق العسكرية المكتومة، بما في ذلك ملف سري للغاية» واتضح أن زوجته كانت تساعده مساعدة فعالة مما يعرضها لعقوبة السجن مدة تصل حتى عشر سنوات.

وكانت الصلة بين بولارد والسفارة الإسرائيلية منتظمة: إذ كان ينقل إلى هناك حقائب محشوة بالوثائق السرية ثلاث مرات في الأسبوع، وكان بمقدوره أن يخرج ما يشاء من مثل هذه الوثائق من مكتب دون أن يتعرض لأية مراقبة أو تدقيق.

وما إن كانت السفارة الإسرائيلية تتسلم الوثائق من بولارد حتى يسارع عدد من موظفيها إلى تصويرها فورًا. وكان عدد الذين يتصلون ببولارد ويتعاملون معه يصل إلى ستة أشخاص من بينهم سكرتير السفارة، ومستشار الشؤون العلمية والتقنية وأحد موظفي القنصلية في نيويورك، وأحد طلاب الدراسات العليا المتمرنين، وجميع عناصر أجهزة المخابرات الإسرائيلية. وبعد اعتقال بولارد غادر الولايات المتحدة كل من إيلان رافيد مستشار السفارة للشؤون العلمية - التقنية ويوسف ياغور موظف القنصلية على الرغم من أن تل أبيب كانت قد أكدت للسلطات الأميركية أن جميع العاملين في السفارة الذين كانوا

على صلة ببولارد، أيًّا كانت هذه الصلة، سيبقون في أماكنهم و«سيتعاونون» مع المحققين في القضية.

لم يكن من المستغرب أن تكون المخابرات الإسرائيلية قد ضربت جذورها عميقًا في الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد ورد منذ عدة سنوات في تقرير وكالة المخابرات الأميركية السري الذي أتينا على ذكره آنفًا «إسرائيل: المخابرات الخارجية وأجهزة الأمن» أن الموساد «يستغل صلاته بكبار الشخصيات وبالمسئولين الحكوميين في البلدان التي لها أهمية كبيرة بالنسبة إلى إسرائيل».

ويمكن أن نذكر في عداد هذه البلدان الولايات المتحدة الأميركية التي تعتبر وكالة مخابراتها المركزية أحد «عَرّابي» الموساد المعاصر، وتتعاون معه تعاونًا وثيقًا. وينبغي في هذا الصدد أن ننصف واضعي التقرير الذين ذكروا في تقريرهم أن من بين المهمات الرئيسة الثلاث لأجهزة المخابرات الإسرائيلية ثمة

مهمتين مرتبطتين ب «العمل» ضد الولايات المتحدة الأميركية. وبالطبع فإن المهمة الأولى من بين هذه المهمات الثلاث هي النشاط المخابراتي الموجه ضد البلدان العربية. أما المهمة الثانية فهي «جمع معلومات عما تتبناه الولايات المتحدة الأميركية من سياسة أو قرارات سرية تجاه إسرائيل»، والمهمة الثالثة التي تسعى أجهزة المخابرات الإسرائيلية لتنفيذها هي «جمع معلومات مخابراتية عن الإنجازات العلمية في الولايات المتحدة الأميركية والبلدان الأخرَى المتطورة صناعيًّا»؛ وكان ما كُلِّف به الزوجان بولارد. يدخل في نطاق تنفيذ هذه المهمة بالذات.

إلاّ أن هذين لم يكونا سوى أداتين صغيرتين بالمقارنة مع أشخاص من أمثال ستيفن براين رئيس جهاز لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي الذي كان قد اتهم في ربيع عام 1978 بتزويد العملاء الإسرائيليين بمعلومات سرية. وقد بلغ عدد صفحات «الملف» الذي وضعه مكتب التحقيقات الفيدرالي حول هذه القضية 600 صفحة من الأدلة الموثقة،

وكان من الممكن أن يُستدعى مع براين إلى المحاكمة كل من موريس ايميتي (معاون السيناتور إبراهام ريبيكوف) وريتشارد بيرل (معاون السيناتور هنري جاكسون) اللذين كانا يتعاونان معه في إدارة نشاط اللوبي الإسرائيلي في الكونغرس الأمريكي.

إلاّ أن براين اضطر إلى تقديم استقالته مقابل «لفلفة القضية» وعدم تقديمها إلى المحكمة، على الرغم من أن مكتب التحقيقات الفيدرالي كان في حوزته أدلة خطيرة منها على سبيل المثالي تسجيل لحديث هاتفي تتلقى خلاله السفارة الإسرائيلية معلومات سرية من «أحد الأشخاص من مجلس الأمن القومي» (كما نشرت مجلة «بوليتيكال فوكوس» في شباط / فبراير 1982). وقد تبين أن هذه المعلومات صادرة عن هلموت سونينفيلد الذي كان آنذاك من أقرب مساعدي هنري كيسنجر، معاون الرئيس الأميركي لشؤون الأمن القومي.

وقد أثبت مكتب التحقيقات الفيدرالي أن سونينفيلد «كانت تربطه صلات وثيقة بالإسرائيليين وبيرل»

ثبت هذا فعلًا.. وانتهى الأمر عند هذا الحد، وأكثر من ذلك أن المسؤولين الأميركيين الكبار الذين «تطوعوا للتعاون» مع أجهزة المخابرات الإسرائيلية قد كوفئوا على نشاطهم. فقد عُيِّن ستيفن براين الذي افتضح أمره مديرًا «للمعهد اليهودي للدفاع القومي» الموجود في واشنطن والذي يمارس بنشاط سياسة موالية لإسرائيل. أما موريس إيميتي فقد ترأس «لجنة العلاقات الأميركية - الإسرائيلية» وهي منظمة صهيونية تطبق سياسة إسرائيل في الولايات المتحدة الأميركية. ولكن الذي ارتقى فوق الجميع كان ريتشارد بيرل الذي عينه الرئيس ريجان نائبًا لوزير الدفاع الأميريكي.

ويجدر بنا أن نذكر في هذا الصدد صاحب السمعة السيئة جوزيف تشوربا، وهو زميل زعيم المتطرفين الإسرائيليين المعروف مئير كاهانا، العنصري ومنظم المذابح الذي أصبح نائبًا في الكنيست الإسرائيلي. وتشوربا هذا، شأنه شأن كاهانا، كان يعمل في الأعوام 1965 - 1967 لصالح وكالة المخابرات المركزية

ومكتب التحقيقات الفيدرالي في آن واحد (كان مئير كاهانا يُعرف آنذاك باسم مايكل كينفا)، وقد شارك مشاركة فعالة في ملاحقة معارضي النظام في الولايات المتحدة الأميركية آنذاك. ثم شغل تشوربا بعد ذلك منصبًا رسميًّا في جهاز مخابرات القوى الجوية العسكرية الأميركية، وأصبح فيما بعد مساعدًا للجنرال جورج كيفن الذي كان يتولى آنذاك قيادة مخابرات القوى الجوية العسكرية، وأخيرًا أصبح جوزيف تشوربا في عام 1980 مستشارًا.. للمرشح إلى رئاسة الولايات المتحدة الأميركية عن الحزب الجمهوري رونالد ريجان! وبعد فوز ريجان في الانتخابات أُسند إلى تشوربا أحد المناصب الهامة في الإدارة الجديدة، ولم يتذكر أحد بالطبع آنذاك أن تشوربا قد اضطر في وقت من الأوقات إلى ترك جهاز المخابرات في القوى الجوية العسكرية بعد الفضيحة التي أثارها نشر معلومات في الصحف عن تزويده أجهزة المخابرات الإسرائيلية بمعلومات سرية.

ولا بُدَّ في هذا المجال من ذكر بعض التفاصيل عن مئير كاهانا أو مايكل كينغ - العميل المأجور لدى الأجهزة الخاصة الأميركية. ففي صيف عام 1986 أصدرت دار النشر الأميركية «إيديم بوكس» كتاب الصحفي الإسرائيلي يائير كوتلير «هايل كاهانا» الذي يتحدث فيه عن مسيرة هذا الفاشي الصهيوني الذي بدأ طريقه الإجرامي بدور عميل خاص لمكتب التحقيقات الفيدرالي يعمل في أوساط الجالية اليهودية في الولايات المتحدة الأميركية لتنفيذ مهمة محددة هي «إسكات» اليهود الأميركيين الذين كانوا يحتجون بصوت عال على عدوان الولايات المتحدة الأميركية على فيتنام. ويذكر كوتلير في كتابه أن «الذي كان ينسق حملات قمع احتجاجات اليهود على حرب فيتنام وملاحقة الشباب اليهود المتهربين من الخدمة العسكرية هو مايكل كينغ، العميل الخاص لمكتب التحقيقات الفيدرالي الذي يعمل في أوساط الجالية اليهودية».

وفي هذا الوقت بالذات ألّف كاهانا بالاشتراك مع صديقه تشوربا «مصنَّفًا علميًّا» أصدره في كتاب عنوانه «الرهان اليهودي في فيتنام»، وحاول أن يبرهن فيه على أن تأييد العدوان الأميركي على الشعب الفيتنامي «ينسجم» مع مصالح إسرائيل واليهود الأميركيين. ويعترف مؤلف الكتاب بأن حكومة الولايات المتحدة تمكنت، بمساعدة زعماء الصهيونية، من كبت الحماسة الخطابية (المناهِضة) للحرب الفيتنامية في أوساط الأميركيين المتحدرين من أصل عبري، ومن إظهارهم بمظهر المؤيدين «تلقائيًّا» لسياسة البيت الأبيض.

وفي السبعينيات أسبغت وكالة المخابرات المركزية الأميركية نعمتها على عميلها المدسوس فقررت استخدامه في مضمار معاداة السوفييت. يقول يائير كوتلير: «كانت وكالة المخابرات المركزية تريد تقويض الانفراج، وكان كاهانا يسعى إلى الشهرة بصفته «مناضلًا في سبيل حقوق اليهود السوفييت». ثم يعدد المؤلف «المآثر» التي حققتها «رابطة الدفاع عن

اليهود» التي شكلها كاهانا (بمساندة وكالة المخابرات المركزية وبمباركة من أجهزة المخابرات الإسرائيلية). ومن هذه «المآثر» استفزاز الدبلوماسيين السوفييت ومواطني الاتحاد السوفييتي القادمين إلى الولايات المتحدة الأميركية، والقيام بأعمال شغب وعربدة، وممارسة اللصوصية مع إعطاء كل ذلك صبغة العداء للسوفييت، وتفجير القنابل، وقصف المؤسسات الدبلوماسية والشقق السكنية السوفيتية، وأخيرًا لم يتورعوا، لتنفيذ أغراضهم، عن قتل مواطنة أميركية.

وفيما بعد أصبح كاهانا من أقرب المقرَّبين لأجهزة المخابرات الإسرائيلية، وعضوًا في الكنيست.

ومن كبار الموظفين الأميركيين الذين كانوا يعملون لصالح الموساد أيضًا مالكولم كاري، وهو أحد رجالات البنتاغون البارزين، وقد جنده القنصل العام الإسرائيلي في نيويورك دافيد ريفيلين.

إن جهاز المخابرات السياسية الخارجية الإسرائيلية «الموساد» الذي يتمتع في الولايات المتحدة الأميركية

بحماية وكالة المخابرات المركزية يشعر هناك بالحرية إلى حد يجعله لا يجد حرجًا في القيام بأية عملية مهما كان وقع الفضيحة التي ستثيرها مدويًّا. ونذكر من هذه العمليات على سبيل المثال العملية التي قامت بها المخابرات الإسرائيلية عام 1979 لتشويه سمعة اندرو يانغ مندوب الولايات المتحدة الأميركية الدائم لدى هيئة الأمم المتحدة خلال عهد الرئيس كارتر (انتخب اندرو يانغ في عام 1982 عمدة لمدينة أتلانتا التي تعتبر «العاصمة الثقافية» لجنوب الولايات المتحدة الأميركية).

من المعروف عن يانغ أنه كان دائمًا ينفرد بآراء مستقلة ويتخذ القرارات التي تمليها عليه قناعاته مع أن تصريحاته حسب رأي صحيفة لومانتيه «تتسم... بالمحدودية»، و«تحمل طابع التيار الليبرالي». وقد قرر عندما كان يشغل منصب المندوب الأميركي الدائم في الأمم المتحدة أن يستعصي إمكانية توسيع مجالات النشاط السياسي الذي تمارسه الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وكان مستعدًّا، من أجل

بلوغ هذا الهدف، لعقد اجتماع غير رسمي على «أرض محايدة»، أي في منزل «شخص ثالث» مع مندوب منظمة التحرير الفلسطينية لدى هيئة الأمم المتحدة زهدي الطرزي. وقد تم إلقاء في 26 تموز / يوليو عام 1979 في شقة المندوب الكويتي لدى هيئة الأمم المتحدة عبدالله يعقوب بشارة في نيويورك، وتمكن عملاء الموساد من رصد اللقاء والتنصت على ما دار فيه من حديث وتسجيله. ثم دبروا «تسريبًا» للمعلومات التي جمعوها إلى مجلة «نيوزويك». وعلى أساس ذلك شنت الأوساط الموالية للصهيونية في الولايات المتحدة الأميركية حملة افتراءات مسعورة ضد يانغ اضطرته إلى تقديم استقالته من منصبه في هيئة الأمم المتحدة.

بيد أن هذه العملية أحدثت فضيحة سياسية وذلك لأن عملاء الموساد بتنصتهم على حديث يانغ والطرزي وتسجيله خرقوا القوانين الفيدرالية بفظاظة.. وارتفعت أصوات تطالب بالتحقيق في ممارسات الموساد على الأرض الأميركية. بيد أن هذه المطالب

لقيت معارضة حازمة من قبل النائب العام في الولايات المتحدة بنجامين جيفيليتي الذي صرح بأنه لن يتخذ أي تدبير حتى تتوفر لديه «أدلة ملموسة على النشاط غير الشرعي» (الذي يمارسه الموساد - المؤلف).

وعندما وجه الصحفيون للنائب العام السؤال التالي: «ألن يكون من غير المفيد للولايات المتحدة الأميركية التحقيق في نشاط دولة حليفة كإسرائيل (وترصده!) أجاب بقوله: «نو كومينت» (لا تعليق).

وفي الوقت نفسه صرح مكتب التحقيقات الفيدرالي أنه لا يترصد نشاط العملاء الإسرائيليين في الولايات المتحدة الأميركية. وقال الناطق الرسمي باسم مكتب التحقيقات الفيدرالي هومي بويتون بهذا الصدد:

- إسرائيل ليست بلدًا عدوًّا، ونحن لا نهدر قوانا في ترصد نشاطها.

وقد عبرت الصحف الأميركية في تلك الآونة عن تشككها في إحادة مكتب التحقيقات الفيدرالي عمومًا بمدى «فعالية» إسرائيل في الولايات المتحدة الأميركية، وفي إمكانية جمع معلومات كاملة عن هذا الأمر في وقت من الأوقات. وفي نهاية المطاف لم تصدر أية أوامر لمكتب التحقيقات الفيدرالي بالتحقيق في الدور الذي قام به عملاء الموساد في «قضية» يانغ.

وكتبت إحدى الصحف الأجنبية آنذاك أن سلطات الولايات المتحدة الأميركية لا تريد إفساد «العلاقات العملية الودية بين جهازي المخابرات الأميركي والإسرائيلي، وذلك لأن الولايات المتحدة الأميركية تتعلق من ناحية ما بالمخابرات الإسرائيلية».

وفي عام 1986 نشرت الصحافة الأميركية أن شخصًا يدعى جون ديفيت كان قد استقال في عام 1980 من منصب رئيس قسم الأمن الداخلي في وزارة العدل الأميركية قد صرح في حديث صحفي هاتفي بأن جهازيْ المخابرات الإسرائيلية (الموساد وآمان)

«ينشطان» على الأرض الأميركية «بفعالية أكثر من أية أجهزة أخرَى.. وهما يوليان الولايات المتحدة الأميركية والبلدان العربية اهتمامًا متساويًا».

وأضاف أنه على علم «بعدة حوادث» جرى على إثرها إبعاد دبلوماسيين إسرائيليين بشبهة التجسس، ولكن هذا كان يجري «دون إثارة ضجة».

وكتبت صحيفة «واشنطن بوست» التي نشرت كل هذا أن ثمة «موظفين آخرين في أجهزة المخابرات الأميركية طلبوا عدم ذكر أسمائهم قد أبلغوها أن في حوزتهم معلومات عن عدد من العمليات التي قامت بها المخابرات الإسرائيلية في الولايات المتحدة الأميركية. وفي بعض الحالات كان الأمر يتعلق بمعلومات سرية سلمت إلى عملاء تل أبيب من قبل أميركيين موالين لإسرائيل ولكنهم ليسوا عملاء مأجورين كبولارد».

ويجدر بنا أن نذكِّر هنا بما نشرته صحيفة «الوطن» الكويتية المستقلة المعروفة بسعة اطلاعها في عام

1982 موضحة كيف أعد الموساد العدة للتعامل مع رئيس الولايات المتحدة الأميركية المقبل.. رونالد ريغان! وقد بدأت هذه العملية بأمر من حكومة بيغن في عام 1979 عندما رجح المحللون الإسرائيليون بعد إجراء حسابات معقدة إمكانية فوز ريغان في الانتخابات الرئاسية القادمة. واستطاع عملاء الموساد تجنيد أحد أصدقاء ريغان المقربين وهو المليونير ألفرد بلومينتال. وكانوا يعتمدون في ذلك على أصله اليهودي، بيد أن التجنيد مع ذلك قد تم على أساس ابتزاز فظ: فقد كان لبلومينتال عشيقة هي عارضة الأزياء المعروفة فيكي مورغان. وراح عملاء الموساد يهددونه بإثارة فضيحة شائنة. وفي النهاية استطاع الموساد الحصول على وثائق تشهد بأن حملة انتخاب ريغان قد مولها بلومينتال وشركاؤه، وارتكبوا في أثناء ذلك انتهاكات فظة للقوانين الأميركية المرعية. وقد غدت هذه الوثائق في أيد الأشخاص المعنيين سلاحًا تشهره عند الضرورة «للضغط» على الرئيس الأميركي.

ولا بد - لي هنا - أن أورد ما كتبته صحيفة «الوطن» بهذا الصدد (وقد سبق أن نشرت أقوال الصحيفة المذكورة في الصحافة السوفيتية): «رغبة من سيد البيت الأبيض الجديد في رد المعروف لأصدقائه الصهاينة فقد أعلن انتهاج سياسة الدعم غير المحدود لإسرائيل، بما في ذلك عدوان تل أبيب البربري على دولة لبنان ذات السيادة، وسياسة تشجيع الجرائم الدموية التي يرتكبها الغزاة في حق الشعب الفلسطيني».

فهل كانت الأجهزة المعنية في الولايات المتحدة الأميركية على علم بالسلوك غير اللائق (إذا توخينا التهذيب في التعبير) الذي يسلكه شركاؤهم الإسرائيليون؟ الجواب عن هذا السؤال نجده في التقرير الذي وضعته وكالة المخابرات المركزية عن أجهزة المخابرات الإسرائيلية، وهو التقرير الذي ضُبط في السفارة الأميركية في طهران عام 1979، وقد أتينا سابقًا على ذكره. يتألف هذا التقرير من 47 صفحة من القطع الكبير وقد نشر مجزَّءًا في كل من

صحيفتي «واشنطن بوست» و«بوسطن غلوب» في بداية شباط عام 1982 (نشرت طهران 13 مجلدًا من الوثائق السرية التي ضبطت في السفارة الأميركية عام 1979).

وتشير وكالة المخابرات المركزية في تقريرها إلى أن جهاز مكافحة التجسس الإسرائيلي «شين بيت» حاول أكثر من مرة النفاذ إلى «أسرار» سفارة الولايات المتحدة في إسرائيل. وحاول عملاؤه رشوة حراس السفارة من مشاة البحرية وتجنيد بعض عناصر السفارة والقنصلية مستغلين نقاط ضعفهم.

وقد دسُّوا لأحد العاملين في السفارة فتاة جميلة وألّفوا سيناريو كاملًا لابتزازه، وبنوا تمثيليتهم على أساس أن الفتاة قد حملت منه. كما تذكر وكالة المخابرات المركزية في تقريرها أن عملاء «شين بيت» ركّبوا في عام 1954 «سماعة إلكترونية» في مكتب السفير الأميركي نفسه! واكتشف الأميركيون في عام 1956 أن الإسرائيليين كانوا يتنصتون على هواتف الملحَقين العسكريين الأميركيين.

وورد في التقرير المذكور أن الدبلوماسيين الأجانب، بمن فيهم الأميركيون الذين يعملون في إسرائيل، موضوعون تحت مراقبة «شين بيت» الدائمة. ويستخدم الموساد بدوره وكالات شركتي الطيران والملاحة الإسرائيليتين «العال» و«زيم» الموجودة في الخارج لتنفيذ أهدافه. وتعدد وكالة المخابرات المركزية أنواع التغطية التي يتستر بها عملاء الموساد، فهم يظهرون بمظهر الطلاب والعلماء ورجال الأعمال ووكلاء الشركات السياحية والصحفيين ولا سيما العاملين في هيئة الأمم المتحدة.

ولا تتورع أجهزة المخابرات الإسرائيلية عن التعاون مع أقطاب عالم الجريمة في الولايات المتحدة الأميركية، وبخاصة زعماء المافيا. وهي تلجأ إلى خدمات المافيا عندما تقرر «إزاحة» شخص ما في الولايات المتحدة الأمريكية أو في بلدان «العالم الحر» الأخرى.

والمقصود بذلك طبعًا أولئك الأشخاص الذين لم يسايروا حكام إسرائيل فى أمر من الأمور. ولم يكن

خافيًا عن أحد على سبيل المثال أن الصلة بين الموساد والمافيا كانت تتحقق عن طريق مئير لانسكي الذي كان يقوم، كما هو معروف، بدور وزير مالية المافيا ويتصرف بمبالغ مالية هائلة.

ولد مئير لانسكي (مئير سوخوفانسكي) في مدينة غرودنو عام 1901 أو 1902. وقد كتبت إحدى الصحف الإنجليزية في مقالة عنه إن والدته التي جاءت به إلى نيويورك في عام 1911 لم تستطع أن تتذكر اليوم ولا حتى الشهر الذي ولد فيه، وكل ما أمكنها قوله هو أنه في التاسعة من عمره. وعندما بلغ السبعين أصبحت ثروته تقدر بمبلغ يراوح بين 100 و300 مليون دولار.

وقد أصبح في ذلك الوقت زعيمًا لأكبر مؤسَّسة للقمار في الولايات المتحدة الأميركية، وامتد نشاطه إلى جميع مجالات الجريمة، من المخدرات إلى الاستيلاء على «اتحاد القتل» المسؤول عن سفك دم ما لا يقل عن ثماني مئة شخص. وحوّل لانسكي كوبا، بمساعدة «صديقه القديم» باتيستا، إلى دار قمار عملاقة أو

«فردوس المقامرين». وبعد سقوط نظام باتيستا ظلت «مؤسسة» لانسكي مزدهرة مدة طويلة في جزر الباهاما. وقرر الرجل أن يقضي «فترة راحته» فيما تبقى له من عمر في إسرائيل «أرض الميعاد»، مما أوقع حكام تل أبيب في بعض الإرباك. فهذا المجرم العريق مكروه جدًّا، وها هو الآن وقد بلغ أرذل العمر يأمل في أن يرد له الجميل أولئك الذين ساعدهم في أقذر العمليات عندما كان يتمتع بذروة قوته الإجرامية. وراح حكام تل أبيب الذين اعتادوا الفضائح يبذلون جهودًا حثيثة للتنصل من رجل العصابات العجوز هذا، ويفعلون ما بوسعهم لإفهامه أنه إذا كان «أحد ما» في إسرائيل قد تعامل معه سابقًا فإنه قد فعل ذلك على مسئوليته الشخصية ودون موافقة السلطات العليا.

وقد طبق هذا الأسلوب وسط ضجة الفضيحة التي ثارت بعد اعتقال جوناثان بولارد في الخامس والعشرين من تشرين الثاني / نوفمبر عام 1985، ثم اعتقال زوجته آن هندرسون - بولارد بعد ذلك. أن جوناثان بولارد لم «ينكشف» فورًا للسلطات التي

اعتقلته وتولت التحقيق معه. ففي البداية تحدثوا عنه حديثًا مبهمًا فقالوا إن أحد العاملين في وزارة الدفاع كانت له صلة بالسفارة الإسرائيلية. ثم أخذوا يتحدثون بعبارات أكثر دقة فقالوا إن هذا الشخص هو موظف مدني في القوات البحرية العسكرية الأميركية. وبعد مضي بعض الوقت أصبحوا يصفونه بأنه محلل معلومات في القوات البحرية العسكرية». ولكن الصحفيين الذين يتسللون إلى كل مكان كشفوا فيما بعد عن أن جوناثان بولارد كان يشغل منصبًا ليس بالصغير في جهاز مخابرات القوات البحرية العسكرية، وأن منصبه كان يتيح له إمكانية الاطلاع على أكثر الوثائق والمعلومات سرية، كالمعطيات التي تتحدث، مثلًا، عن شبكات المراقبة والأجهزة الإلكترونية الأخرى التي تستخدمها المخابرات الأميركية. ولم يقتصر بولارد على بيع المخابرات الإسرائيلية المعلومات التي في حوزته عن هذه الأجهزة، بل باعها أيضًا المعطيات التي كانت قد جمعت بواسطة هذه الأجهزة في الشرق الأوسط حول القدرات العسكرية التي تحوذها الدول العربية. وقد قبض الجاسوس لقاء هذا «العمل» مبلغًا

يتراوح حسب المعطيات المختلفة بين 45 و50 ألف دولار، كما تسلم جواز سفر إسرائيليًّا مزورًا كي يستطيع في حالة فشله الاختفاء والفرار إلى جهة «مجهولة». ومن المعروف أنه قد تكونت لدى أجهزة المخابرات الإسرائيلية خبرة ليست قليلة في عمليات «الاختفاء» هذه ففي عام 1985 نفسه اختفى من الولايات المتحدة رجل أعمال من كاليفورنيا اسمه ريتشارد سميث كان قد اعتقل بتهمة إرسال 810 كريترونات إلى إسرائيل بصورة غير شرعية.

(والكريترونات مفاتيح إلكترونية خاصة تستخدم للتوقيت الدقيق في عمليات التفجير النووي)، وقد ثارت في أعقاب ذلك فضيحة مدوية مما اضطر الحكومة الإسرائيلية إلى تقديم توضيح رسمي ووعد بإعادة جزء من «الكريترونات» التي لم تستخدم. أما ريتشارد سميث فقد ظل طويلًا يتظاهر بالبراءة الساذجة مدعيًا أنه لم يكن يعرف حقيقة «البضاعة» التي كان يرسلها إلى إسرائيل. ومع ذلك فقد وصلت القضية إلى المحكمة حيث أدين «رجل الأعمال»

بممارسة نشاط غير مشروع. وما أن أعلن الحكم حتى فر ريتشارد سميث من الولايات المتحدة إلى جهة «مجهولة». ولم توجه إلى المتهم خلال المحاكمة حسب ما هو معلن تهمة مباشرة بإقامة صلات مع أجهزة المخابرات الإسرائيلية، ولكن «عمله»، والسهولة التي اتسمت بها عملية فراره المعدة مسبقًا كما تدل جميع القرائن، يشهدان على أن وراء كل هذه الأمور أصابع الموساد أو أمان، أو ربما أصابع المؤسستين معًا.

وفي نهاية عام 1985 وقعت حادثة أخرى تدل على مدى فعالية أجهزة المخابرات الإسرائيلية في الولايات المتحدة الأميركية. فقد قررت السلطات الجمركية الأميركية إرسال بعض رجالها في جولة تفقدية على بعض المعامل العسكرية الموجودة في ثلاث ولايات وذلك لاشتباهها في أن هذه المعامل ترسل إلى إسرائيل بطريقة غير مشروعة وثائق سرية تتعلق على وجه الخصوص بطلي مواسير مدافع الدبابات بالكروم بهدف زيادة مدى الرمي ودقته. وقد صرح أحد

المسئولين الأميركيين الذي رفض أن يذكر اسمه بأنهم لم يجدوا أي شيء «غير مشروع».

وما لبث أشخاص رسميُّون إسرائيليون أن استغلوا هذه «الغارة»، كما سمت تل أبيب الجولة التفقدية الجمركية، وراحوا يصورون الأمر بشكل يظهر إسرائيل بمظهر الضحية التي تعرضت لمؤامرة مدبرة ضدها. واستدعى وزير الدفاع الإسرائيلي رابين سفير الولايات المتحدة الأميركية بيكيرينغ وعبر له عن «دهشته» وطلب منه تفسيرًا لما جرى. وعقدت وزارة الدفاع الإسرائيلية مؤتمرًا صحفيًّا للصحفيين المحليين والأجانب اتهم خلاله مدير الوزارة الجنرال مناحيم ميرون الولايات المتحدة الأميركية بالقيام ب «لعبة غير شريفة»! واستغلت أجهزة الرقابة العسكرية الإسرائيلية الضجة التي أثارتها هذه الحادثة لتذكر الصحفيين الأميركيين العاملين في إسرائيل بأن عليهم أن يعرضوا على أجهزة الرقابة كل ما يكتبونه عن «قضية بولارد». ومن المعروف أن الرقابة العسكرية في إسرائيل لا مزاح معها البتة.

بيد أن الجمارك الأميركية لم تسكت عن هذا الأمر. ففي بداية تموز / يوليو من عام 1986 أصبح من المعروف، حسب ما أعلنه مراسل شركة سي بي إس التليفزيونية، أن وزارة العدل الأميركية تجري بالاشتراك مع أجهزة الجمارك «تحقيقًا واسعًا في القضية التي أثارها اتهام إسرائيل بسرقة تكنولوجيا صنع القنابل الانشطارية من الولايات المتحدة الأميركية وأن السلطات المختصة قامت بتفتيش معامل تعود ملكيتها لشركتين أميركيتين متورطتين في هذه القضية. وقد استدعى ممثلو عشرات الشركات للإدلاء بشهاداتهم، كما استدعي أشخاص إسرائيليون يعملون في الملحقية العسكرية الإسرائيلية (وليس لديهم جوازات سفر دبلوماسية)، واستدعت وزارة الخارجية الأميركية بدورها السفير الإسرائيلي مئير روزين لتقديم إيضاحات.

بيد أن واشنطن لم تكن ترغب في توتير العلاقات مع «حليفها الاستراتيجي» بسبب أمر تافه لا يتعدى الكشف عن جاسوس إسرائيلي جديد. ففي أوائل

كانون الأول/ ديسمبر عام 1985 اتصل وزير الخارجية الأميركي جورج شولتس هاتفيًا برئيس الوزراء الإسرائيلي شيمون بيريز موقظًا إياه في الساعة الثالثة والنصف من فجر يوم الأحد ودام حديثهما ساعة ونصفًا، وبعد مضي ثلاث عشرة ساعة ونصف، كما ذكرت صحيفة «واشنطن بوست»، «قدمت الحكومة الإسرائيلية اعتذارًا علنيًا للولايات المتحدة الأميركية عن التجسس «الذي لم يشهد الماضي مثيلًا له من حيث أبعاده»، وقد أعرب شولتس على الفور عن ترحيبه بهذا الاعتذار واصفًا إياه بأنه «تصريح رائع».

وذكرت الصحيفة ذاتها أن «الاستراتيجية التي أشار إليها شولتس وبيريز قبيل فجر الأحد تنبع، حسب تعبير ممثلي الولايات المتحدة الأميركية والأوساط الدبلوماسية، من القلق المتزايد الناجم عن التخوف من أن تؤدي قضية بولارد إلى دق إسفين في العلاقات بين البلدين».

وقد رحبت الصحافة الأميركية الموالية للصهيونية بالمنحى الذي اتخذه تطور الأحداث وراحت تقدم النصائح حول ما ينبغي فعله لاحتواء الفضيحة بل ولاستثمارها والاستفادة منها سياسيًّا. ومن هذا المنطلق نشرت صحيفة «نيويورك تايمز» على سبيل المثال مقالة لمندوب صحيفة «جيروزاليم بوست» الإسرائيلية في واشنطن يقول فيها ما يأتي: «علي واشنطن وأورشليم أن تتخذا بسرعة الخطوات اللازمة لإزالة الضرر الذي سببه الإقدام في الشهر الماضي على اعتقال بولارد، الاختصاصي الأميركي في الاستخبارات والمتهم ببيع معلومات لإسرائيل. وعلى البلدين أن يفكرا جديًّا في الأوضاع التي تكتنف علاقاتهما».

وبعد أن يشير مراسل الجيروزاليم بوست إلى أن «انزعاج واشنطن من حادث بولارد أمر مفهوم» نراه يوصي واشنطن وتل أبيب بالنظر في «مسألة توقيع اتفاقية رسمية في مجال الزمن» لتفادي اندلاع فضائح مماثلة في المستقبل. ويمضي إلى أبعد من

ذلك معبرًا عن اعتقاده بأن الفضيحة التي ثارت قد خلقت.. وضعًا ملائمًا «من أجل أن تبدأ الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل بالعمل جديًّا على إبرام معاهدة دفاعية».

ويذكر الصحفي الإسرائيلي واشنطن - دون مجاملة - بأن بولارد قد انكشف في اللحظة التي وصل فيها التعاون الاستراتيجي الأميركي - الإسرائيلي «إلي ذروة جديدة»! فالأسطول السادس الأميركي قد اتخذ من ميناء حيفا الإسرائيلي خلال العامين الماضيين «مرتكزًا هامًّا» له، وواشنطن وتل أبيب تجريان في إسرائيل تدريبات عسكرية مشتركة و«تنشطان في وضع الخطط لمجابهة الظروف الطارئة». وينتقل الكاتب إلى تعداد الخدمات التي تقدمها تل أبيب للإمبريالية الأميركية ومن ضمنها الوعد بالسماح للولايات المتحدة بإقامة محطة بث إذاعية ضخمة تابعة «لصوت أميركا» في إسرائيل، وموافقة تل أبيب على المساهمة في مشروع «المبادرة الدفاعية الاستراتيجية» (حرب النجوم).

ويصرح الكاتب دون أية مجاملات بأنه لا يليق بواشنطن أن تمثل دور البريء المهان في حين أنها مربوطة مع الدولة الصهيونية بحبل واحد.

ويسأل كاتب المقالة باستنكار: «هل كان بمقدور إسرائيل أن تقوم منفردة ومن جانب واحد بعمليات عسكرية ضد العرب إلا إذا كانت قد وقعت مع أميركا معاهدة عسكرية؟

وهل كان بإمكانها أن تقصف مقر قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في تونس، وأن تضرب المفاعل النووي العراقي، وأن ترسل عناصر كوماندوس لإنقاذ الرهائن في عنتيبة، أو أن تتدخل في لبنان؟» ويجب: «علي الأرجح لم يكن بمقدورها أن تفعل كل ذلك دون مشاورات رسمية».

من الصعب أن نتصور عبارات أكثر وقاحة من هذه. فالعالم كله يعرف أن إسرائيل لم تقم بهذه الأعمال القرصنية إلاّ بعد موافقة الولايات المتحدة، والبراهين على ذلك كثيرة.

أما سبب توجيه السؤال الاستنكاري فهو تذكير واشنطن بذلك، والإعراب عن رغبة حكام تل أبيب بأن «تحول الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل حادثة بولارد المزعجة في صالحهما».

وفي الوقت نفسه الذي كانت صحيفة الواشنطن بوست تتحدث فيه عن قضية بولارد نشرت صحيفة «كريستشين ساينس مونيتور» الأميركية عددًا من المقالات عن القضية نفسها. وقد أعلنت على الملأ أن «الأسرار التي تخفيها واشنطن عن إسرائيل قليلة، والجزء الأعظم من واشنطن الرسمية مفتوح أمام إسرائيل وموظفو المخابرات الأميركية يتبادلون المعلومات مع زملائهم الإسرائيليين منذ مدة طويلة. ويقول البعض إن قادة العمليات السرية في وكالة المخابرات المركزية يقيمون علاقات شخصية جيدة مع مسئولي جهاز الموساد الإسرائيلي».

إن القول بأن ثمة «علاقات شخصية جيدة» بين قادة أجهزة المخابرات الأميركية والإسرائيلية هو قول لا يلامس سوى السطح.

ويكفي أن نتذكر بهذا الصدد فضيحة أخرى في تاريخ العلاقات الأميركية - الإسرائيلية اندلعت في عام 1974 - 1975 وأدت إلى استقالة رئيس جهاز مكافحة التجسس في وكالة المخابرات المركزية جيمس انجلتون القريب من الأوساط الصهيونية في الولايات المتحدة الأميركية، والذي كان يقوم شخصيًّا بتأمين الاتصال بين وكالة المخابرات المركزية وأجهزة المخابرات الإسرائيلية. وقد اتهم حسب أقوال صحيفة واشنطن بوست «بتبادل المعلومات مع الأجهزة السرية الإسرائيلية متجاوزًا قنوات الاتصال العادية في القسم الإقليمي لشؤون الشرق الأوسط في وكالة المخابرات المركزية»، أي أنه ببساطة كان يتجسس لصالح إسرائيل. فكيف لا نصدق بعد هذا تصريح صحيفة كريستشين ساينس مونيتور بأن «مسئولين رفيعي المستوى في الولايات المتحدة الأميركية يعتبرون أن واقع انتقال أية معلومات تهم إسرائيل من وزارة الخارجية الأميركية أو مجلس الأمن القومي إلى السفارة الإسرائيلية خلال ساعتين كحد أقصى هو أمر بدهي».

وعندما سمح حكام تل أبيب لمحققي مكتب التحقيقات الفيدرالي بالقدوم إلى إسرائيل لاستعادة أكداس الوثائق السرية التي باعها بولارد لأجهزة المخابرات الإسرائيلية إنما كانوا يأملون بالتوصل إلى تفاهم متبادل مع واشنطن. وقد ترأس مجموعة المحققين هؤلاء إبراهام سوفير، وهو المستشار القانوني في وزارة الخارجية الأميركية وقد اشتهر بمساعدته «سفاح صبرا وشاتيلا» الوزير في الحكومة الإسرائيلية أرييل شارون في ملاحقة دعواه المرفوعة على مجلة «تايم» التي اتهمت شارون بتنظيم المذبحة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في بيروت (في أيلول / سبتمبر 1982).

وتنفيذًا للاتفاق المبرم بين واشنطن وتل أبيب أتيحت للجنة المحققين القادمة من الولايات المتحدة الأميركية إمكانية التحدث مع بعض الموظفين الإسرائيليين، وسلمت إليها الوثائق التي أرسلها بولارد إلى إسرائيل. وقد صرح بذلك للصحفيين الناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية تشارلز ريدمان بكلمات

منتقاة وموزونة بعناية وذلك خوفًا من أن تتضمن أقوال - لا سمح الله! - أي معنى يمكن أن ترى فيه تل أبيب إهانة لها. ألا ترون معي أن التصريح الآتي الذي أدلى به هذا المسئول الذي يمثل وزارة خارجية بلاده يتسم بتنميق أحاديث الصالونات المهذب أكثر مما يتسم بأسلوب اللغة الدبلوماسية: «لقد أنهت مجموعة الخبراء الأميركية بمساعدة تامة من حكومة إسرائيل عملها المرتبط ببعض التصرفات (!) التي نتج عنها تسلم موظفين لدى الحكومة الإسرائيلية دون إذن مسبق (أي عن طريق التجسس «المؤلف») وثائق تخص حكومة الولايات المتحدة الأميركية. وقد أكدت حكومة إسرائيل أنها قد أعادت للولايات المتحدة جميع هذه الوثائق سواء منها الموجودة في حوزتها أو الواقعة تحت إشرافها. وبفضل التسهيلات التي قدمتها حكومة إسرائيل تمكنت مجموعة الخبراء الأميركيين من التحدث مع أشخاص مطلعين على الوقائع التي لها علاقة بعمل هذه المجموعة».

تصريح ينضح بالتهذيب واللطف، وأهم ما فيه أنه بعيد كل البعد عن ذكر التجسس والجواسيس، وعن الإشارة إلى الفضيحة السياسية وإلى الجهات المتورطة فيها. ليس ثمة جواسيس ولا رؤساء للجواسيس، وليس هناك سوى «أشخاص مطلعين على الوقائع التي لها علاقة» بالتحقيق.

في البداية لاذ «الخبراء» العائدون من إسرائيل بحقائب ملأى بالوثائق الأميركية السرية المستعادة لاذوا بصمت مطبق. ولكن كلما كان اطلاعهم على هذه الوثائق يزداد كانت تزداد الصورة أمامهم وضوحًا وتتكشف لهم أكثر فأكثر أبعاد النشاط الذي يقوم به «حلفاء» وكالة المخابرات المركزية الإسرائيليون واهتماماتهم، مما كان يزيد من صعوبة الاستمرار في الحفاظ على سرية الأمر.

فقد تبين لهم أن بولارد قد باع للإسرائيليين الرموز السرية التي يستعملها الأسطول السادس الأميركي العامل في البحر الأبيض المتوسط، وأن أجهزة المخابرات الإسرائيلية كان بإمكانها الحصول على

جميع المعلومات الاستخبارية التي في حوزة القوات البحرية العسكرية الأميركية حول هذه المنطقة. وكانت الوثائق تتضمن أيضًا معطيات حول إمكانات الولايات المتحدة الأميركية في مجال رصد العمليات الحربية لكل من الجيوش العربية والجيش الإسرائيلي ومعطيات استخبارية سياسية وعسكرية عن البلاد العربية، بما فيها تلك التي تقيم واشنطن معها علاقات «ودية»، ويسمونها البلدان ذات الأنظمة «المعتدلة» أو «المحافظة»، وتقارير حول الأسلحة الأميركية، وشفيرات وبرامج كومبيوترية مخصَّصة لتوجيه الدبابات والصواريخ والطائرات المقاتلة. وعندما اعتقل رجال مكتب التحقيقات الفيدرالي بولارد ضبطوا عنده نحو 80 وثيقة سرية، وقد اعترف بأنه سلم إلى أجهزة المخابرات الإسرائيلية حقيبة كبيرة ملأى بالمعطيات عن القوات المسلحة الأميركية!

وبدأت المعلومات عن كل هذا تتسرب شيئًا فشيئًا إلى الصحف. ولكن تل أبيب وواشنطن استمرتا في بذل الجهود للتخفيف على الأقل من الضجة التي أثارتها

الفضيحة. وفي إسرائيل لم تكن تنقطع المشاورات بين رئيس الوزراء شيمون بيريز ووزير الخارجية إسحاق شامير ووزير الدفاع إسحاق رابين. وقد صرح عضو الكنيست الإسرائيلي سيمحا دينيس في حديث لشبكة التليفزيون الأميركية إن - بي - سي بأن «حادثة» بولارد هي «غلطة شنيعة».

وحاول مدير وكالة المخابرات المركزية السابق رتشارد هلمز أن «يخفف» من وطأة الفضيحة على طريقته الخاصة فأعلن بصراحة المحترف: «أن تجسس أصدقاء الولايات المتحدة هذا لا يدهشني البتة.. فالتجسس في نهاية المطاف ليس له قواعد. والخطأ الوحيد فيه هو أن يقبض عليك».

وهنا برز من زوايا النسيان رئيس الموساد سابقًا وأحد أقدم قادته إيسير هرئيل الذي اعترف بأن «قضية بولارد» هي خطيئة إسرائيل وعبر عن استيائه من أن «بعض الرسميين الأميركيين يريدون الانتقام من إسرائيل» بسبب هذه الخطيئة. كما صرح مسئول سابق آخر من مسئولي الموساد القدماء بأن «قضية

بولارد - عملية سيئة الإعداد ومن تدبير أشخاص غير محترفين».

وأيًّا كان الأمر فقد بدا أن جذوة الفضيحة أخذت تخبو في أوائل عام 1986. واستمر التعاون الأميركي - الإسرائيلي في التطور على جميع الأصعدة - السياسي والاقتصادي والعسكري وقد أظهرت تل أبيب وسط ضجة إعلامية إخلاصها للإمبريالية الأميركية بانضمامها إلى مشروع «المبادرة الدفاعية الاستراتيجية» ودعمها العدوان الأميركي على ليبيا. وفجأة بدأت في أوائل حزيران / يونيو من العام نفسه «محاكمة بولارد» واعترف هو وزوجته في بداية المحاكمة بأنهما مذنبان وانهما كانا يتجسسان لصالح إسرائيل.

وأكثر من ذلك أن مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي وليم ويبستر صرح بأن السلطات الإسرائيلية لم «تتعاون» تعاونًا كاملًا مع المحققين، وأن المساعدة «من جانب الإسرائيليين» في هذه القضية «محددة».

وأدلى مدير مكتب التحقيقات بتصريح لصحيفة «نيويورك تايمز» قال فيه: «تكوَّن لدنيا انطباع بأننا على الأرجح إزاء تعاون انتقائي». والحقيقة أن وليم ويبستر كان حريصًا على أن يخفف من وقع عباراته عندما قال إن هذا الوضع يثير الشعور «بخيبة الأمل، ولكن إذا أخذنا بنظر الاعتبار طابع جمع المعلومات الاستخبارية فإن هذا، في الحقيقة، لا يعود مدهشًا».

وبالفعل فإن طابع المعلومات التي حصلت عليها أجهزة المخابرات الإسرائيلية بمساعدة بولارد لا يجعل هذه الأجهزة تميل إلى الصراحة، أضف إلى ذلك ما ظهر في أثناء التحقيق من أن القضية لا تقتصر على نشاط بولارد وموظفي السفارة الإسرائيلية المشرفين عليه، بل تتعداه إلى نشاط شبكة تجسسية واسعة في الولايات المتحدة «يشرف عليها» بولارد نفسه!

بعد يوم واحد فقط من إدلاء مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي بتصريحه الآنف الذكر سارعت سفارة إسرائيل في الولايات المتحدة الأميركية إلى دحض أقواله، وأعلنت بدورها أن حكومتها «أبدت ولا تزال

تبدي تعاونًا كاملًا في هذه القضية» وأكدت أنها ترى في نشاط بولارد «انحرافًا غير مسموح به عن سياسة إسرائيل التي تحظر القيام بأية أعمال تجسسية في أراضي الولايات المتحدة الأميركية».

لا أظن أن ثمة داعيًا لوصف هذا التصريح بالكذب المفضوح إذا ما أخذنا بالحسبان أن بولارد ليس أول عميل للمخابرات الإسرائيلية يفتضح أمره في الولايات المتحدة!

وفي الوقت نفسه الذي أدلت فيه السفارة الإسرائيلية بهذا التصريح الكاذب شنت الصحافة الإسرائيلية، كما لو أنها تلقت أمرًا بذلك، حملة شعواء على النائب العام الفيدرالي في مقاطعة كولومبيا جوزيف ديغينوف الذي تولى مهمة المدعي العام في قضية بولارد، وذلك لأنه وعد بأن يستمر في التحقيق بنشاط في «قضية المنظمة التجسسية»! وقد أبدى المسئولون في تل أبيب «دهشتهم واستنكارهم» لهذا الوعد لأن مثل هذه الأقوال، حسب زعمهم، تخلق انطباعًا يوحي بأن إسرائيل كان لها شبكة تجسسية واسعة فى الولايات

المتحدة الأميركية. وتل أبيب تنفي هذا الزعم بكل شدة. وقد نفى ذلك أيضًا رئيس الوزراء الإسرائيلي نفسه شيمون بيريز الذي أخذ يتحدث عن «محاولات ترمى إلى تقويض العلاقات الأميركية الإسرائيلية»، وعبر عن أمله بالكف عن هذه المحاولات وحاول مرة أخرى إقناع الجميع بأن ثمة توجهًا سياسيًّا ثابتًا «يقضي بألا تقوم إسرائيل بأي نشاط تجسسي» في الولايات المتحدة الأميركية.

وعلى الرغم من ذلك اضُّطر شيمون بيريز تحت ضغط الوقائع إلى الاعتراف بتجسس بولارد. واعترف بأن بولارد قد جندته أجهزة المخابرات الإسرائيلية، بيد أن القسم الذي جنّده «تجاوز صلاحياته وأُلغي» بعد القبض على هذا الجاسوس.

وذُكر أكثر من مرة سواء في الولايات المتحدة الأميركية أو في إسرائيل أن رئيس هذا القسم هو رافاييل إيتان الذي كان يشغل في وقت مّا منصب رئيس قسم العمليات في الموساد، وهو ثالث منصب

من حيث الأهمية في هذه المؤسسة التجسسية الإرهابية.

وقد وصل إيتان في هذه المؤسسة إلى أعلى المناصب القيادية بادئًا من النشاط العملياتي العادي. واستفاد من ارتباطه ارتباطًا وثيقًا بتكتل ليكود اليميني وبسفاح صبرا وشاتيلا إرييل شارون نفسه، فأصبح بادئ ذي بدء مستشارًا لمناحيم بيجين ثم مستشارًا لإسحاق شارون عندما كانا يشغلان منصب رئيس الحكومة نُحي إيتان عن منصبه في شين بيت وعن منصب «المستشار لشؤون مكافحة الإرهاب» وعين رئيسًا لدائرة «ليكيم» وهي دائرة «المخابرات العلمية» في وزارة الدفاع الإسرائيلية. وتعتبر هذه الدائرة التي يطلق عليها اسم «مكتب الصلات العلمية» واجهة لما يسمى «أقسام التحليل ومكافحة الإرهاب» في وزارة الدفاع، وهي إذا لم تكن إحدى دوائر المخابرات العسكرية آمان فإنها ترتبط وإياها دون شك بأوثق الروابط. وإذا ما أخذنا بالحسبان أن الموساد كان ولا يزال يدور في فلك حزب العمل وأن آمان تحظى برضا

تكتل ليكود الذي بذل أحد قادته وهو إرييل شارون، عندما كان يتولى منصب وزير الدفاع، جهودًا كبيرة للرفع من شأن المخابرات العسكرية أدركنا بالطبع أن فشل آمان كان لابد من أن يُستغل من قبل الكتلة السياسية المنافسة.

وعلى كل حال فقد وقع الاختيار على إيتان ليكون «كبش الفداء»، وقد نال هذا الأمر رضا شيمون بيريز من جميع النواحي، ولا سيما لأنه أدَّى إلى التشهير بأحد منافسيه السياسيين - العضو في اللجنة المركزية لحزب حيروت المنضم إلى تكتل ليكود. وقد أعلنت تل أبيب أن دائرة «ليكيم» قد ألغيت، ونُحي إيتان عن منصبه وكلف بوظيفة أخرى.

وبما أن إيتان كان من بين الأسماء التي تتصدر قائمة موظفي المخابرات الإسرائيلية الذين افتضح تورطهم في «قضية بولارد» فقد ظهرت في الصحف معلومات عن سجل خدمته. وتبين أن إيتان كان متورطًا في القضية التي أثارها مكتب التحقيقات الفيدرالي في السبعينيات حول «بيع» مئتي رطل من اليورانيوم

المخصب (المشبع، المركز) في الولايات المتحدة الأميركية، وهي كمية كافية لإنتاج ست قنابل ذرية. وكان إيتان حينئذ مرتبطًا بعالم الذرة الأميركي زالمان شابيرو الذي اختفى اليورانيوم من المؤسسة التي يعمل فيها «على نحو غامض» و«دون أي أثر».

وقد ثبت أن شابيرو كان يتصل بمستشار السفارة الإسرائيلية للشؤون العلمية إبراهام هارموني وبدبلوماسيين إسرائيليين آخرين.

وذكرت صحيفة واشنطن بوست وهي تتذكر هذه الأحداث في معرض حديثها عن «قضية بولارد» أنه جرى في السبعينيات تحقيق في قضية اتهام موظف آخر من موظفي القوات البحرية العسكرية الأميركية بالتجسس لصالح إسرائيل، إلاّ أن القضية أوقفت أو بالأحرى طويت بأمر من جهة ما.

وعلى هذا فإن «ليكيم» هي الجهة التي جندت جوناثان بولارد كما اعترفت إسرائيل، وكان المشرف على نشاطه رافاييل إيتان،وهو مسئول قديم في

المخابرات الإسرائيلية، ويعمل في إطار وزارة الدفاع في إسرائيل، أي أنه مرتبط على نحو ما بجهاز آمان. ويساعد إيتان في تأدية واجباته الجنرال إفيام سيلا الذي يعتبرونه أحد «النجوم الصاعدة» في القوى الجوية العسكرية الإسرائيلية. وهكذا يبدو بوضوح أين تتجمع كل الخيوط. إلاّ أن رئيس آمان (في عام 1982 كان يترأس آمان ي. ساغي، وفي عام 1983 نشرت الصحافة الإسرائيلية أن ساغي هذا قد عين «رئيسًا لقسم مخابرات «زاحال») أعلن فجأة أن دائرته لا علاقة لها البتة ب «قضية بولارد»!

وقد علق على هذا الانعطاف المفاجئ مراسل شبكة التليفزيون الأميركية سي-بي - إس في تل أبيب بقوله: «هنا يبرز سؤال يرفض الإسرائيليون الرد عليه، وهو: من هو المسئول إذن عن أجهزة المخابرات الإسرائيلية؟ إذا كان رئيس المخابرات (العسكرية - «المؤلف») لا يعرف أن ضابطًا في القوى الجوية يقوم بأعمال تجسسية، فمن يعرف هذا إذن؟ حتى الآن لم تفصح السلطات إلاّ عن بعض التفاصيل القليلة، ولا

يتحدثون عن هذا الأمر إلاّ فيما ندر آملين، كما هو واضح، بأن تطوى القضية بالتدريج، بينما تبقى العلاقات المتميزة قائمة».

ومن الجدير بالاهتمام أن نتابع تغير تكتيك واشنطن وتل أبيب في أثناء بروز «قضية بولارد». ففي البداية لم تستطع واشنطن التي استولى عليها الغضب أن تتحكم بزمام القضية كما ينبغي، وطفقت أجهزة الإعلام الأميركية الشغوفة بالفضائح والأنباء المثيرة تتسابق إلى الكشف عن كل خفايا القضية، ونشر أدق التفاصيل المتعلقة بها. أما تل أبيب فقد لاذت بالصمت في البداية، ثم اضطرت بعد ذلك إلى الاعتذار على أساس أن تنتهي القضية بسلام عند هذا الحد بناء على رغبة الجانبين المعنيين. ولكن قوة الدفع الذاتية للقضية كانت شديدة وزخمها كان من القوة بحيث إن الأشخاص الذين كانوا يحاولون في واشنطن طي القضية وجدوا أنفسهم مضطرين إلى الموافقة على إجراء تحقيق شامل وإيصال الأمر إلى المحكمة، وذلك كيلا يشوهوا سمعتهم السياسية ويظهروا بمظهر

التابعين لعملاء إسرائيل، وكي يحوزوا أكاليل الغار كمدافعين عن المصالح الوطنية.

وماذا كان بإمكانهم أن يفعلوا غير ذلك إذا كانت قد بدأت تظهر في الصحف أسماء العملاء الإسرائيليين المرتبطين ببولارد، وأصبح من المعروف أن هذا الشخص ربما لا يكون مجرد عضو، بل أحد قادة شبكة تجسسية إسرائيلية واسعة، شُكلت في الولايات المتحدة في الخمسينيات ولا تزال تعمل حتى الآن.

ومما زاد نار الفضيحة تأجُّجًا تصريح مكتب التحقيقات الفيدرالي الذي أعلن أنه يجري تحقيقًا بشأن شخصين أميركيين وعدة أشخاص إسرائيليين آخرين متورطين في «قضية بولارد».

عندئذ قررت تل أبيب «التضحية» برافاييل إيتان، ووجد حزب العمل أن هذه «الفضيحة» تعود عليه بكسب سياسي وتلقي بمسئولية الفضيحة على عاتق تكتل ليكود - منافسها الدائم في الصراع السياسي الداخلي. وهكذا بترت إسرائيل «إصبعها المريض»

وسارعت أجهزة المخابرات الإسرائيلية إلى الابتعاد عن الشخص الذي كانت لا تزال تعتبره أحد «أبطالها»: فقد شارك إيتان في حينه باختطاف إيخمان من بيونس آيرس. وبعد أن تراجعت كل من تل أبيب وواشنطن خطوتين إلى الوراء وتخلتا عن موقعين قررتا التمركز في الموقع الثالث. فأسقطت بعض التهم الموجهة إلى بولارد واتخذت الإجراءات اللازمة كيلا يثرثر أكثر من اللزوم عن أمور لم يُسأل عنها. وبغية تحقيق المزيد من التنسيق في النشاط والتصرفات قام وزير العدل الإسرائيلي إسحاق موداعي بزيارة رسمية إلى واشنطن استغرقت أحد عشر يومًا. وصرح إسحاق موداعي خلال هذه الزيارة بأنه «لا توجد أية خلافات حول هذه القضية بين وزارة الخارجية ووزارة العدل في واشنطن».

ومنذ تلك اللحظة بدأت «قضية بولارد» تتخامد شيئًا فشيئًا، وفقدت الصحافة الأميركية والإسرائيلية اهتمامها فجأة. وبعد فترة أذاعت شبكة سي - بي - إس التليفزيونية على لسان مراسلها في إسرائيل أنه

«عندما قام قائد مشاة البحرية الأميركية بزيارة إسرائيل منذ أيام رحب به رئيس أركان القوات المسلحة الإسرائيلية ترحيبًا حارًّا جاء بمثابة تذكير مراسمي بأن إسرائيل هي الحليف الأقرب إلى الولايات المتحدة الأميركية في الشرق الأوسط، الحليف الذي تمنحه الولايات المتحدة كل عام أربعة مليارات دولار».

وجزء من هذه المنحة ينفق على نشاط الشبكة التجسسية الإسرائيلية في الولايات المتحدة الأميركية!

وقد نشرت الصحف العربية معلومات تفيد أن وكالة المخابرات المركزية والموساد قد اتخذا تدابير عملية لتعزيز التعاون بينهما، وشكلا «لجنة أمن» مشتركة مهمتها القيام بما يُسمَّى «عمليات نفوذ» في البلدان الأوربية تهدف إلى «تحويل موقف الأوساط الاجتماعية والرسمية في هذه البلدان من مسألة التسوية في الشرق الأوسط لصالح إسرائيل». وتقوم وليدة أجهزة المخابرات الأميركية والإسرائيلية هذه

بالتخطيط لعمليات إرهابية موجهة ضد القادة السياسيين والاجتماعيين البارزين في البلدان العربية، وضد الفلسطينيين خاصة حيثما وجدوا.

وقد كتبت صحيفة «الوطن» الكويتية في هذا الصدد: «قرر المسئولون في وكالة المخابرات المركزية الأميركية والموساد فتح صفحة جديدة في تاريخ التعاون بينهما، بعدما أزيلت آثار قضية الجاسوس بولارد، الموظف في جهاز مخابرات القوات البحرية العسكرية الأميركية الذي سلم أسرارًا عسكرية أميركية إلى الشعبة المختصة في الموساد. واستئونف التعاون على صعيد تبادل المعلومات وتخطيط العمليات المشتركة».

ونشرت الصحيفة أيضًا أنه في كانون الأول / ديسمبر عام 1985 قام أحد كبار المسئولين في المخابرات السياسية الخارجية الإسرائيلية بزيارة الولايات المتحدة الأميركية وأجرى مفاوضات مع رئيس وكالة المخابرات المركزية وليم كيسي، واستقبله نائب الرئس جورج بوش. وخلال هذه اللقاءات جرى التأكيد على

أن تل أبيب مستعدة للانضمام إلى المبادرة الدفاعية الاستراتيجية (حرب النجوم)، وقد تحقق هذا الانضمام بعد مضي بضعة أشهر فقط. وأحدثت في وكالة المخابرات المركزية شعبة خاصة تعتمد في عملها على شبكة مؤسسات صهيونية سواء داخل الولايات المتحدة أو خارجها.

وفي آذار/مارس عام 1986 قام رئيس وكالة المخابرات المركزية وليم كيسي نفسه بجولة في الشرق الأوسط وبعض البلدان الأفريقية لتفقد نشاط ممثلي وكالته. وزار خلال جولته تل أبيب حيث التقى بالطبع رئيسَ أجهزة المخابرات في إسرائيل. ويمكن القول باختصار أن العلاقات بين واشنطن وتل أبيب، وبين وكالة المخابرات المركزية والموساد قد عادت إلى طبيعتها. وأصبح بالإمكان اعتبار «قضية بولارد» منتهية.

وهنا يبرز سؤال لم تجب عنه أية صحيفة أميركية أو إسرائيلية: ما الذي يكمن وراء الفضيحة التي أثارتها هذه «القضية»؟ ولماذا احتاجت إسرائيل إلى القيام

بعمل تجسسي ضد «حليفتها الاستراتيجية» وحاميتها، وإلى تعريض نفسها لخطر الافتضاح، وإلى دفع الأموال لقاء معلومات كانت أجهزة المخابرات الأميركية تقدمها إليها طوعًا وبالمجان؟

وقد عبرت صحيفة الرأي التي تصدر في العاصمة الأردنية عمان عن دهشتها من تصريح وزير الخارجية الأميركية شولتس الذي أعلن على إثر تقديم إسرائيل «اعتذارها» أن العلاقات بين الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل ستظل تتطور وستصبح أكثر قوة من ذي قبل. وقالت الصحيفة بهذا الصدد: «خمدت الضجة التي أثيرت حول قضية بولارد وتلاشت كفقاعة صابون، وهي لن تنعكس على العلاقات الأميركية الإسرائيلية. وثمة انطباع يزداد ترسخًا أكثر فأكثر هو أن التوتر بين واشنطن وتل أبيب كان مقصودًا ومدبرًا، بيد أن هذا التضليل لن يخدع أحدًا».

وتشير الصحيفة - في الوقت ذاته - إلى أن تصرفات بولارد والأشخاص الذين كان يخدمهم «تنسجم تمامًا مع طبيعة الصهيونية كشكل من أشكال العنصرية التي

لا تتورع عن اللجوء إلى أية أساليب أو وسائل لبلوغ أهدافها». وبعبارة أخرى فإن حكام الدولة الصهيونية لا يثقون ثقة كاملة حتى بالإدارة الأميركية، ويريدون أن يتأكدوا مئة بالمئة من أن واشنطن تطبق سياسة منسجمة مع السياسة الإسرائيلية. ولهذا السبب يتغلغل العملاء، الإسرائيليون في البنية السياسية والعسكرية الأميركية، وفي أجهزة المخابرات الأميركية. وتدل «قضية بولارد»، والعملية ضد أندرو يانغ، واستمالة كبار الموظفين الأميركيين إلى «التعاون» على أن تل أبيب تنطلق من مبدأ «ثق ولكن تحقَّق». ومع أن واشنطن تنسق معها سياستها في الشرق الأوسط، إلا أن تل أبيب تريد أن تكون على ثقة من أن الأميركان لا يخفون عنها شيئًا على الإطلاق، ولا سيما فيما يخص العلاقات بالدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية. وتهتم تل أبيب اهتمامًا استثنائيًا بأحدث إنجازات الولايات المتحدة في مضمار العلوم والتقنيات العسكرية، وهو أمر يشهد عليه الهجوم الكبير من المعلومات المرتبطة بهذا المضمار التي سرقها بولارد. وربما كانت الولايات المتحدة ستسلم

هذه المعلومات بنفسها إلى إسرائيل - بطريقة رسمية بعد مدة معينة، ولكن هذا يعني بالنسبة إلى إسرائيل ضياعًا في الوقت وربما زيادة في التكاليف.

وكان من الصعب على واشنطن أن تأمل بالحصول على كسب سياسي من «قضية بولارد» إذا ما أقنعت الدول العربية بأن مصالح الولايات المتحدة مستقلة عن مصالح تل أبيب. ولكن بما أن الفضيحة قد وقعت فما المانع من المحاولة؟ ثم إن هذا يمكن في الوقت نفسه أن يثلم حد النقد الذي يوجهه الساعون إلى توسيع مجال السياسة الأميركية في الشرق الأوسط وتنويعها كما يريد أندرو يانغ على سبيل المثال. وبالطبع لا يمكننا أن نغفل في هذا الصدد الشعور بالمرارة الذي سببته فضيحة بولارد للأميركيين: آه من هؤلاء الإسرائيليين، أنه من هؤلاء الجاحدين! نحن نفعل من أجلهم كل ما بوسعنا، وهم يتصرفون معنا دون أدب.

ولا شك في أنه بعد مرور وقت ما ستطفو على السطح معطيات إضافية عن «قضية بولارد» تلقي عليها مزيدًا

من الضوء، مما سيتيح إعطاء أجوبة دقيقة ومعللة عن كل المسائل المرتبطة بها. أما الآن فإننا لا نرى. على الأرجح، سوى قمة جبل الجليد الغاطس في المحيط..

في بداية آذار/ مارس عام 1978 حوكم بولارد وحكم عليه بالسجن المؤبد، مما أثار في إسرائيل امتعاضًا واضحًا. ومع أن حكام تل أبيب ظلوا يصرون على أن بولارد «مبادر»، فإنهم لم يعارضوا الحملة التي بدأت في إسرائيل للدفاع عنه ولجمع التبرعات «لمساعدته ومساعدة أسرته». وأخذت تتشكل حول الجاسوس الإسرائيلي هالة «الوطني والشهيد». أما سيلا الذي ثبت أنه قائد الجاسوس بولارد فقد رُفع في الرتبة والوظيفة وعين رئيسًا لقاعدة جوية عسكرية هامة يستفيد من خدماتها.. الضباط في القوى الجوية العسكرية الأمريكية.

وبعد ذلك انتقلت تل أبيب إلى موقع الهجوم. وراحت الصحافة الصهيونية سواءفي إسرائيل أو في الولايات المتحدة الأميركية تدعي بصوت واحد: أن إسرائيل عندما جندت بولارد كانت تقوم بخطوة جوابية وذلك

لأن عملاء وكالة المخابرات المركزية «هم الذين بدأوا بتغيير قواعد اللعبة، واستمالوا شخصًا إسرائيليًّا إلى شبكة تجسسية وكلفوه بالتجسس ضد إسرائيل». وظهرت أنباء تقول إن بولارد قد افتضح بمساعدة هذا الإسرائيلي بالذات، مما أتاح لأجهزة مكافحة التجسس الإسرائيلية «تحديد» الجاسوس الأميركي واعتقاله.

وزعمت صحيفة جيروزاليم بوست أن هذا الإسرائيلي برتبة ضابط وأنه جنَّد عام 1982. وقيل أيضًا إن تجنيده كعميل لوكالة المخابرات المركزية كان بمثابة احتجاج ضد الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982، وظهرت في الصحافة الإسرائيلية والأميركية تلميحات إلى وجود عشرات أو أكثر من أمثال بولارد تيجسون على الولايات المتحدة وعلى إسرائيل على حد سواء. فهل يستأهل الأمر كل هذه الضجة حول مجرد حادثة عادية مفردة.

ومما يلفت الانتباه في هذا الصدد النبأ الذي أذاعته شبكة التليفزيون الأميركية آي - بي - سي عن أن تل أبيب ستسعى لدى واشنطن لإخلاء سبيل بولارد

وإرساله إلى إسرائيل بعد أن تهدأ العاصفة. ويمكن القول باختصار أنه لم يتغير شيء مبدئيًا في العلاقات بين الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل، وبقيت «قضية بولارد» مجرد «سوء تفاهم يدعو إلى الأسف».

ولم تطلع الأوساط الاجتماعية الواسعة على ما انتهت إليه «قضية بولارد» في نهاية المطاف. فبعد الضجة المدوية التي أثارتها أجهزة الإعلام الجماهيرية في الولايات المتحدة الأميركية حول هذه القضية «نسيتها» فجأة، على الرغم من أن الصحف استمرت في نشر معلومات عن نشاط الموساد وآمان بصدد الفضائح التي كانت تندلع في الولايات المتحدة بين فينة وأخرى.

ففي تموز / يوليو عام 1986 أصبح من المعروف أن العملاء الإسرائيليين قد «سرقوا» في الولايات المتحدة الأميركية تكنولوجيا إنتاج القنابل الإنشطارية. وقد ظلت الولايات المتحدة تزود إسرائيل بسلاح الدمار الشامل هذا «للأغراض الدفاعية» حتى

عام 1982، أي العام الذي استخدمت فيه إسرائيل هذا السلاح الفتاك في أثناء اجتياحها الواسع للبنان وحصار بيروت الغربية.

لقد كنت أنا شخصيًا آنذاك في لبنان وشهدت الحصار ورأيت بأم عينيَّ كيف كانت تتناثر في شوارع بيروت الشظايا القاتلة المستوردة من الولايات المتحدة الأميركية. كان المعتدون يمطرون بيروت الغربية بهذه الشظايا، ويقتلون بها الشيوخ والنساء والأطفال. ولا زلت أذكر كيف كان زملائي الصحفيون الغربيون يتحدثون عن هذه الجرائم باستنكار شديد. وقد اضطرت واشنطن في نهاية الأمر إلى التصريح رسميًا بوقف إرسال القنابل الانشطارية إلى إسرائيل، وتبين بعد سنتين أن هذه القنابل لا تزال تدخل ضمن أسلحة الجيش الإسرائيلي.

ومع ذلك فقد اضطرت السلطات الأميركية إلى البدء بالتحقيق في هذه القضية، واستمر التحقيق يجري «بسرية تامة» نحو خمسة أشهر. ثم ظهرت في الصحف أنباء عن النتائج التي انتهى إليها. وتبين أن

عملاء إسرائيليين مزودين بجوازات سفر دبلوماسية أقاموا علاقات بممثلي نحو خمس عشرة شركة أميركية مرتبطة بإنتاج القنابل الانشطارية، وعرضوا عليهم مبالغ ضخمة مقابل إعطائهم تكنولوجيا إنتاج هذه القنابل الضرورية لإسرائيل. وكما يقول مندوب شبكة سي - بي - إس نقلًا عن أشخاص رسميين أميركيين فإن «محاولة إسرائيل سرقة تكنولوجيا إنتاج القنابل الانشطارية قد بدأت عام 1984».

وقد قررت وزارة الخارجية الأميركية «اتخاذ الإجراءات» المناسبة، واستدعت السفير الإسرائيلي للاستفسار وأرسلت الجهات المختصة طلبات استدعاء لثمانية مندوبين عن شركات عسكرية إسرائيلية ممثلة في نيويورك لمقابلة المحققين، كما استجوبت اثنى عشر أميركيًا لهم صلة بهذه الشركات، واتهمتهم بال... تهريب، ولكنها لم تتهمهم بالتجسس، ولا حتى بالتجسس الصناعي. وبالطبع رفضت الحكومة الإسرائيلية باستنكار كعادتها كل ما وجه إليها من «لوم» وصرحت بأنها تصنع القنابل الانشطارية حسب

تكنولوجيا وضعتها هي بنفسها، وهكذا انتهى الأمر إلى التراضي بين واشنطن وتل أبيب.

وكما أشار المراقبون ذوو الخبرة آنذاك فإن هذه القصة كلها قد لفقتها واشنطن لتتفادى الاتهام بالاستمرار في تزويد إسرائيل بهذا النوع من أسلحة الدمار الشامل، وقبلت إسرائيل بذلك عن طيب خاطر، فما الفرق إذا ازدادت الفضائح التجسسية واحدة أو نقصت منها واحدة!!

وبعد مضي شهر ونصف ظهرت فضيحتان أخريان من النوع نفسه. فقد قبض على الموظف في الملحقية التجارية الإسرائيلية في نيويورك رونين تيدهار وهو يحاول اقتحام مبنى شركة تنتج قطعًا تبديلية هامة في صناعة الطيران. وكان إنكار أي شيء آنذاك أمرًا يدعو إلى السخرية، واضطر ممثل القنصلية الإسرائيلية في نيويورك باروخ بينو إلى التصريح بأن تيدهار «سيسرح من وظيفته لأنه وضع حكومته في موقف زائف». وحتى هنا حاولت تل أبيب أن تتملص، وصرحت وزارة الدفاع الإسرائيلية بهذا الصدد: «ليس

لنا أية علاقة بهذا الأمر. وهو كان يتصرف بمبادرة شخصية».

ولكن الفضائح تتابعت واحدة إثر أخرى. وسأورد فيما يلي نبذة مما نشرته صحيفة «واشنطن بوست» في العشرين من آب / أغسطس عام 1986: «اتهم منتج آلات تصوير عصرية مخصصة للتصوير الجوي الاستخباري في شيكاغو حكومة إسرائيل بأنها تنوي سرقة أسرار الشركة الفنية وتسليمها لأية شركة إسرائيلية منافسة. ورفعت شركة «ريكون أوبتيكال ايركوربوريتيد» في بارينغتون في ولاية إيلينوي دعوى على حكومة إسرائيل في أيار / مايو بعد أن ابطلت الشركة مفعول عقد قيمته 40 مليون دولار، موقع في أواخر عام 1984، ينص على تزويد القوى الجوية العسكرية الإسرائيلية بآلات جديدة للتصوير الاستطلاعي. وأكد رئيس الشركة لاري لارسون في حديث أدلى به هاتفيًا تصريحه السابق الذي قال فيه إنه تسلم أدلة على سرقة معلومات فنية في أيار / مايو، وذلك بعد أن درس الوثائق التي نقلها من مصنع

شركته ثلاثة ضباط في القوى الجوية الإسرائيلية على إثر إبطال مفعول العقد.

وأكد لارسون في تصريحه الموثق خطيًّا أن ثلاثة ضباط إسرائيليين حاولوا أن ينقلوا من المصنع تقارير ووثائق تتألف من 50 ألف صفحة تحتوي على وصف «لجوهر الجزء الأعظم من إنتاجنا».

ومرة أخرى أخذت سفارة إسرائيل في الولايات المتحدة تنفي الاتهامات بالتجسس الموجهة إليها مدعية أن «الأمر لا يتعدى خلافات في الرأي حول العقد»!.

لقد صدق من قال: «حتى لو بصقت في عيني سأقول أن هذا ندى من السماء».

طبعًا يمكن للأجهزة الخاصة الإسرائيلية أن تسجل «قضية بولارد» وجميع القضايا المشابهة لها في سجل «عملياتها الرائعة» التي لا تنفك تتبجح بها. ولكن من يعرف كيف كان يمكن أن تمر هذه العمليات لو لم

تتوفر لها حماية الأجهزة الخاصة الأميركية وفي مقدمتها مكتب التحقيقات الفيدرالي ووكالة المخابرات المركزية؟!

ولكن - حتى مع وجود مثل هذه الحماية - فإن جميع هذه «العمليات الرائعة» قد اقترنت، كما تدل الوقائع، بفضائح سياسية بعضها أثار ضجة مدوية وبعضها كان أقل دويًّا، وكانت في حقيقة الأمر نكسات للأجهزة الخاصة الإسرائيلية.

شين بيت - خليفة الجستابو

جهاز مكافحة التجسس «شين بيت» لم يتخلَّف أيضًا عن أداء دور «البطل» في العديد من الفضائح، شأنه في ذلك شأن جهاز المخابرات السياسية الخارجية «الموساد» وجهاز المخابرات العسكرية «آمان». وقد غدَا هذا الجهاز منذ الأيام الأولى لوجوده أداة في أيدي الإرهاب الصهيوني سواء في إسرائيل نفسها أو في الأراضي العربية المحتلة، ولا يمكننا مقارنته من حيث الأعمال الوحشية التي يرتكبها سوي بجهاز الجستابو الهتلري.

وليس هذا هو الشيء الوحيد الذي ورثه شين بيت عن الهتلريين، ولن نستغرب هذا الأمر إذا علمنا أن أحد رؤسائه الأوائل كان إبان الحرب العالمية الثانية على صلة وثيقة بأجهزة المخابرات النازية، وتعلم منهم فن تنفيذ العمليات الاستفزازية. وأحد الأدلة التي تشهد على ذلك قصة الباخرة «أدلون» التي وقع الاختيار عليها في عام 1942 لتنقل عدة مئات من اليهود من

رومانيا إلى فلسطين. وقد تم الاتفاق على هذا بين عملاء الصهيونية والمخابرات النازية التي كانت ترى في هذا الإجلاء فائدة لها. وأشرف على تنفيذ هذه العملية من الجانب الصهيوني الشخص الذي سيتولى رئاسة شين بيت في المستقبل. وسارت العملية في البداية كما خطط لها، واستقبلت الباخرة المهاجرين على متنها في كونستانزا وأبحرت باتجاه البوسفور، وما إن شارفت الباخرة على بلوغ المضيق واستعدت لعبوره حتى حول القبطان اتجاهها فجأة ووجهها في طريق العودة بأمر من القيادة الصهيونية. وبعد عدة ساعات أطلق عليها زورق «مجهول» قذائف طوربيدية وأغرقها.

وبعد مضي بعض الوقت تبين أن الفاعلين هم النازيون بالاتفاق مع شركائهم الصهاينة. واتضح أن الهتلريين كانوا قد قرروا زرع عملاء لهم في فلسطين على أنهم «لاجئون» يهود، إلاّ أن أجهزة مكافحة التجسس البريطانية علمت بذلك، وكمنت للباخرة «أدلون» كي تحبط الخطة وتشل نشاط العملاء الألمان. بيد أن هذا

الانعطاف في الأحداث لم يكن مناسبًا لا للهتلريين ولا للصهاينة لأنه كان سيؤدي إلى فضيحة تكشف عن العلاقات الإجرامية التي تربط بين الطرفين. وما أن علم رئيس شين بيت المقبل بخطط الإنجليز (طبعًا عن طريق «العملاء المزروعين في الانتليجنس سيرفيس») حتى حزم أمره وحدد مصير «أدلون»: وقرر الصهاينة والهتلريون إخفاء الأمر إلى الأبد.

وقد أشتهر جهاز شين بيت في الخمسينيات بعملياته الاستفزازية ضد العرب، فقد قام عملاء مكافحة الجاسوسية الإسرائيليون بدس الألغام في الأحياء المكتظة بالسكان في تل أبيب ثم «اكتشفوها» هم أنفسهم بشكل استعراضي مدعين أنهم «كشفوا عن مؤامرة» يحيكها العرب ضد السكان اليهود الآمنين. واستولى الذعر على المدينة في البداية ثم حل محله الهياج ضد العرب، فأخذت الجموع الهائجة التي يحرضها عملاء شين بيت تضرب العرب بوحشية، وتقتنصهم بالأسلحة النارية كما لو كانوا وحوشًا ضارية. وقام عملاء مكافحة التجسس الصهاينة

باعتقالات جماعية بين العرب، وقبضوا على كل شخص «غير موثوق به».

وقد افتضحت عملية الاستفزاز المدبرة في نهاية الأمر، واندلعت فضيحة على إثر ذلك، بيد أن حكام تل أبيب فعلوا كل ما بوسعهم لطي القضية، ولم يقع أحد من مدبري الاستفزاز تحت طائلة المسئولية لأن أفعالهم كان ينظر إليها على أنها أعمال لصالح «أمن إسرائيل القومي». ومن الجدير بالذكر أن حكام تل أبيب، سواء أكانوا من حزب العمل أم من تكتل ليكود، يسوغون الآن أيضًا أية جريمة ترتكبها أجهزة المخابرات الإسرائيلية بأنها عمل «لصالح الأمن القومي».

وأمثال هذه المسوغات ظهرت كذلك في منتصف عام 1986 عندما اندلعت الفضيحة التي أثارتها جريمة شين بيت والعسكرتاريا الإسرائيلية المرتكبة في 13 نيسان /أبريل عام 1984 في الطريق الصحراوي قرب مدينة رفح. ففي ذاك اليوم استولى أربعة شبان فلسطينيين من سكان قطاع غزة المحتل على سيارة

باص تسير على خط محلي، وحاولوا استخدامها للوصول إلى الأراضي المصرية تعبيرًا عن احتجاجهم على المعاملة الوحشية التي يلقاها سكان قطاع غزة والضفة الغربية من المستعمرين الصهاينة. ولم يكن هؤلاء الشبان مسلحين، وقد أخرجوا من الحافلة بضعة ركاب بينهم امرأة إسرائيلية حامل. وكما صرح ممثلو المنظمات الفلسطينية في الخارج لم يكن لدى خاطفي الحافلة أية نية في استخدام الركاب كرهائن والمطالبة لقاء إخلاء سبيلهم بإطلاق سراح فلسطينيين من السجون الإسرائيلية.

بيد أن تشكيلًا خاصًا الجيش الإسرائيلي اعترض طريق الحافلة وهاجمها مصوِّبًا إليها نيرانًا كثيفة مما أدى إلى مقتل اثنين من الخاطفين، ووقوع ضحايا من بين ركاب الحافلة.

ومن هنا بدأت القصة التي انتهت إلى فضيحة على الرغم من الجهود التي بذلها حكام تل أبيب منذ الأيام الأولى لطي القضية بمساعدة الرقابة العسكرية.

وهنا تنبغي الإشارة إلى أن مقاليد الأمور آنذاك كانت بيد حكومة شكلها تكتل ليكود وترأسها إسحاق شامير الذي كان يومًا ما مطلوبًا من قبل الإنتربول لتنظيم عملية اغتيال المندوب الدولي الكونت برنادوت في عام 1948. ولكن لنعد الآن إلى الأحداث التي جرت في الثالث عشر من نيسان / أبريل عام 1984.

قالت المصادر الرسمية في تل أبيب إن إطلاق النار على الحافلة من قبل الجنود الإسرائيليين أدى إلى مقتل الخاطفين الأربعة جميعًا: اثنان منهم قتلا على الفور، والآخران لقيا حتفهما فيما بعد متأثرين بجراحهما. ولكن بعد عدة أيام ظهرت في الصحف الأجنبية ومن ثم في الصحف الإسرائيلية أنباء تقول إن الجنود الإسرائيليين قبضوا على اثنين من الفلسطينيين وهما سالمان غير مصابين بأذى واقتادوهما إلى مكان ما ثم قتلوهما إما رميًا بالرصاص أو بطريقة أخرى.

وسرعان ما انبرى وزير الدفاع في حكومة شامير آنذاك موشي آرينز للدفاع عن شرف «جيش الدفاع»

زاعمًا أن جنوده لا يمكن أن يقوموا بعمل غير شرعي، وليس من مذهبهم قتل الأعداء الواقعين في الأسر. ومع أن مثل هذا «النبل» لم يكن لينسجم البتة مع ما كان يقترفه المحتلون الإسرائيليون في لبنان آنذاك فقد أصر آرينز مرارًا وتكرارًا على أن الشبان الفلسطينيين الأربعة قتلوا أو أصيبوا بجروح مميتة عندما كانوا لا يزالون في الحافلة.

ولكن الصحف الأجنبية التي لها مراسلون معتمدون في إسرائيل أفادت بأن هناك معطيات موثقة تثبت كذب آرينز. وتبين أن ثلاثة صحفيين إسرائيليين تمكنوا من تصوير الشابين الفلسطينيين السليمين اللذين اعتقلهما الجنود الإسرائيليون واقتادوهما من الحافلة. كما اتضح أن لدى مراسل بي - بي - سي الذي كان موجودًا في مكان الحادثة شريطًا سجل عليه تصريح موشي آرينز الذي كان يشرف شخصيًا على مهاجمة الحافلة. وهو يقول في هذا التصريح «قتل اثنان من الإرهابيين» وليس الأربعة. وقد عمدت الرقابة العسكرية الإسرائيلية التي تراقب بصرامة

شديدة نشاط الصحفيين المحليين والأجانب العاملين في إسرائيل إلى «منع» الشريط المذكور.

وأدهى من ذلك ما جرى فيما بعد! ففي يوم الأربعاء 23 نيسان/ أبريل 1984، أي بعد عشرة أيام من إطلاق النار على الحافلة نشرت مجلة «ها عالوم غزة» التي يصدرها الصحفي المستقل أري أفنيري وصفًا للأحداث المأساوية التي جرت في الطريق الصحراوي مرفقة إياه بصورة التقطتها مراسلة المجلة أنات ساراغوستي التي كانت موجودة هناك. وكتب افنيري معلقًا: «هذه الصور تثبت إثباتًا قاطعًا أن اثنين من المختطفين لم يكونا قد قتلا عندما جرى اقتحام الحافلة، بل قبض عليهما، ثم أعدما على عجل بعد ذلك». وقالت المصورة الصحفية نفسُها إنها شاهدت بأم عينها كيف اقتاد ثلاثة جنود وضابط شخصًا لم يكن مصابًا بأية جروح.

كما تبين أن لدى مراسل صحيفة «أحد شوت» صورة شخص مقيد اليدين يقوده جنديان. بيد أن هذه الصورة لم تنشر بسبب الحظر الذى فرضته الرقابة

العسكرية. (والشخص الذي يبدو في الصورة - حسب شهادة ذويه - هو الشاب الفلسطيني ذو الثمانية عشر ربيعًا ماجد أحمد أبو جامو من قطاع غزة الذي شارك في اختطاف الحافلة). كما كانت هناك صورة أخرى مشابهة التقطها مصور صحيفة «معاريف».

وباختصار فإن الفضيحة استمرت في التفاقم. وطالبت مجموعة من أعضاء الكنيست وأربع صحف بإجراء تحقيق موضوعي، بيد أن الرقابة العسكرية حظرت هذا الأمر على الفور تحذيرًا باتًّا. إلاّ أن الصور الفاضحة انتشرت في أنحاء العالم.

وهاجم حكام تل أبيب أولئك الذين اتهموا موشي آرينز بالقتل العمد والكذب الوقح. واتهم رئيس الوزراء شامير الصحفي أوري افنيري بأنه ربما يكون «عميلًا لعرفات» وأنه «ذو توجه موالٍ للفلسطينيين» وتعد هذه التهمة في الدولة الصهيونية من أخطر التهم.

واستدعت الرقابة العسكرية الإسرائيلية مراسل صحيفة «نيويورك تايمز» ووجهت إليه تحذيرًا شديد

اللهجة متهمة إياه بأنه «خالف قواعد الرقابة» لأنه أرسل استطلاعه عن الأحداث إلى صحيفته دون عرضه على الرقابة والحصول على سماح منها وذكروه بأن أمثال هذه التصرفات تسببت بإبعاد أكثر من واحد من الصحفيين الأجانب.

وقد سلك مراسل وكالة أسوشيتد برس مسلكًا آخر فهو قد «عرض» مقالته على الرقابة، ثم أرسلها إلى وكالته بعد إضافة ملاحظة يقول فيها إن المقالة قد «تعرضت لمقص» الرقابة العسكرية الإسرائيلية.

وكان يمكن ألاّ ينزعج حكام تل أبيب كثيرًا من هذه القصة لو أنها جرت في وقت آخر، ولكن موعد الانتخابات المبكرة إلى الكنيست كان قد حدد في تموز، وكانت استطلاعات الرأي العام في إسرائيل تنذر تكتل ليكود الحاكم بالهزيمة. وكان سجل حكومة شامير لدى الناخبين يزخر بالنقاط السوداء، وهي ليست بحاجة إلى أن يضاف إلى سجلها أنها تشجع المحاكمات اللينشاوية. أضف إلى ذلك أن حزب العمل المعارض انذاك، وهو خصم كتلة ليكود التقليدى فى

الصراع على السلطة كان يبذل كل ما بوسعه ل «فضح» الليكودي العريق آرينز والصادق لقب «موشي اللينشاوي»****** به قبل الانتخابات. فقد كان الاسم الثاني في قائمة الليكود الانتخابية (بعد الإرهابي إسحاق شامير) هو اسم أرييل شارون «سفاح صبرا وشاتيلا» الذي خلفه أرينز في منصب وزير الدفاع. وقد سعت المعارضة في وطيس المعركة الانتخابية إلى البرهنة على أن شامير وشارون وأرينز هم أشخاص من طينة واحدة.

ومع ذلك فقد تمكنت الحكومة الإسرائيلية من التغطية على الفضيحة وطيها على الرغم من أن ضغط الرأي العام العالمي والأوساط التقدمية في إسرائيل أجبرها على إجراء تحقيق. وأعلن أن الجنود الإسرائيليين قد أطلقوا النار فعلًا على الشابين الفلسطينيين وقتلوهما وهما في طريقهما إلى الاستجواب. ووجه توبيخ للجنود، أما الجنرال الذي تخضع له القطعة العسكرية فقد وجهوا له.. ملاحظة!

وهكذا طُويت القضية، ولم يحصل تكتل ليكود ولا حزب العمل على فوز حاسم في الانتخابات إلى الكنيست.

وبعد مساومات طويلة وقاسية ومناورات في الكواليس وافق المتنافسون السياسيون على تشكيل حكومة ائتلافية مشتركة، واتفقوا على تقسيم مدة ولاية الحكومة التي تمتد أربع سنوات (حتى انتخابات الكنيست القادمة) إلى فترتين، على أن يتولى رئاسة الحكومة في الفترة الأولى شيمون بيريز (حزب العمل) ويتولاها في الفترة الثانية التي تبدأ منذ تشرين الأول / أكتوبر 1986 إسحاق شامير.

ولكن كلما كان يقترب موعد تغيير رئيس الوزراء كانت تزداد العلاقات توترًا بين الشركاء في الائتلاف. وكاد الأمر يصل داخل المجلس إلى الاشتباك بالأيدي بين وزراء الليكود ووزراء حزب العمل. وكانت التغييرات في الحقائب الوزارية تتوالى بسرعة. وظهرت في الصحف إشاعات تزعم أن حزب العمل لا ينوي التخلي عن منصب رئيس الوزراء لتكتل ليكود.

وفي هذه الآونة بالذات طفت على السطح من جديد قضية الشابين الفلسطينيين اللذين قتلا في الثالث عشر من نيسان / أبريل عام 1984، عندما كان يتولى رئاسة الحكومة زعيم الليكود والإرهابي العريق إسحاق شامير. ونقل مراسل شبكة التلفزة الأميركية إي - بي - سي من تل أبيب وصفًا للفضيحة التي اندلعت من جديد: «في البداية اتهموا العسكريين بضرب الفلسطينيين حتى الموت. ولكن أشخاصًا مطلعين في العاصمة الإسرائيلية يعتقدون أن الفاعلين هم عناصر جهاز الأمن العام (شين بيت - «المؤلف») ويتهم وزير العدل (موداعي - «المؤلف») رئيس هذا الجهاز بأنه كذب على المحققين وأجبر الآخرين على الكذب».

وقد اضُّطر النائب العام زامير إلى طرح مسألة تقديم رئيس شين بيت للمساءلة. وفي البداية لم يكن اسم هذا الشخص يظهر في الصحف الإسرائيلية إذ كانت الرقابة العسكرية تحافظ على سريته. بيد أن الصحافة الأجنبية كانت تذكر اسمه: إبراهام شولوم، دون أن

تكون في البداية متأكدة من صحته، ثم أصبحت فيما بعد تذكره بكل ثقة. وبعد أن أفشى «السر» وعرفه العالم أجمع بدأ اسم شولوم يظهر أحيانًا في الصحافة الإسرائيلية في سياق الحديث عن مطالبة عدد من نواب الكنيست والأوساط الاجتماعية بإجراء تحقيق لتبيان دور شين بيت في حادثة القتل التي جرت في الثالث عشر من نيسان. بيد أن الأوساط الحكومية لم تكن راغبة في إجراء مثل هذا التحقيق، ووقف ضده بحزم شامير ووزراء ليكود. وكان النائب العام قد أعلن قبل شهرين من وقوع الفضيحة أنه سيتقاعد قريبًا فاستغلت الحكومة هذا الإعلان وأوصته بإلحاح بأن يبتعد عن مسرح الأحداث وطالبت وزيرة العدل موداعي بأن يسقط التهمة الموجهة لرئيس شين بيت. وحاولوا تغطية القضية كلها بغطاء السرية «لصالح الأمن القومي».

وحسبما قالته صحيفة «جيروزاليم بوست» فإنهم كانوا يسعون إلى «وضع القضية على الرف» كيلا تنعكس على «روح الأمة المعنوي».

وعلي العموم كان الموقف، كما قال مراسل إي - بي - سي يتلخص في الآتي: «العديد من الإسرائيليين لا يستطيعون أن يفهموا السبب الداعي إلى تشويه سمعة الجهاز (الشين بيت «المؤلف») لمجرد أن إرهابيين لم يستطيعا تحمل الاستجواب».

وحرصًا من أجهزة المخابرات على الدفاع عن وضعها كجهة «لا يجوز المساس بها» قررت أن تمارس بنفسها الضغط على النائب العام الذي تنص القوانين الإسرائيلية على عدم خضوعه للحكومة. وانبرى رئيس الموساد السابق إيسير هرئيل للدفاع في وسائل الإعلام عن رئيس شين بيت، واحتج على جميع المحاولات الرامية إلى التحقيق في نشاط أجهزة المخابرات.

وفي الوقت نفسه راحت الأجهزة السرية تمارس على النائب العام سياسة التخويف، حتى إنها وصلت إلى حد تهديده بالقتل. ويقول زامير إنه تلقى مثل هذا التهديد عدة مرات منذ اندلاع الفضيحة.

ولكن الفضيحة، حسبما تقول الصحافة الغربية، اندلعت قبل مدة طويلة من التاريخ الذي قصده النائب العام. ومما يلفت النظر في هذا الصدد: الخبر الذي أرسله في الثلاثين من أيار / مايو عام 1986 مراسل وكالة فرانس برس في القدس جان لوك رينودي وقال فيه: «... صرح رئيس الوزراء شيمون بيريز من جديد يوم الخميس في 29 أيار / مايو 1986 أنه ضد تشكيل لجنة تحقيق، لأن هذا، حسب رأيه، لا يمكن إلاّ أن يؤدي إلى تسرب معلومات عن أساليب مكافحة الإرهاب التي يتبعها شين بيت. بيد أن بيريز وافق على إجراء تحقيق بوليسي.

ووفقًا لرواية رئيس شين بيت التي بثتها الإذاعة يوم الجمعة (30/6/1986) فقد وقعت هذه الفضيحة منذ سنة ونصف عندما حاول ثلاثة من كبار قادة هذه المنظمة إزاحته من منصبه وتعيين واحد منهم مكانه وهو بالذات د. حازاق.

يقول شولوم إن هؤلاء الثلاثة قد استغلوا غيابه - كان آنذاك مسافرًا إلى الخارج - ونظموا ضده «مؤامرة»

مستخدمين لهذا الغرض ملفًا خاصًا يفضح عمليات التزوير التي لجأ إليها رئيس شين بيت خلال التحقيق في قضية اختطاف سيارة الباص.

وقد لجأ رئيس (شين بيت) من أجل الرد على تهديدات نوابه له إلى شيمون بيريز الذي قرر على الفور تنحية حازاق وبيليغ وراغاعي، ورا في مالكو واثنين آخرين من العاملين في شين بيت. وفيما بعد سلم بعض مساعديهم معلومات من هذا الملف إلى زامير.

وكتبت صحيفة «جيروزاليم بوست» في مقالها الافتتاحي أن: «أغرب ما في هذه القضية هو ثقة بيريز العمياء بصدق رواية رئيس شين بيت ورفضه لرواية نائبه السابق حازاق».

بيد أن رئيس الوزراء رفض تنحية شامير عن منصبه، في حين أن هذا الإجراء هو الإجراء الوحيد الذي كان يمكن أن يضع حدًا مؤقتًا للإجراءات التي بدأها مستشار الحكومة القانوني، وهو الأمر الذي كان يصر

عليه إسحاق شامير الذي كان في أثناء الأحداث (13/4/1984) رئيسًا للوزراء، ويتحمل بالتالي مسؤولية مباشرة عن نشاط شين بيت.

وقبل أربعة أشهر من إجراء التغيير في السلطة وتقلد شامير منصب رئيس الحكومة التف وزراء تكتل ليكود حوله للدفاع عنه. وصرح موشي آرينز الذي كان قد عين في نيسان / أبريل عام 1984 في منصب وزير الدفاع ووزير دولة صرح يوم الجمعة في 30 أيار / مايو عام 1986 بأن «التحقيق لن يؤدي إلا إلى تقويض فعالية شين بيت وسيستخدم كذريعة للهجوم على شامير سياسيًا».

وكانت وسائل الإعلام الإسرائيلية في تلك الأيام لا تنفك تنشر تفصيلات جديدة عن الحرب بين الجنرالات التي اندلعت داخل شين بيت. وشرعت الصحف تكتب عن نشوب أزمة سياسية. واستمر الحال على هذا المنوال طوال حزيران / يونيو تقريبًا، وفي أواخر الشهر المذكور طالب نواب المعارضة التصويت في الكنيست على الثقة بالحكومة التي

كانت لا تزال تحاول طي الفضيحة وإقالة النائب العام المشاكس.

وكان قد اتضح آنذاك أن رئيس شين بيت هو الذي أعطى الإذن باستجواب الشابين الفلسطينيين والاقتصاص منهما، وأنهما قد لقيا حتفهما بسبب التعذيب الوحشي. ولم يبق لإبراهام شولوم بعد أن افتضح على هذا النحو سوى الاستقالة، وهذا ما فعله في السادس والعشرين من حزيران / يونيو عام 1986، واستقال معه عدد من مساعديه. ولكن قبل أن يتم كل هذا كان رئيس جمهورية إسرائيل حاييم هيرتسوغ قد ضمن لإبراهام شولوم الحصانة في حال رفع دعوى ضده في المستقبل بسبب جريمة القتل الوحشي التي ارتكبت في الثالث عشر من نيسان / أبريل عام 1984 (وكان هذا، حسب تعبير المعارضة، «محاولة لتبييض صفحة المجرم»). وقيل إن وزير العدل إسحاق موداعي ظل طوال ساعة يحاول «إقناع» الرئيس الإسرائيلي بإصدار عفو عن إبراهام شولوم ومساعديه. وقد جاء في البيان الحكومي

الرسمي الذي نشر فيما بعد: «أنهم لن يتعرضوا لأية ملاحقات قضائية». وأيد مجلس الوزراء هذا القرار بالإجماع تقريبًا.

وفي الوقت نفسه أحيل إسحاق زامير إلى التقاعد وعين في مكانه يوسف هاريش الذي قال في أحد تصريحاته الأولى إنه ضد إجراء تحقيق «لأن هذا يمكن أن يؤدي، كما يقال، إلى فتح «صندوق باندورا»*******، ولكن بما أن الأوساط الاجتماعية كانت تطالب بحزم متزايد بتشكيل لجنة وإجراء تحقيق فإن النائب العام الجديد كان مضطرًا إلى القيام بحيلة قانونية، فنصح بعدم تشكيل لجنة وبتكليف قاضٍ واحدٍ بإجراء تحقيق على أن تحاط القضية كلها بالكتمان التام.

وفي هذه الآونة بالذات كان رئيس شين بيت السابق قد اعترف علنًا بأنه أخذ موافقة مسئول أعلى منه على تعذيب الشابين الفلسطينيين اللذين ضُربا حتى الموت. وكان الذي نقل هذا النبأ من القدس مراسل نيويورك تايمز هناك ت. فريدمان الذى قال فى

رسالته: «إن رئيس شين بيت لا يخضع إلاّ لرئيس الوزراء. ورئيس الوزراء في ذاك الوقت كان إسحاق شامير وهو الآن وزير الخارجية».

بيد أن هذا لم يغير في الأمر شيئًا. فإذا كان الرئيس الإسرائيلي حاييم (هيرتسوغ) قد أصدر في 21 حزيران / يونيو عام 1986 قرارًا بالعفو عن رئيس شين بيت وثلاثة من مساعديه المقرَّبين، أي أنه منحهم الحصانة من أي تحقيق أو محاكمة، فبعد شهر واحد من هذا التاريخ لبيت التماسات سبعة سفاحين آخرين يطلبون «العفو»، واحتفظ أكثرهم بوظيفته في الجستابو الصهيوني، وفي تشرين الثاني / نوفمبر من العام نفسه أصبح معروفًا أن مسئولًا كبيرًا آخر في شين بيت غير إبراهام شولوم «الذي شمله عفو» حاييم هيرتسوغ قد أحيل أيضًا إلى التقاعد، وهذا الشخص لا يعرف إلا بالحرف «غ».

وقالت صحيفة «جيروزاليم بوست» إن «غ» قد اعترف بأنه زور إفادات شهود وشوه سمعة شهود في

محاولة منه لإبعاد التهمة عن شين بيت بقتل اثنين من العرب.

بيد أن النائب العام يوسف هاريش بذل قصارى جهده ليضع حدًّا في نهاية المطاف لهذه الفضيحة التي طال أمدها وأدت إلى تشويه سمعة الجستابو الصهيوني وإسحاق شامير الذي تولى الآن رئاسة الحكومة.

وفي الأيام الأخيرة من كانون الأول / ديسمبر عام 1986 أبعدت عن شامير ومرؤوسيه «أية شبهة في أية مسئولية جنائية عند قتل خاطفي سيارة الباص المعتقلين، وعن التستر فيما بعد على ظروف موتهم».

كما صرح بأن لا أحد سيمثل أمام المحكمة بخصوص هذه القضية وأصبح من المعروف في الوقت نفسه أن المنفذ المباشر لأمر شامير وهو ضابط في شين بيت يعرف بلقب (إيود) قد نال الترقية في الوظيفة وحل محل الشخص الذي كان يحاول فضح القتلة وسرح من شين بيت لهذا السبب.

وعبرت المؤسسة الصهيونية، ومن ضمنها شيمون بيريز الذي أصبح وزيرًا للخارجية في حكومة شامير، عن ارتياحها التام إلى ما انتهت إليه القضية. وأية أهمية تبقى بعد هذا الغضب الجنرال مئير زوريا الذي تولى التحقيق الأولي ثم أبعد عنه، فراح يرغي ويُزبد على صفحات جريدة «علهمشمار»! إنه لم يغير في الأمر شيئًا.

لقد أدلى الجنرال المتقاعد إلى الجريدة المذكورة بتصريح قال فيه: «إن استنتاجات التقرير المذكور غير صالحة لدولة تدار بالشكل المطلوب. وأنا أعتبر من غير الجائز أن يحصل كل هذا دون أن يعاقب أحد في النهاية. إن هذه القضية برمتها مثيرة للتقزز، ويومًا بعد يوم تصبح مقززة أكثر وأكثر».

وردًّا على هذا طالب أحد مرؤوسي شامير واسمه روني ميرو «جميع من يساهمون في حملة الافتراء على شامير» بتقديم اعتذارات.

وعلى كلٍّ لم يكن أحد يتوقع أن تنتهي القضية على الصعيد القانوني إلى غير ما انتهت إليه. فالقضاء الصهيوني مشهور بسوابقه المماثلة.

ومن هذه السوابق قضية الملازم في الجيش الإسرائيلي د. بينتو الذي قتل أربعة مواطنين آمنين من سكان جنوب لبنان ولم يقض في السجن سوى 16 شهرًا فقط. ففي أيام الاجتياح الإسرائيلي للبنان في ربيع عام 1978 توجه بينتو بصحبة اثنين من مرؤوسيه إلى إحدي قرى الجنوب اللبناني «لقنص البشر» حسب التعبير الشائع في الجيش الإسرائيلي. وسرعان ما تمكنوا من الإمساك بأربعة أشخاص من سكان القرية، بينهم فتى يافع، كانوا مختبئين من المحتلين. قيد الإسرائيليون أسراهم وراحوا يعذبونهم بوحشية واحدًا إثر واحد. ثم خنقهم الملازم نفسه بشريط من النايلون. وألقى القتلة جثث ضحاياهم في آبار مجاورة. وفيما بعد، عندما رُشّح أحدهم لمنحه ميدالية رئيس الدولة «لقاء الخدمة الممتازة» قرر أن يتباهي «بمأثرته» آملًا، على ما يبدو في الحصول على

مكافأة أكبر. واندلعت في نهاية المطاف فضيحة مدوية، وصدرت أوامر بإخراج الجثث من الآبار التي ألقيت فيها وفحصها للتأكد من صحة أقوال بينتو الذي زعم أن الضحايا كانوا من «الفدائيين» وأنه قد أطلق عليهم النار دفاعًا عن النفس. وأظهر الفحص أن الجثث لا تحمل آثار أية طلقات نارية، بل تظهر عليها بوضوح آثار التعذيب الوحشي وشريط النايلون.

وتسربت أخبار الفضيحة إلى الصحافة العالمية عن طريق الصحفيين الأجانب مما دفع الجهات المختصة إلى تقديم الملازم السادي إلى المحكمة العسكرية التي حكمت عليه بالسجن مدة اثني عشر عامًا. بيد أن رئيس الأركان العامة في الجيش الإسرائيلي رفاييل إيتان خفض المدة على الفور إلى سنتين، ثم أخلي سبيل بينتو قبل انقضاء المدة ل «حسن سلوكه».

وعندما قرر نائبان من حزب «شيلي» المعارض إثارة المسألة في الكنيست، اتهمهما المراسل العسكري لصحيفة هآرتس بالرياء والرغبة في الحصول على مكاسب سياسية مستغلين حقائق يعرفها الجميع.

و«ذكّرت» هآرتس أن «قنص البشر» نشاط عادي قانوني في الجيش الإسرائيلي، وأنه انتشر على نطاق واسع في سيناء المحتلة عام 1967، أنه يمارس منذ عام 1948 ضد الفلسطينيين المطرودين من وطنهم.

وباختصار أكدت الصحيفة المذكورة مرة أخرى أن الإرهاب هو سياسة الدولة في إسرائيل، ولا يعتبر جريمة من وجهة نظر الأخلاق الصهيونية.

وفي يوم إخلاء سبيل بينتو بالذات روى التلفاز الإسرائيلي حادثة مشابهة نقلًا عن معلومات منشورة في مجلة «سبيكتيتور» اللندنية (وإلاّ لما سمحت الرقابة العسكرية برواية الحادثة). وتدور القصة حول المقدم الإسرائيلي الذي أصدر أمرًا بإطلاق النار على أسير ألقى القبض عليه في جنوب لبنان في أثناء الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1978. (لنتذكر بهذه المناسبة «الغضب النبيل» الذي أبداه موشي آرينز وتصريحه بأن الجيش الإسرائيلي لا يقتل أسرى الحرب).

وبالقياس إلى الجرائم الفظيعة التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي خلال اجتياح لبنان وحصار بيروت عام 1982وإلى المذابح في مخيميْ صبرا وشاتيلا الفلسطينيين، فإن قتل اثنين «فقط» من الفلسطينيين على أيدي عملاء الشين بيت أمر لا يستحق أي اهتمام على العموم من وجهة نظر العدالة الصهيونية. ثم إن وزير الدفاع آرييل شارون ورئيس المخابرات العسكرية آنذاك يهوشع ساغي لم يتعرضا للمساءلة الجنائية. فلماذا إذن يتوجب تقديم إبراهام شولوم للمحاكمة؟ أما بخصوص الفضائح السياسية فإن الجميع في إسرائيل قد اعتادوا عليها، وأصبحت من مستلزمات الحياة الضرورية في الدولة الصهيونية.

الاستجواب تحت التعذيب

- هل أنت شيوعي؟ اعترف! فنحن نعرف كل شيء!

ومرة أخرى تنهال الضربات بالقضبان الحديدية والعِصي وكعب الحذاء والقبضات...

بدأ هذا الكابوس بالنسبة إلى خليل حجازي المقيم في مدينة نابلس - إحدى مدن الضفة الغربية المحتلة - في الهزيع الآخير من الليل، عندما اقتحم عليه منزلة عناصر من الجستابو الإسرائيلي.

جر المقتحمون خليلًا وأفراد أسرته من مضاجعهم وأوقفوهم ووجوههم إلى الجدار، وانهمكوا في تفتيش المنزل. عبثوا بكل شيء، وحطموا الأثاث، وكسروا الأواني و.... لم يعثروا علي شيء!

وسمع خليل صيحة كبير المقتحمين الغاضبة وهو يقول:

- لا بأس، سنعثر على ما نريد، أنت شيوعي، إننا نعرف هذا، وستعترف لنا وترينا كل شيء بنفسك.

أدار خليل رأسه وسأل:

- ولكن عم تبحثون؟

فتلقى على الفور ضربة ساحقة لم يصح من أثرها إلا في زنزانة قسم الشرطة في نابلس.... وها نحن نتحدث معه في بيروت في مكتب (ن). عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والمسئول عن نشاط المنظمة في الضفة الغربية.

خليل حجازي يتكلم الآن بصوت مكتوم وكأنه يتحدث مع نفسه، ووجهه شبيه بالقناع. هكذا كان وجهه على ما يبدو وهم يستجوبونه تحت التعذيب طوال عام كامل.

.... في قسم شرطة نابلس أخضع خليل في البداية «للعملية الأولية» أي للضرب «فقط» دون توجيه أية أسئلة. نزعوا عنه ملابسه، وقيدوا يديه وقدميه خلف

ظهره، وضربوه بكل ما كان متاحًا لهم، واستمر الوضع هكذا ثلاثة أيام بلياليها دون انقطاع.

وفي اليوم الرابع ألقوه في سيارة ونقلوه إلى المحكمة العسكرية في مدينة رام الله، وفي الطريق كان جلادوه يدوسون بأقدامهم ويضربونه ويقولون له ساخرين:

- في رام الله ستتكلم، هناك لدينا اختصاصيون بفك عقدة لسان أمثالك.

نعم، لقد كانوا يعرفون بِمَ يهددونه.. وما إن وصل إلى زنزانة المحكمة العسكرية حتى بدأوا يعذبونه «وفق الأساليب العلمية». علقوه من يديه وقدميه المشدودتين إلى الخلف وراحوا يضربونه بقطع الخراطيم والعصي على كليتيه وعقبيه وأعضائه التناسلية، وعندما فقد الوعي صبوا عليه الماء وعادوا يكررون كل شيء من جديد.

- هل أنت شيوعي؟ هل أنت عضو في منظمة التحرير الفلسطينية؟ هل أنت عضو في قيادة اتحاد النقابات؟

هل أنت إرهابي؟ أجب! وقع على محضر يشهد أننا وجدنا سلاحًا في منزلك!

وتجيب الشفاه المدماة بصوت لا يكاد يسمع:

- لم تجدوا لدي أي شيء. ولن أوقع على أي شيء... ويتلقي السجين ضربة ساحقة ويشعر بألم لا يطاق.. ثم يفقد الوعي. وعندما يصحو يرى أمامه الجلادين ممسكين بزوجته.

- هل صحوت؟ انظر إذًا! نحن أربعة، وسنغتصبها جميعًا.. وأخذوا ينزعون الثياب عن المرأة.

- أما أنت فستموت هنا. سنقضي عليك كما قضينا على فريز طشطوش. هل تعرف كم تعذب قبل أن يموت؟

(فريز طشطوش طالب فلسطيني كان يدرس في إيطاليا، وقد أتى إلى الضفة الغربية كي يرى أمه التي كانت تحتضر فاعتقله الجلادون الصهاينة في نابلس عام 1972 وعذبوه بوحشية).

ومرة أخرى تنهال عليه الضربات، ومرة أخرى يشعر بآلام فظيعة لا ينقذه منها سوى فقدان الوعي. ويستمر الحال على هذا المنوال أيامًا وليالي. ثم ينقل إلى سجن كان فيما مضى ديرًا للأرثوذكسي الروس في القدس، وهنا تستمر صنوف التعذيب الوحشي نفسها.

نظر خليل حجازي ناحيتي بعينين زائغتين دون أن يثبت بصره عليَّ وقال بصوت مكتوم:

- ذات مرة ألقوا بي وأنا مغمي على ومقيد بالأغلال في زنزانة يسجنون فيها المجرمين الإسرائيليين وأمروهم بأن «يتسلوا معي.. وما جعلني أصحو هو أنهم وضعوا بين أصابع قدمي قطعًا من القطن وأشعلوها، وكانوا يلذعونني بالسجائر المشتعلة، ويضربونني ويدوسون عليَّ بأقدامهم.

وبعد مدة أعاد الجلادون خليلًا مرة ثانية من القدس إلى نابلس، وأرادوا أن يخفوا مكان وجوده. وكانوا يجيبون على جميع الطلبات المقدمة من أقاربه ومن أربعة محامين تترأسهم «فيليسيا لانفر»، وهي

ديمقراطية إسرائيلية تناضل منذ سنوات عديدة ضد الجستابو الصهيوني، بأن اسم خليل حجازي «غير مسجل» في قائمة المعتقلين، وأن هذا الشخص «لا وجود له» أصلًا!

بيد أن الأوساط الاجتماعية العربية والإسرائيلية التقدمية لم تدخر جهدًا في سبيل تحرير خليل أو على الأقل معرفة التهمة الموجهة إليه. لذا عمد الجلادون بعد تعذب ضحيتهم. تعذيبًا وحشيًّا ثلاثة أيام في نابلس إلى نقله إلى السجن العسكري في صرفند.

يقول خليل:

- هناك يعذبون المساجين حسب «برنامج خاص»، ففي البداية قيدوني من يدي وقدمي ثم بدأوا يضربونني عليها، وبعد ذلك أجبروني على الزحف على ركبتي فوق شظايا حجرية حادة مغموسة في الأرضية الأسمنتية. وكانوا يبقونني ساعات طويلة وأنا راكع فوق هذه الشظايا ويداي ممدودتان إلى الجانبين «كالمصلوب».

وكانت الزنزانة التي يسجنونه فيها عبارة عن علبة حجرية طولها 80 سم وعرضها 80 سم وارتفاعها 160 سم. حيث يستحيل الاستلقاء أو الوقوف بقامة منتصبة. وكان الباب يغلق بإحكام ولا يبقى لدخول الهواء سوى فتحة مساحتها سنتيمتر مربع واحد.

وحتي هذا بدا للجلادين غير كاف لتحطيم إرادة السجين الفلسطيني، فحشروه في علبة حجرية أصغر طولها نصف متر وعرضها نصف متر وارتفاعها متر ونصف. وأرضيتها من الشظايا الحجرية.

وكان «البرنامج الخاص» يشتمل على «قراءة سياسية»، وذلك بأن يعروا السجين من ملابسه ويربطوا يديه تحت ركبتيه، ويُلقوا به على الأرض ويجبروه أن يقرأ بصوت عال كراسات عن الديمقراطية في إسرائيل، ويقلب الصفحات بلسانه كل خمس دقائق. وكانت «القراءة» هذه تستمر طوال 10-12 ساعة، وعندما كان السجين يفقد قواه كانوا يضربونه على جهازه التناسلي.

كما كانوا يعذبونه بالتجويع: فطوال أربع وعشرين ساعة لم يكونوا يعطونه سوى بيضة نيئة واحدة. وعندما كان خليل يطلب أن يعالجوه طبيًا، كانوا يصبون على جراحه حمض الكبريت. ولم ينقطع التعذيب طوال ثلاثة وثلاثين يومًا، وقد قضى في هذا السجن نحو ثلاثة أشهر.

ولم يكن يعلم أن هناك من يناضل من أجل إطلاق سراحه ؛ إذ كانت صلاته بالعالم الخارجي مقطوعة تمامًا، وظل الأمر كذلك إلى أن استطاع المحامي وليد فاهوم أن يصل إليه بعد اجتياز عقبات جمة.

- لم أكن أعول على دفاع المحامين لأنني كنت أعرف أن العدالة في إسرائيل سراب لا يعتمد عليه..

قال محدثي بمرارة وحول بصره إلى الفتاة التي تكتب أقواله بطريقة الاختزال.

(كنت أعلم أن هذه الأقوال ستشكل وثيقة أخرى سأتسلمها غدًا في مقر منظمة التحرير الفلسطينية).

ومضى محدثي يقول:

- خلال ذلك كله لم توجه إليَّ أية تهمة سياسية أو جنائية. عذبوني سنة كاملة علي أساس إيقاف عرفي دون محاكم أو تحقيق بل بموجب قرار صادر عن سلطات الاحتلال، أما الأساس القانوني لهذا «الإيقاف العرفي» فهو القوانين الإنجليزية الاستعمارية القديمة التي لا تزال سارية المفعول منذ أن كانت فلسطين تحت الانتداب البريطاني وحتى الآن. لماذا كانوا يريدون الانتقام مني؟ لسبب واحد وحيد هو أنني كنت مشاركًا نشيطًا في الحركة النقابية في مدينتي.

في آخر الليل نقلوا خليلًا من السجن إلى ضفة نهر الأردن مباشرة. لقد «طردوه» من وطنه، هو وأسرته والجميع يعيشون الآن مؤقَّتًا في لبنان، في مخيم الفلسطينيين المطرودين من وطنهم.

إن مأساة خليل حجازي ليست سوى مثال واحد من أمثلة كثيرة تثبت كذب الدعاية الصهيونية التي تحاول نفي الحقيقة المعروفة للجميع وهي أن

التعذيب الوحشي الذي يتعرض له السجناء السياسيون في إسرائيل، يلقي تشجيع السلطات الصهيونية رسميًا، ويعتبر جزءًا من سياسة الدولة الصهيونية الهادفة إلى قمع مقاومة الفلسطينيين.

وقد قيض لي أن اجتمعت في لبنان مع أشخاص آخرين كانوا نزلاء السجون الصهيونية، وسجلت قصصًا كثيرة وصفوا لي فيها الآلام التي كابدوها.

ومما قاله لي عدنان جابر من سكان الضفة الغربية أن السجانين كانوا يتفننون في ابتداع أساليب جديدة للسخرية بالسجناء وكانوا يكررون على مسامعهم دائمًا: - أنتم لستم بشرًا، أنتم أسوأ من الحيوانات.

وقد تمكن السجين المذكور من الخروج إلى الحرية بعد ما يقارب ثماني سنوات قضاها في السجون الإسرائيلية وهو لا يزال شابًا - لم يتجاوز الرابعة والعشرين من عمره بعد - إلاّ أنه سيقضي بقية عمره مقعدًا بعد أن أصيب بالتشوه بسبب التعذيب الذي تعرض له مرات عديدة خلال استجوابه. وهو الآن

عازم على تأليف كتاب يروي فيه قصته المأساوية، ويصف آلامه التي تفوق احتمال الإنسان ويتحدث فيه عن مصيره ومصير نزلاء السجون الصهيونية الذين قابلهم أو سمع عنهم خلال سنوات سجنه.

إن نظام المعاملة الوحشية التي يتعرض لها السجناء السياسيون في إسرائيل لم يعد سرًّا على الرأي العام العالمي منذ مدة طويلة. وقد احتج عليه أكثر من مرة ممثلو الصليب الأحمر الدولي وأعضاء لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الذين لديهم إمكانية الاطلاع والاقتناع شخصيًّا بالقسوة اللاإنسانية التي يتسم بها الجستابو الصهيوني، وبمدى الآلام التي يعاني منها السجناء السياسيون في إسرائيل. بيد أن إذلال الإنسان بقسوة وانتهاك حقوقه بفظاظة ليسا من «امتيازات» السجّانين وحدهم في إسرائيل.

ففي منتصف عام 1979 سمى الجنرال افيغدور بن غال قائد القوات الإسرائيلية في الجليل الخمسمئة ألف فلسطيني الذين يعيشون في تلك المنطقة «ورمًا سرطانيًّا في جسم الأمة الإسرائيلية». ومضى يقول

أمام مجموعة من نواب الكنيست الذين كانوا يزورون الجليل: «إنهم ينتظرون اللحظة التي يمسكون فيها بخناقنا». وطالب بن غال بإقامة مستوطنات محصنة جديدة في «منطقته»، وبتشديد النظام العسكري الإرهابي. وقد وصل تصريح الجنرال الإرهابي إلى الصحافة العالمية. فبادرت الدعاية الإسرائيلية التي لا تكف عن تصوير تل أبيب بصورة «المدافع عن حقوق الإنسان» بادرت على الفور إلى العمل على طي الفضيحة وراحت تتحدث عن «استنكار» بعض نواب الكنيست لمثل هذا الموقف من المواطنين العرب في إسرائيل».

وعمد وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك عزرَا وايزمان إلى توجيه بعض اللوم إلى بن غال الذي تمادى في صراحته فتحدث عن أمور يحاول الصهاينة ألاّ يتحدثوا عنها أمام الأغراب.

وحاول الجميع نسيان هذا الحديث بأسرع وقت ممكن.

وفي تلك الأيام بالذات وجه مندوب الأردن لدى منظمة الأمم المتحدة رسالة إلى الأمين العام للمنظمة كورت فالدهايم يتهم فيها سلطات الاحتلال الإسرائيلية «بالتلذذ السادي» بآلام إنسان رفضوا السماح له بزيارة أمه المحتضرة. وكان المقصود بذلك الدكتور عامر الذي يعمل في عمان، وهو من مواليد الضفة الغربية التي احتلتها إسرائيل. لقد طلب الدكتور عامر من المحتلين السماح له بزيارة أمه العجوز التي بلغت الثمانين من عمرها، وكانت آنذاك على فراش الموت إلاّ أنهم رفضوا طلبه رفضًا قاطعًا.

وقد وصف مندوب الأردن في الأمم المتحدة هذا التصرف في رسالته بأنه «انتهاك لأبسط حقوق الإنسان.. وخرق فاضح لاتفاقية جنيف الرابعة... ولأعراف السلوك الإنساني».

ومرة أخرى وصلت هذه القصة إلى الصحافة، ومرة أخرى حاولت السلطات الإسرائيلية والدعاية الصهيونية طي الحادث، حتى إنهم سمحوا للدكتور

عامر بأن يأتي لزيارة أمه التي كانت قد ماتت منذ عدة أسابيع دون أن تتمكن من مشاهدة ابنها قبل الموت.

ومن المستبعد أن يكون أحد في تل أبيب قد شعر بتقريع الضمير في أثناء ذلك. كما لم يشعر بتقريع الضمير أيضًا الحاخام إيلان تور المقيم في مستوطنة كريات عربا العسكرية في الضفة الغربية المحتلة. فقد اعترف رجل الدين المقدام هذا بأنه في آذار / مارس عام 1979 أطلق النار عمدًا وعن كثب على تلميذة فلسطينية في السادسة عشرة من عمرها لمشاركتها في مظاهرة احتجاج. ولم تبدأ السلطات الإسرائيلية العمل على «استقصاء» ظروف هذا «الحادث» إلا بعد مرور عدة أشهر، وبعد أن أصبح يقلقها رد الفعل عليه في الخارج، كما أنها عمدت في الوقت نفسه إلى معالجة قضية أحد الجنود الذي صرح بأنه قتل شابًّا فلسطينيًّا «دفاعًا عن النفس».

ولم يكن القاتلان - الحاخام والجندي - يشعران بالقلق لأنهما كانا واثقين من أن العدالة الصهيونية لن تقسوَ عليهما. وكانا على العموم يعترفان بأن اللياقة تقضي

بإصدار حكم شكلي عليهما كما جرى لأحد جنود الاحتياط الإسرائيليين الذي قتل فلسطينيًّا في أحد شوارع القدس... وهو «في حالة غضب»! نعم، هكذا بالضبط! إذ ما إن عرف هذا الجندي أن صديقه قد قتل في اشتباك مع مقاتلي حركة المقاومة الفلسطينية حتى وثب إلى الشارع وأطلق النار على أول عربي صادفه.

ومرة أخرى ظهرت القصة في الصحافة البرجوازية، واضطرت السلطات إلى تقديم القاتل للمحكمة العسكرية وحكم عليه بالسجن مدة عشر سنوات، فما كان من الجنرال إيتان رئيس أركان الجيش الإسرائيلي إلاّ أن خفض له المدة حتى ثلاث سنوات دفعه واحدة. وكان هذا الجلاد الذي سفك دماء السكان الأبرياء المسالمين في جنوب لبنان يميل إلى التغاضي عن الجرائم التي يرتكبها مرؤوسوه. وقد أصبح من المعروف أنه بعد عدوان عام 1978 ضد لبنان اضطرت السلطات العسكرية إلى النظر في 182 حادثة سلب ونهب وعنف ارتكبها الجنود الإسرائيليون في الأراضي

اللبنانية المحتلة. ولكن هذا الرقم لا يشمل سوى الحوادث التي اشتهر أمرها، أما الحوادث التي ظلت طي الكتمان فأكثر من ذلك بكثير، ولا سيما أن الرقابة العسكرية الإسرائيلية لم تكن تدخر جهدًا من أجل الحفاظ على «سمعة» العسكريين الصهاينة، وقد صرح أحد نواب الكنيست في تلك الأيام قائلًا: - إن الجيش يعكس الحالة - العامة للمجتمع. وأضافت إحدى الصحف الإسرائيلية إلى هذا قولها: على أساس ما يحدث يمكن للإسرائيليين أن يعتبروا من المباح لهم سفك دم أي عربي في أي وقت يشاؤون!

- نعم، إن جنودنا يضربون الفلسطينيين المعتقلين. ورؤساؤهم على علم بذلك. وما المستغرب في هذا؟ إنه أمر عادي، روتيني. وكل من خدم في الضفة الغربية يمكن أن يقول لكم الشيء نفسه. هذا شيء يجري من سنين. وجميع الضباط يعرفون هذا ولكنهم يسكتون عنه.

هذا ما قاله النقيب في الجيش الإسرائيلي موردخاي آرتسى فى كانون الثانى/يناير عام 1983 مترافقًا

باسم الدفاع في أثناء محاكمة سبعة عسكريين إسرائيليين، بينهم معاون الحاكم العسكري لمدينة الخليل الرائد دافيد مورفاز، متهمين بمعاملة سكان الضفة الغربية معاملة وحشية في صيف العام السابق. وأردف آرتسي يقول بصفاقة:

- كانت مهمة جيشنا هي قمع المقاومة بيد من حديد. وقد تلقَّى الجنود أمرًا بإلقاء القبض عشوائيًّا على السكان المحليين لمعاقبتهم جماعيًّا على الأعمال المعادية لإسرائيل. لقد أُمِرنا باعتقال كل من يقع تحت أيدينا دون تمييز سواء أكان قد اشترك في المظاهرات أم لا.. وتوزيع المعتقلين إلى مجموعات تضم كل واحدة من 20 إلى 120 شخصًا واقتيادهم إلى مقر القيادة لاستجوابهم.

وعندما أراد القضاء البرهنة على أن الرائد مورفاز كان يضرب الفلسطينيين ويعذبهم «من تلقاء ذاته» دون أن يتلقَّى أوامر بذلك من رؤسائه دافع هذا عن نفسه بأن أكد أقوال آرتسي قائلًا:

- عندما كان الضباط الكبار يأمروننا بأن «نهتم بشؤون» المعتقلين، كنا نعرف ماذا يعنون. كنا نعلم أن علينا أن ننهال بالضرب على الفلسطينيين الذين اعتقلناهم. وقد قال لي أحد مستشاري وزارة الدفاع إن وزير الدفاع آرييل شارون أمر بمعاملة المشاغبين الفلسطينيين بعنف وقسوة.

وكان مورفاز يبرر أفعاله في المحكمة، شأنه شأن المجرمين الهتلريين، بأنه ليس أكثر من جندي ينفذ أوامر القيادة العليا. وبعد أن استمعت المحكمة العسكرية إلى شهادته لم تجد بدًّا من إنهاء الجلسة وتأجيل المحاكمة لموعد آخر، وذلك لأن المهمة التي حددها لها منظموها هي الحفاظ على شرف العسكرتاريا الإسرائيلية والبرهنة على أن تعذيب المعتقلين الفلسطينيين وضربهم ليسا سوى مخالفة «فردية» «للقواعد الأخلاقية المتبعة في الجيش الإسرائيلي» أقدم عليها «بعض» العناصر غير المنضبطة.

طبعًا لم تكن تل أبيب ترغب على العموم في إيصال الأمر إلى المحكمة، ولكن هذا لم يعد ممكنًا بعد أن أقدم ثلاثة من ضباط الاحتياط الإسرائيليين، بعد المذبحة التي نظمها شارون وبيجن في مخيمي صبرا وشاتيلا للاجئين الفلسطينيين في لبنان، على اتهام زملائهم بارتكاب أعمال بطش وحشية ضد سكان الضفة الغربية وقطاع غزة أيضًا. وقد أدلى هؤلاء الضباط بشهادات دافعة أرغمت شارون نفسه على إقالة اثنين من ضباطه الكبار، وعلى إصدار حكم شكلي على أحد الرقباء يقضي بسجنه ثلاثة أشهر.

وحاولت العسكر تاريا الإسرائيلية نفي الاتهامات الموجهة إليها بأن معتقل أنصار الذي أقامته في جنوب لبنان قد تحول إلى جحيم حقيقي يحرق بناره آلاف الفلسطينيين واللبنانيين المسجونين فيه. حتى إن شارون اضطر إلى إعطاء وعد بإجراء تحقيق في أعمال أتباعه المتهمين بضرب معتقلي أنصار وتعذيبهم تعذيبًا وحشيًّا. وكان يدعي بأنه يحتاج إلى «أدلة»، وبعد أسبوع واحد من هذا الوعد وزع المجلس

الثقافي في جنوب لبنان الشهادة الخطية التي أدلى بها سعدون حسين وهو أحد معتقلي معسكر أنصار السابقين، حيث يصف المعاملة المذلة التي يلقاها المعتقلون من سجانيهم الإسرائيليين، وصنوف التعذيب والضرب التي أصبحت في المعسكر أمرًا عاديًا.

وهاكم بعضًا من الشهادات الأخرى التي تبعث على القشعريرة: «... وبعد ذلك نقلوني إلى سجن رام الله حيث استجوبني العديد من المحقِّقين. وما زلت أتذكر اسميْ اثنين منهم هما: سامي ويوسي. كانوا يضربونني على جهازي التناسلي، وعلى رأسي ووجهي. كانوا يضربونني بالعصي وبقبضاتهم الضخمة، وكانوا يريدون مني أن أعترف بأنني ألقيت الحجارة والزجاجات الحارقة على سيارة باص وسيارة جيب في مخيم قلندية.

كنت أقول لهم إنني لم أفعل هذا لأنني فعلًا لم أفعله، ولكن المحققين لم يكونوا يصدقونني واستمروا في ضربي، وراحوا يضربونني على قدمي وبطني وانتشر

الألم في جسمي كله. وفي النهاية هددوني بإحضار أمي وأختي إلى السجن...

- لماذا؟

سأل المحامي عابد العسالي.

- لكي يغتصبوهما أمام عيني. وهذا ما جعلني «أعترف» بأنني ألقيت زجاجاتٍ حارقة..».

هكذا تبدأ الكراسة التي أصدرتها اللجنة الوطنية الفلسطينية للاحتفال بعيد الطفل العالمي وعنونتها بعبارة «إنهم يعذبون الأطفال في القدس».

وتحتوي هذه الكراسة على مجموعة من شهادات الأطفال الذين اعتقلهم الجستابو الصهيوني في مخيم قلندية الفلسطيني بعد إحدى التظاهرات التي قام بها سكان مطالبين بحقوقهم الإنسانية المشروعة. وقد قام المحامي عابد العسالي الذي يعمل مع المحامية الإسرائيلية الشهيرة المدافعة عن حقوق الإنسانية فيليسيا لانفر بزيارة سجن «موسكوفيا» المشهور

بالتعذيب الوحشي الذي يجري فيه وجميع شهادات عشرة من الأطفال، المسجونين الذين تتراوح أعمارهم بين 13 و15 عامًا.

والشهادة التي أوردتها سابقا هي شهادة صبي في الثالثة عشرة من عمره اسمه إبراهيم خليل عبد المعطي.

وأدلى الصبي محمد أحمد عبد الله ذو الثلاثة عشر ربيعًا أيضًا بشهادته للمحامي قائلًا: «نعم، لقد «اعترفت». وهل كان بمقدوري أن أحتمل كل هذا التعذيب؟ كان المحققان سامي ويوسي يضرباننني على جهازي التناسلي ويحشران رأسي بين مقعدين ويضغطان عليه ويجرانني من شعري وهما ينهالان عليَّ بالضرب. ويلقيانني بعد ذلك على الأرض ويدوسانني بأقدامهما. وفي النهاية أمرني سامي بأن أقف على قدمي، ثم أمسك بخناقي ورفعني عن الأرض قائلًا لي: «إذا لم تعترف سأخنقك بعد دقيقة»، وقد سجنوني مدة ثلاثة عشر يومًا وحدي في قبوٍ مظلم، وعندما كنت أطلب ماء لأشرب كانوا يجيبونني:

اشرب من سطل القاذورات! وكانوا لا يكفون عن ضربي طوال الوقت.

وأخيرًا «اعترفت» بأنني كنت ألقي الحجارة والزجاجات الحارقة.. مع أنني لم أفعل شيئًا من هذا، وكتبت «إقرارًا» بذلك ليكفوا عن تعذيبي...».

ويقول الصبي ذو الثلاثة عشر ربيعًا محمد على عبد الرب في شهادته: «سدوا فمي وأنفي وأبقوني هكذا إلى أن فقدت الوعي. ثم صبوا على رأسي زجاجة بنزين (كانوا ثلاثة: سامي ويوسي وأبو غزالة، ولأنهم كانوا يخشون أن تنكشف شخصياتهم الحقيقية كانوا يتسترون بالألقاب - المؤلف) وأشعل أحدهم عود ثقاب وقال إنه سيحرقني حيًّا الآن.

ثم وضعوا شيئًا محميًّا على جهاز التناسلي وضربوني بهراوات شائكة.. «ولأعترف» لهم بأني ارتكبت «أعمال تخريب».

ويتلو هذه الشهادات سبع شهادات أخرى كل واحدة منها أفظع من الأخرى. وفي الأيام التي كان فيها المحامي الذي انبرى للدفاع عن الأطفال الفلسطينيين يتحادث معهم كان يوجد في السجن ثلاثون صبيًّا فلسطينيًّا من مخيم قلندية وحده. وعندما طلب العسالي الاجتماع ببقية المعتقلين أجابته السلطات أنهم يتحدثون الآن مع ممثلي الصليب الأحمر. وقد شاهد المحامي على أجسام الأطفال الذين أتيح له الاجتماع بهم آثار الضرب والتعذيب اللذيْن حدثه عنهما السجناء السابقون.

وحدث أن تعرف الصبي سامر عبد الهادي في حضور المحامي على أحد جلاديه، وكان هذا يرتدي زي رجال البوليس ويحمل الرقم 45025، فما كان من جلاوزة السجن إلاّ أن أجبروا سامرًا على أن يأكل شعر رأسه.

وأصدرت اللجنة الوطنية الفلسطينية للاحتفال بعيد الطفل العالمي كراسة أخرى تتحدث عن الاستغلال اللاإنساني للأطفال والصبية الفلسطينيين في إسرائيل، وتتألف الكراسة بكاملها من مواد منشورة في

الصحف الإسرائيلية. وهي تفضح أصحاب المزارع الإسرائيليين الذين يستغلون عمل الأطفال الفلسطينيين من الفجر حتى المساء ويدفعون لهم أجورًا جد زهيدة، ويدعون مع ذلك أنهم لا يستخدمون هؤلاء الصغار في مزارعهم إلا من قبل الشفقة عليهم والرغبة في الإحسان إليهم.

ويتساءل أصحاب المزارع هؤلاء باستغراب وقح: - ما هذا الذي تقولونه عن حقوقهم والتأمين عليهم، وعن القوانين التي تنظم استخدامهم؟! إنهم ليسوا أكثر من أطفال! ولا ينطبق عليهم أي شيء من هذا!

وقد ذهل الصحفيون الإسرائيليون الليبراليون المهتمون بدراسة هذه المسألة عندما تبدت لهم هذه الحقائق، واكتشفوا أن في بلادهم آلاف الأطفال الفلسطينيين الذين يتعرضون لاستغلال لا شفقة فيه ويُعاملون بأسوأ مما تعامل به الحيوانات، ولا يتمكنون من الذهاب إلى المدرسة، ويعانون من إرهاب أصحاب العمل ورجال البوليس المجندين من بين السكان المحليين.

ويقول أحد كتاب المقالات المنشورة في الكراسة: - ليس من المستغرب أن يحمل هؤلاء الأطفال السلاح عندما يكبرون. إنهم يتعلمون الكره. ونحن الذين نعلمهم إياه.

وقد نشرت مطبوعات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القصة المأساوية التي رواها عبد الله الأجرمي عن معاناته في سجون الجلادين الإسرائيليين منذ الخامس عشر من كانون الأول/ ديسمبر عام 1967 وحتى أواسط عام 1981.

فعندما ألقي القبض عليه في مدينة رام الله (في الضفة الغربية) صرح له العقيد الإسرائيلي المسئول عنه على الفور:

- نمهلك خمس دقائق فقط لتبوح لنا بأماكن تواجد زملائك وأسلحتهم، وإلاّ فإننا سنرسلك إلى السجن العسكري، وعندها ستعرف ماذا سيفعلون بك هناك. هل أنت عنيد؟ إذن سنتقابل بعد خمسة عشر يومًا وسنرى هل ستظل آنذاك تشبه الإنسان!

ومنذ تلك اللحظة بدأت مسيرة العذاب التي استمرت أربع عشرة سنة كاملة. ففي البداية زجوا به في سجن صرفند العسكري، وعلقوه من يديه وانهالوا عليه ضربًا، ثم أخذوا يعذبونه بالتيار الكهربائي.

وفي المرحلة التالية ربطوا يديه ببابين متقابلين وراح الجلادون يفتحون البابين في آن واحد بحركة سريعة مفاجئة. وعندما وجدوا أن هذا لن يجدي عمدوا إلى تغطيس وجه الضحية في ماء مغلي ثم ماء مثلج وكرروا هذا مرات عديدة.

وبعد فترة نقلوه إلى سجن الرملة حيث قال له الجلاّد:

- لا أريد منك أي شيء سوى أن تزهق روحك بين يدي.

وظلوا يضربون السجين بالعصي خمسة وأربعين يومًا وهم يهددونه بمعاقبة أهله وأقاربه تارة، ويغرونه بإنقاذ حياته ومنحه مبالغ مالية كبيرة لقاء خيانته تارة أخرى. ثم زجوا به في زنزانة منفردة تحت الأرض

حيث ظل شهرين دون أن يرى النور. وكل هذا يسمونه..... تحقيقًا.

وفي نهاية المطاف مثلوا مهزلة المحاكمة وحكموا عليه بالسجن مدة ستين عامًا، وبدأت رحلة نقله من سجن إلى سجن، وظل على هذه الحال سنين عديدة. فمن سجن نابلس نقلوه إلى سكن بيت ليد حيث أعلن السجناء الإضراب عن الطعام احتجاجًا على ظروف السجن اللاإنسانية. ومن هناك نقلوه باعتباره المحرض علي الإضراب إلى سجن إشكيلون حيث المعاملة أكثر وحشية، وحيث أبسط أشكال التعذيب هو أن يتولى خمسة عشر جلادًا ضرب السجين وكل منهم يلقي به إلى الآخر.

وقد طلب عبد الله الأجرمي إعادة النظر في قضيته من قبل المحكمة العليا في إسرائيل، بيد أن النائب العام قال له:

- أنت متهم بتحريض السجناء مراتٍ عديدةً على الإضراب والاحتجاج وبمحاولات تنظيم عمليات

الهروب من السجن، ولذا فإنك ستقضي حياتك كلها وراء القضبان.

وألقوا بعبد الله في أفظع سجون إسرائيل وهو سجن نفقا الذي أقيم وسط الصحراء الملتهبة حيث يسجنون أصلب المناضلين عن حقوق الشعب الفلسطيني الذين تعتبرهم تل أبيب السجناء «الأكثر خطرًا». ففي هذا السجن بالذات قتل الجلادون الإسرائيليون في عام 1980 ثلاثة مسجونين مما دفع السجناء إلى الإضراب عن الطعام الذي روع العالم كله بظروفه المأساوية وأثار في الأراضي المحتلة موجة عارمة من مظاهرات التضامن مع سجناء نفقا. يقول عبد الله الأجرمي.

- إن إسرائيل تخشى أن ينزع عن وجهها القناع ويرى العالم كله أنه لا يوجد فيها ديمقراطية ولا مدنية، ولا تراعى فيها حقوق الإنسان ولا اتفاقية جنيف، وأنا أتوجه إلى كل من يناضل في سبيل حقوق الإنسان مناشدًا إياهم عدم الكف عن النضال ضد ما يحدث في السجون الإسرائيلية. إنني لم أتحدث سوى عن بعض أساليب التعذيب التى يطبقونها هناك. زوروا تلك

السجون واحكموا بأنفسكم هل أنا صادق فيما قلته أم لا.

في عام 1980 أصيب عبد الله الذي أنهكه التعذيب بمرض ثقيل في القلب. وظلوا طوال شهور عديدة ينقلونه من مستشفى سجن إلى مستشفى سجن آخر. وأخيرًا قرروا أنه لن يعيش طويلًا. وبغية تفادي المسئولية عن جريمة قتل أخرى تكاد تقع عمد السفاحون إلى فتح بوابة السجن أمام السجين المريض.

بيد أن آلام الوطنيين الفلسطينيين الآخرين المسجونين في نفقا لم تنته. وقد توجهت رابطة زوجات المسجونين وأمهاتهم إلى الرأي العام العالمي يناشدنه التدخل والعمل على إيقاف التعذيب المنتظم وتحسين ظروف الاعتقال في السجون الإسرائيلية واعتبار المعتقلين في هذه السجون أسرى حرب ومعاملتهم على هذا الأساس. وقد خرجت النسوة في مظاهرة وهن يحملن لافتات كتبت عليها هذه المطالب ولافتات أخرى تعلن تضامنهن مع وطنيي أولستر

الذين يلاقون حتفهم وهم يناضلون عن حقوقهم السياسية في معتقل «ايتش».. وقد كتبت على إحدى اللافتات عبارة تقول: «سجن نفحة ومعتقل ايتش - سيّان». ونشرت صورة هذه اللافتة في أحد أعداد النشرة الإعلامية التي تصدرها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مع قصة المناضل عبد الله الأجرمي.

وهاكم في النهاية الشهادات التي نشرتها الصحافة اللبنانية في آب / أغسطس عام 1979 بمناسبة الإفراج عن الأميركية تيري فلينر التي قضت في السجون الإسرائيلية عشرين شهرًا بتهمة تأييد منظمة التحرير الفلسطينية.

لقد تحدثت تيري فلينر عن التعذيب الذي تعرض له مواطنان من ألمانيا الغربية بريغيتا شولتس وتوماس ريتر طوال أربع سنوات في السجون الإسرائيلية. وكان هذان الشخصان قد اختُطفا في كانون الثاني عام 1976 من قبل عملاء الموساد في مطار العاصمة الكينية نيروبي، لا لشيء إلاّ لأنهما كانا مهتمين بمعرفة

برنامج الرحلات التي تقوم بها شركة الطيران الإسرائيلية «العال».

و«اختفى» المختطفان في غياهب السجون الإسرائيلية دون أي أثر. وكان المسئولون في تل أبيب يردون على طلبات سلطات ألمانيا الغربية وأقارب المخطوفين بأن هذين الشخصين لا وجود لهما في إسرائيل. وبلغ عدد الطلبات والاحتجاجات الموجهة إلى السلطات الإسرائيلية بهذا الصدد ثمانية عشر طلبًا واحتجاجًا.

ولم تعترف السلطات الإسرائيلية بواقعة الاختطاف إلاّ بعد انقضاء أربعة عشر شهرًا على حدوثها، وجاء ذلك في تصريح قالت فيه إن شولتس وريتر معروفان بآرائهما اليسارية ومتهمان بالإعداد.. لإطلاق النار على طائرة «العال»!

وقالت تيري فلينر إن شولتس وريتر ظلاّ يتعرضان للتعذيب والإهانات المذلة أربع سنوات بهدف انتزاع

«إقرار» منهما، بيد أن كل جهود الجلادين ذهبت هباء حتى الآن.

وطالبت أسرتا المعتقلين والمنظمات الاجتماعية في ألمانيا الغربية بالإفراج فورًا عن ضحيتي المخابرات الإسرائيلية أو محاكمتهما علنًا.

وعرف فيما بعد أن وزير خارجية ألمانيا الغربية هانس ديتريش غينشر تحدث حول هذا الأمر في آذار / مارس عام 1978 مع وزير خارجية إسرائيل موشي دايان. وفي تشرين الثاني / نوفمبر عام 1978، أبلغت سلطات ألمانيا الغربية السفارة الإسرائيلية في بون أنها تنتظر إجراء محاكمة عادلة تستند إلى الشرعية، وإلا فإن إسرائيل ستتحمل مسئولية العواقب..

ولكن بما أن تل أبيب لم تكن قادرةً على تقديم أية أدلة تدين المخطوفين، حسب أقوال والدة بريغيتا شولتس، فإن شولتس وريتر ظلا وراء القضبان ولم يقدما للمحاكمة.

وتقول تيري فلينر إن من صنوف التعذيب التي تعرضت لها بريغيتا شولتس عزلها عزلًا تامًّا عن بقية السجناء فقد بقيت شولتس أكثر من ثلاث سنوات مسجونة في حظيرة صغيرة ضمن سجن النساء محاطة بسور من جميع جوانبها يمنعها من رؤية السجينات الأخريات. وكانوا عند استدعائها للاستجواب ونقلها من مكان إلى آخر يغطون رأسها بكيس لا ترى من خلاله شيئًا.

وقد تعرض ريتر وشولتس للتعذيب منذ لحظة اختطافهما في نيروبي، والبدء باستجوابهما من قبل عملاء المخابرات الإسرائيلية الذين كانوا يضربون المعتقلين بوحشية، ويلذعونهما بالسجائر المشتعلة، ويغرزون السنانير في جسديهما. وبغية الحصول من الضحيتين على اعتراف «بذنبيهما» كان الجلادون يعدونهما بإصدار «حكم مخفف» وبالإفراج عنهما في عام 1981 إذا «اعترفا»، ويتوعدونهما بالسجن خمسة عشر عامًا إذا لم «يعترفا». وعندما فشلوا في الحصول منهما على «اعتراف» أصدرت المحكمة العسكرية في

الحادي عشر من أيلول عام 1979 حكمًا يقضي بسجنهما مدة عشر سنوات.

ورفضت السلطات الإسرائيلية في ذاك الوقت التعليق على هذه الأنباء التي نشرتها الصحافة بحجة «سرية القضية».

وكانت سلطات ألمانيا الغربية، كما نشرت الصحافة، تعرف أن شولتس وريتر يعتنقان آراء يسارية بيد أنها كانت تعرف أيضًا أن الشرطة الألمانية لم يسبق لها أن اتهمت أيًّا منهما بارتكاب أي فعل إجرامي.

وقد عقدت والدتا بريغيتا شولتس وتوماس ريتر في بون في أيلول/سبتمبر عام 1979 مؤتمرًا صحفيًّا تحدثتا فيه عن الألم والعذاب اللذَيْن يعاني منهما ابناهما على يدي الجلادين الصهاينة. وتعمد منظمو المؤتمر أن يتفق موعد إقامته مع موعد الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الإسرائيلي موشي دايان لألمانيا الغربية بهدف «تمتين العلاقات بين بون وتل أبيب».

ولكن مع ذلك فإن الموساد لم يفرج عن شولتس وريتر إلاّ بعد عدة سنوات.

داليان بريد

اختطاف الطائرات...

هذه العبارة مأخوذة من دفتر يوميات رئيس وزراء إسرائيل سابقًا موشي شاريت. وقد كتبها في كانون الثاني /يناير عام 1955 عندما كان حكام إسرائيل قد بدأوا يمارسون الإرهاب على الصعيد الدولي. ويمكن القول دون أي تردد أن أجهزة المخابرات الإسرائيلية كانت هي «الرائدة» في ارتكاب جرائم القرصنة الجوية. بيد أنها بدأت بنشاطها الإجرامي هذا على الأرض لا في الجو، واختارت مسرحًا لجرائمها أمكنة لا تطالها فيها العقوبة.

ففي كانون الأول / ديسمبر من عام 1968قام رجال الكوماندوس الإسرائيليون باختراق الحدود الجوية اللبنانية بوقاحة على متن طائرات مروحية، وهبطوا في مطار بيروت الدولي، وذلك في وقت كان لبنان فيه

دولة تنعم بالسلام والهدوء وتسمى في النشرات السياحية «آخر بقعة من الجنة على أرض الآثمة». ولم تكن ثمة حراسة عمليًا للحدود اللبنانية ولا للمطار، ولم يكن باستطاعة أحد أن يبدي للمغيرين أية مقاومة. وكان الليل قد اقترب ولذا فقد تجمع في المطار عدد كبير من الطائرات: بعضها كان يستعد للمبيت، وبعضها للمغادرة.

استولى رجال الكوماندوس على المطار دون أن يلقوا مقاومة، وطفقوا يفجرون الطائرات الجاثمة على الأرض بدم بارد، بينما توجه رئيسهم إلى البار مع بعض عناصر الحراسة، وجلس هناك يرتشف القهوة، إلى أن انتهى رجاله من تفجير الطائرات الأربع عشرة الموجود ة في المطار. ثم حاسب عامل البار المرعوب بكرم زائد ساخرًا، وغادر المكان متباهيًا بأنه لم يلق من يردعه ولم يحدث استنكار المجتمع الدولي لهذه القرصنة الوقحة أي أثر لدى حكام تل أبيب الذين كانوا قد وضعوا أنفسهم فوق جميع معايير الأخلاق الإنسانية وفوق جميع القوانين بما في ذلك القوانين الدولية،

وقرروا استخدام لبنان العاجز عن حماية نفسه كقاعدة يتدربون فيها على تنفيذ أعمالهم الإرهابية.

وما حدث بعد ذلك في الحادي والعشرين من شباط / فبراير عام 1973 هز العالم بأسره ولكنه لم يكن، على الأغلب، مفاجئًا لأولئك الذين كانوا مطلعين، ولو بالسمع، على مبادئ وأساليب أجهزة المخابرات والتخريب الإسرائيلية ؛ وذلك عندما جرى إنزال قوات إسرائيلية تحت جنح الظلام من طائرات مروحية وزوارق حربية في منطقة مخيمي نهر البارد والبداوي في لبنان حيث كان يعيش نحو عشرين ألف لاجئ فلسطيني طردهم الصهاينة من منازلهم في المناطق المحتلة. وقد اقتحمت قوات الإنزال المخيَّمَيْن وارتكبت فيهما مذبحة حقيقية قبل أن تهب الميليشا المحلية لمقاومتها وتجبرها على الفرار.

وعلى إثر ذلك اكتظت المستشفيات اللبنانية بالقتلى والجرحى الفلسطينيين من شيوخ ونساء وأطفال. ودعت السلطات السكان إلى المبادرة للتبرع بالدم من أجل إنقاذ من يمكن إنقاذه. وفي تلك الأثناء كان قادة

المغيرين يتبجحون بما فعلوه في مؤتمر صحفي عقد خصيصًا لهذا الغرض. كانوا يتباهون بإطلاقهم النار «من مسافة 4-6 أمتار» على اللاجئين المندفعين من داخل الخيام، وبتفجيرهم مدرسة ومقرًّا لوكالة إغاثة اللاجئين في الشرق الأوسط التابعة لمنظمة الأمم المتحدة.

وصرح أحدهم بوقاحة مفتخرًا «بالعملية المنظمة تنظيمًا ممتازًا»: «لم ينتبه إلينا إلاّ الذين قتلناهم».

ولم تكن الصحف قد نشرت بعد تفاصيل الغارة على مخيمي نهر البارد والبداوي، ولم تكن قد انفجرت بعد القنابل الموقوتة التي ألقاها المجرمون في المخيم عندما هزت العالم جريمة جديدة ارتكبها الصهاينة. فبعد ما لا يزيد على بضع ساعات من الغارة على جنوب لبنان تلقى المنسق في برج المراقبة في مطار القاهرة باللاسلكي آخر كلمات الطيار الفرنسي الذي كان يقود الطائرة الليبية المدنية «بوينج 727» وهو يقول: «إلى القاهرة من رقم 114.. تعرضنا للقصف من طائرة مطاردة....».

صدف لي أن سافرت بالطائرة أكثر من مرة على خط القاهرة - طرابلس. وكنت في كل مرة أشعر بالارتياح وأنا أرى كيف يقوم الطاقم الفرنسي الذي يتولى خدمة طائرات الشركة الليبية على هذا الخط بالعناية بالركاب بكل ما عرف عن الفرنسيين من لباقة وكياسة، وكيف كانوا عند الصعود إلى الطائرة يجلسون النساء والأطفال والشيوخ قبل الآخرين.

ولا شك في أن طاقم الطائرة المذكورة قد فعل كل ما بوسعه كيلا تقع كارثة. فما إن اكتشف قادة الطائرة أن طائرتهم قد انحرفت عن مسارها بسبب الخلل الذي أصاب أجهزتها وأنها تطير الآن فوق أراضي سيناء التي تحتلها القوات الإسرائيلية حتى سارعوا إلى الاتصال بمطار القاهرة لتلقي المعطيات اللازمة وتصحيح المسار. ويشهد على ذلك الشريط الذي سجل عليه الحديث بين طاقم الطائرة «بوينج 727» ومطار القاهرة والذي أذاعته الصحف المصرية في مؤتمر صحفي خاص.

لقد قامت أربع طائرات إسرائيلية من طراز «فانتوم» بمهاجمة طائرة الركاب الليبية عندما كانت قد غادرت أجواء سيناء وسقطت الطائرة المصابة شرقي قناة السويس في نقطة لا تبعد سوى عشرين كيلومترًا عن القناة. فكم كان يلزمها من الوقت لتعبر القناة، كم ثانية كان يلزمها يا تُرى؟!

إن هذه الحقيقة تدل على أن الصهاينة قد ارتكبوا جريمتهم وهم يدركون تمامًا ماذا يفعلون. كانوا يعرفون أن طائرة البوينج هي طائرة ركاب مدنية وأنها ضلت طريقها، ولم يكن بمقدورها تحديد اتجاهها بسبب العاصفة الرملية التي هبت في الأسفل.

وقد لقي عشرات الركاب حتفهم إثر الحادثة، وأخرج ثلاثة عشر جريحًا جروحهم خطرة من تحت الحطام، وأسلم اثنان منهم الروح وهما فى الطريق إلى المستشفى.

وكانت تلك أول مرة بعد عام 1967 تعبر فيها الزوارق قناة السويس المغلقة في وجه الملاحة. واستقبلت ثلة

من الجنود المصريين بمراسم الحداد العسكرية التوابيت المئة والأربعة التي صنعت على عجل لنقل جثث القتلى. وإذا ما تذكرنا أنه قبل بضع ساعات فقط من إسقاط البوينج كان المغيرون الإسرائيليون قد قتلوا 32 لاجئًا فلسطينيًا وجرحوا العشرات في جنوب لبنان يتضح لنا السبب الذي دعا جريدة الأنوار البيروتية إلى أن تسمي الحادي والعشرين من شباط / فبراير «يوم الجرائم الإسرائيلية».

وقد استقبل الرأي العام العالمي استفزازات تل أبيب الجديدة بموجة من الغضب والاستنكار. وصرحت حكومة بلجيكا بأنها تشجُب الهجوم على الطائرة الليبية المدنية، وأعربت عن تخوفها من أن تغدو هذه الحادثة عقبة جديدة على طريق البحث عن تسوية سلمية لمشكلة الشرق الأوسط. واستدعى وزير الخارجية الفرنسي شومان القائم بأعمال السفارة الإسرائيلية وطلب منه إشراك مراقبين فرنسيين في التحقيق الذي تجريه السلطات الإسرائيلية، وأعرب له عن استنكار الحكومة والرأي العام في فرنسا للهجوم

على الطائرة الليبية. كما استدعى الأمين العام لوزارة الخارجية الإيطالية السفير الإسرائيلي في روما وعبر له عن قلق حكومته بسبب تطور الأحداث في الشرق الأوسط. وصرح الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة كورت فالدهايم بأنه قد أصيب بالذهول والقلق الشديد عند سماعة نبأ قصف الطائرات الإسرائيلية للطائرة الليبية وإسقاطها.

وأجمعت الصحافة العالمية بأسْرها على شجب أعمال القرصنة التي يرتكبها الصهاينة، ونشرت صحيفة «فيستفيليشه رندشاو» تصريح حكومة ألمانيا الغربية الذي عبرت فيه عن «أسفها لمقتل أناس أبرياء» واتهمت صحيفة «التايمز» اللندنية إسرائيل «بارتكاب جريمة نكراء». وورد في مقالة نشرتها صحيفة «فاينانشيال تايمز» بعنوان «الخطر الجديد في الشرق الأوسط»: «قليلون هم الذين لا يرتاعون عندما يفكرون في أن طياري القوى الجوية المسلحة الإسرائيلية قد أقدموا على مطاردة طائرة مدنية وعلي قصفها وإسقاطها فوق الأراضي التي تحتلها

إسرائيل. ولا يزال الوقت مبكرًا جدًّا للتكهن بعواقب هذه الحادثة التي ستُربط حتمًا بالحادثة التي سبقتها في اليوم نفسه عندما قام الإسرائيليون بوقاحة اجتياح يقومون به للأراضي اللبنانية».

كما نشرت الصحف الفرنسية مقالات شجبت فيها هذا العمل، وحتى الصحيفة اليمينية «أورور» اضطرت إلى الاعتراف بأن الجرائم الإسرائيلية الجديدة «تشهد على تزايد عدوانية الأركان العامة الإسرائيلية».

ووصمت الصحافة العربية المجرمين بالعار. ونشرت صحف مصر وليبيا ولبنان وسورية والعراق والجزائر مقالات غاضبة وسمتها بالعناوين الآتية: «قطاع الطرق الإسرائيليون في البر والبحر والجو» «يوم جديد للجرائم» «جريمة الجبان». ونقلت الصحف في جمهورية مصر العربية عن مستشار الرئيس المصري لشؤون الأمن القومي الذي كان موجودًا آنذاك في لندن قوله «إن إسرائيل تعاني الآن من حالة توتر عصبي تجعلها مستعدة للقيام باستفزازات خطرة».

وحاول الحكام الصهاينة الذين أجمع الرأي العام العالمي على إدانتهم تبرير فعلتهم فأخذوا يؤكدون بادىء ذي بدء أن طائرات الفانتوم ليست هي التي أسقطت البوينج 727، ثم اضطروا فيما بعد إلى الاعتراف بهذه الحقيقة ولكنهم ألقوا بكامل المسئولية على عاتق طاقم الطائرة الليبية. وقد كتبت صحيفة «الجرديان» الإنجليزية رافضة الادعاء القائل بأن إسقاط الطائرة الليبية حدث «بالمصادفة»: «الطائرات المدنية لا تُسقط بالمصادفة حتى في ظروف عداوة كهذه. وثمة أساس كاف للافتراض بأن البرقيات التي تبادلتها البوينج 727 والطائرات المعترضة الإسرائيلية كان تنقل مباشرة إلى ديوان رئاسة الوزراء، ولا شك في أن القرار بإسقاط الطائرة لم يتخذ من قبل الطيار وحده».

لقد أقدم الحكام الصهاينة عن وعي على ارتكاب جريمتهم فوق سيناء، وكانوا يدركون تمامًا أن هذه الجريمة، شأنها شأن اجتياح لبنان، ستؤدي إلى اشتداد حدة التوتر في الشرق الأوسط بمجمله.

ومما له دلالته أن الأوساط العسكرية الإسرائيلية قد ارتكبت جرائمها عشية زيارة رئيسة وزراء إسرائيل آنذاك غولدا مائير للولايات المتحدة الأميركية. فقد كانوا في تل أبيب يرون أن اشتداد التوتر في الشرق الأوسط يساعد على تلبية طلب إسرائيل زيادة الدعم الأميركي لها بالمال والسلاح.

ونظمت أجهزة المخابرات الإسرائيلية في وقت متأخر من سنة 1973 نفسِها هجومًا جويًّا قرصانيًّا على طائرة تابعة لشركة الطيران العراقية كانت تقوم برحلة من بيروت إلى بغداد، وذلك بناء على معلومات من عملائها في بيروت تفيد بأن بين ركاب الطائرة رئيس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين جورج حبش. وقد اعترضت المقاتلات الإسرائيلية الطائرة في الأجواء الدولية، وأجبرتها على الهبوط في الأراضي الإسرائيلية مهددة إياها بإطلاق النار عليها في حالة الرفض. وتبين أن جورج حبش غير موجود على متن الطائرة بيد أن الإسرائيليين فتشوا الركاب جميعًا واستجوبوهم وأوقفوهم عدة ساعات.

وقد نفذت هذه العملية ضمن نطاق «برنامج» خاص يهدف إلى تصفية القادة الفلسطينيين البارزين كان قد وضعه رئيس الموساد تسفي زامير، ووافقت عليه الحكومة الإسرائيلية. وجرى هذا قبل الأحداث المأساوية التي وقعت في صيف عام 1972 في ميونيخ وقتل خلالها متطرفون فلسطينيون عددًا من الرياضيين الإسرائيليين. وقد شكل الموساد منظمة تخريبية إرهابية خاصة أطلق عليها اسم «ميتسفاه إيلوهيم» (غضب الرب) مهمتها قتل القادة الفلسطينيين، وباشرت هذه المنظمة على الفور تنفيذ عملياتها الإجرامية في كل من أوربا الغربية والشرق الأوسط. ويرتبط بهدف «اقتناص» جورج حبش قرصنة جوية أخرى قامت بها القوات الجوية الإسرائيلية ب «توجيه» من الموساد في الرابع من شباط / فبراير عام 1986.

في هذا اليوم نفسه دعا وزير الخارجية السوري فاروق الشرع السفراء الذي يمثلون في دمشق الدول ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن وطلب إليهم إبلاغ

حكوماتهم أنه في الرابع من شباط/ فبراير في الساعة الثالثة عشرة ودقيقة واحدة حسب توقيت دمشق هاجمت طائرات إسرائيلية طائرة ركاب مدنية وهي في طريقها من طرابلس إلى دمشق وعلى متنها وفد سوري برئاسة الأمين العام المساعد لحزب البعث العربي الاشتراكي في سورية عبد الله الأحمر. وقد اعترضت الطائرات الإسرائيلية الطائرة المدنية في الأجواء الدولية بين قبرص وسورية ولم يكن قائد الطائرة يبلغ بما حدث حتى انقطع الاتصال معه.

وقد تطورت الأحداث بعد ذلك على النحو الآتي حسب المعلومات التي نقلها في اليوم التالي مراسل وكالة اسوشيتد برس في دمشق:

لاحظ الركاب الذين كانوا على متن الطائرة المدنية وهي تطير فوق البحر الأبيض المتوسط طائرات الميراج الإسرائيلية التي رافقت طائرتهم طوال ساعة كاملة. ثم اقتربت مدمرتان إسرائيليتيان من الطائرة المدنية في حين كان قراصنة الجو الآخرون يقومون بعملية التغطية.

حكوماتهم أنه في الرابع من شباط/ فبراير في الساعة الثالثة عشرة ودقيقة واحدة حسب توقيت دمشق هاجمت طائرات إسرائيلية طائرة ركاب مدنية وهي في طريقها من طرابلس إلى دمشق وعلى متنها وفد سوري برئاسة الأمين العام المساعد لحزب البعث العربي الاشتراكي في سورية عبد الله الأحمر. وقد اعترضت الطائرات الإسرائيلية الطائرة المدنية في الأجواء الدولية بين قبرص وسورية ولم يكن قائد الطائرة يبلغ بما حدث حتى انقطع الاتصال معه.

وقد تطورت الأحداث بعد ذلك على النحو الآتي حسب المعلومات التي نقلها في اليوم التالي مراسل وكالة اسوشيتد برس في دمشق:

لاحظ الركاب الذين كانوا على متن الطائرة المدنية وهي تطير فوق البحر الأبيض المتوسط طائرات الميراج الإسرائيلية التي رافقت طائرتهم طوال ساعة كاملة. ثم اقتربت مدمرتان إسرائيليتيان من الطائرة المدنية في حين كان قراصنة الجو الآخرون يقومون بعملية التغطية.

يقول عمر حربا الأمين العام للاتحاد الاشتراكي العربي في لبنان الذي كان عائدًا من طرابلس مع الوفد السوري ومع عضو المكتب السياسي للحزب التقدمي الاشتراكي (في لبنان أيضًا) إن قراصنة الجو الإسرائيليين اقتربوا من الطائرة السورية إلى مسافة خطرة اضطرت الطيار إلى القيام بمناورات من أجل تفادي الاصطدام بهم - كانوا يرسلون لنا إشارات بأجنحة طائراتهم.. كانوا يعرضون قوتهم.

وبعد أن أرغم الإسرائيليون الطائرة السورية على الهبوط في قاعدة جوية عسكرية في شمال إسرائيل أحاط بها من كل جانب نحو 150 عنصرًا من عناصر الكوماندوس الإسرائيليين. ويتابع حربا حديثه قائلًا:

- أمرونا أن نخرج واحدًا واحدًا وفتشونا من قمة الرأس إلى أخمص القدم، كما فتشوا هيكل الطائرة، وقبل أن يسمحوا لنا بالعودة إليها صعد عناصر الأمن الإسرائيليون (الشين بيت - المؤلف) على هيكلها، وراح بعضهم ينظر من النوافذ إلى الداخل، وأجبرونا علي

الوقوف على المدرجة أكثر من ساعة إلى أن انتهى رجال الكوماندوس من تفتيش الطائرة بدقة.

وقد صرح جورج حبش في اليوم نفسه في مؤتمر صحفي عقد في طرابلس حيث كان قد أنهى لقاء «القوى العربية الثورية» أعماله:

- في الحقيقة أستطيع أن أقول لكم الآن إنني كنت موجودًا على متن هذه الطائرة منذ ثلاثة أيام.

وأردف متهكمًا:

- ربما كانت إسرائيل تظن أن بإمكانها اقتناصَ شخصية هامة مثل الدكتور حبش.

وراح القائد الفلسطيني بعد ذلك يندد بإرهاب الدولة الذي تمارسه الدولة الصهيونية، وبالدعم الذي تلقاه من جانب الولايات المتحدة الأميركية.

وفي اليوم التالي أنحى التليفزيون الإسرائيلي باللائمة على عملاء الموساد وقراصنة الجو لا لشيء إلا لأنهم

«أخطأوا» في الطائرة التي كان ينبغي عليهم اعتراضها، إذ تبين فيما بعد أن ثلاث طائرات أقلعت من طرابلس في وقت واحد! أجل.. لقد انصب النقد كله على «الخطأ» وليس على أن القوى الجوية الإسرائيلية قد ارتكبت جريمة قرصنة جديدة في الأجواء الدولية.

وحسب التقاليد أنحى قادة الموساد المتقاعدون باللائمة على خلفائهم بسبب العملية الفاشلة التي وصفوها بأنها «إخفاق وخطأ».

وتمشيًا مع ما جرت به العادة في مواجهة مثل هذه الفضائح عمد رئيس الوزراء الإسرائيلي شيمون بيريز إلى ممارسة النقد الذاتي في الاجتماع المغلق الذي عقدته لجنة الكنيست للشؤون الخارجية والدفاع، وأبلغ المشاركين في الاجتماع أن «القرار باعتراض المقاتلات الإسرائيلية النفاثة هذه الطائرة يوم الثلاثاء (الرابع من شباط / فبراير عام 1986) قرب قبرص قد اتخذ خلال دقائق معدودة» (هذا يعني أن قراصنة الجو قد لاحقوا الطائرة مدة ساعة تقريبًا منتظرين

القرار باعتراضها الذي كان من المفروض أن يصلهم «من أعلى المستويات»).

وقد عبر بيريز عن أسفه وانتقد الموساد معترفًا بأن ما حدث كان خطأ، ولكنه لم يتحدث عن أن الولايات المتحدة، حليف إسرائيل الاستراتيجي، أعرب عمليًّا عن تعاطفها مع من ارتكب هذا «الخطأ».

وفي السادس من شباط/ فبراير قال مندوب ليبيا لدى الأمم المتحدة خلال المناقشات التي جرت في مجلس الأمن الذي عقد اجتماعًا عاجلًا بناء على طلب سورية:

- خلال حادثة اختطاف الطائرة المدنية، هذه الحادثة التي تعتبر مثالًا نموذجيًّا على سياسة إهاب الدولة، قدمت الولايات المتحدة دعمًا مباشرًا للعمل الإجرامي الذي اقترفه قراصنة الجو فسفن الأسطول السادس الأميريكي المزودة بأحدث أجهزة المراقبة الإلكترونية تزود الإسرائيليين باستمرار بمعلومات عن المواصلات الجوية في المنطقة مما يجعلهم قادرين على التهديد باعتراض أية طائرة.

إن الولايات المتحدة الأميركية التي قامت بنفسها منذ وقت قصير باعتراض طائرة مدنية مصرية شريك كامل لإسرائيل في الأعمال الإرهابية.

وكان المندوب الليبي يقصد بهذا اعتراض طائرات الأسطول السادس الأميركي طائرة مصرية في تشرين الأول أكتوبر عام 1985. وقد كتبت جريدة «واشنطن بوست» حول هذين العملين اللصوصيين وكأنها توازي بينهما عمليًّا: «إن الولايات المتحدة.. اعترضت أيضًا طائرة مدنية كانوا يظنون أن على متنها إرهابيين. وقد تصرفت على هذا النحو مستغلة تفوق مخابراتها في الحالات الطارئة المحددة أيضًا.

إن الذكريات التي بقيت عن تلك الحادثة وربما النية في الاحتفاظ بحق اللجوء إلى مثل هذه الوسائل من جديد قد وسما بطابعهما التعليقات الأميركية الرسمية على حادثة الاعتراض الجوي الإسرائيلي. بيد أن هذا الطريق خطر، وقد تورط الإسرائيليون بالتوغل فيه». وصرح آنذاك أحد المعلقين في التليفزيون الفرنسي بهذا الصدد.

- العالم كله عمليًا يندد بإسرائيل، فالأعمال القرصنية التي قامت بها حكومة تل أبيب لم تشجبها بحزم الدول العربية وحدُها، بل شجبتها أيضًا الدول الغربية الكبرى بما فيها فرنسا.

بيد أن الجهات الرسمية في واشنطن لم تشجب العمل القرصني الذي قامت به تل أبيب. وصرح مندوب إسرائيل لدى الأمم المتحدة (بوقاحة لا تفوقها وقاحة) في مجلس الأمن بأن «حق الدفاع عن النفس» يتيح لإسرائيل إمكانية القيام بكل ما تراه «ضروريًّا» للحفاظ على أمنها. وعلى العموم هل تستحق مثل «هذه الحادثة البسيطة» إثارة كل هذه الضجة حولها، فالطائرة قد أخلي سبيلها، وركابها لم يلحق بهم «أي أذى»!

أما وزارة الدفاع الإسرائيلية فقد غالت أكثر في الوقاحة والصفاقة. وصرح ناطق باسمها قائلًا إن إسرائيل ستتصرف على هذا النحو في المستقبل أيضًا. ولكن كل هذا التبجح لم يكن ليخفي حقيقية ساطعة تتمثل، كما أشارت إحدى الصحف الأميركية، في أن

العملية التي خططت لها أجهزة المخابرات الإسرائيلية «قد منيت بالفشل، وأساءت إلى سمعة المخابرات الإسرائيلية».

«فشل»، «خطأ»، «سوء تقدير مؤسف» كم من المرات تكررت هذه الكلمات بصدد الفضائح التي كانت تتفجر في إسرائيل نفسها وعلى الصعيد الدولي بسبب العمليات الفظة التي تقوم بها أجهزة المخابرات الإسرائيلية! هذه الأجهزة التي تستحق، من وجهة النظر المسلكية لرئيس وكالة المخابرات المركزية السابق، تقدير «جيد» لقاء عملها، وتقدير «ممتاز» لقاء الدعاية لنفسها! هذه الأجهزة التي تجهد في ترسيخ أسطورة قوتها التي لا تقهر وقدرتها على النفاذ إلى كل مكان، وعلى فعل كل ما تريده، وعلى ابتكار كل جديد.

ولكن لنتابع الآن الحديث الذي بدأناه آنفًا. إن تل أبيب لم تكن تنوي ولا تنوي الاقتصار على القرصنة الجوية. فقد بدأت قواتها العسكرية البحرية بممارسة عمليات قرصنة عند سواحل لبنان منذ صيف عام 1976، واستولت آنذاك قرب مينائي صيدا وصور الهامين جدًّا

بالنسبة إلى اقتصاد جنوب لبنان على خمس عشرة سفينة تجارية وساقتها إلى ميناء حيفا. وقد رفض قباطنة ثلاث سفن الرضوخ لأوامر القراصنة فنسفت سفنهم بالطوربيد وأغرقت.

وتعرضت صيدا وصور أكثر من مرة لهجمات القوات البحرية الإسرائيلية التي كانت تُغرق السفن التجارية العائدة لمختلف الدول وهي راسية في حوض المرفأ نفسه. ولا تزال هياكل بعض هذه السفن التي لم تغمرها المياه بكاملها شاهدًا على الجرائم التي ارتكبها قراصنة البحر الإسرائيليون. وقد بلغت الوقاحة بفرسان القرصنة السوداء هؤلاء أن يحاولوا الاستيلاء على السفينة السوفيتية «ريبينو» التي كانت تجلي النساء والأطفال السوفييت في أوائل حزيران عام 1982، وإجبارها على التوجه إلى حيفا. وعندما فشلت المحاولة (في المياه الدولية) ولى القراصنة الأدبار مذعورين، ورفعوا على الفور الأعلام الإسرائيلية التي لم تكن مرفوعة من قبل، وذلك كيلا يتعرضوا للقصاص كقراصنة مجهولين.

وفي الثالث من تموز /يوليو عام 1984 أرسلت إلى صحيفة «الازفستيا» من بيروت الرسالة الآتية:

«.. منذ بضعة أيام فقط لم يكن يعرف الباخرة البيضاء الصغيرة «اليسور بلانكو» سوى سكان بيروت الغربية الذين يرغبون في السفر إلى قبرص لسبب ما. وكان يمكن مشاهدة هذه الباخرة في الكثير من الأحيان راسية قرب النادي العسكري الساحلي في الخليج الاصطناعي الصغير الذي تحول اليوم إلى مرفأ مصغر لبيروت الغربية، وذلك لأن مرفأ المدينة الأصلي ومطارها قد أغلقا منذ السادس من شباط/فبراير هذا العام في أعقاب اشتداد النزاع الداخلي. واليوم أصبح كل لبناني يعرف «أليسور بلانكو»، بل إن أخبار مصيرها المأساوي أصبحت تتناقلها الصحافة العالمية بأسرها».

إن «أليسور بلانكو» هي ضحية وقعت في أيدي قراصنة العصر، أو بتعبير أدق في قبضة سفن إسرائيل الحربية التي تعربد وترتكب الجرائم في البحر الأبيض المتوسط. ففي ليلة الجمعة - السبت 29 - 30

حزيران/ يونيو، استولى القراصنة الإسرائيليون على سفينة الركاب المسالمة هذه في عرض البحر وهي في طريقها من قبرص إلى بيروت الغربية. ويصف قبطان السفينة نيو فيتوس خارا لامبوس هذا الهجوم القرصني على النحو التالي:

- في الساعة الرابعة صباحًا، وعندما كنا على بعد 25 ميلًا عن الشاطئ اللبناني ظهر بقربنا زورقان حربيان إسرائيليان، وظلا يدوران حولنا نحو ثلاثين دقيقة، ثم وجها نحونا أنوارًا كشافة، فأخبرتهما باللاسلكي أن «أليسور بلانكو» سفينة ركاب، ولكنهما لم يجيباني بشيء. ومرت ثلاثون دقيقة أخرى، ثم أطفأ الإسرائيليون الأنوار الكشافة وأطلقوا ثلاث طلقات من مدافعهم، وطلبوا إيقاف الباخرة وخروج القبطان إلى السطح، واقترب الزورقان منا إلى مسافة 20 م، وطلبوا أن نتلو عليهم قوائم أسماء الركاب وأفراد الطاقم، وبعد ذلك أمرونا بأن نتبعهم إلى ميناء حيفا.

كان القبطان خارالامبوس يحاول أن يتحفظ في حديثه لأسباب مفهومة تمامًا، إذ عليه أن يواصل

القيام برحلاته في شرقي البحر الأبيض المتوسط! ولكنه مع ذلك لم يستطع أن يتمالك عن أن يضيف:

- لقد أوقفني الإسرائيليون قبل ذلك عندما كنت أعمل على بواخر النقل، ولكن أن يوقفوا باخرة ركاب على هذا النحو.. لا، لم يسبق لي أن صادفت حادثًا كهذا!

وبهذا يؤكد القبطان مرة أخرى أن الاستيلاء على «أليسور بلانكو» لم يكن الحادث الأول أو الوحيد في سجل القرصنة الإسرائيلية في البحر الأبيض المتوسط.

ولكن لنتابع مصير «أليسور بلانكو». فبعد وصولها إلى ميناء حيفا أوقفوها في مرسى مطوَّق بمئتي جندي، وأنزلوا جميع ركابها الثلاثة والستين وأفراد طاقمها الثمانية عشر، ونقلوهم في باصات مسدلة الستائر إلى قاعدة بحرية عسكرية حيث استجوبوهم واحدًا واحدًا. ويقول أحد أفراد الطاقم بهذا الصدد:

- كان الجنود المسلحون يطوقوننا من كل جانب، وعندما كنا نحاول أن نتحادث كانوا يصوبون أسلحتهم نحونا ويجبروننا على السكوت. وقد استجوبونا واحدًا واحدًا. وأنا استجوبوني مرتين. وكانوا يسألونني عن الفلسطينيين: هل يوجد أحد منهم في الباخرة؟ كما سألوني: هل تحتوي الباخرة على أسلحة؟

ووجهوا الأسئلة نفسَها إلى القبطان، ثم صوروا الجميع - الركاب وأفراد الطاقم - بعد أن وضعوا أرقامًا على صدورهم، كما يصورون المجرمين، وفتحوا إضبارة لكل منهم سجلوا فيها اسمه وكنيته وجنسيته ودينه ومهنته وسبب قدومه إلى بيروت الغربية. وكان الضباط الإسرائيليون الثلاثة الذين يقومون بالاستجواب يحاولون استكشاف آراء الموقوفين وميولهم السياسية.

وقد نشرت صحيفة «ديلي ستار» البيروتية أقوال أحد ركاب الباخرة وهو موظف من مدينة صور قدم نفسه للصحفيين باسم صبحي: - الحياة في جنوب لبنان

أرغمتنا على تعوّد تصرفات الإسرائيليين أصبحنا نعرف ما هي الأسئلة التي سيوجهونها إلينا، وكيف سيعاملوننا. إننا نعرفهم حق المعرفة! دائمًا يسألوننا: «هل لديكم أصدقاء إرهابيون؟ ما هي الأسلحة التي بحوزتكم؟» وهلم جرا.. ونحن، عادة، نجيب على جميع أسئلتهم بالنفي. هذه هي الظروف التي نعيش فيها!

وكان الضباط الإسرائيليون يستجوبون بصرامة حتى الأطفال، ويرغمون الشباب على خلع ملابسهم، ويمعنون النظر في كل ندب في أجسامهم ويستقصون سببه. أمّا الركاب الذين ينتمون إلى دول أوروبا الغربية فقد كانوا يوجهون إليهم أسئلة استفزازية مثل:

- لماذا تقيم في عاصمة الإرهاب العالمي - في بيروت الغربية؟ هل تتعاطف مع الفلسطينيين؟

استمر الاستجواب نحو 12 ساعة وكان الجنود الإسرائيليون في أثناء ذلك يفتشون الباخرة علهم يجدون أية «أدلة» تتيح لهم إمكانية الادعاء بأن

عمليتهم القرصنية ليست سوى عمل نضاليٍّ يندرج في نطاق مكافحة «الإرهاب العالمي»، الأمر الذي تم الاتفاق عليه مؤخرًا في واشنطن بين وزير الدفاع الإسرائيلي موشي آرينز وإدارة الرئيس الأميركي ريجان.

لقد كانت إسرائيل بحاجة ماسة إلى هذه «الأدلة»!

يقول أستاذ الحقوق الدولية في جامعة القدس اليهودية روف لابيدوت بهذا الصدد:

- إن تقويم ما جرى يتوقف على الظروف فإذا كانوا (أي القراصنة) قد وجدوا على متن الباخرة أسلحة أو موادًّا إرهابية فإن الاستيلاء سيعتبر على الأرجح عملًا مشروعًا.

وماذا الآن بعد أن تبين أنهم لم يجدوا شيئا؟ لا شك في أن الصحافة الإسرائيلية ستشعل نار فضيحة جديدة بهذه المناسبة، وستفتش عن «كبش فداء». ويبدو أن الذي سيلعب هذا الدور في هذه المرة أيضًا

هو جهاز المخابرات الإسرائيلية الموساد الذي تدل «معطياته» على «قائد بارز في منظمة التحرير الفلسطينية» من المفروض أن يكون قد صعد إلى متن «أليسور بلانكو» قبل عشر دقائق من إبحارها. وقد نوقشت قضية الاستيلاء على باخرة الركاب في اجتماع عاجل لأعضاء حكومة شامير، وعقب الاجتماع أدلى ناطق رسمي بتصريح قال فيه إن إسرائيل ستواصل أعمال القرصنة في البحر الأبيض المتوسط...«من أجل مكافحة الإرهاب»! وهكذا تم التأكيد من جديد أن إرهاب الدولة - هو الابن الشرعي المحبب للصهيونية.

وعلى الرغم من أن إسرائيل وجدت نفسها مضطرة إلى إخلاء سبيل «أليسور بلانكو» فإنها عمدت إلى إبقاء تسعة من ركابها بينهم امرأتان خلف القضبان. وفي يوم الإثنين الثاني من تموز / يوليو أعلن ناطق رسمي أن خمسة من الموقوفين سيسلمون إلى منظمة الصليب الأحمر الدولي، أما الأربعة الباقون «فيشتبه

بأنهم يتخذون موقفًا عدائيًا من إسرائيل» وسيخضعون للاستجواب.

وقد وصف الوزير سليم الحص الذي تولى العمل باسم الحكومة اللبنانية على الإفراج عن ضحايا القرصنة الإسرائيلية وصف سلوك إسرائيل بأنه «عمل قرصني مفضوح وانتهاك لحقوق الإنسان وللقوانين الدولية، وأعلن أن إسرائيل لم تكتف بأعمال القتال والتنكيل التي ترتكبها في جنوب لبنان، بل وسعت نطاق عدوانها على لبنان حتى شمل أعالي البحار أيضًا. وأكد الحص أن العمل القرصني الذي قامت به إسرائيل يندرج ضمن نطاق الساسة التي جعلتها تقصف منذ فترة قريبة جزيرة الأنارب وتغلق مينائي صور وصيدا وتقطع طرق جنوب لبنان وتمارس إرهاب السكان في المناطق التي تحتلها.

هل ستعود «أليسور بلانكو» إلى بيروت الغربية مرة أخرى؟ وهل سينجو في رحلتها القادمة من المصير الدراماتيكي الذي لاقته في رحلتها السابقة، وهل سيجد المجرمون الصهاينة في نهاية المطاف من

يردعهم؟ كل هذه الأسئلة كانت تتردد في الأوساط الاجتماعية اللبنانية والدولية.

... وقد لاقى الأربعة الذين «يشتبه» بأنهم يتخذون موقفًا عدائيًا من إسرائيل مصيرًا مأساويًا. فقد ظلوا وقتًا طويلًا بين براثن الشين بيت والموساد، ثم أخلي سبيل ثلاثة منهم في أعقاب احتجاجات عديدة من الرأي العام العالمي بعد أن أجبروهم على توقيع تعهد بأنهم لن يخبروا أحدًا كيف كانوا يعاملونهم في أثناء الاستجواب وفي السجن. وكان بين «الأربعة» امرأة لبنانية شابة من صيدا متزوجة بفلسطيني، وما أن علم السفاحون بهذا حتى اتهموها «بالصلة مع الإرهابيين» وزجوها في السجن. ولم يعد أحد يعرف ماذا جرى لها بعد ذلك.

وفي الأول من تموز / يوليو عام 1986 أدلى قائد القوات البحرية العسكرية في إسرائيل الأميرال أ. بن شوشان بتصريح قال فيه:

- إن إسرائيل لن تقصر نشاطاتها على مياهها الإقليمية وستستمر في إيقاف وتفتيش السفن التجارية وغيرها في منطقة خاصة تشمل الساحل الإسرائيلي ومياه شواطئ جنوب لبنان.

وتذرع الأميرال في أثناء ذلك بالقوانين الدولية التي تسمح لإسرائيل، حسب ادعائه، بأن تتجاوز في نشاطاتها البحرية منطقة الاثنى عشر ميلًا التقليدية.. وأضاف قائلًا: «العديد من السفن التجارية قد أوقفت، وأكثرية القباطنة قد امتثلوا للأمر دون احتجاج».

«والامتثال دون احتجاج» يكاد يعني حسب رأي الأميرال القرصان الموافقة على أعمال اللصوصية الإسرائيلية في البحر الأبيض المتوسط، كما يتحدث الأميرال عن «منطقة خاصة» . كما لو كان يتحدث عن شيء بديهي ، في حين أن هذه «المنطقة» قد حددتها إسرائيل على هواها في المياه المحايدة وقرب الشاطئ اللبناني.

ومما يدهش بالطبع في هذا الصدد وقاحة التعذر بالقوانين الدولية التي تسمح لإسرائيل، كما يدعي الأميرال، بالقرصنة البحرية.

ولكن من وجهة نظر حكام تل أبيب الأمور كلها سواء: القرصنة في الجو، والقرصنة في البحر، ومهاجمة طائرات الدول الأخرى، والإغارة على سفنها، فأي فرق بين هذه الأعمال ما دامت كلها تخدم مصالح الدولة الصهيونية؟!

إن موشي دايان كان يهتم، إذا صدقنا أقوال شاريت، بخطف الطائرات فقط، ولكن من قال إنه لم يكن موافقًا على الاستيلاء على السفن وهى في عرض البحر؟!

عملية «موسى»

... امرأة ترتدي الزي العسكري الإسرائيلي تجلس القرفصاء أمام صبي أسود أسند إلى ركبته بندقية أميركية من طراز م-16 ليطلق منها النار على شخص من الخشب. وإلى اليمين واليسار منهما صفان من الأولاد، يصوبون بنادقهم نحو دريئات مشابهة.

... شبكة من الأسلاك المعدنية يقف خلفها صبيان أسودان يتفرج عليهما من الخارج طفل أبيض كما في حديقة الحيوانات.

... رجل أسود طاعن في السن يعتمر طاقية صوفية ويرتدي سترة رياضية يربت على كتفه رجل يرتدي زي رعاة البقر ويعتمر قبعة مزاحة إلى الخلف...

إنها صور قصصتها من جرائد ومجلات أجنبية تتحدث هي وسواها بلغة معبرة عن المصير المحزن الذي انتهى إليه «الإسرائيليون الجدد» من طائفة الفلاشا،

الذين حاولت الدعاية الإمبريالية والصهيونية إقناعهم بأن حكام تل أبيب هم منقذوهم وحماتهم. ففي أوائل كانون الثاني / يناير عام 1985 لمحت الصحافة الإسرائيلية الشغوفة بتمجيد مآثر الأجهزة الخاصة في الدولة الصهيونية لمحت فجأة... إلى وقوع جريمة جديدة ارتكبتها هذه الأجهزة تحت اسم رمزي هو «عملية موسى». وكان بطل هذه الجريمة هو جهاز الموساد.

وكما هو معروف فإن إحدى المهام الرئيسية لأجهزة المخابرات الإسرائيلية والمنظمات الصهيونية المرتبطة بها هي تهجير اليهود إلى إسرائيل من جميع أنحاء العالم. وقد تحدثنا في الفصول الأولى من هذا الكتاب عن أن تهجير اليهود من مصر قد جرى تحت الاسم الرمزي «عملية غوشين» (جاسان) وهو اسم المنطقة التي أخرج منها موسى التوراتي اليهود من مصر الفرعونية إلى «أرض الميعاد». أما في العراق فقد فعل عملاء الموساد كل ما بوسعهم لكي يتعرض اليهود العراقيون للتهديد بالبطش والتنكيل بهم: فأقاموا في

المعابد اليهودية مستودعات للأسلحة والمتفجرات، ونفذوا عمليات إرهابية استفزازية سواء ضد العرب (متهمين اليهود بهذا) أو ضد اليهود (متهمين العرب بهذا)، مما خلق أوضاعًا درامية متوترة أجبرت آلاف المواطنين العراقيين اليهود على الهجرة إلى إسرائيل.

ونفذ عملاء الموساد عمليات مختلفة تهدف إلى الغاية نفسها في بلدان أخرى أيضًا. وكانت هذه العمليات تحاط بسرية تامة كعملية موسى التي كشف النقاب عنها أول مرة في بداية كانون الثاني / يناير عام 1985 بفضل المعلومات التي أذاعتها أجهزة الإعلام الغربية المولعة بنشر الأخبار المثيرة. وقد ظلت الصحافة الإسرائيلية تتجاهل الأمر حتى آخر لحظة، وعندما افتضح أمر عملية «موسى» نهائيًا أخذت هذه الصحافة... «تلمح» إليها عرضًا.

واتضح فيما بعد أن «جسرًا جويًا» قد أنشئ منذ مدة طويلة نسبيًا (في تشرين الثاني/ نوقمبر 1984) لتنفيذ هذه العملية، ونظمت تل أبيب بواسطة هذا الجسر نقل السكان الأثيوبيين الذين يدينون باليهودية

ويعرفون باسم الفلاشا (عن طريق السودان ودون علم السلطات الأثيوبية). التلموديون قد أعلنوا منذ عام 1975 أن هذه الطائفة هي من نسل عشيرة «دان» التوراتية التي تاهت في شمال أثيوبيا منذ ألفين وخمسمئة سنة. ومن المرجح أن تكون الأجهزة السرية الإسرائيلية قد بدأت منذ عام 1975 بالإعداد لعملية «موسى» التي كانت تمولها، كما اتضح فيما بعد، الولايات المتحدة الأميركية. فالمبلغ الذي أعلنت واشنطن رسميًّا عن تقديمه لتمويل هذه العملية بلغ 12.5 مليون دولار، أما المبالغ التي صرفت من الأرصدة الخاصة العائدة لوكالة المخابرات المركزية والمبالغ التي أنفقت بصفتها «تبرعات» جمعت من اليهود الأميركيين فمن المستبعد أن يعلن عنها يومًا ما (وعلى كل حال فقد صرح منظمو عملية «موسى» أن نقل كل شخص من الفلاشا «يكلفهم» 24 ألف دولار، كما أن «استيعاب» هؤلاء الإسرائيليين الجدد يتطلب 54 مليون دولار...).

وإذا افترضنا أن المجموعات الأولى من الفلاشا قد وصلت إلى إسرائيل في تشرين الثاني / نوفمبر عام 1984 فإن هذا يعني أن المرحلة الأولى من عملية «موسى» قد بدأت قبل هذا التاريخ بكثير، وذلك لأن الفلاشا، حسب أقوال صحيفة «نيويورك تايمز» قد ظهروا منذ صيف عام 1984 في المخيمات التي أقيمت لهم في السودان، وعاشوا هناك في ظروف صعبة جدًّا. وتقول الصحيفة المذكورة «في تموز - آب / يوليو - أغسطس عام 1984 ظل أحد المخيمات التي يعيش فيها يهود الفلاشا ثلاثة أسابيع دون مواد غذائية. وكان يموت فيه كل يوم حتى 15 شخصًا من الجوع والمرض».

وتقول الصحيفة نفسها إن الفلاشا كانوا يتعرضون قبل ذهابهم إلى السودان، ومن ثم إلى إسرائيل، لحملات مكثفة من الدعاية التي يقوم بها المبشرون الذين أرسلتهم المنظمات الصهيونية في الولايات المتحدة الأميركية وكندا إلى أثيوبيا، وكان هؤلاء المبشرون يستخدمون لبلوغ أهدافهم الأساطير التوراتية

والوعود «بحياة رغدة». وليس من حاجة بنا إلى القول إن عملاء الموساد ووكالة المخابرات المركزية التي شاركت مشاركة فعالة في تنفيذ عملية «موسى» كانوا يعملون مع هؤلاء المبشرين ويتزيُّون بزيهم. وقد كتبت الصحافة الأميركية أن هذه العملية كانت تمول من المبالغ الواردة من الولايات المتحدة الأميركية تحت اسم معونات «لضحايا الجوع» ومن المبالغ الواردة.. من ميزانية وكالة المخابرات المركزية!

ومن الوقائع ذات الدلالة في هذا الصدد أنه في الحادي والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر عام 1984 عندما كان يهود الفلاشا نقلوا من السودان إلى إسرائيل وقع الشيوخ الأميركيون المئة (إجماع مؤثر حقًّا)! رسالة سرية يدعون فيها إدارة ريغان لاتخاذ التدابير اللازمة من أجل إنقاذ اليهود الأثيوبيين المعروفين باسم الفلاشا. وقد أجابهم ريغان ونائبه جورج بوش «أنهما سيفعلان كل ما بوسعهما» من أجل ذلك. ونفذ ريغان وبوش وعدهما فعلًا، إذ صدرت الأوامر إلى طائرات النقل العسكرية الأميركية في نهاية المطاف للاشتراك

في نقل الفلاشا، وكان لهذه الطائرات دور فعال في تنفيذ المراحل التالية من هذه العملية الإجرامية. أما في البداية فقد كانت تعمل على «الجسر الجوي» المحاط بسرية تامة طائرات الشركة البلجيكية «ترانسيوروبيين إير ويز» المستأجرة من قبل عملاء الموساد، وكانت هذه الطائرات تنقل «حملها الحي» من السودان إلى إسرائيل عبر أوروبا. وعلى هذا النحو تم خلال تشرين الثاني / نوفمبر - كانون الأول / ديسمبر عام 1984 نقل زهاء ستة الاف شخص من الفلاشا، وكان قد تم نقل مثل هذا العدد «قبل ذلك» حسب المعطَيات المعماة التي نشرتها الصحافة الإسرائيلية، وبهذا يكون مجموع ضحايا العملية قد بلغ حتى ذاك التاريخ نحو خمسة عشر ألف شخص من يهود الفلاشا.

وقد ساهم في إقامة «الجسر الجوي» عمليًّا إلى جانب واشنطن وتل أبيب ووكالة المخابرات المركزية والموساد ورئيس السودان السابق جعفر النميري. واستفادت هذه الأطراف أيضًا من خدمات فرع الخرطوم لإدارة المفوض السامي لشؤون اللاجئين

التابعة لمنظمة الأمم المتحدة حيث يجد عملاء وكالة المخابرات المركزية وأجهزة المخابرات الإسرائيلية مقرًّا مناسبًا لهم.

ولكن في كانون الثاني/يناير عام 1985 اضطر القائمون على هذه العملية إلى إيقافها بصورة مفاجئة، إذ أن المعلومات التي تسربت عنها إلى الصحف أثارت فضيحة مدوية في العالم أجمع. واضطر الرئيس السوداني جعفر النميري إلى اتخاذ هذه الإجراءات تفاديًا لتوتر العلاقات بينه وبين دول الشرق الأوسط الأعضاء في جامعة الدول العربية. وأدلى في هذا الصدد بتصريح ديمانموذجي قال فيه:

- أنا لا أريد مساعدة إسرائيل بإرسال المزيد من البشر إليها. ولكن إذا كان هؤلاء يرغبون في السفر من هنا (من السودان) إلى أوربا أو الولايات المتحدة أو أي مكان آخر فإنني لا أبالي.

وفيما كان النميري يمارس تلاعباته السياسية كان اليهود الفلاشا المتبقون في مخيمات «اللاجئين»

والذين يبلغ عددهم الألفين يعانون من الظروف المعيشية البالغة السوء ويموتون تحت وطأة الجوع والمرض. بيد أن هذا لم يعد له كبير أثر في نفوس منظمي عملية «موسى».

ومن الأمور التي تلفت الانتباه بهذا الصدد أن العملاء الصهاينة الذين كانوا يغرون الفلاشا بالقدوم من أثيوبيا إلى السودان ويحشدونهم في المخيمات، كانوا ينتقون من بينهم للنقل إلى إسرائيل الشباب والأطفال بالدرجة الأولى غير مبالين بتشتيت شمل الأسر والتفريق بين الآباء والأبناء، وذلك انسجامًا مع المبادئ العامة التي يلتزمون بها في تنفيذ سياسة التهجير.

وبعد هذا الانتقاء كان معظم من يبقون في المخيمات حسب الاعتراف الوقح لمنفذي عملية «موسى» هم من الشيوخ والمرضى.

وقد قال مراسل صحيفة «صاندي تايمز» الإنجليزية دافيد بلاندي الذي زار مخيمات الفلاشا في السودان في عام 1984 إن نحو ألفين منهم قد لقوا حتفهم في

أثناء انتقالهم من أثيوبيا إلى السودان لأنهم لم يكونوا معدين لاجتياز الصحراء، ولم يكونوا مزودين بالمؤن الغذائية والأشياء الضرورية لمثل هذا الاجتياز.

وكتب بلاندي يقول إن الفلاشا الذين كانوا يعيشون في إثيوبيا في مناطق لا تعاني من الجوع قد أغراهم العملاء الإسرائيليون بالوعود المعسولة، وبأنهم سيعيشون «في أرض الميعاد حياة النعيم». ومن أصل السبعة الآلاف شخص من الفلاشا ووافقوا على الهجرة خلال الأشهر الأخيرة من عام 1984 مات على الطريق 1800 شخص. ثم لقي ثلاثة آلاف منهم حتفَهم بعد وصولهم إلى السودان من العناء الذي تكبدوه في الطريق ومن ظروف المعيشة التي لا تطاق في المخيمات المكتظة بالمهاجرين من الجوع والمرض.

وبقدر ما كانت أمثال هذه الأخبار حول عملية «موسى» تتسرب إلى الصحف كانت نيران الفضيحة تتقد ويتسع نطاقها.

ولإنجاز العملية بأسرع وقت ممكن وتفادي المزيد من الفضائح أصدرت إدارة ريجان أمرًا مباشرًا إلى وكالة المخابرات المركزية لاستخدام ست عشرة طائرة نقل من طراز «هيركوليس» سي - 130 تابعة للقوى الجوية الأميركية من أجل القيام فورًا بنقل من تبقى من الفلاشا في السودان إلى إسرائيل مباشرة دون اللجوء إلى «التمويه» بنقلهم مؤقتًا إلى أوربا. ثم انخفض عدد الطائرات إلى ست بعد أن حددت وكالة المخابرات المركزية والموساد العدد الفعلي «للاجئين» الذين ينبغي «إجلاؤهم».

وقد أطلق على هذه العملية اسم «عملية جوشوا (يسوع)» وبدأت في آذار / مارس عام 1985. وبناء على رغبة النميري في عدم نقل الفلاشا من السودان إلى إسرائيل مباشرة أعلن أن المهاجرين قد منحوا تأشيرات إلى بلدان أوربا الغربية. بيد أن طائرات «الهيركوليس» ظلت طوال ثلاثة أيام تقلع من السودان وتهبط في قاعدة رامون الجوية العسكرية في إسرائيل.

وفي الوقت نفسه دبرت وكالة المخابرات المركزية والموساد حملة افتراءات ضد أثيوبيا في الصحافة العالمية تهدف إلى اتهام الحكومة الأثيوبية الثورية بإبرام اتفاقية سرية مع الحكومة الصهيونية تقضي بأن تزود تل أبيب أثيوبيا بالسلاح لمكافحة الانفصاليين المحليين مقابل الموافقة على تهجير أعداد كبيرة من اليهود الفلاشا. وفي الوقت نفسه كانت أجهزة المخابرات الأميركية والإسرائيلية تفعل كل ما بوسعها لتصوير عملية «موسى» وعملية «جوشوا» كعمليتين إنسانيتين ترميان إلى انقاذ المواطنين الأثيوبيين من الموت جوعًا.

أما أولئك الذين كان «المحسنون» الإسرائيليون ينقلونهم إلى إسرائيل فقد وجدوا أن «أرض الميعاد» بعيدة جدًّا عن النعيم الذي وعدوهم به. لقد حشروهم هنا فيما يسمى «مراكز الاستيعاب» حيث كانوا يعاملونهم كالمتوحشين. وكانت الصحافة الإسرائيلية تصورهم كمخلوقات شبيهة بالحيوانات البرية التي ينبغي «العمل معها» طويلًا لتحويلها إلى مخلوقات

شبيهة بالإنسان. وفي بعض الأحيان كانت السلطات تلحق بعض أفراد الفلاشا المتعلمين بالجامعات وسط ضجة دعائية كي يبدو أن الدولة الصهيونية توفر كل الظروف المناسبة لليهود الفلاشا كي ينعموا «بمستقبل أفضل». بيد أن هؤلاء الأفراد كانوا قلائل جدًّا، أما الأغلبية الساحقة فقد كان مصيرها مزاولة الأعمال الشاقة والتعرض لاستغلال جشع لا رحمة فيه. وأشارت الأنباء إلى أن حكومة تل أبيب ترسل الفلاشا إلى الضفة الغربية وقطاع غزة لينشئوا هناك مستوطنات لهم، وتجند الشباب في الجيش حيث تغرس في نفوسهم كراهية العرب.

ومع ذلك فقد صرح رئيس الوزراء الإسرائيلي شيمون بيريز في الكنيست متناولًا القضايا المرتبطة بالفلاشا: «نحن شعب واحد. لا يوجد يهود سود ويهود بيض، بل يوجد يهود فحسب». وفي هذه الأثناء كان الفلاشا يسيرون في مظاهرة عاصفة عند جدران الكنيست محتجين على «حاجز اللون» في المجتمع الصهيوني،

وعلى التمييز العنصري الذي يتعرضون له في هذا المجتمع.

وقد اشتكى الأستاذ في الجماعة اليهودية د. هالبر «الاختصاصي في شؤون اليهود الأثيوبيين» من أن الإسرائيليين «يخلقون مشكلاتٍ نتيجة تعقدهم من الشريعة اليهودية ولون البشرة وبدائية الفلاشا». وقال إبراهام بينجول وهو مدير الملجأ الذي وضعوا فيه أربعين طفلًا من الفلاشا فصلوهم عن أهاليهم إن الإسرائيليين الذين يعيشون في الجوار خائفون «لأن أطفالنا (نزلاء الملجأ - «المؤلف») سود». واعترف تسفي إيال، وهو ممثل الوكالة اليهودية التي كانت مسئولة رسميًّا عن مسألة الفلاشا، بأن الإسرائيليين يستاؤون عندما يسكن في جوارهم «أثيوبيون» ويعلق ماريشا على اللوحة التي ترسمها الدعاية الصهيونية لأوضاع الفلاشا في إسرائيل بأنها تبدو لوحة رعوية في حين أن الفلاشا يعانون في الواقع من مصاعب كثيرة وجسيمة. وماريشا هذا هو عميل إسرائيلي عريق (كان قد سجن في أثيوبيا لعلاقته

بوكالة المخابرات المركزية) وقد ساهم شخصيًّا في «نقل» الفلاشا من الأراضي الأثيوبية إلى السودان.

وتحول انهيار الحلم بأرض الميعاد إلى مأساة قاسية في حياة الكثيرين من يهود الفلاشا. فليس جميع المهاجرين وجدوا في أنفسهم ما يكفي من العزم والشجاعة للهرب من «مراكز الاستيعاب» أو للاشتراك في مظاهرات الاحتجاج قرب الكنيست. ولم يجد ليفي مارخو، وهو يهودي أثيوبي في الثالثة والعشرين من عمره، مخرجًا من محنته سوى الانتحار فألقى بنفسه من النافذة، وشنق مهاجر آخر نفسه ليتخلص من جحيم الحياة في «أرض الميعاد».

غير أن الدولة الصهيونية بحاجة إلى بشر يقفون أمام فوهات المدافع، وبحاجة إلى مستوطنين يتحملون عبء استعمار الأراضي العربية؛ بحاجة إلى عمال ذوي أجور منخفضة وأفواه مسدودة، وبحاجة في نهاية المطاف إلى مهاجرين ؛ فتيار المهاجرين إلى إسرائيل قد تقلص كثيرًا في السنوات الأخيرة حتى إنه يكاد لا يعوض النقص الذى يحدثه سفر الهاربين من هناك

بمختلف الحجج والذرائع. ففي عام 1985 مثلًا انخفض عدد المهاجرين من الولايات المتحدة عما كان عليه في عام 1984 بنسبة 24%، ومن الأرجنتين بنسبة 36%، ومن فرنسا بنسبة 26%، ومن بريطانيا بنسبة 38%، وتشكو إسرائيل من أن فضح عملية «موسى» يعرقل تنفيذ «مهمتها الإنسانية» التي وصفتها الحكومة الأثيوبية بأنها «لصوصية دولية».

وقد ورد في تصريح الحكومة الأثيوبية بهذا الصدد: «على الرغم من الطابع الإجرامي الذي تتسم به العملية المسماة عملية «موسى» فإن المتآمرين لا يزالون عاقدي العزم على نقل آلاف المواطنين الآخرين من السودان. إن الحكومة الأثيوبية تشجب بحزم هذه اللصوصية الدولية، وتطالب بأن يكف كل من يساهم بها مساهمة مباشرة أو غير مباشرة عن القيام بمثل هذه العمليات الشريرة».

إلاّ أن عملية «موسى» التي أودت بحياة الآلاف من يهود الفلاشا المخدوعين ظلت مستمرة.

وقد كتب مراسل صحيفة «ديلي تلغراف» اللندنية كون كودجيلين إنه ستجرى محاولات جديدة لنقل دفعات جديدة من يهود الفلاشا إلى إسرائيل لا يقل عددهم عن عشرة آلاف شخص. وحتى بعد إسقاط نظام النميري تابعت الولايات المتحدة الأميركية تطبيق سياستها الموجهة نحو أثيوبيا الاشتراكية، وتوجهت بسؤال رسمي إلى الحكومة السودانية الجديدة حول إمكانية استخدام الأراضي السودانية للاستمرار في إيصال الإمدادات إلى الانفصاليين الناشطين في شمال أثيوبيا. وكان من المفهوم أن السؤال يشمل إمكانية الاستمرار في تنفيذ عمليات خطف الفلاشا.

ولا تزال مأساة الفلاشا مستمرة في إسرائيل حتى اليوم، وتقع مسئوليتها على عاتق حكام تل أبيب والموساد، وكذلك على وكالة المخابرات المركزية وواشنطن.

ولا تزال تل أبيب مستمرة في تصيد اليهود وتهجيرهم إلى «أرض الميعاد». وبعد أن اتضحت تمامًا في

السنوات الأخيرة النزعة نحو تقلص الهجرة إلى إسرائيل، وزيادة الهجرة المعاكسة من الدولة الصهيونية، أخذت منظمة الموساد تبحث عن مصادر جديدة للمهاجرين. ففي غمرة فضيحة «ايران جيت» التي تفجرت نتيجة بيع واشنطن أسلحة لإيران وتحويل ثمنها إلى متمردي «الكونترا» النيكاراجويين اتضح أن الموساد قد استلم لقاء توسطه في هذه الصفقات «سلعة حيَّة» تتمثل في تهجير أعداد جديدة من اليهود إلى إسرائيل.

ولم يكن بالإمكان التحقق من صحة المعلومات الواردة في هذا التصريح عند صدوره، ولكن بعد عملية «موسى» لم تعد تثير الدهشة أية أنباء من هذا النوع. ومن يعرف أية فضيحة يمكن أن تندلع بعد قيام جهاز الموساد بعمليته التالية في المستقبل القريب أو بعد عدة سنوات؟

من الذي يضغط على الأزرار؟

تراقصت الطاولة من شدة الانفجار، وانقذفت الآلة الكاتبة التي كنت أعمل بها إلى حافة الطاولة، واختلط الدويُّ بصوت تحطم الزجاج في الغرفة المجاورة، وتساقطت قطع أسمنتية من السقف.

جمدت في مكاني برهة دون أن أعى ماذا حدث، ثم مددت يدي آليًا وجذبت الآلة الكاتبة نحوي، وتطلعت أمامي مباشرة حيث كان تقف قبل برهة ساعة المنضدة الإلكترونية. لم أر هناك شيئًا، فنظرت حولي، فإذا بالساعة ملقاة على الأرض وقد توقف عقرباها عن الحركة. كان العقربان يشيران إلى الساعة الثالثة والدقيقة الخمسين بعد الظهر. والتقويم على الميناء يقول إن اليوم هو الثاني والعشرون من كانون الثاني / يناير عام 1979.

علت أصوات صفارات السيارات الأمنية والصحية في شارع فردان المجاور، ودوى أزيز طلقات عشوائية من

البنادق الآلية والمسدسات. لقد أصبحت أعرف بعدَ أن مر نحو عام على إقامتي في بيروت إن هذا هو الأسلوب المتبع في إخلاء الشارع من الناس عند حدوث فوضى في حركة المرور.

اجتزت الممر وعبرت إلى الغرفة المجاورة التي تطل نوافذها على شارع فردان. كانت أرض الغرفة مغطاة بشظايا الزجاج المتناثرة من النوافذ، وكانت تنتشر في الجو رائحة حموضة منبعثة من المتفجرات المحروقة. شاهدت من الشرفة أناسًا يركضون في شارع فردان باتجاه شارع الحمراء، وهو الشارع التجاري الرئيسي في بيروت الغربية وكانت السيارات تسير بمحازاة الرصيف وهي تطلق أبواقها دون توقف. وبعض الناس يصرخون وآخرون يطلقون الرصاص في الهواء.

وفي وسط الشارع كانت تسير سيارات عسكرية تعلق بها من كل جانب مقاتلون من حركة المقاومة الفلسطينية والقوات الوطنية اللبنانية. وإلي اليمين من فردان، وعلى بعد عدة أحياء من المنزل الذي أسكنه كانت ترتفع نحو السماء ببطء من خلف المباني

الحجرية المتعددة الطوابق سحابة كثيفة من الدخان الأسود.

اختطفت آلة التصوير واندفعت نحو المصعد. في الأسفل كان الجيران يتجمهرون وقد سيطرت عليهم مشاعر الهياج. والبواب يدير زر المذياع الصغير متنقلًا بين محطات إذاعات الأحزاب والحركات السياسية المحلية التي تتسم بالسرعة في التقاط الأخبار وإذاعتها.

سألت صاحب المنزل الذي أسكنه وهو شخص سمين يرتدي الزي الوطني الشعبي المنتشر هنا الذي يسمونه «الجلابية» وهي ثوب طويل يصل حتى الكعبين.

- ماذا جرى؟ أين حدث الانفجار؟

ففتح فمه ليجيبني، ولكنه لم ينطق بحرف، بل أشار إلى بجميع رؤوس أصابعه طالبًا مني أن أنتظر، ففي تلك اللحظة كان المذيع يقول بصوت مضطرب.

- وقعت في منطقة فردان محاولة لاغتيال «أبو حسن» سلامة.. فقد انفجرت سيارة مفخخة في اللحظة التي كانت تمر بجانبها السيارة التي تقله هو ومرافقيه.. وأدى الحادث إلى وقوع العديد من القتلى والجرحى.. وشب حريق في الشارع.. وقد نقل أبو حسن وهو في حالة خطرة إلى المستشفى.

وأبو حسن سلامة هو أحد قادة حركة فتح العسكريين المعروفين في لبنان والشرق الأوسط والعالم. واسمه، كما ذكرت الصحف الأجنبية، مدرج في رأس «القائمة السوداء» لدى الموساد، نظرًا لأنه يترأس في حركة فتح جهاز الأمن والمخابرات ومكافحة التجسس. ولم يكن لدى أحد شك في حقيقة الجهة التي كانت تقف وراء عملية الاغتيال.

اندفعت نحو محلة فردان واندسست بين الجمهور الراكض نحو مكان الحادث، ولكن كلما كنت أقترب منه أكثر كان التقدم يغدو أصعب. فالناس قد ملأوا الشارع تمامًا وراحوا يضغطون على الحاجز الذي أقامه مقاتلو المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية

بأجسادهم لإيقاف السير وتطويق مكان الحادث. وقد تمكنت بعد جهد جهيد وأنا أصيح مراسل سوفييتي.. مراسل سوفييتي من أن أشق طريقي في الزحام وأصل حتى الحاجز ولكنني لم أتمكن من تجاوزه.

فهناك كانت تعوي «الصفارات» ويتراكض رجال الإطفاء والشرطة ورجال الإنقاذ الذين يرتدون سترات رسم عليها صليب أحمر كبير.. وكانوا يحملون إلى سيارات الإسعاف نقالات وضعت عليها أجساد ملفوفة ببطانيات رمادية خشنة.. وارتفع نحيب النساء وصراخ الأطفال.. وخيم دخان أسود منبعث من السيارات المحترقة فوق المكان كله، وبدا كأن الليل يهبط على المدينة في عز النهار.

وفي المساء انتشر خبر وفاة «أبو حسن» في المستشفى فقد كان أصيب بشظية معدنية غير كبيرة في الصدغ.. وشظية أخرى في العين.

اسمه الحقيقي هو على حسن سلامة. وقد قتل وهو في الثلاثين من عمره بعد بضعة أسابيع من المحاولة

التي قام بها «مجهولون» في جنوب لبنان لاغتيال «أبو جهاد» القائد العسكري في حركة فتح بالطريقة نفسها التي اغتيل بها أبو حسن - أي بواسطة سيارة ملغومة يتم تفجيرها عن بعد باللاسلكي وقد كتبت جريدة بيروتية في اليوم التالي لاغتيال «أبو، حسن» إن هذه الطريقة في تنفيذ الأعمال الإرهابية قد أخذ نطاقها يزداد اتساعًا في لبنان خلال الشهور الماضية. لا سيما ضد الوحدات السورية العاملة ضمن القوات العربية لحفظ السلام. وتطبق هذه الطريقة من قبل العملاء الإسرائيليين الذين يبذلون كل قواهم لإبقاء نار الحرب الأهلية مضطرمة في لبنان بعد أن خبت جذوتها فترة محدودة.

ولفتت الصحف اللبنانية الانتباه إلى أن «أبو حسن» قتل في السن نفسها التي قتل فيها أبوه حسن سلامة وهو وطني فلسطيني معروف استشهد في الحرب العربية الإسرائيلية عام 1948. وكتبت الصحف أن «أبو حسن» انضم إلى منظمة التحرير الفلسطينية وإلي حركة فتح وهو في الثانية والعشرين من عمره،

وتولى فيما بعد رئاسة «الشعبة الخاصة». وفي السنوات الأخيرة من حياته بدأ يتقدم بسرعة كزعيم سياسي قدير وأخذ يبذل جهودًا مكثفة لمصالح الجانبين المتنازعين في لبنان، وللبرهنة على أن كلا الجانبين قد وقعا ضحية مؤامرة إسرائيلية. وقال في تصريحه الوحيد الذي أدلى به المراسل «ماندي مورنينغ» البيروتية في خضم الحرب الأهلية في لبنان: «أعتقد أن الزمن لن يعود إلى لبنان إلاّ بعد التوصل إلى قرار سياسي حقيقي».

وقد قام أبو حسن بمساعٍ حثيثة للتوصل فعلًا إلى مثل هذا القرار، وتقابل من أجل ذلك مع قادة بارزين من كلا الطرفين المتنازعين في لبنان، واستطاع أن يحقق معهم تفاهمًا متبادَلًا وأن يحظى باحترامهم وتقديرهم. وبالطبع لم يعجب هذا تل أبيب فراحت تطلق التهديدات ضده، ولكنها لم تكن تهدده لأنه كان يسعى لإيقاف الحرب في لبنان.

وكما أشرنا آنفًا فإن رئيس الموساد الجنرال تسفي زامير وضع برنامجًا إرهابيًّا كاملًا لتصفية المناضلين

البارزين في حركة المقاومة الفلسطينية، ونال موافقة الحكام الصهاينة عليه. وشكلت لتنفيذ هذا البرنامج منظمة خاصة اسمها «ميتسفاه إيلوهيم» (غضب الرب) وباشرت هذه المنظمة على الفور تنفيذ عمليات إرهابية في الشرق الأوسط وفي أوربا الغربية: في باريس وروما وستوكهولم وكوبنهاجن، وكذلك في بيروت وطرابلس وتونس والقاهرة وعواصم أخرى. ووقع ضحية الإرهاب الإسرائيلي عشرات الأشخاص ومن بينهم أناس لا علاقة لهم البتة بحركة المقاومة الفلسطينية.

وفي التاسع عشر من تموز / يوليو عام 1972، وقبل مدة طويلة من مأساة ميونيخ جرت محاولة لاغتيال «أبو حسن» سلامة. فقد وجه له الموساد «سهمًا مسمومًا» أي طردًا مفخخًا كان يمكن أن يودي بحياته لولا يقظة الأجهزة الخاصة في منظمة التحرير الفلسطينية.

وكانت «القائمة السوداء» التي وضعها الموساد تشمل مناضلين بارزين آخرين فى منظمة التحرير مثل كمال

ناصر ومحمد أبو يوسف النجار وكمال عدوان الذين كانوا يقيمون في بيروت الغربية غير بعيد عن منزل «أبو حسن»، وفي ليلة 9-10 نيسان / أبريل عام 1973 أغار إرهابيون إسرائيليون على شققهم، وكان هؤلاء الإرهابيون قد دخلوا لبنان بجوازات سفر مواطنين من إنجلترا وبلجيكا وألمانيا الغربية. وقتل المجرمون ضحاياهم بدم بارد، وأدت العملية إلى مقتل أكثر من عشرين شخصًا لا علاقة بهم بمنظمة التحرير الفلسطينية، ومن بينهم سياح أجانب.

وقد صرح الإرهابيون في البرنامج التلفزيوني الذي خُصِّص للثناء عليهم بعد عودتهم إلى إسرائيل بأنهم لم يقتلوا «أبو حسن» سلامة بسبب واحد فقط هو أنهم ينوون القبض عليه ونقله إلى تل أبيب حيًّا.

أما أبو حسن فقد شرح ملابسات الموضوع بشكل أبسط بكثير في الحديث الذي أدلى به إلى صحيفة «ماندي مورنينغ» الأسبوعية: - «بيتي يبعد 50 مترًا عن بيت الشهيد «أبو يوسف». ولكنهم لم يتسللوا إليه لسبب بسيط جدًا هو أن هناك أربعة عشر مقاتلًا

يحرسونه. وحتى في أثناء تراجعهم خافوا أن يمروا من قرب بيتي واختاروا طريقًا آخر. وكان السبب في «انتصارهم» تلك الليلة يعود إلى أن كلاً من كمال عدوان وكمال ناصر وأبو يوسف (محمد النجار) لم يكن لديه سوى حارس واحد مسلح بمسدس لا أكثر. ولذا فقد كانوا فريسة سهلة».

أضف إلى ذلك أن عملاء الموساد كانوا قد قتلوا في النرويج في تموز / يوليو 1973 المواطن المغربي أحمد بوشيكي ظنًّا منهم أنه أبو حسن سلامة. وتم اعتقال القتلة وصدر بحقهم حكم مخفف إلى درجة مضحكة، ثم ما لبثوا أن استعادوا حريتهم. وقد سمعت في بيروت أن هؤلاء العملاء أنفسهم هم الذين كلفوا بتنظيم عملية الاغتيال في منطقة فردان.

ولنعد الآن إلى تلك الأحداث المأساوية التي جرت في بيروت في الثاني والعشرين من كانون الثاني / يناير عام 1979.

... خرج أبو حسن سلامة من شقته في الساعة الرابعة إلا ربعًا وتوجه بصحبة أربعة من مرافقيه صوب السيارة الشيفروليه التي تنتظره. جلس في السيارة مع مرافقيه، وتبعتهم سيارة رانج روفر فيها عدد من الحراس واتجهت السيارتان صوب شارع لبانة. وما أن سارتا مسافة خمسين مترًا وحاذتا سيارة «فولكسفاغن» كانت تقف عند حافة الرصيف حتى ارتج الشارع الضيق إثر انفجار عنيف وتحول إلى جحيم.

وقد أدت شدة الانفجار الذي قدر الاختصاصيون أنه ناتج عن تفجر 50 كيلوغرامًا من مادة ت. ن. ت. إلى اكتساح كل ما كان حول السيارة المفخخة من بشر وسيارات وأشياء أخرى (بلغ عدد القتلى 12 شخصًا، وعدد الجرحى 17 شخصًا (من المارة) واحترق نحو عشر سيارات وأصيبت الأبنية المجاورة بأضرار بالغة).

وسرعان ما قرر الخبراء: أن المتفجرات كانت موضوعة في سيارة الفولكسفاغن بالذات، وأن تفجير هذه «السيارة الجهنمية» جرى عن بعد بواسطة

اللاسلكي. وفيما بعد أفادت اللجنة الخاصة التي شكلتها منظمة التحرير الفلسطينية أن شخصًا أجنبيًا قدم إلى بيروت منذ بعض الوقت بجواز سفر بريطاني صادر باسم بيتر سكرايفر (شتريير). وقد وصل هذا الشخص إلى هنا في 17 كانون الثاني / يناير، وكان قد اتصل هاتفيًا في الثالث عشر من الشهر نفسه من سويسرا بشركة «لينا كار» البيروتية لتأجير السيارات وطلب حجز سيارة له من طراز فولكسفاغن، وهي السيارة نفسها التي استخدمها المجرمون في عملية الاغتيال.

واتضح فيما بعد أيضًا أن امرأة «إنجليزية» اسمها في جواز السفر الذي تحمله إيريكا ماري تشامبرس (30-35 سنة) قد وصلت إلى بيروت منذ أربعة أشهر وادعت أنها تعمل في روما ممثلة «لمنظمة أطفال» دولية مقرها الرئيسي في جنيف. ولم تكن هذه أولى زياراتها لبيروت، إذا كانت قد زارتها في تموز عام 1978، وحاولت أن تستأجر شقة في البناء المقابل للبناء الذي يقيم فيه أبو حسن، ولكنها لم تفلح آنذاك،

وعادت ثانية إلى بيروت، ونجحت هذه المرة في بلوغ هدفها، واستأجرت الشقة التي ترغب فيها، كما استأجرت من شركة «لينا كار» سيارة من طراز «داتسون».

وقد شوهدت هذه المرأة عشية الانفجار وهي تحمل كيسًا دخلت به إلى شقتها، كما شوهدت بعد الانفجار مباشرة وهي تغادر الشقة على عجل، وقالت للبواب إنها لا تستطيع أن تبقى «في مثل هذا الجو الفظيع». وقد عثر على سيارتها الداتسون فيما بعد متروكة في منطقة جونيه، وهي مرفأ صغير في شمال بيروت يسيطر عليه المسيحيون اليمينيون. ولم يجدوا في شقتها أية وثائق أو أوراق أو أمتعة. وتبين أن الشقة قد هُجرَت على الرغم من أنها كانت مستأجرة لمدة سنة.

وكان الشخص الثالث من مجموعة الإرهابيين يحمل جواز سفر كنديًّا صادرًا باسم رونالد كولبريغ، وقد استأجر سيارة «سيمكا». وغادر كل من كولبريغ وسكرايفر الفندق الذى يقيم فيه قبل يوم من وقوع

الجريمة، مصرحًا بأنه ذاهب إلى الأردن. ولكن التحقيق لم يكشف عن أي شيء يدل على أنهما عبرا الحدود اللبنانية.

وبعد انتهاء التحقيق أحال النائب العام العسكري في لبنان القضية إلى المحكمة العسكرية وطالب بإعدام الأشخاص الذين ينتحلون أسماء بيتر سكرايفر وإيريكا ماري تشامبرس ورونالد كولبريغ باعتبار أن هذه الأسماء مختلقة. ولكن تبين فجأة أن رونالد كولبريغ شخص حقيقي موجود فعلًا، وهو شاب كندي في الخامسة والعشرين من عمره يدرس في الجامعة الإسرائيلية ويقيم قرب تل أبيب مع زوجته وابنه. وقد نفى أساتذته وزملاؤه نفيًا قاطعًا إمكانية مشاركته في عملية الاغتيال لتعارض طبيعته مع مثل هذا العمل! وصرحت السفارة الكندية في إسرائيل بدورها بأن كولبريغ لم يغادر إسرائيل منذ بضع سنوات، ولم يبلغ عن فقدانه جواز سفره! ومع ذلك فما إن ظهر اسمه في الصحف حتى غادر هو وأسرته مكان إقامته إلى مكان مجهول.

ولم أقع في الصحافة البيروتية الصادرة في تلك الأيام على أية أخبار تتحدث عما جرى لرونالد كولبريغ بعد ذلك، ولكن بعد عدة سنوات، وفي الحادي عشر من آذار / مارس عام 1985 على وجه التحديد قرأت في صحيفة «ديلي ستار» التي تصدر باللغة الإنجليزية قصة لها صلة بالموضوع يرويها صحفي إنجليزي اسمه مانوك يعمل في الصحيفة نفسها. وكان هذا الصحفي ينشر كل يوم اثنين زاوية من عمودين يتحدث فيها عن أبرز حادثة جرت خلال الأسبوع المنصرم. وقد اعتبر عن حق أن أهم حادث جرى في الأسبوع الأول من آذار / مارس عام 1985 هو انفجار السيارة المفخخة في حي بير العبد في بيروت الذي أدى إلى قتل وجرح عشرات السكان الأبرياء.

وقد اتهمت الأوساط الاجتماعية في لبنان عملاء الموساد في ارتكاب هذه الجريمة. بيد أن تل أبيب بادرت على الفور إلى دحض هذه التهمة بلهجة متشنجة. وصرح الناطق الرسمي باسم الحكومة الإسرائيلية يوسي بيلين بأن إسرائيل لم تلجأ في

الماضي ولن تلجأ في المستقبل أبدًا إلى مثل هذه الأساليب الإرهابية الفظيعة.

وقد أثار هذا الكذب الوقح مانوك نفسه ودفعه إلى القول: «إن بيلين يكذب بصفاقة، فإسرائيل قد لجأت إلى مثل هذه الأساليب الفظيعة في الإرهاب -مرة واحدة على الأقل- في بيروت... أتذكرون مقتل «أبو حسن» سلامة؟...».

ثم روى بعد ذلك الحادثة التي وصفتها آنفًا، وكتب عن نتائج التحقيقات ما يأتي: «لم يكن عناصر أجهزة الأمن الفلسطينية بحاجة إلى وقت طويل ليكشفوا عن قادة مجموعة القتلة، بَيْدَ أن هؤلاء كانوا قد تمكنوا من الابتعاد.. وكان بينهم امرأة تدعى أنها إنجليزية، كما ادعى شخص آخر منهم، إذا لم تخني الذاكرة، أنه بريطاني. وكان هناك شخص ثالث يحمل جواز سفر كنديًّا.

وقد تبين أن الاسمين في جوازي السفر البريطانيين مزيفان، في حين أن الاسم في الجواز الكندي حقيقي،

وهو اسم شخص كندي يدرس في إسرائيل، وقد أخذت منه السلطات الإسرائيلية جوازه دون أن تفسر له سبب ذلك. وبعد وقوع الانفجار أصيب هذا الشخص بهلع شديد على الرغم من أنه لم تكن له أية صلة بمقتل «أبو حسن» سلامة، وما لبث المحققون الفلسطينيون أن قرروا أن هذا الشخص كان موجودًا منذ عدة أشهر (قبل مقتل «أبو حسن» - المؤلف) على بعد ألف ميل عن بيروت - في كندا، وأدلى ياسر عرفات بتصريح علني نفى فيه كل التهم (عن الكندي - المؤلف).

ولكن مانوك الذي «اتهم» الموساد بالقتل بعد أن كانت التهمة قد ثبتت عليه منذ مدة طويلة تابع لعبة أجهزة الأمن الإسرائيلية والأميركية وراح يفتري على «أبو حسن» لتشويه ذكراه. فادعى بأن «أبو حسن» كان «أثمن عميل أميركي في الشرق الأوسط»!! وأن قتله كان غباء من الإسرائيليين.

لا شك في أن الافتراء سلاح دائم في ترسانة الموساد وقد استخدمته وكالة المخابرات الأميركية على نطاق

واسع ضد «أبو حسن» في حياته وبعد مماته.

وقد قال أبو حسن في الحديث الذي أدلى به لمجلة «ماندي مورنينغ: «يبيت العدو النية لقتل ضحايا معينين، وأنا أحد أهدافه الرئيسة، ولذا فإنه يركز جهوده للافتراء عليَّ وتشويه سمعتي والادعاء بأنني عابث ومهرب وسفاح لا تغمض له عين إذا لم يرق الدماء إلخ.. وهم يفعلون هذا ليبرروا تصفيتي ويمهدوا لها».

وقد كشف التحقيق الذي أجرته أجهزة الأمن الفلسطينية عن أن الأجهزة الخاصة الإنجليزية متورطة في اغتيال «أبو حسن» سلامة. اذ تبين أن ال (مي -6) السيئة الذكر قد اتفقت مع الموساد على «إعارته» إيريكا ماري تشامبرس. وتحدثت مجلة «ميدل إيست» اللندنية عن ذلك قائلة: «فرك جون مايك مور يديه بارتياح واتصل هاتفيًا بقيادة المخابرات البريطانية في لندن، فهو بصفته رئيس فرع (مي -6) المقيم في بيروت، كانت لديه كل المبررات بالشعور بالارتياح: إذ أن رئيس جهاز الأمن فى منظمة

فتح الفلسطينية على «أبو حسن» سلامة قد لقي حتفه..».

ونشرت صحيفة «ميدل إيست» نفسها في كانون الأول/ديسمبر عام 1981 قائمة يتضح منها أن الإرهابيين الإسرائيليين قد قتلوا بشتى الأساليب خلال السنوات 1972 - 1979 فقط أكثر من خمسة عشر شخصًا من أبرز ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية! وقد استخدمت في أثناء ذلك على نطاق واسع «الأفخاخ» الصغيرة، والسيارات الملغومة. ونفذت عمليات القتل في بيروت وغيرها من العواصم العربية والأوربية الغربية، وقتل في أثناء ذلك عشرات الأشخاص الأبرياء الذين شاءت لهم المصادفات أن يكونوا قريبين من مكان الحادث.

كما نفذت عملياتٍ إرهابيةً في الضفة الغربية المحتلة أيضًا ضد شخصيات فلسطينية بارزة غير مرتبطة بمنظمة التحرير الفلسطينية.

ففي الساعة الثامنة من صباح يوم الإثنين الثاني من حزيران / يونيو عام 1980 خرج بسام الشكعة رئيس بلدية نابلس من منزله. وكان ينتظره كالعادة يوم مليء بالعمل في البلدية. ولم يكن هذا العمل سهلًا: إذ كان عليه أن يحمي مصالح أهالي المدينة وحقوقهم من اعتداءات المحتلين الإسرائيليين. وقد تعرض في أثناء أدائه هذه المهمة إلى دخول السجن والمثول أمام المحاكم، كما همت السلطات بنفيه من الضفة الغربية،وهددته بتصفيته جسديًّا. وقد صدر هذا التحديد من وزير الدفاع عزرا وايزمان شخصيًّا. وكانت السلطات قد اعتقلت زوجته منذ مدة قصيرة لاشتراكها في مظاهرة نسائية ضد المحتلين.

فتح بسام الشكعة باب سيارته الواقفة قرب منزله، وجلس وراء المقود وأدار مفتاح التشغيل.. فدوَّى صوت انفجار يصم الآذان... وتصاعدت ألسنة اللهب، وانعقدت سحابة من الدخان فوق السيارة. كانت العبوة التي انفجرت موضوعة تحت رفرف السيارة الأيسر، أي تحت قدمي الشكعة بالضبط، وقد قذفه

الانفجار من السيارة فتدحرج إلى جانب غائبًا عن الوعي. وما لبث أن دوى انفجار آخر من خزان البنزين، وتحولت السيارة إلى كتلة من اللهب.

وبعد نحو نصف ساعة وقع حادث مماثل في مدينة رام الله في الضفة الغربية كان ضحيته رئيس بلدية المدينة المناضل المعروف عن حقوق الشعب الفلسطيني كريم خلف، الذي كان قد تعرض هو الآخر أكثر من مرة لملاحقات المحتلين. وتعالى زعيق صفارات «سيارات الإسعاف» معلنًا لسكان نابلس ورام الله نبأ اقتراف الإرهابيين الصهاينة جريمة جديدة في الضفة الغربية لنهر الأردن.

وكان إبراهيم الطويل رئيس بلدية البيرة المجاورة لمدينة رام الله يهم بمغادرة منزله والتوجه إلى دار البلدية عندما اتصلوا به هاتفيًا، وأخبروه بما جرى لزميليه بسام الشكعة وكريم خلف.. اتصلوا به من المستشفى حيث كان الأطباء يجرون عملية بتر قدم لكريم خلف. اندفع إبراهيم الطويل نحو المرآب (الجراج) ليركب سيارته ويذهب إلى المستشفى،

ولكنه توقف في آخر لحظة: فربما كانت سيارته أيضًا قد فخخت.. لم يشأ المجازفة وقرر أن يذهب بسيارة أحد أصدقائه. وقد أنقذه احترازه من المصير المشؤوم الذي كان ينتظره ؛ إذ كانت قد وضعت تحت بوابة المرآب عبوة ناسفة مركبة بطريقة خبيثة أدت إلى حدوث الانفجار في أثناء محاولة الاختصاصيين إبطال مفعولها.

وعندما انتشر خبر هذه الجرائم النكراء خرج سكان نابلس ورام الله والبيرة في مظاهرات احتجاج. وامتلأ مستشفى نابلس بالأهالي الذين راحوا يهتفون بملء حناجرهم: «نعم لمنظمة التحرير الفلسطينية، لا لإسرائيل» وهاجمتهم قوات الاحتلال الفلسطينية بقنابل الغاز المسيل للدموع والهراوات.

وسرعان ما وصلت إلى المستشفى المحامية فيليسيا لانغر التي اشتهرت بدفاعها عن حقوق الإنسان في إسرائيل، وبخوضها نضالًا مريرًا خلال سنوات طويلة دفاعًا عن الفلسطينيين الذين يتعرضون لملاحقات المحتلين. إن صلابتها وصمودها واستخفافها

بالتهديدات ونشاطها الفوار أصبحت معروفة لدى سلطات الاحتلال التي تجد نفسها مضطرة دائمًا إلى أن تحسب حساب هذه المرأة الشجاعة.

كانت فيليسيا لانفر قد دافعت عن بسام الشكعة أكثر من مرة.

ها هي الآن تهرع إلى المستشفى لتكون بجانب موكلها في ساعة محنته.

والمحنة كانت هذه المرة شديدة فعلًا. فالأطباء لم يجدوا وسيلة لإنقاذ حياة الشكعة سوى ببتر ساقيه. ومع ذلك فقد ظلت الشكوك تساورهم، إذ إن القنبلة التي انفجرت في السيارة كانت على ما يبدو تحتوي على مواد سامة. وفي اليوم التالي تأكدت هذه الظنون، وبدأ الجريح يعاني من التهاب حاد، وظهرت في ساقيه أعراض الغنغرينا، وأخذت حالته تسوء.

وأجمع الأطباء في مستشفى نابلس على أنهم عاجزون عن تقديم المساعدة اللازمة للمريض وهو في حالته

هذه، وكانت زوجة الشكعة قد طلبت من حاكم نابلس العسكري في اليوم التالي لمحاولة اغتيال زوجها السماح لها بنقله إلى دولة الأردن المجاورة حيث تتوفر إمكانية تقديم المساعدة اللازمة له. وقد نقل الحاكم العسكري هذا الطلب إلى رئيس وزراء إسرائيل آنذاك مناحيم بيغن، فرفض هذا على الفور تلبية الطلب رفضًا قاطعًا لأن موت الشكعة كان يتفق مع رغباته وخططه.

ولم يتراجع بيغن عن قراره إلاّ في اليوم التالي وبعد أن تلقى رسالة رسمية من الدكتور بستاني الذي يعالج الجريح يقول له فيها إنه - أي بيغن - يتحمل من الآن فصاعدًا كامل المسئولية عن مصير رئيس بلدية نابلس، وأن الأطباء لم يعودوا مسئولين عما ستؤول إليه حالته.

وفي الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخامسة والأربعين من يوم الخميس الخامس من حزيران / يونيو نقلت سيارة صحية تابعة لمستشفى نابلس رئيس بلدية نابلس الجريح إلى جسر الملك حسين

الذي يصل بين ضفتي نهر الأردن الغربية والشرقية. وقد كتب المناضلون الفلسطينيون على جانبي السيارة «نعم لمنظمة التحرير الفلسطينية، الحرية لفلسطين، نعم للدولة الفلسطينية».

وحمل الممرضون الشكعة على نقالة إلى الأراضي الأردنية حيث كانت تنتظره سيارة صحية، وقبل أن يغلق خلفه باب السيارة تحامل على نفسه ونهض بجذعة وهو على النقالة وصاح بصوت متهدج: - عاش الشعب الفلسطيني.

نقلوه إلى مطار صغير، ومن هناك أقلته طائرة هليكوبتر إلى مستشفى الحسين في عمان وأدخلوه مباشرة إلى غرفة العمليات..

وما أن هدأت أصوات الانفجارات في الضفة الغربية حتى أعلن الإرهابيون الصهاينة بوقاحة مسئوليتهم عن الدماء المراقة،وصرح بذلك كل من منظمة «أبناء صهيون» وعصابة «كاخ» والعصبة السرية «ت.ن.ت» (الإرهابية ضد الإرهاب). وقال «أبناء صهيون» على

سبيل المثال في حديث هاتفي مع صحيفة هآرتس أنهم «سيواصلون تصفية أنصار منظَّمة التحرير الفلسطينية في الضفة الغربية وفي إسرائيل، في الكنيست وفي الجامعات»، وهددوا بتطبيق أساليب الإرهاب ضد الإسرائيليين الذين يؤيدون المفاوضات مع منظَّمة التحرير الفلسطينية.

وفي البداية قدمت وسائل الإعلام الإسرائيلية منبرًا للإرهابيين يعلنون من فوقه آراءهم وشعاراتهم.. ولكنها ما لبثت أن انعطفت فجأة بزاوية قدرها 180 درجة!

وكان السبب في ذلك هو الاستنكار الذي استقبل به الرأي العام الدولي نبأ الجرائم التي اقترفت في الضفة الغربية. فقد شجبها مجلس الأمن، وأطلق على إسرائيل لقب «المحتل» وطالب بإلقاء القبض فورًا على منظمي الجرائم ومعاقبتهم.

ونددت السلطات الفرنسية بالجرائم، وأعلنت عن استعدادها لاستقبال الشكعة في فرنسا من أجل

العلاج. واتخذ العديد من دول أوربا وآسيا وأفريقيا مواقف مماثلة. وحتى واشنطن اضطرت إلى مراءات ضحايا الإرهاب الصهيوني وعبرت لهم عن مواساتها وتعاطفها.

وحدث في تل أبيب بعض الارتباك، فقد حاولوا هناك أن «ينسوا» على الفور كل ما له صلة بالمنظمات التي أخذت على عاتقها مسئولية الجرائم. واقتداءً بالرئيس الأميركي جيمي كارتر عبر مناحيم بيغن عن مواساته لضحايا الإرهاب. وادعت الإذاعة الرسمية الإسرائيلية أن الإسرائيليين لا علاقة لهم البتة بمحاولات الاغتيال، وأن الفلسطينيين أنفسهم هم الذين نظموا هذه العمليات. ولكن هذا الادعاء ما لبث أن انهار واتضح زيفه.

وسرعان ما تبين أن السلطات كانت تعلم سلفًا بعمليات الاغتيال التي يجري الإعداد لها، بل كانت تعرف أسماء الإرهابيين العشرة الذين سيقومون بها، وتعرف خططهم وأمكنة ومواعيد لقاءاتهم. وكان موظفو جهاز مكافحة الجاسوسية شين بيت، والمخابرات العسكرية

آمان على علم تام بما يجري ضمن «نطاق نشاطهم». كانوا يعرفون كل شيء، إلا أنهم لم يتدخلوا ولم يحركوا ساكنًا للحيلولة دون وقوع الجريمة.

ولكن بعد اقتراف جرائم الاغتيال و«تواري» الإرهابيين عن الأنظار تظاهرت سلطات تل أبيب بأنها تبحث بجد عن الفاعلين. أما هؤلاء فقد أعلنوا بعبارات أقرب إلى السخرية أنهم لم يكونوا يريدون قتل أحد، بل كان قصدهم «تخويف» ضحاياهم لا أكثر.

وبذلت الدعاية الإسرائيلية كل ما بوسعها للإيهام بأن الجريمة التي اقتُرفَت في الضفة الغربية هي من فعل حفنة من المتعصبين. بيد أن الحقائق كانت تدحض هذا الادعاء وتثبت أن الأمر على خلاف ذلك تمامًا.

ففي منتصف شهر أيار/ مايو من العام نفسه، وقبل أسبوعين من محاولات الاغتيال اكتُشف في أحد الكُنُس مستودع كامل من الأسلحة والمتفجرات «المسروقة» من أحد مستودعات الجيش الإسرائيلي المخصصة لتسليح عصابات الإرهاب الصهيونية. ولم

يُقدم الضابطان اللذان أوصلا الأسلحة إلى الكنيس للمساءلة، وقد اتضح أن محاولات اغتيال رؤساء البلديات الفلسطينية نُفذت بمواد تخص الجيش الإسرائيلي! أفلم تؤخذ هذه المواد من المستودع إياه الذي اكتشف في الكنيس المذكور يا ترى؟!

كما لم يقدَّم للمساءلة كذلك أحد من سكان المستوطنة الإسرائيلية كريات عربا التي بناها المستعمرون في الأراضي المحتلة قرب مدينة الخليل، على الرغم من أن الإرهابيين كانوا يجتمعون في هذه المستوطنة بالذات ليناقشوا خططهم الشريرة ويعدوا العدة لاغتيال الشكعة وخلف والطويل.

وقد استغل الإرهابيون هذا التغاضي عن الجرائم التي يقترفونها فقاموا بعد أسبوع من محاولات الاغتيال بالهجوم على مقر قيادة حزب «شيلي» الإسرائيلي اليساري الذي يدعو إلى الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، وحطموا كل محتوياته، وكتبوا على جدرانه «الموت للشكعة!» «أيها الخونة سنتولى أمركم

فيما بعد»، ووقعوا بالأحرف الثلاثة الأولى «ت.ن.ت» التي ترمز إلى منظمة «الإرهاب ضد الإرهاب».

أليس هذا برهانًا على أن الذي كان على حق ليس تل أبيب التي ادعت بأن لا علاقة لها البتة بالجرائم التي ارتكبت في الضفة الغربية بل هو بسام الشكعة الذي أكد أن المنظم المباشر للأعمال الإرهابية هو الأجهزة الخاصة الإسرائيلية وفي مقدمتها الموساد.

وبعد سنة من محاولة اغتيال رؤساء البلديات الفلسطينيين كاد الإرهابيون الصهاينة يحاولون أن يرتكبوا جريمة قتل جماعي. فقد وضعوا ست عشرة قنبلة في ثمانية باصات تنقل عمالًا فلسطينيين. وضبطت موقتات القنابل بحيث يتم الانفجار في الوقت الذي تكون فيه الباصات قد امتلأت تمامًا بالعمال. وقد اكتشف سائقو شركة «قلندية باس كومباني» القنابل بمحض المصادفة وفي اللحظة الأخيرة. ووصل النبأ إلى الصحفيين يوم الجمعة في السابع والعشرين من نيسان / أبريل 1984، بيد أن الرقابة العسكرية الإسرائيلية منعت نشر أية معلومات

عن المذبحة التي كانت تعد في الخفاء، مبررة هذا المنع «بمقتضيات الأمن». ولكن ما إن مرت بضعة أيام حتى اندلعت الفضيحة.

وعلى الرغم من كل الجهود التي بذلها حماة الإرهابيين ومن كل محاولاتهم لطي القضية اضطرت السلطات الإسرائيلية في نهاية المطاف تحت ضغط الأوساط التقدمية والرأي العام العالمي إلى الشروع في التحقيق واعتقال 27 شخصًا من المستوطنين القاطنين في الضفة الغربية. وتبين أن بينهم ضابطين من ذوي الرتب العالية، والحاخام ي. فالدمان، ومدير مدرسة دينية يهودية، وأعضاء بارزين في منظمة «غوش إيمونيم» اليمينية المتطرفة. كما اعتقل في هذه القضية رئيس هذه المنظمة ومؤسسها الحاخام موشي ليفينغر، ولكن السلطات أفرجت عنه بعد بضعة أيام. وعادت الرقابة العسكرية الإسرائيلية لتضع يدها على القضية وتمنع نشر أية تفصيلات عنها. ولم يسمح إلاّ بالإعلان عن أن محاكمة الإرهابيين ستجري في الحادي والثلاثين من أيار/ مايو عام 1984.

وشنت وسائل الإعلام الصهيونية حملة للدفاع عن المجرمين واصفة إياهم بأنهم «وطنيون» غيورون على مصالح إسرائيل.

وكان من أكثر المتحمِّسين في هذه الحملة رئيس الوزراء شامير الذي كان هو نفسه في الماضي القريب قائدًا لمنظمة «ليحي» الصهيونية الإرهابية الدموية التي ارتكبت العديد من الجرائم والفظائع من بينها مذبحة دير ياسين التي حدثت عام 1948 وقتل فيها أكثر من 240 عربيًّا. وفي هذه المرة أيضًا بذل الدعاة الصهاينة في تل أبيب كل ما بوسعهم لكي يبرهنوا على أن الإرهاب ظاهرة «غريبة»،«عرضية» بالنسبة إلى إسرائيل. وقد أدلى نائب رئيس الكنيست م. كوهين - أفيدوف بتصريح عنيف دافع فيه عن الإرهابيين المعتقلين دفاع المستميت مما جعل صحيفة «جيروزاليم بوست» تتهمه بالعنصرية في أشد صورها فظاظة.

وكتبت آنذاك صحيفة عربية تصدر في القدس أن «التضامن مع الإرهابيين يدل على الجهات التى

يعتمدون عليها ويرينا أين تكمن جذورهم».

وقد أشير إلى هذه «الجذور» إشارة أكثر تحديدًا في تصريح حركة «السلام الآن» حيث جاء أن الإرهاب في إسرائيل ليس بالظاهرة الغريبة أو العرضية بل «هو ثمرة فاسدة من ثمار الأيديولوجيا الشوفينية المتعصبة» أي الصهيونية.

ولا شك في أن الخاتمة التي انتهت إليها القصة تتحدث عن نفسها بنفسها وليست بحاجة إلى تعليق. فبعد تأجيل محاكمة المعتقلين مرات عديدة انعقدت المحكمة أخيرًا، ولكن الأحكام كانت تافهة إلى درجة جعلت المجرمين يقهقهون في وجوه من «حاكمهم» واستغل الصهاينة القضية برمتها لشن حملة دعائية محمومة تنضح بالحقد على الفلسطينيين والعرب جميعًا.

وفي نهاية عام 1986 تبين أن الإرهابيين الصهاينة الذين شاركوا في تفخيخ السيارات لم يعتقلوا جميعًا بعد. ففي الحادي عشر من كانون الأول /ديسمبر عام

1986 كتب مراسل وكالة اسوشيتدبرس في تل أبيب يقول:

«إن العضو الأخير في المنظمة العبرية السرية التي اعتقل أفرادها في بداية الثمانينيات لهجومهم على أهداف فلسطينية قد ثبتت عليه تهمة الانتماء إلى المنظمة الإرهابية والمشاركة في الهجوم الإجرامي.

وهكذا تبين أن إيرا رابوبورت المولود في الولايات المتحدة والذي كان يقيم في نيويورك قد شارك في عام 1980 في عملية تفجير سيارة بسام الشكعة رئيس بلدية مدينة نابلس الفلسطينية.

ويقول الموظف في محكمة منطقة القدس شاماش إن رابو بورت قد أفرج عنه بكفالة مالية قدرها مئة ألف دولار.. وكان البوليس الإسرائيلي قد أصدر أمرًا باعتقال رابوبورت في عام 1984 لانتمائه إلى مجموعة الإرهابيين اليهود الذين ارتكبوا جرائم ضد الفلسطينيين خلال الفترة الممتدة من عام 1980 إلى عام 1984.

واشتهرت هذه المجموعة التي أُلقي القبض عليها في نيسان / أبريل عام 1984 باسم المنظمة العبرية السرية، وصدرت خلال المحاكمات التي أعقبت ذلك أحكام بتجريم 25 شخصًا من أعضائها، ثم أفرج عنهم ما عدا خمسة.

أما رابو بورت فقد اعتقل يوم الأحد السابع من كانون الأول عام 1986 عند عودته من الولايات المتحدة بعد أن قضى فيها ثلاث سنوات. ولم يكن البوليس الإسرائيلي قد طلب تسليمه له، إلا أنه اتفق معه على إتاحة الفرصة له بعد اعتقاله لالتماس الاستئناف، ووعده بالتساهل معه إذا هو سلم نفسه. وكان رابو بورت هذا قد هاجر إلى إسرائيل في بداية السبعينيات وشارك في تأسيس مستوطنة شيلو في الضفة الغربية».

نعتقد أن هذا التحقيق يتحدث عن نفسه بنفسه ولا يحتاج إلى أي تعليق.

وفي أثناء ذلك كان استخدام السيارات المفخخة في العمليات الإرهابية (على الرغم من تصريح سكرتير الحكومة الإسرائيلية يوسي بيلين الذي أتينا على ذكره سابقًا) قد أصبح مسلحًا معترفًا به في ترسانة الأجهزة الخاصة في تل أبيب. وبين الفينة والفينة كانت تنفجر هذه «السيارات الجهنمية» في شوارع بيروت ناشرة الموت والخراب. واتسع نطاق هذه الظاهرة بصورة خاصة في النصف الثاني من عام 1981، ولم يعد ظهور «السيارات الجهنمية» مقتصرًا على بيروت الغربية فحسب، بل انتشر كذلك في المناطق الأخرى التي تسيطر عليها القوات الوطنية التقدمية اللبنانية وقوات حركة المقاومة الفلسطينية.

ففي السابع عشر من أيلول عام 1981 انفجرت سيارة شاحنة ملغمة بنحو 120 كيلوغرامًا من المتفجرات في سوق خضار مدينة صيدا في جنوب لبنان. وقد حدث الانفجار صباحًا، أي في الوقت الذي يكون فيه السوق والشوارع المؤدية إليه مكتظة بالناس، وأدى إلى وقوع العديد من الضحايا. وبلغ عدد القتلى 25 شخصًا

والجرحى 108 أشخاص من اللبنانيين والفلسطينيين، وكان معظمهم من الشيوخ والنساء والأطفال، وتحطم نحو ثلاثين سيارة كانت تقف بالقرب من مكان الحادث.

وفي اليوم نفسه قتل أربعة أشخاص وجرح ثمانية إثر انفجار سيارة مفخخة في منطقة شكا في شمال لبنان حيث تسيطر قوات الردع العربية وأنصار رئيس الجمهورية اللبنانية السابق سليمان فرنجية.

وقد اكتشفت في الوقت المناسب سيارتان مفخختان أخريان في صيدا وبيروت الغربية وأُبطل مفعول جهازي التفجير فيهما.

وأدلى الناطق الرسمي باسم منظمة التحرير الفلسطينية في هذا الصدد بالتصريح الآتي:

«إن هذه الجريمة الوحشية هي جزء من مؤامرة إسرائيل العدوانية وحرب الإبادة التي تشنها ضد الشعبين الفلسطيني واللبناني. إنها تهدف إلى تحطيم

صمود الجماهير والتفافها حول الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية...».

واندلعت في بيروت الغربية التظاهرات والإضرابات احتجاجًا على الجريمة البشعة وحدادًا على ضحاياها.

وعقدت القيادة الموحدة للقوات المسلحة لدى الحركة الوطنية اللبنانية وحركة المقاومة الفلسطينية اجتماعًا خاصًا للنظر في الوضع الناشئ وأصدرت بيانًا جاء فيه:

«... وضع العدو الإسرائيلي عبوات ناسفة في حي سكني في صيدا، وأدى الانفجار إلى وقوع ضحايا بشرية معظمهم من المدنيين. وكان الهدف منه إثارة موجة من ردود الفعل السلبية في أوساط أهالي جنوب لبنان. بيد أن أهالي صيدا والجنوب المعروفين بمواقفهم القومية والوطنية، والصامدين في وجه الهجمات الإسرائيلية البربرية المستمرة سيواصلون السير بعزم في طريقهم، ولن يتخلّوا عن قناعاتهم، ولن تخيفهم أعمال العدو الإرهابية الوحشية».

ودعت قيادة الحركة الوطنية اللبنانية وحركة المقاومة الفلسطينية جميع المواطنين إلى اليقظة، وأقرت سلسلة من الإجراءات لإشاعة جو من الاستقرار والأمن،وقررت دفع تعويضات مالية لأسر القتلى والمصابين، وترميم الأبنية التي هدمها الانفجار.

ولم يكن كل هذا سوى مشهد واحد من حملة الإرهاب التي شنتها الأجهزة الخاصة الإسرائيلية في لبنان.

أمامي الآن عدد من صحيفة أنترناشيونل هيرالد (تريبيون عدد السبت - الأحد 9-10 آب / أغسطس عام 1986). ويبدو في العمود الأول منه صورة شارع مكتظ برجال الإنقاذ والشرطة والإطفاء وسكان الأحياء المجاورة.. منظر معروف يثير في النفس عاصفة من الألم. كم من مرة شاهدت مثل هذا المنظر خلال عملي في لبنان طوال ثماني سنوات عندما كنت أُهْرَع إلى أمكنة انفجار السيارات المفخخة. يقول التعليق المكتوب تحت الصورة: «انفجار في بيروت يؤدي إلى مقتل 17 شخصا. رجال الإنقاذ يبحثون عمن بقي حيًّا في أحد شوارع بيروت الغربية حيث

انفجرت سيارة مفخخة فأودت بحياة 17 شخصًا وجرحت أكثر من خمسين».

وعلى العمود الثاني من الصحيفة «ريبورتاج» كتبته نورا بستاني مراسلة «الواشنطن بوست»:

«حدث انفجار، وهو الانفجار الكبير الثاني في بيروت الغربية خلال هذه الأسابيع، بين بنائين يحتويان على مكاتب الحزب الشيوعي اللبناني وحركة «أمل» الشيعية. وقد شب الحريق في كلا البنائين. وأخرج رجال الصحة عشرات السائقين من السيارات المتحطمة، وراح رجال الإنقاذ والجنود السوريون ورجال الشرطة اللبنانيون يزيلون الأنقاض، وبكى الجمهور المحتشد عندما وضعوا على النقالة جثة طفل متفحمة. وكان بين القتلى عدد من النساء وثلاثة أطفال. وكان رجال قوات الأمن اللبنانية يدعون الجمهور بمكبرات الصوت للتوجه إلى المستشفى الأميركي للتبرع بالدم. كان هذا هو سادس انفجار في بيروت خلال اثنى عشر يومًا، وقد أدَّى إلى تحطم المحال على كلا جانبى شارع عفيف طوبى.. ويقدر

وزن العبوة التي تفجرت بمئة وعشرة أرطال (خمسين كيلوغرامًا) من مادة ت. ن.ت موصولة بألغام من عيار 82مم وموضوعة في سيارة أوقفت بجانب مبنى يتألف من سبعة طوابق.. وكان قد حدث انفجار في هذا الشارع نفسه في الحادي والثلاثين من تشرين الأول عام 1981 أدى إلى مقتل 93 وجرح 225 شخصًا. وقد بلغ عدد ضحايا موجة التفجيرات الجديدة التي بدأت في السابع والعشرين من تموز (عام 1986) ثمانين قتيلًا و400 جريح».

اتهمت وسائل الإعلام اللبنانية من جديد أجهزة المخابرات الإسرائيلية وعملاءها في لبنان بارتكاب الجريمة التي حدثت في شارع عفيف طوبي. ومرة ثانية هز المسئولون في تل أبيب أكتافهم وكأنهم يقولون: القصة القديمة نفسها ولا توجد أية براهين تثبت صحتها. بيد أن الأحداث اتخذت في هذه المرة مسارًا آخر وظهرت البراهين التي يطالبون بها.

فقد تمكن رجال الأمن اللبنانيون من التعرف على سائق السيارة (الفيات 132) التي استخدمت في

تنفيذ الجريمة وألقوا القبض عليه، أو، بتعبير أدق، عليها، إذ كان السائق امرأة لبنانية في الثلاثين من عمرها اسمها لورا الهاشم، كانت تريد إيقاف سيارتها قرب مدخل أحد المساجد في وقت الصلاة الذي يحتشد فيه عشرات المصلين أمام باب المسجد، ولم يسمح لها قيم المسجد بذلك، وطلب منها الابتعاد عن المكان. وبعد وقوع الانفجار تم التعرف على المرأة وإثبات شخصيتها، وألقى القبض عليها. واستطاع المحققون أن يثبتوا أنها عميلة للموساد وأنها مرتبطة بشخص إسرائيلي يدعى داود، يقيم في بيروت الشرقية التي تسيطر عليها القوى اليمينية، وفي حوزته وثائق مزورة ويتسمى باسم «طوني». وكان طوني هذا هو الذي يوجه لورا الهاشم، وهو الذي سلمها السيارة المفخخة. ولا شك في أن التحقيق كان سيكشف أمورًا أكثر بكثير، بيد أن رؤساء المرأة الإرهابية بذلوا جهدهم للحيلولة دون هذا، فقد هاجم «مجهولون» السيارة التي كانت تنقل المعتقلة من مكان التحقيق إلى السجن وتمكنوا من اختطافها. وعلى الرغم من ذلك فقد كانت الأدلة التي تم التوصل

إليها كافية لكي يصرح وزير الداخلية اللبنانية بعد اجتماعه بالنائب العام بأن الانفجارات الأخيرة في بيروت الغربية هي من تدبير وتنفيذ عملاء الموساد.

ويجدر بنا هنا أن نورد بعض التفاصيل المثيرة للاهتمام التي اطلع عليها الصحفيون وهم يجرون تحقيقاتهم حول الجريمة. فبعد أن منع قيم المسجد المرأة الإرهابية من إيقاف سيارتها الملغومة أمام المسجد تابعت المرأة سيرها باتجاه محل صغير لبيع الملبوسات النسائية كانت قد اشترت منه عشية الحادث قطعة غالية الثمن وتعرفت على صاحبه. وقد توجهت إليه الآن ورجته أن يسمح لها بإيقاف سيارتها أمام محله بضع دقائق فقط، وعمدت إلى ترك مفاتيح السيارة في المحل. وكانت تتصرف بهدوء أعصاب وكأنها لم تكن تخشى، وهي الشقراء اللافتة للنظر ببزتها الجينز المتميزة، أن تنطبع صورتها في الأذهان، وتستحضرها الذاكرة عند الضرورة. وكان من المفروض أن ينتهي أجل صاحب المحل مع محله على يدي صاحبة الفيات المفخخة. بيد أن القدر شاء له أن

يغادر المحل إلى مكان قريب قبل الانفجار بدقائق كي يبقى حيًّا ويصف لرجال الأمن المرأة الإرهابية وصفًا دقيقًا. وعندما اعتقلوها وعرضوها عليه بين عدة نساء شقراوات ميزها على الفور، فانهارت أعصابها وكشفت عن شخصيتها الحقيقية، فهي لم تكن تتوقع أن ترى أمامها هذا الشاهد الذي كانت تظن أنه قد أصبح في العالم الآخر.

قالت الإرهابية في أثناء الاستجواب: إنها اجتازت (بسهولة) نقطة المراقبة على «الخط الأخضر» الفاصل بين شطري بيروت الشرقي والغربي إذ كان يرافقها ضابطان من الجيش اللبناني، وأنها غادرت بيروت الغربية بسيارة فيات مماثلة للسيارة التي نفذت بها جريمتها كان قد أعدها لها عميل للموساد يعمل في الشطر الغربي من العاصمة اللبنانية.

ونذكر بالمناسبة أن اختطاف لورا الهاشم قد جرى في بيروت الشرقية حيث تتمتع الأجهزة الخاصة الإسرائيلية. بحرية التصرف وبحماية الأوساط المسيحية اليمينية المتطرفة التي تربطها بتل أبيب

صلات مباشرة قديمة. ولا شك في أن إرسال الإرهابية للاستجواب في بيروت الشرقية بالذات كان من تدبير عملاء إسرائيل المتغلغلين في الأجهزة اللبنانية المعنية.

وفي تلك الأيام أعادت الصحف إلى الذاكرة حادث تفجير عملاء الموساد سيارة ملغومة بالديناميت في تشرين الأول عام 1981 في شارع عفيف طوبي بالذات. وقد حدث الانفجار قرب المبنى الذي يوجد فيه مقر قيادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وثبت آنذاك بما لا يقبل الشك اشتراك الموساد في تنظيم العملية الإجرامية.

عندما كنت أعمل في بيروت تسنى لي أن أقابل وأرى في التليفزيون وفي المؤتمرات الصحفية السيد يوسف بيطار الذي يعرفه لبنان بأسره وهو ضابط لبناني متقاعد وخبير بنزع الألغام وإبطال مفعول أي «فخ» معد للتفجير. ويمكن القول إنه يظل متأهبًا على مدار اليوم لتنفيذ واجباته ويستجيب للنداء في أية ساعة من ساعات النهار والليل، فيهرع إلى المكان الذي يوجد

فيه ما يثير الريبة من سيارة أو أسطوانة غاز أو لفافة «غامضة» ملقاة في الشارع. وغالبًا ما كنت أسمع خلال سني إقامتي وعملي في لبنان أن هذا الرجل الشجاع قد لقي حتفه وهو ينزع لغمًا أو أنه قد تشوه جراء انفجار عبوة ناسفة بين يديه.. إلخ.

وفي تلك الآونة التي افتضح فيها أمر الإرهابية الإسرائيلية وأقيم الدليل على أن أجهزة المخابرات في تل أبيب هي التي تضغط على أزرار «الآلات الجهنمية» نشرت الصحف وقائع لقاء مع يوسف بيطار دعا خلاله اللبنانيين من جديد لإبداء اليقظة والحذر وقدم عددًا من النصائح والتوصيات الهامة في هذا المجال. وكان قد بلغ عدد السيارات المفخخة التي نزع ألغامها حتى ذاك التاريخ (216) سيارة، وعدد أجهزة التفجير الأخرى التي أبطل مفعولها (1615) جهازًا (وسأستبق الأحداث وأذكر أنه قد تم في كانون الأول / ديسمبر 1986 اكتشاف عبوة ناسفة ذات قوة تفجيرية هائلة في مبنى مطار بيروت الدولي المكتظ بالناس، وقد اكتشفت هذه العبوة بفضل يقظة

المسافرين الذين كانوا هناك.. ولم يكن لدى أحد ذرة من الشك في أن هذا كان من فعل عملاء إسرائيل الذين تلقوا الأوامر من تل أبيب بأن يزيدوا من حدة توتر الأوضاع في لبنان).

وقد كتبت جريدة السفير البيروتية آنذاك بصدد موجة الإرهاب الجديد التي اجتاحت لبنان في الوقت الذي لاحت فيه تباشير الأمل بإنهاء النزاع الداخلي الذي تحرص تل أبيب أشد الحرص على استمراره وتصعيده.

«مرة أخرى يتبدى بوضوح الدور التخريبي لإسرائيل التي تحول دون إعادة السلام إلى لبنان».

وباختصار فإن الموساد وعملاءَه في لبنان قد افتضح أمرهم تمامًا هذه المرة ولم يعد بإمكانهم نفي التهمة عن أنفسهم. أما يوسي بيلين الذي كان قد شجب من باب النفاق تلك «الأساليب الإرهابية الفظيعة، كتفجيرات السيارات الملغومة بالديناميت، والذي صرح بأن الأجهزة الخاصة الإسرائيلية لا يمكن أن

تقوم بمثل هذه الأعمال فقد فضل هذه المرة أن يتجاهل الموضوع كله ويصمت. ولم تدحض تل أبيب التهم الموجهة إليها.

منذ مدة طويلة لم يعد أحد في لبنان يشك في أن الأحداث المأساوية لا تجري في هذا البلد إلا عندما يضغطون على الأزرار المناسبة في تل أبيب.

بالابتزاز والتهديد

«عملية مطار هيثرو»

في الثاني من حزيران / يونيو عام 1984 أقيم مؤتمر صحفي غير عادي في مكتب منظمة «أمل» الشيعية في منطقة برج البراجنة في بيروت دُعي إليه صحفيون محليون وأجانب، وقدم إليهم خلاله مجرمان كانت المخابرات الإسرائيلية قد جندتهما وكلفتهما باغتيال الشيخ راغب حرب إمام بلدة جبشيت الجنوبية، والمناضل البارز ضد المحتلين الإسرائيليين. وقد تمكن المجرمان من تنفيذ المهمة التي كلفهما بها أسيادهما. ولكن بعد أسابيع قليلة تمكن رجال المقاومة الوطنية من إلقاء القبض عليهما وإحضارهما إلى بيروت الغربية حيث كان عليهما أن ينالا جزاء ما اقترفته أيديهما.

إلى طاولة مغطاة بآلات التسجيل ومنارة بأضواء مصوري التليفزيون جلس ثلاثة أشخاص تعلقت بهم أبصار مندوبي الصحف ووسائل الإعلام الذين غصت بهم القاعة. في الوسط كان يجلس الممثل الرسمي لمنظمة «أمل» الشيخ حسن المصري وقد جلس عن يمينه وشماله شابان غير حليقين هما على بشير ورضوان فقيه، من أهالي بلدة كفر تبنيت الجنوبية، وهما من المتعاونين مع العدو وعضوان في فصائل ما يسمى «الحرس الوطني» التي شكلها المحتلون.

تحدث رجل الدين الشيعي الشيخ المصري عن مقتل الإمام راغب حرب مشيرًا إلى أن هذه الجريمة هي إحدى الجرائم العديدة التي ترتكب اليوم على أرض لبنان، وفضح خطط إسرائيل الرامية إلى تشكيل إدارة عملية (محلية) في المناطق المحتلّة، وتحدث عما يسمى «جيش لبنان الجنوبي» الذي يضم المارقين والمرتدين وخونة الشعب اللبناني من أمثال هذين المجرمين اللذين يمثلان الآن أمام رجال الإعلام في

هذه القاعة. ثم أعطى الشيخ بعد ذلك الكلمة لعلي بشير.

طفق هذا ينشق بأنفه المرة إثر الأخرى ويمسح عينيه المحمرتين محاولًا أن يثير بمظهره شفقة الحضور، وروى بصوت مرتعش كيف حدثت عملية القتل وكأنه مجرد شاهد لا علاقة له بالأمر، وعدد أسماء شركائه من أفراد «الحرس الوطني» إياه، ملقيًا بكامل المسئولية عن مقتل الإمام حرب على عاتقهم:

«ذات مرة استدعونا (عدد مرة أخرى أسماء شركائه) إلى الثكنات الإسرائيلية في مدينة النبطية لنقابل الحاكم العسكري الذي عينته تل أبيب والمعروف لدينا باسم «أبو يوسف». وقد أمرنا أبو يوسف بقتل الإمام راغب حرب. ووعد بأن يدفع لكل منا لقاء هذا عشرة آلاف ليرة لبنانية، فوافقنا. واجتمعنا مرة أخرى في مساء اليوم المحدد وهو السادس عشر من شباط / فبراير في الثكنات الإسرائيلية في النبطية، وكنا ثمانية (مرة أخرى ذكر أسماء شركائه). ومن هنا توجهنا إلى بلدة جبشيت. وعندما ساد الظلام كنا قد

وصلنا إلى منزل الإمام. طرقنا الباب ففتح لنا بنفسه فأطلق عليه أحدنا النار من بندقية آلية، وأطلق بقيتنا النار على الجانبين لإخافة أهالي البلدة ومنعهم من الإمساك بنا. وعدنا إلى النبطية وأبلغنا «أبو يوسف» أن المهمة قد نفذت. وكان هو قد علم بهذا قبل أن نخبره. ودفع لكل منا على الفور عشرة آلاف ليرة لبنانية».

وروى رضوان فقيه قصة القتل بالكلمات نفسها تقريبًا. وعندما سألهما الصحفيون عن سبب قدومهما إلى بيروت أجابا بأنهما أتيا إلى هنا لينفذا مَهامًّا جديدة كلفتهما بها الأجهزة الخاصة الإسرائيلية. فقد أُمرا هذه المرة بقتل عدد من القادة البارزين في حركة أمل. وتلقيا وعدًا كذلك بأن ينال كل منهما لقاء كل عملية إرهابية ناجحة عشرة آلاف ليرة. ولكنهما وقعا هنا في قبضة أجهزة الأمن التابعة لمنظمة أمل.

بيد أن عملاء إسرائيل العاملين في بيروت الغربية، كما ذكرنا في الفصل السابق، لم يكونوا ملزمين بتلقي الإيعازات من أسيادهم المقيمين فى الجزء المحتل من

جنوب لبنان. وقد أكدت ذلك مرة أخرى الأحداث التي جرت في الأول من أيار / مايو عام 1984 في منطقة تقع على بعد عشرين كيلومترًا جنوب مدينة طرابلس.

ففي هذا اليوم اصطدمت سيارة فيها ثلاثة إسرائيليين بحاجز إقامة الجنود السوريين العاملين في لبنان ضمن قوى الردع العربية. وعندما شاهد الإسرائيليون الجنود السوريين فتحوا عليهم نيران أسلحتهم وحاولوا الهرب، ولكنهم لم يتمكنوا من ذلك وألقي القبض عليهم، وعثر في سيارتهم على أسلحة وأجهزة اتصال لاسلكي وتصوير. وكان واضحًا أنهم ينفذون مهمة استخبارية في مواقع القوات السورية.

ولكن ما إن انتشر خبر الاعتقال حتى بدأت تل أبيب على الفور تمثل دور المتهم البريء وراحت تدعي أن المعتقلين كانوا يقومون بجولة سياحية في شمال لبنان، وأنهم «دبلوماسيون» ويتمتعون بالحصانة الدبلوماسية، ولذا فإن على سورية أن تفرج عنهم فورًا بموجب اتفاقية جنيف!

وكما ترون فإن تل أبيب تُهرع عند الحاجة إلى الاستشهاد بهذه الاتفاقية التي لا تكف هي نفسها عن خرقها بفظاظة.

ولكن من أين أتى هؤلاء «الدبلوماسيون» الإسرائيليون إلى شمالي لبنان؟ إن وجودهم على الأرض اللبنانية يمكن تفسيره بسهولة. ففي حزيران / يونيو عام 1982 عندما اجتاح المعتدون الإسرائيليون لبنان جلبوا معهم بقوة الحديد والنار «بعثة دبلوماسية» مزعومة اتخذت لها مقرًّا بكل وقاحة في اليرزة - إحدى ضواحي بيروت - غير بعيد عن قصر الرئاسة ووزارة الدفاع اللبنانية. وهذه «البعثة» بالذات هي التي أملت آنئذ على السلطات اللبنانية شروطها «السياسية»، وبمساعيها بالذات فرضت على لبنان «اتفاقية 17 أيار» عام 1983 التي حولت البلاد إلى محمية إسرائيلية. وبعد توقيع هذه «الاتفاقية» تضخم «مكتب الاتصال» كما أصبحوا يسمون «البعثة» المذكورة آنفًا، وانتفخ كالعلقة التي امتلأت دمًا.

وفي شباط / فبراير عام 1984 شهد لبنان أحداثًا هامة وجهت إلى السياسة الأميركية والإسرائيلية ضربات قوية وانتهت باتفاقية 17 أيار إلى سلة المهملات. وطالبت السلطات اللبنانية، ونعني بها الحكومة اللبنانية الجديدة التي شكلها رجل السياسة المعروف رشيد كرامي، برحيل «الدبلوماسيين» الأدعياء من البلاد فورًا، بيد أن «مكتب الاتصال» اكتفى بالانتقال إلى بلدة الضبية الواقعة في منطقة تسيطر عليها القوى المسيحية اليمينية حيث واصل القيام بمؤامراته ودسائسه لإجهاض أية نزعات إيجابية في حياة لبنان السياسية الداخلية.

وكانت الصحف المحلية لا تنفك تتهمه بالتسبب في خرق إيقاف النار على «الجهات التقليدية» للحرب الأهلية في لبنان، وبإثارة صدامات دموية جديدة في البلاد بين الأطراف المتنازعة. وقد كتبت الصحافة عن تشكيل مركز تجسسي إرهابي حقيقي في الضبية. وكان العاملون في هذا المركز بالذات هم «السياح» الذين وقعوا في أيدي السوريين.

وفي نهاية الأمر اضطر «الدبلوماسيون الإسرائيليون إلى مغادرة لبنان، وأخليت مجموعة الأبنية التي كانوا يشغلونها، ولكن العملاء الإسرائيليين المقيمين في بيروت الشرقية لا يزالون يمارسون نشاطهم باطمئنان، كما يتضح من حديث المرتزقة الإسرائيلية لورا الهاشم، ويواصلون تنظيم العمليات الإرهابية وتنفيذها في المناطق التي تسيطر عليها القوى الوطنية. وهم يتبعون الأسلوب التقليدي في تجنيد العملاء المحليين: أي الإخافة والابتزاز وشراء الضمائر وهؤلاء العملاء المحليون هم من اللبنانيين والفلسطينيين الذين وقعوا لسبب أو لآخر في حقل رؤية الموساد أو آمان أو شين بيت.

وقد صادفني أن التقيت في بيروت في حزيران / يونيو عام 1983 الصحفي اللبناني سعدون حسين الذي كان معتقلًا في معسكر أنصار الرهيب، وبقي هذا المعسكر مدة طويلة قائمًا بالقرب من النبطية. وكان المحتلون قد اعتقلوا سعدون حسين في نهاية حزيران /يونيو 1982 في جنوب لبنان خلال مداهمة إحدى

القرى الجنوبية قرب مدينة صور. طوق الجنود الإسرائيليون القرية وحشدوا جميع الذكور - بدءًا من سن الثانية عشرة فصاعدًا - في الساحة، وألقوا القبض عليهم ونقلوهم إلى المعتقَل. كان عدد المعتقلين 400 شخص، وشاء القدر لسعدون أن يذوق جميع أصناف العذاب التي يلقاها المعتقلون اللبنانيون والفلسطينيون على أيدي الجلادين الإسرائيليين. فقد مر عبر «مراكز التصفية» - في سجون صور وصيدا، ثم نقلوه إلى إسرائيل لاستجوابه هناك، ثم أعادوه إلى جنوب لبنان وزجوا به في معسكر الاعتقال «أنصار» الذي كان الإسرائيليون قد أقاموه حديثًا. وتفيد معطيات الصليب الأحمر الدولي أن معسكر أنصار كان يضم آنذاك زهاء تسعة آلاف سجين يعيشون في ظروف لا إنسانية ويتعرضون كل يوم لمختلف ضروب الاضطهاد الجسدي والنفسي. كان الجلادون يستخدمون سلاح التجويع والمرض وحرمان السجناء من المساعدة الطبية كي يحطموا إرادتهم ويجبروهم على الرضوخ والإذعان.

وكانوا يطبقون أسلوب الاستجوابات التي لا تنتهي مع عمليات «غسل الدماغ» والإرغام على تعبئة الاستمارات المذلة، والترهيب والترغيب، وذلك لمساعدة الأجهزة الخاصة الإسرائيلية على انتقاء عملاء لها في لبنان والدول العربية الأخرى، وكذلك في الساحة الدولية.

وكانوا يأخذون وثائق إثبات الشخصية من المعتقلين فور إلقاء القبض عليهم، ولا يعيدونها لهم بعد الإفراج عنهم. قال لي سعدون حسين وهو يحدثني عن ذلك مبتسمًا بسخرية.

- لا أدري.. ربما هناك الآن في لبنان أو في أي مكان آخر عميل إسرائيلي يحمل اسمي ووثائقي. فإسرائيل قد استولت على آلاف الوثائق الحقيقية «غير المزورة» في أثناء اجتياحها لبنان. كما أنها جمعت الكثير من استمارات الاستجواب وشتى المعلومات بشكل عام عن مئات الآلاف من اللبنانيين والفلسطينيين.

وتحدثت الصحف اللبنانية عن النشاط الواسع الذي تمارسه الأجهزة الخاصة الإسرائيلية في المنطقة المحتلة من جنوب لبنان لتجنيد السكان المحليين. من ذلك على سبيل المثال أن عملاءها جاؤوا إلى منزل أحد سجناء معتقل أنصار وقالوا لأهله وأقاربه:

- هل تريدون أن تساعدوا قريبكم؟ هل تريدون إنقاذه؟ إذا كنتم تريدون هذا عليكم أن تنفذوا ما نوكله إليكم من مهام. أما إذا رفضتم فإنكم لن تروه حيًّا أبدًا. أو أنهم يقولون للمعتقل وهم يعذبونه في أثناء الاستجواب:

- إن أهلك يعيشون في المكان الفلاني ضمن المنطقة الواقعة تحت سيطرتنا. فإذا وافقت على العمل معنا سنفرج عنك ولن نمسهم بسوء. أما إذا خدعتنا فالويل ثم الويل لك ولأسرتك! قرّر بنفسك..

وكان الكثيرون لا يصمدون للامتحان.

وقد حدثني أحد سجناء معتقل أنصار واسمه وليد عن هذه التجربة....

جاء وليد بنفسه إلى «مركز التصفية» إلى سجن التعذيب الذي أقامه المحتلون في مبنى السراي في صيدا - وقدم لهم نفسه رافعًا رأسه بكبرياء. وكانوا هناك ينتظرون مقدمه.. فمنذ أيام قبض المحتلون على إخوته الأربعة وأخضعوهم للاستجواب مع التعذيب، وكان أحدهم قد خرج لتوه من المستشفى حيث كان يعالج من الجراح التي أصيب بها في أثناء القصف الإسرائيلي لصيدا في صيف عام 1982. ولم تكن جراحة قد التأمت تمامًا فانفتحت ثانية في السجن الإسرائيلي ولم يقدموا له هناك المساعدة الطبية فالتهبت الجروح. وأصبح المريض مهددًا ببتر قدمه. وأعلن الجلادون على الملأ: إذا استسلم وليد سنفرج عن إخوته، وإذا لم يستسلم يكون هو المسئول عن مصيرهم.

وهكذا جاء وليد بنفسه إلى «مركز التصفية». وقد وافقه رفاقه فى العمل السرى وفى مجموعة المقاومة

الوطنية على قراره وقالوا له: اذهب ؛ إذ كانوا واثقين من أن الجلادين لن يستطيعوا تحطيم إرادة وليد، ولن يستطيعوا مهما عذبوه أن يبتزوا منه من المعلومات أكثر مما يعرفونه عنه. حدثني وليد عن هذا قائلًا:

- قبل أيام من هذه الأحداث كان أحد رفاقنا قد وقع في أيدي الأعداء، ولم يحتمل التعذيب فذكر لهم اسمى وعنواني. جاء الإسرائيليون ليلًا وطوقوا حيَّنًا والمبنى الذي نسكن فيه واقتحموا بيتنا، ولكنهم لم يجدوني، إذ كنت آنذاك أنفذ مهمة قتالية فأخذوا إخوتي كرهائن.

سألته:

- وماذا كانوا يعرفون عنك؟

- كانوا يعرفون أنني شاركت في تنفيذ عمليات قتالية ضدهم وضد الذين خانوا الوطن والشعب وخدموا العدو، وإنني كنت أعرف مخابئ للسلاح والذخيرة..

وكل هذا كان مذكورًا في إفادة رفيقنا التي أطلعوني عليها بعد استجوابي وتعذيبي عشرات المرات.

- وأنت لا تزال بعد هذا كله تسمي هذا الشخص... رفيقًا؟

- نعم - أجابني وليد بلهجة قاطعة - ولست أنا وحدي، بل وجميع من اعتقل من أفراد مجموعتنا بناءً على إفادته. لقد صفحنا عنه.

- لماذا؟

لوى وليد شفتيه بمرارة وقال:

- فيما بعد، عندما أدرك الجلادون أنهم لن يحصلوا على أي شيء منا، وضعوا جميع أفراد مجموعتنا المعتقلين في زنزانة واحدة وألقوا إلينا بالشخص الذي وشى بنا، ظنًّا منهم بأننا سننتقم منه. ولكننا صفحنا عنه على الرغم من أنه كان يتوسل إلينا راجيًا أن نقتله.

- ولكنكم صفحتم عن خائن....

- كنا نعلم كيف أرغمه الإسرائيليون على الكلام. لقد أدخلوا زوجته الشابة إلى الزنزانة التي يستجوبونه فيها، وجردوها من ثيابها، وهددوا باغتصابها أمام عينيه. كانوا خمسة. وكانوا يتخفون بألقاب منتحلة وهي: أبو ماني وأبو قسطنطين والرائد موسى والعقيد أبو عليا وأبو داود. لم يستطع صاحبنا الصمود أمام هذا التهديد. لقد كان وهو بيننا ينتحب كالأطفال ويرجونا أن نقتله، ولكننا أبقينا على حياته.

كان الجلادون يستجوبون وليدًا مرتين في اليوم، إحداهما ليلًا وكانوا يتعاقبون على استجوابه فيضربه بعضهم بوحشية ويتفنن في تعذيبه، في حين يحاول آخرون استدراجه ويعرضون عليه التعاون مع الموساد ويعدونه لقاء ذلك بمنحه مبالغ كبيرة من المال وبالتنعم بحياة رغدة في مكان ما في أميركا الجنوبية باسم مستعار لا يعرفه به أحد.

وكان المطلوب منه بادئ ذي بدء أن يبوح لهم بأسماء الذين يشاركونه في عمليات المقاومة ولا يزالون مجهولين لديهم، وأن يدلهم على مخابئ السلاح

والمتفجرات، وأن يذكر لهم أسماء القادة والمنظمات والأحزاب الذين يقفون وراء النشاط الفدائي.

وكان وليد يلزم الصمت، فيصيح الجلادون في وجهه:

- أنت إرهابي! أنت إرهابي!

وذات مرة لم يتمالك وليد نفسه فصاح بجلاديه:

- أنتم الإرهابيون. أنتم محتلون وأنا وطني، إنني أقاتلكم في سبيل بلدي وشعبي وأرضي! إنني أفعل ما يفعله الآن كلُّ لبناني وطني حقيقي.

وقد ضربوه في هذه المرة بوحشية تفوق الوصف.

وهاكم في النهاية شهادة أخرى تبين كيف تتصرف الأجهزة الخاصة الإسرائيلية في المناطق العربية المحتلة. وسأكتفي في هذه المرة أيضًا بذكر الاسم الأول للشاهد الذي وقع في أيديهم حفاظًا على سلامته وسلامة أقاربه لأنه لا يزال حتى اليوم يعيش

في لبنان في منطقة يمارس فيها العملاء الإسرائيليون نشاطهم.

اسمه أديب، وعندما تقابلنا بعد خروجه من معتقل أنصار كان عمره واحدًا وعشرين عامًا وكان طالبًا يدرس الفنون. قال لي:

- اعتقلني الإسرائيليون في العاشر من تموز / يوليو عام 1982، وهو اليوم الذي أتممت فيه العشرين من عمري.

ألقوا القبض على في مدينة صور. وفي ذلك اليوم جمع المحتلون في إحدى ساحات المدينة الرجال من عدة أحياء وصفُّوهم وقاموا بعملية «التعرف على الإرهابيين»، وذلك بتسيير سيارة ببطء أمام الرجال المصفوفين في الساحة ليتعرف المخبر المختبئ في السيارة على «الإرهابيين» كان رأس المخبر مغطى بكيس له فتحتان عند العينين، وبناءً على إشاراته كان الجنود الإسرائيليون يخرجون من الصف بعض الرجال ويوقفونهم جانبًا. قال لي أديب موضحًا.

- عمل الإسرائيليون منذ سنوات على تجنيد عملاء لهم في صور مكلفين بالكشف عن نشطاء الوطنيين وأعضاء الحزب الشيوعي والمقاتلين وقادة القوى الوطنية، وبوضع قوائم بأسمائهم وعناوينهم. وقد ألقي القبض في ذاك اليوم على أكثر من 500 شخص وعلى جميع الشباب الذين أوقفوا خلال المداهمة. عصبوا عيوننا وأوثقوا أيدينا خلف ظهورنا وحشرونا في السيارات ونقلونا إلى إسرائيل، وألقوا بنا في معسكر اعتقال كانوا بنوه عام 1967. وهناك «صنَّفونا» وكتبوا على ظهورنا بالدهان اسم الحزب أو المنظمة التي ينتمي إليها كل منا.

وقد كتبوا على ظهر أديب كلمة «شيوعي».

لم يكن أديب من مقاتلي القوات الوطنية، وكان سبب مجيئه إلى صور هو زيارة أقاربه خلال العطلة الصيفية، ولكنهم كانوا يعرفون كل شيء عن معتقداته السياسية، وهو كذلك لم ينف انتماءه إلى الحزب الشيوعي اللبناني، وكان هذا هو «ذنبه» من وجهة نظر الأجهزة الخاصة الإسرائيلية.

حدثني أديب كيف كان حراس السجن المسلحون بالهراوات يتهددونه بالضرب عندما يقرأون ما كتب على ظهره، ويدفعونه بعنف ويوجهون إليه كلمات مهينة.

- ولكن نحن أيضًا لم نكن نسكت لهم، وكنا نرد على سخريتهم وإهاناتهم بكلمة واحدة فقط هي «نازيون»، وليتك كنت ترى كيف كانت تثور ثائرة أعدائنا عندما كنا نصفهم بهذا الوصف!

وكانت الأجهزة الخاصة الإسرائيلية تعمل على تجنيد عملاء في هذا المعسكر. وكانت تفضل الأشخاص المعروفين بآرائهم اليسارية ومبادئهم الدينية وأنسابهم العريقة التي لها في نفوس الناس مكانة خاصة. أمثال هؤلاء السجناء كانوا يحظون باهتمام شديد من قبل الأجهزة الخاصة الإسرائيلية التي كانت تثابر على «قولبتهم» بإصرار شديد مهما تطلب ذلك من وقت وجهد. وقد نظمت هذه الأجهزة «سيولة» دائمة في المعسكر، فكانت لا تنفك تنقل بعض المعتقلين إلى مكان ما وتأتي بالبعض من مكان آخر. ولا شك في أن

هذه الأجهزة كانت تصيب بعضَ النجاح في تجنيد عملاء جدد من اللبنانيين والفلسطينيين الذين يقعون بين مخالبها، ومما يشهد على ذلك أن الكثيرين من هؤلاء العملاء المجندين قد افتضح أمرهم فيما بعد وألقت القبض عليهم أجهزة الأمن التابعة لحركة المقاومة الفلسطينية والحركة اللبنانية الوطنية. وكان عدد غير قليل منهم يسلم نفسه إلى هذه الأجهزة ويساعدها في الكشف عن عملاء إسرائيليين آخرين. وهذا ما حدث، على سبيل المثال، مع محمد يوسف عضو منظمة فتح الفلسطينية الذي قبض عليه الإسرائيليون، وأذاقوه، كما قلت صحيفة «أوريان لي جور» البيروتية أفظع أنواع التعذيب الجسدي والمعنوي. وقد هدده الجلادون بقتل جميع أقاربه المقيمين في ألمانيا الغربية إذا هو لم ينفذ المهام التي يوكلها إليه الموساد. ولم يحتمل محمد يوسف التعذيب والتهديدات ووافق على «التعاون». فكلفوه بالتوجه إلى بيروت وقتل بعض قادة منظمة التحرير الفلسطينية. ولكن ما إن وصل إلى بيروت حتى سلم نفسه وكشف عن خطط الموساد الرامية إلى اغتيال

القادة الفلسطينيين في العاصمة اللبنانية وقد صفح عنه رفاقه ولكنه ما لبث أن انتحر بعد فترة آملًا بأن ينقذ بهذا أسرته في ألمانيا الغربية من انتقام الموساد.

وقد أكدت منظمة فتح في البيان الذي أصدرته حول هذا الموضوع وجود تعاون وثيق بين الموساد والأجهزة الخاصة في ألمانيا الغربية وأشارت إلى أن هذا التعاون «يستلهم مبادئ النازية».

لقد حدث كل هذا في عام 1979، وفي أوائل عام 1986 وفي ليلة الرابع والعشرين من شباط / فبراير قام «مجهولون» بمجزرة في الشطر الغربي من بيروت سقط ضحيتها أكثر من أربعين عضوًا بارزًا في الحزب الشيوعي اللبناني كان من بينهم عضو لجنة الحزب المركزية سهيل الطويلة، وعشية هذا الحادث كان إرهابيون يقودون دراجات نارية قد أطلقوا النار على أحد قادة منظمة الحزب في بيروت فأردوه قتيلًا.

وعلى إثر ذلك اتخذت القوى الوطنية اللبنانية إجراءات حاسمة أدت إلى اعتقال مجموعة من

الإرهابيين، وفي الرابع من آذار/ مارس تم إعدام أحد عشر إرهابيًّا رميًا بالرصاص. وكشفت التحريات، كما أفادت الصحف المحلية، عن أن هذه المجموعة الإرهابية كانت قد قتلت 277 شخصًا وجرحت 1111 شخصًا، كما قامت بعدد كبير من عمليات التفجير والتخريب. وبالطبع كان بين «منفذي» العمليات الإرهابية متعصبون - ظلاميون، بيد أن القادة كانوا من عملاء إسرائيل. ولم يكن من قبيل المصادفة أن تجمع أكثرية صحف بيروت على أن «بعض أعضاء المجموعة الإرهابية كانوا على ارتباط بجهاز المخابرات الإسرائيلية «الموساد».

وعلى كل لم يكن قادة الموساد وآمان وشين بيت يحرصون كثيرًا على أن يكتموا وجود عملاء كثيرين لهم في لبنان. بل بالعكس، فقد عمدوا في أثناء الاجتياح الإسرائيلي للبنان في صيف عام 1982 إلى استخدام عملائهم لنشر إشاعات، وحتى «معلومات موثوق بها»، تقول إن عملاء المخابرات الإسرائيلية متغلغلون في صفوف حركة المقاومة الفلسطينية

والحركة الوطنية اللبنانية من القاعدة إلى القمة. وظهر فجأة في المناطق المحتلة بعض الفلسطينيين واللبنانيين مرتدين زي الضباط الإسرائيليين، وتبين أن هؤلاء كانوا يعملون خلال سنين عديدة لصالح الموساد أو آمان. وكان «المخبرون» المقنعون يساعدون الإسرائيليين على الكشف في أوساط اللبنانيين والفلسطينيين الذين اعتقلوا خلال المداهمات الجماعية عن نشطاء الوطنيين المناضلين ضد الاحتلال. وكان العملاء الإسرائيليون ينشرون إشاعات كاذبة عن خيانة وتخاذل العديد من الوطنيين البارزين، فعندما كنت في بيروت الغربية التي كان يحاصرها الإسرائيليون جاء أحدهم فجأة وأخبرني أن القائد العسكري الفلسطيني البارز فلانًا، الذي كنت قد التقيته مرارًا في أثناء زياراتي لجنوب لبنان، هو عميل إسرائيلي. ولم أعلم إلا بعد شهرين وأنا في دمشق أن هذا الخبر كان كاذبًا، وأن القائد الذي افتروا عليه ظل محاصرًا عدة أسابيع، ثم استطاع الإفلات من الطوق، وقد استعاد الآن اعتباره وسمعته الطيبة.

وأعتقد أن لا حاجة بنا إلى شرح الأهداف التي كانت الأجهزة الخاصة الإسرائيلية تسعى إلى بلوغها من وراء إقناع اللبنانيين والفلسطينيين عن طريق الإشاعات الاستفزازية الكاذبة بأنها قادرة على كل شيء، ومن وراء النَّيل من روحهم المعنوية وتثبيط هممهم عن طريق إقناعهم بأن صفوفهم ملأى بالخونة والمدسوسين. ومع ذلك فإن زرع العملاء الإسرائيليين هؤلاء العملاء بالذات تمكن الموساد من تنظيم عمليات إرهابية استفزازية ضد قادة منظمة التحرير الفلسطينية وفي الساحة الدولية، ولا سيما في أوربا الغربية. وكانت هذه العمليات الأخيرة تهدف إلى تأليب الرأي العام الدولي على الفلسطينيين وعلى المتعاطفين معهم.

في أوائل تشرين الأول / أكتوبر عام 1981 حضرت في بيروت مؤتمرًا صحفيًّا عقدته قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بمناسبة اغتيال المناضل الفلسطيني البارز ماجد أبو شرار في روما. وقد صرح في هذا المؤتمر عضو اللجنة التنفيذية في المنظمة أبو

إياد قائلًا إن منفذي عملية الاغتيال في روما هم عملاء الموساد وطالب السلطات الإيطالية بإجراء تحقيق دقيق ومعاقبة المذنبين. ودحض أبو إياد مزاعم وكالات الأنباء الغربية التي تدعي أن الاغتيال تم بأيدي أفراد ينتمون إلى مجموعة فلسطينية «معارضة»، ووصفها بأنها محاولة لخداع الرأي العام العالمي وتبرئة الإرهابيين الإسرائيليين وحماتهم في واشنطن من المسئولية عن هذه الجريمة البشعة.

وكان ماجد أبو شرار، وهو المشرف على دائرة الإعلام في منظمة التحرير الفلسطينية وعضو أمانة سر الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، موجودًا في روما للمشاركة في الندوة العالمية من أجل التضامن مع الكتاب والصحفيين والمثقفين الفلسطينيين. ولم يلق القبض على مرتكبي جريمة اغتياله، بل إن الدعاية الغربية راحت تزعم أن القتلة ينتمون إلى مجموعة «أبو نضال» التي تطلق على نفسها اسم «فتح - المجلس الثوري- والتي انشقت عن منظمة فتح الأساسية في عام 1970. وقد قيل عن

«أبو نضال» نفسه (اسمه الحقيقي صبري البنا) وعن منظمته الكثير من المعلومات المتناقضة، وجهت لهما مختلف الاتهامات، وحيكت حولهما شتى الإشاعات والروايات والأقاويل المتضاربة بحيث أصبح من المتعذر، على ما يبدو التمييز بين الصدق والكذب وبين الحقيقي والمختلق. فهو من وجهة نظر الدعاية الغربية والصهيونية تجسيد كامل مكتمل للإرهاب، ووحش دموي غامض يحفل سجله الأسود بعشرات الجرائم الشنيعة ومئات الضحايا البشرية. ويحمل التقرير الخاص لوزارة الخارجية الأميركية المنشور في نهاية عام 1985 مجموعة «أبو نضال» المسئولية عن أكثر من ستين غارة شنها إرهابيون خلال السنوات الثماني الأخيرة، حدث نصفها في السنتين الماضيتين.

وأصبح من عادة وسائل الإعلام الغربية أن تتذكر قبل كل شيء عند وقوع أية عملية إرهابية في أي جزء من العالم «مجموعة أبو نضال» وتربطها حتمًا إما بليبيا أو بسورية. ولكن في الآونة الأخيرة بدأت تتزايد الشكوك في صحة هذه الادعاءات. إذ أن توقيت هذه العمليات

يأتي دائمًا منسجمًا كل الانسجام مع المصالح... الإسرائيلية!

فحكومة بيجن شرعت منذ بداية عام 1982 تعد العدة للعدوان على لبنان دون أن تحيط هذا الأمر بسرية خاصة. ووضعت خططها بكل عناية، وحددت خطواتها السياسية والعسكرية، وأعلنت أنها ستوجه ضربة إلى لبنان حالما يقوم «الإرهابيون الفلسطينيون» بأي عمل يمس «مصالح» إسرائيل (أيًّا كان شكل هذا العمل). وقد وقع هذا «المس بالمصالح» حالما تلقت تل أبيب من واشنطن «الضوء الأخضر» للبدء بالعدوان. ففي الأيام الأولى من حزيران / يونيو عام 1982 أطلق إرهابيون الرصاص في لندن على السفير الإسرائيلي شلوم آرغوف فأصابوه بجروح خطرة.

وسارع رئيس الموساد إلى الإدلاء بتصريح ادعى فيه أن الإرهابيين ينتمون إلى مجموعة «أبو نضال». واتخذت إسرائيل من محاولة الاغتيال ذريعة لبدء العدوان الذى أعدت له منذ وقت طويل.

وبعد العمليتين الإرهابيتين اللتين وقعتا في نهاية كانون الأول / ديسمبر من عام 1985 في مطاري روما وفيينا والموجهتين ضد ركاب شركة الطيران الإسرائيلية «العال» (أسفرتا عن مقتل 18 شخصًا وجرح 113 شخصًا) وجهت الاتهامات مرة أخرى إلى مجموعة «أبو نضال». وكتب مراسل «النيويورك تايمز» في إسرائيل آنذاك يقول: «أدلى وزير الدفاع إسحاق رابين يوم الأحد بتصريح قال فيه تقويمات إسرائيل الأولية تدل على أن المسئول عن الهجومين في المطارين هو الإرهابي الفلسطيني أبو نضال. وناقش مجلس الوزراء الإسرائيلي في اليوم نفسه الخطوات التي يجب اتخاذها ردًّا على الهجومين اللذين قام بهما إرهابيون يوم الجمعة وأديا إلى مقتل 18 شخصًا وجرح أكثر من 110 أشخاص. وأحيط مضمون النقاش بالسرية، بيد أن المعلومات الصادرة عن الأوساط الحكومية تدل على أن الرأي السائد الآن هو الامتناع مؤقتًا عن اتخاذ أية تدابير انتقامية وذلك من أجل الاستفادة من المكاسب الدبلوماسية

والدعائية التي وفرتها الموجة الأخيرة من الإرهاب الفلسطيني!!.

وهكذا فإن مجموعة «أبو نضال» تنفذ عمليات إرهابية تعود على إسرائيل ب «مكاسب دبلوماسية ودعائية». فكيف لنا بعد هذا أن لا نتذكر القاعدة القانونية التي تقول: عند التحقيق في الجريمة فتش قبل كل شيء عن المستفيد.. والمستفيد هنا كما يتبين لنا بكل وضوح، هو إسرائيل!

وقد جاء في مقاله الصحفي الفرنسي أمنون كابيليوك المتخصص بشؤون الشرق الأوسط التي نشرها في مجلة «موند ديبلوماتيك» الشهرية بعنوان «إسرائيل: إرهاب الدولة بحجة مكافحة «الإرهابيين»: «غالبًا ما ينشأ انطباع يوحي بأن «أبو نضال» (عدو عرفات اللدود) من جهة، والسلطات الإسرائيلية من جهة أخرى يعملان من أجل هدف واحد هو: تشويه سمعة قيادة منظمة التحرير الفلسطينية.. إن نشاط «أبو نضال» لا ينفك يثير المزيد من الريبة، فالعمليات.. في باريس تم

تنفيذها في الوقت الذي وصلت فيه انتقادات السياسة الإسرائيلية في الغرب إلى ذروة احتدامها...».

ثم يمضي أمنون كابيليوك بعد ذلك إلى القول: «تشير بعض الدلائل إلى أن عملاء بعض الأجهزة السرية قد تسللوا إلى صفوف جماعة «أبو نضال» الإرهابية. ومن السهل تحريك المخربين في هذه الجماعة، فهم غير ملزمين بتقديم كشف حساب عن أعمالهم إلى أية منظمة. والعمليتان اللتان نفذتا في مطاري روما وفيينا تهدفان قبل كل شيء إلى التشهير بنضال الفلسطينيين وتشويه سمعتهم (ولا سيما منظمة التحرير الفلسطينية) لدى الرأي العام الأوربي. فمن الذي يستفيد من هذا؟».

المستفيد طبعًا هو تل أبيب. وإذا ما اعترفنا بهذا يسهل علينا أن نحدد الأجهزة السرية التي يحرك عملاؤها الإرهابيين، وأن نحدد الجهة المسئولة عن قتل أناس أبرياء في أوربا الغربية وفي البلدان العربية التي توجه لها إسرائيل الضربات «اقتصاصًا» منها على جرائم دموية نظمتها أجهزتها الخاصة نفسها. لقد

ترسخ هذا التكتيك في نهج الأجهزة الخاصة الإسرائيلية وفي مقدمتها الموساد. وأصبح حكام تل أبيب يستخدمون العمليات الاستفزازية على نطاق واسع لبلوغ مآربهم، متعاونين في أثناء ذلك مع الأجهزة الخاصة في دول حلف الناتو.

ففي بداية تشرين الأول / أكتوبر من عام 1986 شُنت حملة استفزازية ضد سورية بحجة أنها متورطة في الإعداد لتفجير طائرة تابعة لشركة الطيران الإسرائيلية «العال». وقد رد رئيس الجمهورية العربية السورية حافظ الأسد على هذا الادعاء الاستفزازي بقوله:

- من المنطقي أن نستنتج أن أجهزة مخابرات أخرى وفي مقدمتها المخابرات الإسرائيلية هي خلف هذه الأعمال لأنها هي المستفيدة.. إن سورية لا مصلحة لها في تفجير طائرة إسرائيلية، لأن تفجير طائرة لن يكون فيه نهاية إسرائيل.

وقد أشارت الصحف الإنجليزية آنذاك إلى «الظروف الغريبة» التي تكتنف قضية الطائرة الإسرائيلية،

وتساءلت كيف أمكن إيصال المتفجرات إلى متن الطائرة بعد خداع الأجهزة الإنجليزية المعنية في مطار هيثرو في لندن؟ ولماذا خطر على بال عنصر المخابرات الإسرائيلية فجأة أن يقوم بتفتيش حقائب اليد بنفسه على متن الطائرة؟ وتحدثت الصحافة عن هذه العملية بصفتها مكيدة دبرت في لندن وتل أبيب وواشنطن بغية زيادة التوتر في الشرق الأوسط وشن هجوم سياسي واقتصادي ومعنوي، واسع ضد سورية تتورط فيه - قبل الجميع - دول أوربا الغربية. وأسرعت لندن إلى تقديم «أدلة دامغة» ضد سورية لهذه الدول بيد أن هذه «الأدلة» لم تخدع أحدًا، حتى إن وزير الداخلية الفرنسي ش. باسكوا أشار إلى أن هذه الأدلة «مقننة أكثر مما ينبغي لها كي تكون مطابقة للواقع».

كما أن رئيس الوزراء الفرنسي جاك شيراك أشار في أثناء الحديث الذي أجراه معه رئيس تحرير «الواشنطن تايمز» أرنو دي بورتشجريف - كما زعم هذا الأخير - إلى أن الموساد هو المسئول عن تنظيم

عملية الطائرة الإسرائيلية، واستشهد في هذا الصدد بآراء مستشار ألمانيا الغربية هيلموت كول، ووزير خارجيتها هانس ديتريش غينشر. وقد أثارت هذه الأقوال فضيحة دولية، وراح المسئولون الألمان الغربيون ينفون صدور مثل هذه التصريحات عن أي منهم، بل إن جاك شيراك نفسه صرح بأنه لم يستشهد بآراء أحد وهو لم يتهم الموساد بشيء أصلًا.

ولندع القضية لضمير هؤلاء وأولئك من المتورطين بالفضيحة فهم أدرى إن كانوا قالوا شيئًا من هذا أم لم يقولوا، ولكن ما يهمنا في الأمر هو أن الربط بين الموساد و«المكيدة» المدبرة لم يدهش أحدًا، مما يدل مرة أخرى على السمعة التي يتمتع بها في الساحة الدولية هذا الجهاز الخاص المسخر لخدمة الصهيونية.

أما الفضيحة التي اندلعت وما أعقبها من «تفنيدات» فإنهما يبرهنان على أنهم في الغرب يحاولون «التغاضي» عن العمليات الإرهابية التي يقوم بها الموساد فضلًا عن شجبها. وقد أشار إلى هذا رئيس الجمهورية العربية السورية حافظ الأسد في الخطاب

الذي ألقاه في مؤتمر نقابات العمال السوريين في تشرين الثاني / نوفمبر عام 1986 حيث قال: «.... الذين يحملون زورًا اليوم راية «مكافحة الإرهاب» دفاعًا عن إسرائيل يتجاهلون عمدًا أن إسرائيل هي التي زرعت الإرهاب الجماعي والفردي في الشرق الأوسط». ثم يورد الرئيس السوري بعد ذلك قائمة كاملة تبين الجرائم التي ارتكبتها الدولة الصهيونية وأجهزتها الخاصة، فيقول: «أكبر عملية إرهابية شهدتها البشرية في هذه المرحلة التاريخية هي تشريد ملايين الفلسطينيين من أرضهم وبيوتهم طيلة هذه السنين. ومن أمثلة إرهابها الفردي اغتيال الأديب الفلسطيني غسان كنفاني في بيروت عام 1972 بوضع متفجرة في سيارته... واغتيال وائل زعيتر في روما بإطلاق النار عليه عام 1972، واغتيال محمود الهمشري في باريس عام 1972 بوضع متفجرة في جهاز الهاتف في منزله. واغتيال حسين أبو الخير في قبرص عام 1973 بوضع متفجرة تحت سريره في الفندق. واغتيال باسل كبيسي بإطلاق النار عليه في باريس عام 1973، واغتيال القادة الفلسطينيين

يوسف النجار وكمال ناصر وكمال عدوان في غرف نومهم ببيروت عام 1973. واغتيال محمد بوضيا بوضع متفجرة في سيارته بالحي اللاتيني في باريس عام 1973. واغتيال العامل المغربي بوشيكي في أوسلو عاصمة النرويج لاشتباههم بأنه مناضل فلسطيني. واغتيال عالم الذرة المصري يحيى المشد في باريس.

هذه الجرائم الإرهابية ارتكبتها إسرائيل بواسطة أجهزتها الحكومية الرسمية، ولكن فرسان الحملة الكاذبة ضد الإرهاب في لندن وواشنطن لم يحركوا ساكنًا. ولم يحركوا ساكنًا عندما قامت إسرائيل بعمليات قرصنة في الولايات المتحدة بالذات.

لقد سرقت إسرائيل في عام 1968 مئتي رطل من اليورانيوم المخصب من المفاعل النووي الأميركي في مدينة أبولو بولاية بنسلفانيا واعترفت المخابرات الأميركية بأن الكمية وصلت إلى إسرائيل.

وسرقت أسرار وزارة الدفاع الأميركية بواسطة الجاسوس جوناثان بولارد.

وسطت على أسرار الكونجرس ووزارة الدفاع بواسطة العميل ستيفن براين الذي سلم وظيفة هامة في وزارة الدفاع الأميركية بعد انكشاف أمر تجسسه لحساب إسرائيل.

ويقول جورج كارفر المسئول الكبير السابق في وكالة المخابرات الأميركية إن الأسرار الرسمية الأميركية تتسرب بسرعة الضوء إلى السفارة الإسرائيلية في واشنطن.

ولم يزعج حكام الولايات المتحدة أن يقترف أنصار إسرائيل الجرائم الإرهابية ضد العرب الأميركيين ومؤسساتهم على الأرض الأميركية، لقد قتلوا إسكندر عودة وفجروا مقر اللجنة العربية الأميركية ضد التمييز العنصري. وحاولوا مرتين قتل الصحفي الأميركي من أصل سوري مصطفى الدباس صاحب صحيفة «الراية» الصادرة في فيلادلفيا بالولايات

المتحدة، كما نهبوا محتويات مكاتبه ومطبعته في المرة الثالثة.

ولم يثر حماستهم ضد الإرهاب أن تكون إسرائيل أول من أدخل أسلوب خطف الطائرات إلى الشرق الأوسط وأول من أسقط الطائرات المدنية وقتل أكثر من مئة من الركاب....

أردت أن أشير إلى هذا المثال لأدلل أن الغاية لدى الإسرائيليين تبرر الواسطة.

وقد ارتكبت (إسرائيل) كثيرًا من المجازر بحق اليهود في الكثير من بلدان العالم.. من أجل أن تدفع باليهود لأن يهاجروا إلى فلسطين أو من أجل أن تلصق تهمة قتل اليهود بشخص أو بآخر، بدولة أو بأخرى، بقوة أو بأخرى.. لكي تحقق هدفًا سياسيًّا تكون قد خططت له، الأمر الذي يجعلنا نستنتج وثيقة أنها هي التي خططت لنسف طائرة العال الإسرائيلية، خططت ووضعت سيناريو بحيث تصل العملية إلى ما قبل تفجير الطائرة، وهذا ما حصل.

ولم تتورع المخابرات الإسرائيلية عن إلقاء متفجرات على الكُنُس اليهودية وأماكن تجمع اليهود، وهذا ما فعلته في عامي 1950 و1951 في بغداد.

أحد الصحفيين الإسرائيليين يقول في صحيفة إسرائيلية عام 1977 إن مردخاي بن بورات السياسي البارز في حزب العمل حاليًا كان المنظم المباشر للأعمال الإرهابية الإسرائيلية المعادية ليهود العراق عامي 1950 - 1951.

كما أكد وقوع هذه الجرائم الإرهابية كاتب إسرائيلي آخر في صحيفة الفهود السود....

إن القارئ قد اطلع إلى حد ما في الفصول السابقة من هذا الكتاب على الجرائم التي تتضمنها هذه القائمة التي أوردها الرئيس حافظ الأسد في خطابه الآنف الذكر. وقد أشار الرئيس كذلك إلى «قضية» بيع مواد نووية نُقلت فيما بعد إلى إسرائيل واستخدمتها الدولة الصهيونية لصنع «سلاح يوم الحساب» كما يسمون

السلاح النووي في تل أبيب. وعن هذه القضية بالذات سنتحدث في الفصل الآتي من هذا الكتاب.

حادث مثير دون ضجة

- إنها نهاية إسرائيل!

هذا التصريح المذعور الذي جهر به وزير الدفاع «موشي دايان» وهو الذي كان طوال الوقت يتبجح بشجاعته وجرأته ورباطة جأشه وقع على رأس «غولدا مائير» رئيسة وزراء إسرائيل وقوع الصاعقة في يوم صاح. فقد اتصل دايان بمائير هاتفيًا وهو في أقصى حالات القلق والاضطراب في منتصف ليلة التاسع من تشرين الأول (أكتوبر) عام 1973 عندما كانت المعارك محتدمة على رمال سيناء والجيش المصري يواصل تقدمه بينما القوات الإسرائيلية المتراجعة تمنى بخسائر فادحة.

ومن الصعب الآن استعادة ما قيل خلال ذلك الحوار المتوتر الذي جرى تلك الليلة بين دايان ومائر ولكن نهايته معروفة. فقد أصدرت رئيسة الوزراء أوامرها بوضع «سلاح يوم الحساب» في حالة التأهب القتالي،

وأعطت دايان الإذن باستعماله. وكان هذا السلاح هو القنابل الذرية.

في مكان ما في نفق تحت الأرض (آنذاك لم يكن بالمستطاع سوى مجرد التخمين أين) تم على عجل، خلال مدة لم تتجاوز 78 ساعة، تجميع 13 قنبلة ذرية ونقلها إلى طائرات متأهبة للإقلاع. ولو استمر الوضع على ما هو عليه عدة ساعات أخرى لكان وقوع كارثة نووية غدًا أمرًا محتمًا، ولكانت «الفطور» الذرية ارتفعت إلى السماء وحولت منطقة الشرق الأوسط بكاملها إلى منطقة موت ودمار. بيد أن الوضع في الجبهة استقر، وأرسل «سلاح يوم الحساب» إلى صحراء النقب - إلى ترسانات السلاح الذري الإسرائيلية السرية.

هذه القصة التي روتها مجلة «تايم» الأميركية أصبحت معروفة في العالم أجمع. وهي تعود إلى الذاكرة كلما ثارت التساؤلات حول امتلاك الكيان الصهيوني سلاحًا نوويًا، ذلك السلاح الذي تناضل البشرية المحبة للسلام نضالًا مريرًا الآن من أجل

إلغائه. ولا ينفك السؤال يثور دوريًّا، وفي كل مرة يثور فيها نجد ثمة مشككين يقولون: أليست هذه خدعة من جانب تل أبيب؟ أليس هذا كذبًا تلجأ إليه إسرائيل «كسلاح رادع» تخيف به جيرانها العرب؟ أليس الأمر كله عملية تضليل إعلامي دبرها جهاز الموساد السيء الصيت وهو جهاز المخابرات السياسية الخارجية في الدولة الصهيونية. وقد ثارت هذه المسألة من جديد في تشرين الأول / أكتوبر عام 1987 بعد أن نشرت صحيفة «صانداي تايمز» الإنكليزية قصة مثيرة تتحدث فيها عن المواطن الإسرائيلي موردخاي فانونو البالغ الواحدة والثلاثين من عمره والذي عمل نحو عشر سنوات بصفة تقني في مركز ديمونا للبحوث العلمية المتخصص بالطاقة الذرية في إسرائيل وفانونو من أصل مغربي، وكان قد سرح من عمله في تشرين الثاني / نوفمبر عام 1986 لأن عملاء الجهاز السري الداخلي شين بيت اشتبهوا بأنه يتعاطف مع العرب. ولاحظوا أنه يقيم علاقات مع الطلاب الفلسطينيين. ولكن فانونو كان قد تمكن قبل أن

يسرحوه من إدخال آلة تصوير إلى النفق (ماخون - 2) البالغ السرية والتقاط 60 صورة وإخراجها بسلام.

وبما أنه كان يدرك أن عملاء شين بيت لن يتركوه يعيش بأمان بعد تسريحه من العمل في ديمونا فقد قرر السفر إلى أستراليا. ولا نعرف معرفة أكيدة حتى الآن كيف قامت الصلة بينه وبين «ساندي تايمز»، بيد أن صحيفة «ماتين» الفرنسية تؤكد أن الصحفيين بحثوا عنه في أستراليا حتى وجدوه وأقنعوه بأن يؤلِّف كتابًا عما شاهده خلال عشر سنوات من العمل في ديمونا.

ولا نعرف هل كتب فانونو مثل هذا الكتاب أم لا، ولكن من الواضح تمامًا أنه قدم إلى إدارة تحرير «صاندي تايمز» المواد والمعطيات التي سيعتمد عليها في تأليف الكتاب المذكور، واستعانت إدارة التحرير بعلماء بارزين للحكم على هذه المعطيات فأكد هؤلاء صحتها وقيمتها الكبيرة في البرهنة على أن إسرائيل تمتلك السلاح النووي فعلًا وهي تواصل إنتاجه. ونذكر من هؤلاء العلماء على وجه التخصيص «أبا القنبلة

الهيدروجينية» تيودور تايلور، والدكتور برنابي الذي استقال منذ مدة قصيرة من منصب مدير معهد ستوكهولم الدولي لبحث قضايا السلام، وهو المعهد الذي كان يراقب انتشار السلاح النووي. وعندما اطلع تيودور تايلور على المعلومات والصور التي قدمها موردخاي فانونو قال فيما قاله:

- الآن لم تعد هناك أية شكوك في أن إسرائيل هي منذ عشرة أعوام على أقل تقدير دولة نووية حقيقية. إن البرنامج الإسرائيلي لإنتاج السلاح النووي أكثر تقدمًا بكثير مما كنا نظن على أساس التقارير والتنبؤات السابقة التي نعرفها.

واستنتج تايلور استنادًا إلى المعطيات التي قدمها موردخاي فانونو أن إسرائيل تحوز إمكانية إعداد عشر وحدات من السلاح النووي سنويًّا.

أما الدكتور فرانك برنابي فقد قوم بدوره المعلومات التي قدمها الموظف السابق في اللجنة الإسرائيلية للطاقة الذرية على النحو الآتي:

- بصفتي مختصًّا في الفيزياء الذرية كان من الواضح لي أن التفاصيل التي قدمها موردخاي فانونو دقيقة من وجهة النظر العلمية وتدل بوضوح على أنه لم يكن يعمل فقط في تنفيذ هذه العمليات (الحصول على البلوتونيوم - المؤلف) بل كان يعرف أيضًا تفاصيل المناهج المطبقة. وفضلًا عن ذلك فإن المعلومات التي أوردها عن مصروف التيار في المفاعل تطابق كمية البلوتونيوم التي يصلحون عليها هناك.

ومع ذلك ظل صحفيو «صاندي تايمز» طوال أربعة أسابيع يتحققون من صحة المعلومات التي وصلت إلى أيديهم مستعينين في أثناء ذلك بعلماء الفيزياء الذرية الإنجليز البارزين الذين يعملون اليوم في مجال الطاقة الذرية وفي إنتاج السلاح النووي في بريطانيا. وبعد إجراء دراسات مستفيضة ودقيقة للمواد التي قدمها موردخاي فانونو صرحت صحيفة «صاندي تايمز» بثقة أن إسرائيل تعتبر عضوًا في «نادي الدول النووية» وتشغل فيه المرتبة السادسة، وأنها أوجدت «مناهج متقنة وبالغة السرية لإنشاء ترسانة نووية

رهيبة». وإسرائيل تنتج السلاح النووي في ديمونا منذ أكثر من عشرين سنة في مصنع سري مخبأ بعناية وبعيد عن أية مراقبة دولية تعمل فيه معدات فرنسية. وينتج هذا المصنع سنويًا حتى 40 كيلوغرامًا من البلوتونيوم، وهي كمية كافية لصنع عشر قنابل، وربما وصلت كمية السلاح النووي الإسرائيلي «إلى مئتي وحدة ذات قوة تدميرية مختلفة، أي أكثر بعشر مرات مما كان يظن سابقًا».

وقد صرح موردخاي فانونو أنهم أطلقوا على البرنامج الأخير (حسب معلوماته هو) لإنتاج السلاح النووي في إسرائيل اسمًا رمزيًا هو «هامب».

أما تل أبيب التي ترفض بعناد الانضمام إلى معاهدة عدم نشر الأسلحة النووية فقد سارعت إلى «دحض» المعلومات التي أفشاها موردخاي فانونو، والاستنتاجات التي توصلت إليها صحيفة «صاندي تايمز» والعلماء ذوو السمعة العالمية. وفي الوقت نفسه تناقلت الصحف معلومات تفيد أن جهاز شين بيت السيئ الصيت سيجد نفسه في وضع صعب جدًا

بسبب هذه الأحداث، إذ أن فانونو بعد أن سرحوه بذريعة تقليص العمالة والحد من النفقات لم يخف آراءه التي تنطوي على التعاطف مع الفلسطينيين، وعزمه على مغادرة إسرائيل ومع ذلك فإن شين بيت لم يتخذ ضده أية إجراءات. وشاعت أقاويل عن وشوك البدء بإجراء تحقيقات في نشاط جهاز المخابرات الصهيوني هذا، وهي حملة التحقيقات الثانية التي يتعرض لها شين بيت في عام 1986.

فقد جرت حملة التحقيقات الأولى في صيف العام المذكور إثر الضجة التي أثارها إقدام عملاء «شين بيت» في نيسان أبريل عام 1984 على قتل شابين فلسطينيين ومحاولة إخفاء معالم الجريمة. وقد أدت الفضيحة الكبرى التي واكبت التحقيق إلى استقالة رئيس شين بيت، وانتهت القضية عند هذا الحد.

ويمكننا أن نتصور مدى الشماتة التي شعر بها قادة الموساد بهذه المناسبة، فهاهم منافسوهم يسقطون في مستنقع الفشل مرة أخرى، ويفسدون القضية التي

عمل الموساد من أجلها بنجاح منذ الأيام الأولى لقيام إسرائيل.

ولكن ها أنا الآن أقرأ في أحد أعداد صحيفة «ماتين» التي ذكرناها سابقًا نبأ يقول إن موردخاي فانونو قد «اختفى على نحو غامض» بعد أن نشرت «صاندي تايمز» المعلومات السالفة الذكر، ويعتقد المراقبون أن الأجهزة الخاصة الإسرائيلية قد اختطفته في لندن ونقلته إلى إسرائيل، وأنه مهدد بالسجن خمسة عشر عامًا.

ويوم الأحد الحادي والعشرين من كانون الأول / ديسمبر عام 1986 احتشد الصحفيون الأجانب المعتمدون في إسرائيل وزملاؤهم المحليون أمام مبنى محكمة منطقة القدس حيث ستجري، حسب المعلومات التي وصلتهم، جلسة مغلقة «للنظر» في قضية موردخاي فانونو. وقبل ثلاثة أسابيع من هذا اليوم، أو في الثامن والعشرين من تشرين الثاني / نوفمبر على وجه التدقيق وجهت المحكمة المذكورة إلى التقنى الذى كان يعمل فى ديمونا تهمة الخيانة

العظمى والتجسس، وأصبح من المعروف أن الحكم الذي سيصدر عليه يمكن ألا يقتصر على السجن مدة خمسة عشر عامًا، كما كتبت صحيفة «ماتين»، بل يتعدى ذلك إلى الإعدام.

وفجأة أقبلت سيارة شرطة تحمل فانونو وسط حراسة مشددة. واندفع الصحفيون نحوها ؛ وفي هذه اللحظة حدث أمر غير متوقع، فقد مد فانونو يده اليسرى وهو لا يزال داخل السيارة وألصق كفه بالزجاج، ولاحظ الجميع أن السجين قد كتب على كفه بضع كلمات:

«أنا م. فانونو اختطفوني في روما، إيطاليا، 30/9/86 ب. اي - 21-504».

وعندما أخرج الحرس فانونو من السيارة سأله أحد الصحفيين بصوت عالٍ:

- أين اختطفوك؟

فصاح فانونو: - في روما.

فانقض الحراس عليه وسدوا فمه وجروه إلى مبنى المحكمة. وعندما قدم الصحفيون في اليوم نفسه تقاريرهم الصحفية (حسب القواعد النافذة في إسرائيل) إلى الرقابة العسكرية الإسرائيلية فوجئوا بمنع نشرها منعًا باتًّا. ولم يُلغَ هذا المنع إلا بعد أن تجاهلت إحدى الصحف الإنجليزية - وهي صحيفة «ستاندرت اللندنية - رأي الرقابة العسكرية الإسرائيلية ونشرت تقريرًا حول الأحداث التي جرت أمام مبنى المحكمة في القدس.

ولم يكن من الصعب البتة «تفسير» الأرقام التي كتبها فانونو على راحة يده. فقد اختطفوه من روما في الثلاثين من أيلول / سبتمبر عام 1986، وكان قد وصل إلى هناك على متن طائرة تابعة لشركة «بريتش ايرويز»، وقد قامت الطائرة المذكورة برحلتها رقم 504 من لندن وهبطت في روما في الساعة 18 و38 دقيقة، وفي الساعة 21 تم خطف فانونو.

وحاول الخاطفون إزالة آثار هذه الجريمة. فقد قالت إحدى الصحف الإيطالية إن المسئولين في مطار

ليوناردو دافينشي لم يجدوا لديهم قائمة بأسماء ركاب الطائرة التابعة لشركة «بريتش إيرويز»، والتي وصلت إلى روما في الثلاثين من أيلول / سبتمبر بالرحلة رقم 504، مما أثار الشك في صحة الكلمات التي كتبها فانونو على راحة يده، فهل كان فانونو فعلًا على متن هذه الطائرة؟

وهنا يعود إلى الذاكرة التصريح الذي أدلى به الناطقون الرسميون الإنجليز في أوائل شهر تشرين الثاني / نوفمبر، ونفوا فيه أن يكون فانونو قد اختطف من قبل عملاء إسرائيليين في لندن كما أشيع آنذاك، وقالوا بلهجة قاطعة: لم يغادر أحد بهذا الاسم إنجلترا «بالطرق العادية»، أي عبر منافذ العبور والمراقبة الرسمية. والسلطات الإنجليزية لا تعرف ولا تريد أن تعرف شيئًا عن قضية «موردخاي فانونو»، أما الادعاء بأن الأجهزة الخاصة الإنجليزية «تعاونت» في تدبير خطف فانونو مع «زميلاتها» الإسرائيلية فإنه لا يستند إلى أي أسس.

وفجأة تبين أن سكوتلانديارد وفورين أوفيس وزارة الخارجية البريطانية تكذبان، فبعد أن انتشر خبر الكلمات التي كتبها فانونو على كفه وثارت فضيحة حول الأمر تردد خلالها ذكر شركة «بريتش إيرويز» انزعج المسئولون في الشركة وقدموا للسلطات الإيطالية التي تجري التحقيقات معطيات تثبت أن م. فانونو غادر لندن فعلًا في الثلاثين من أيلول / سبتمبر بالرحلة 504، بعد أن اشترى بطاقة سفر وسجل وثائقه رسميًّا.

وهكذا أصبح في حكم الوقائع الثابتة أن فانونو غادر لندن في الثلاثين من أيلول/ سبتمبر، أي قبل أربعة أيام من نشر «صاندي تايمز» المعلومات الفاضحة التي قدمها فانونو، وأن السلطات الإنجليزية أرادت أن تخفي هذا الأمر «لسبب ما». بيد أن الصحفيين الذين يدققون كل شيء لم يكتفوا بهذا، وتوصلوا إلى معلومات تفيد أن عملاء الموساد قد نقلوا المخطوف إلى إسرائيل عن طريق باريس في الثاني من تشرين

الأول / أكتوبر «مستخدمين» لذلك إحدى طائرات شركة «العال» الإسرائيلية.

وهكذا فقد أدخلت فرنسا في مدار عمليات المخابرات الإسرائيلية بالإضافة إلى إنجلترا وإيطاليا. وليس في هذا ما يدهش، إذ لا يخفى على أحد أن عملاء الموساد يشعرون، وهم يعملون في أوربا الغربية تحت حماية مخابرات دول الناتو، كأنهم في بلدهم، ويفعلون هناك ما يريدون دون أي رادع.

في الأيام الأولى التي أعقبت «اختفاء» موردخاي فانونو «على نحو غامض» آثر الموساد الصمت. ولكن الأوساط الاجتماعية في بلدان أوربا الغربية وخاصة في إنجلترا أخذت ترفع صوتها أكثر فأكثر متهمة الموساد. بخطف شاهد يشكل خطرًا على تل أبيب. وظهرت في الصحف أنباء تفيد أن تل أبيب عندما كانت تعد لتنفيذ عملية إرهاب الدولة هذه طلبت من السلطات الرسمية في لندن «عدم العرقلة» وازداد البرلمان البريطاني إصرارًا على المطالبة بإجراء تحقيق في هذه الأنباء. وقرروا فى تل أبيب أنه إذا لم يستطع

الموساد التملص من التهمة الموجهة له بخطف فانونو فإن من الضروري حماية المتعاطفين والمتعاونين معه في أوربا الغربية على الأقل، واتُّخذ قرار، كما تشير كل الدلائل، بالعمل على تعزيز «هيبة» الأجهزة الخاصة الإسرائيلية التي تدهورت كثيرًا بعد الخيبات العديدة التي منيت بها والفضائح التي تعرضت لها خلال الأعوام الأخيرة، وذلك عن طريق إحاطة هذه الأجهزة بهالة من الدعاية التي تصورها على أنها قوة لا تقهر ولا حدود لقدرتها على الابتكار وعلى التواجد في كل مكان.

وفي بداية تشرين الثاني /نوفمبر اعترفت تل أبيب فجأة أن فانونو قد اختطف فعلًا وهو الآن رهن الاعتقال في إسرائيل. وعزت صحيفة «غارديان» اللندنية هذا الاعتراف آنذاك إلى الرغبة في عدم تعريض الحكومة البريطانية إلى مزيد من الضغط، وفي إزالة القلق الذي تسببه لها والدعوات المستمرة في البرلمان إلى توضيح هذه القضية». وفيما بعد قدمت إلى مجلة «نيوزويك» رواية من نوع أفلام

«الجاسوسية» التي تنتجها هوليود والتي تستهوي رجل الشارع العادي في الغرب. فنشرت المجلة قصة مثيرة تشارك فيها حسناء أميركية باسم سيندي (عميلة للموساد) تقوم بإغراء فانونو على متن يخت فاخر يعترضه عملاء آخرون للموساد في مياه محايدة في البحر الأبيض المتوسط وذلك انطلاقًا من الشعور «باحترام سيادة» البلدان الأوربية الغربية وقوانينها.

وفي الوقت نفسه شنت الصحافة حملةً تهدف إلى التشهير بفانونو وتتهمه بأنه «مناصر للإرهابيين» و«شيوعي» و«جاسوس جشع باع» أسرار إسرائيل العسكرية.. إلى الاتحاد السوفييتي (عن طريق «صانداي تايمز»!) وراحت تظهر في الصحف الإسرائيلية مقالات من هذا النوع تؤلب الإسرائيليين على فانونو وتُعدُّهم نفسيًّا لتقبل إيقاع القصاص به.

فنشرت «يدعوت أحرونوت» صورة قديمة يظهر فيها فانونو ضمن مظاهرة تطالب بإقامة دولة فلسطينية ويحمل لافتة كتب عليها «إسرائيل وفلسطين دولتان لشعبين»، وكتبت هآرتس إن فانونو قال مرة «ينبغي

علينا الكف عن اضطهاد العرب وإنه يترأس «مجموعة طلابية مرتبطة بالحزب الشيوعي وبحزب مابام اليساري». وإنه «قاد حملة طلابية تأييدًا لأحد الأساتذة الذي رفض الخدمة العسكرية في لبنان في أثناء الاحتلال الإسرائيلي».

وظهرت «معلومات» تفيد أن فانونو كان يريد الانتساب للحزب الشيوعي، وإن الصور التي التقطها في ديمونا «ربما تكون قد وقعت.. في أيدي السوفييت!» وتتويجًا لذلك كله.. وجهت إلى فانونو تهمة خروجه من الدين اليهودي واعتناقه المسيحية! ولم تجد فتيلًا أقوال الكاهن الاسترالي جون ماكنايت صديق فانونو المقرب وتأكيداته أن فانونو لم يتسلم أية نقود لقاء المعلومات التي قدمها لصحيفة «صاندي تايمز»، وأنه كان في أثناء ذلك ينطلق «أساسًا من دوافع سامية ونبيلة». واستمرت حملة التشهير بالشاهد الخطر وأخذت تشتد وتتسع.

ومن المثير للاهتمام في هذا الصدد شهادةُ مراسل صحيفة «نيوز دى» فى القدس، الذى كتب يقول:

«إنهم يسألون فانونو في أثناء استجوابه هل أعطى الشيوعيين هنا أو في الخارج أية صورة من الصور الستين التي سلمها لصحيفة «صاندي تايمز». لقد نشرت «صاندي تايمز» عددًا قليلًا من هذه الصور. وهي جميعًا يمكن أن تعطي الروس معلومات قيمة كما صرح أشخاص رسميون». وبعد ذلك تأتي عبارات مذهلة بوقاحتها: «لذا كان من الهام إعادته إلى هنا كي نسأله عن هذا كله -قال أحد الموظفين- ولولا ذلك لكان من الممكن أن نطلق عليه النار ونرديه قتيلًا في مكان ما في الشارع».

وكان الهدف من حملة الكذب والافتراء والتضليل هذه هو ما يأتي: لقد ضبطت تل أبيب مرة أخرى وهي في حالة تلبس، وثبتت عليها تهمة ممارسة إرهاب الدولة على الصعيد العالمي، وبطريقة وقحة منقطعة النظير. وثارت فضيحة دولية حول هذه العملية في الوقت الذي كانت فيه واشنطن ولندن وتل أبيب تبذل كلٌّ منهما قصارى جهدها لتظهر بمظهر القوة التي تتولى تنظيم مكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي. ولذا فقد

أصبح من الضروري تحويل الأنظار عن هذه الفضيحة والعمل على طي ملفها نهائيًا، ومن ثم تحويل الأحداث كالعادة، إلى الطريق المعوجة، طريق معاداة الشيوعية ومعاداة السوفييت. وكان هذا الهدف يتراءى بوضوح من خلال جميع المناورات التي تقوم بها تل أبيب حول «قضية موردخاي فانونو».

لقد فضحت هذه «القضية» طموحات إسرائيل النووية،ومشاركة الدول الغربية في إقامة ترسانتها النووية، كما فضحت كذلك رياء واشنطن ولندن وتل أبيب في مواقفها من الإرهاب الدولي. فهذه القضية «أفسدت اللحن» الذي كانت هذه العواصم «تعزفه» في الوقت الذي كان الثالوث المذكور قد بدأ فيه، وفق خطة مدبرة بإحكام ومتفق عليها. بشن حملة حاقدة ضد سورية متهمًا إياها بدعم الإرهاب الدولي. وليس من داع للحديث مرة أخرى عن حقيقة هذه الدسيسة الكبرى، فقد جرى الحديث عنها بما فيه الكفاية، وانتهت كما هو معروف إلى فشل فاضح ألحق العار بمدبريها.

ولكن لابد لنا في هذا الصدد من أن نورد بعض ما جاء في الكلمة التي ألقاها الرئيس حافظ الأسد في افتتاح المؤتمر الحادي والعشرين للاتحاد العام لنقابات العمال في الجمهورية العربية السورية: «قبل أيام قليلة اختطفت المخابرات الإسرائيلية الفني النووي «كما سموه» موردخاي فانونو من قلب العاصمة البريطانية لندن ونقلته إلى إسرائيل بعد أن فضح أسرار الإنتاج النووي في إسرائيل»، وقد جاءت كلمات الرئيس السوري هذه قبل أن تعرف تفاصيل «اختفاء» فانونو «الغامض».. بيد أن الحديث هنا لم يكن يهدف إلى الكشف عن تفاصيل الحادثة بل إلى الكشف عن أمور أخرى. ويمضي الرئيس في حديثه قائلًا: «ولكن حكومة تاتشر لم تقم الدنيا.. حتى إنها لم ترفع صوتها بكلمة احتجاج واحدة رفضًا للإرهاب وانتصارًا لسيادة بريطانيا وقوانينها التي انتُهكت».

وذكر الرئيس السوري بأن المخابرات الإسرائيلية تحوز «خبرة العمل» في بريطانيا: «ففي عام 1984 حاولت المخابرات الإسرائيلية اختطاف الوزير النيجيري

السابق عمر ديكو في قلب لندن بواسطة ثلاثة من عملائها. أخرجوا الرجل من منزله في وضح النهار وخدروه ووضعوه في صندوق خشبي كتبوا عليه «حقيبة دبلوماسية». وانكشفت العملية ولكن طويت المسألة، ولم تصرخ حكومة تاتشر لدى إسرائيل ولم تحتج على الإرهاب وانتهاك كرامة الإنسان بأبشع الطرق على الأرض البريطانية وفي عاصمتها.

والذين يحملون زورًا اليوم راية مكافحة الإرهاب دفاعًا عن إسرائيل يتجاهلون عمدًا أن إسرائيل هي التي زرعت الإرهاب الجماعي والفردي في الشرق الأوسط».

وعشية رأس سنة 1987 نشرت صحيفة الأنوار البيروتية خبرًا تقول فيه إن عدد الصحفيين الغربيين ولا سيما الأميركيين أخذ يتزايد فجأة تزايدًا سريعًا في العاصمة اللبنانية. وانتشرت في الوقت ذاته إشاعات تنبئ بوقوع «أحداث هامة» في مستهل العام الجديد، وتدعي أن مسرح هذه الأحداث سيكون لبنان والشرق الأوسط ككل. وكتبت الأنوار نقلًا عن

صحفيين غربيين أن عددًا من كبار المسئولين في الإدارة الأميركية اقترح على رونالد ريجان «إثارة مشكلة يمكنها أن تصرف أنظار الأميركيين عن فضائح حكمه. وتحدثت الصحيفة عن بعض «الاقتراحات» التي تدرسها الإدارة في هذا المجال. ومن هذه الاقتراحات على سبيل المثال تدبير عمليات في أوربا لاغتيال عدد من المسئولين الإسرائيليين تشترك في تنظيمها وكالة المخابرات المركزية والموساد، وإلصاق التهمة بعد ذلك بسورية والفلسطينيين المقربين منها. وتمضي صحيفة الأنوار قائلة: «ومن ثم توجه ضربة على أساس هذه التهمة إلى القوات السورية في لبنان وإلى المخيمات الفلسطينية».

وهكذا مرة أخرى يقترن نشاط الموساد بنشاط وكالة المخابرات المركزية، ومرة أخرى يتم التنسيق بين ممارسات أجهزة المخابرات في الدولة الصهيونية وفي دول حلف الناتو، ومرة أخرى تحاك الدسائس، ومرة أخرى يجري كل هذا في أوربا الغربية بالذات، ومرة أخرى يكون المستهدف هو سورية والفلسطينيين،

وبالمناسبة نقول إن هذا الموضوع قد كتبت عنه أيضًا صحيفة المسيحيين اليمينيين التي لا يمكن بحال من الأحوال أن نقول عنها إنها تناصر السوريين أو منظمة التحرير الفلسطينية.

ونحن عندما نكرر عبارة «مرة أخرى» لا نقصد العمليات الإرهابية الاستفزازية التي نفذها الموساد وأجهزة المخابرات الغربية في عام 1986فحسب، ولا نقصد فقط اختطاف موردخاي فانونو وقضية «محاولة» تفجير الطائرة الإسرائيلية التي كانت على وشك الإقلاع من مطار هيثرو في لندن. ففي صيف عام 1986 فحسب، ومنذ محاولة اغتيال السفير الإسرائيلي في لندن شنت إسرائيل عدوانها الواسع (النطاق) على لبنان، هذا العدوان الذي لا تزال آثاره مستمرة حتى اليوم. ومن المثير للانتباه أن وسائل الإعلام الإسرائيلية كانت قد توقعت قبل عدة أشهر حدوث محاولة الاغتيال وما سيتلوها من «عواقب»! وقد حدثت محاولة اغتيال السفير الإسرائيلي في اللحظة التي اختارتها تل أبيب وواشنطن بالضبط. وها

هي دسائس أخرى تحاك، وربما سيكون مسرحها لندن بالذات التي يقوم بين أجهزة مخابراتها والموساد تفاهم تام وتعاون وثيق كما تدل الأحداث.

انطلاقًا من كل ذلك يمكن أن نصدق ما نشرته الصحف الإنجليزية من أن شيمون بيريز الذي كان يترأس الحكومة الإسرائيلية آنذاك اتصل اهاتفيًا بمارجريت تاتشر قبل أسبوعين من اختطاف فانونو، وأخبرها أن الموساد ينوي القيام بهذه العملية، وأعرب عن رجائه ألا تعرقل المخابرات البريطانية مساعي جهاز المخابرات الإسرائيلية. وقد ظل رد تاتشر طي الكتمان بيد أن النواب البريطانيين طلبوا من حكومتهم إعطاء جواب صريح عن السؤال الآتي: «هل كانت الحكومة على صلة فعلًا بالإسرائيليين قبل اختطاف فانونو».

وجاء الجواب بالنفي طبعًا، ودحَّضت وزارة الخارجية قيام مثل هذه الصلة دحضًا قاطعًا. ولكننا نعلم أن وزارة الخارجية كانت قد نفت، شأنها شأن سكوتلاند يارد، سفر فانونو من إنجلترا بالرحلة رقم 504 على متن طائرة تابعة لشركة «بريتيش إير ويز». ثم ثبت

كذبها فيما بعد. كما نفت وزارة الخارجية الإسرائيلية محادثات بيريز وتاتشر بيد أنها كانت هي أيضًا قد نفت من قبل واقعة اختطاف فانونو التي اضطرت تل أبيب إلى الاعتراف بها فيما بعد.

أما عن الدور الذي اضطلعت به لندن الرسمية في كل هذه القضية فإن مما يلفت النظر في هذا الصدد العبارة التي قالها رئيس وزراء إسرائيل إسحاق شامير ردًّا على طلب السلطات الإنجليزية المرائي بموافاتها «بتفاصيل إلقاء السلطات الإسرائيلية القبض على التقني النووي السابق الذي اختفى من لندن في الثلاثين من أيلول/سبتمبر» فقد صرح شامير آنذاك: «أظن أن الإنجليز يعرفون حق المعرفة أن إسرائيل لم تنتهك القوانين البريطانية».

ولا شك في أن أحدًا لم ينقف أنف الأسد البريطاني منذ مدة طويلة مثلما فعل شامير برده المبطن هذا.

ولم تكن تل أبيب أقل وقاحة في تصرفها مع السلطات الإيطالية التي بدأت التحقيق في الحادثة بتكليف من

رئيس الوزراء بيتينو كراكسي بالذات. ففي البداية كان الإسرائيليون يردون على طلب الإيطاليين تفسير حادثة اختطاف فانونو بعبارة «لا تعليق»، ثم أخذت تل أبيب تنصح الإيطاليين «بألا يلقوا بالًا» إلى مزاعم فانونو الذي يدعي أنه اختطف في روما.

وهكذا عرفنا ردَّيْ فعل لندن وروما. فكيف كان موقف باريس الرسمية؟ إذ من المعروف أن فانونو بعد أن اختطف في روما أُرسل إلى العاصمة الفرنسية، ومن هناك نقل إلى إسرائيل في إحدى طائرات شركة «العال» الإسرائيلية، ولكن كيف تم ذلك؟

ومن ساعد الخاطفين؟ ومن هم شركاؤهم في فرنسا؟ فمن المعروف أنهم يطبقون في المطارات الفرنسية إجراءات بالغة الصرامة لمكافحة الإرهاب الدولي، وها هم الإرهابيون الإسرائيليون ينقلون ضحيتهم بمنتهى الهدوء والاطمئنان عبر العاصمة الفرنسية! لا شك في أن الأمر ضرب من الخيال إذا لم يكن هناك تواطؤ مباشر.

ولم يكن من قبيل المصادفة أن تفرد صحيفة «ليبيراسيون» الفرنسية عمودًا كاملًا للحديث عن «قضية موردخاي فانونو» وذلك في الرابع والعشرين من كانون الأول (ديسمبر) أي عشية عيد الميلاد تصبح كل كلمة في الصحيفة تساوي وزنها ذهبًا. قالت الليبراسيون: «بدأ في إيطاليا تحقيق قضائي في قضية خطف م. فانونو. ولا تخفى حتى القوى الليبرالية الموالية لحلف الأطلسي، فضلًا عن القوى اليسارية، استنكارها للتغاضي عن ممارسات العملاء الأميركيين والإسرائيليين في البلاد».

* * *

في منتصف حزيران / يونيو عام 1980 اكتشفوا في إحدى غرف فندق «ميريديان» في باريس جثة رجل مقتول. ولُوحظت على الجثة آثار ضرب وحشي، وكان سبب الوفاة ضربة تسببت في كسر الجمجمة. وكانت المظاهر تدل على أن القتلة عذبوا الضحية قبل القتل في محاولة للحصول على معلومات ما.

وقالت الصحف أن «مجهولين» قتلوا بوحشية في فندق «ميريديان» عالم الذرة المصري يحيى المشد البالغ الثامنة والأربعين من العمر، والذي كان يعمل ضمن لجنة الطاقة الذرية العراقية. وقد أتى إلى باريس بمهمة وكان يجري أبحاثًا في مخبر المفوضية الفرنسية للطاقة الذرية. ولم تبد الشرطة الفرنسية حتى مجرد تكهنات عمن يمكن أن يكون قد قتل العالم المصري أو عن أسباب قتله. وبعد مضي سنة، وفي أعقاب قيام الطيران الإسرائيلي بغارته القرصنية على مركز «تموز» النووي السلمي في العراق وتدميره، اتهم وزير خارجية مصر كمال حسن علي المخابرات الإسرائيلية علنًا بقتل يحيى المشد، عانيًا الموساد بالذات.

وقال الوزير إن يحيى المشد كان من أبرز العلماء المصريين وقد عمل سنوات طويلة في مصر في مجال الفيزياء الذرية، ثم أخذ يتعاون مع الشركات الفرنسية التي كانت تساعد العراق في إقامة مركزه النووي الوطني السلمي.

وتدل كل الظواهر على أن عملاء الموساد أرغموا العالم المصري عن طريق التعذيب (على أرض فرنسية) في حزيران عام 1980 على أن قضى إليهم بما لديه من معلومات عن سير إنشاء المركز النووي العراقي، ومن ثم أقدموا على قتله. وهذه المعلومات أكملت اللوحة التي كان الموساد قد كونها من المعطيات التي جمعها سابقًا ومن المعطيات التي زوده بها الأميركيون (كما قالت فيما بعد صحيفة معاريف الإسرائيلية). وبعد هذا كله أعطى مجلس الوزراء الإسرائيلي الذي كان يترأسه آنذاك مناحيم بيغن موافقته «المبدئية» على خطة الهجوم الجوي على المركز النووي العراقي «تموز».

وقد جرى الهجوم في السابع من حزيران/يونيو عام 1981، وشاركت فيه طائرات أميركية من طراز إف-15 وإف-16، وأسفر عن تخريب المفاعل الذري وقتل وجرح عدد من بناة المركز والعاملين فيه، بمن فيهم الخبير الفرنسي دوميان شوسيبيد.

وأثار نبأ الغارة الإسرائيلية على المركز النووي السلمي في العراق موجة من الاستنكار في العالم كله، وهذا

أمر مفهوم، فتل أبيب انتهكت مرة أخرى القوانين والأعراف الدولية، وقامت لأول مرة في تاريخ البشرية بغارة جوية على مركز نووي وحطمت مفاعلًا ذريًّا. ولا حاجة بنا إلى أن نتساءل عن الكارثة الرهيبة التي كان يمكن أن تسفر عنها هذه الغارة، فكلنا يعرف عواقب حادثة تشيرنوبل؛ والعواقب في العراق كان يمكن أن تكون أفظع بكثير.

وحاول بيجن أن يبرر تصرف إسرائيل زاعمًا أن المعلومات التي بحوزته تدل على أن العراق كان يتأهب لإنتاج السلاح النووى، وأن الهجوم على «تموز» كان من قبيل الدفاع عن النفس.

ولكن قبل الغارة بمدة قصيرة زار المركز مفتشون من الوكالة الدولية للطاقة الذرية ووضعوا تقريرًا عما شاهدوه، وقرروا أن العراق يجري أبحاثًا سلمية بحتة. وقد نشرت الوكالة هذا التقرير وكشفت مرة أخرى عن كذب تل أبيب التي وضعت بمغامرتها العالم من جديد على حافة كارثة نووية. وعلى الرغم من أن منظمة الأمم المتحدة شجبت الغارة على المفاعل العراقى فقد

تحدت إسرائيل الرأي العام العالمي كله وعمدت إلى منح الضابط الذي قاد الغارة «ميدالية الاستحقاق» في جو احتفالي، وحضر مراسم التقليد التي جرت في قاعدة عسكرية جوية رئيس الوزراء بيجن متقدمًا أعضاء حكومته. ولكن اسم «البطل» ظل طي الكتمان. وهذا من القواعد الصارمة بالنسبة إلى قراصنة الجو الإسرائيليين إذ يخشون في إسرائيل أن تسقط طائرة أحد هؤلاء القراصنة في أثناء إحدى العمليات الجوية القرصنية ويقع الطيار في الأسر، وقد حدث مثل هذا الأمر أكثر من مرة!

ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية دافيد كيمحي قدّم استقالته من منصبه في تشرين الأول / أكتوبر عام 1986، أي في الفترة التي بدأ يتسع فيها نطاق «قضية موردخاي فانونو»، وكيمحي هذا من رجال المخابرات المخضرمين، وقد سبق له أن شغل مناصب عالية في الموساد أو في الدوائر العسكرية الإسرائيلية، وكان قد نُقل إلى وزارة الخارجية في عام 1980.

موقع الكتب حرامية

والذي يهمنا هنا هو ما صرح به كيمحي في الكلمة الوداعية التي ألقاها عند مغادرته وزارة الخارجية من أن أحدًا من مساعديه لم يكن يعلم شيئًا عن الغارة التي ستشنها إسرائيل على مفاعل «تموز»، وأن هذا جعل من الصعب جدًّا على وزارة الخارجية تفسير ما فعلته إسرائيل للحكومات الأجنبية وللرأي العام العالمي.

وفي الآونة التي أقدمت فيها إسرائيل على مهاجمة المفاعل العراقي صرح المسئولون الإسرائيليون، كما كتبت صحيفة معاريف أن إسرائيل ترفض رفضًا قاطعًا إفساح الإمكانية لأي كان، بمن في ذلك الخبراء الأميركيون، لتفتيش مركزها النووي في ديمونا. وإذا كانت إسرائيل قد تمكنت في الستينيات من «خداع» الأميركيين الذين كانوا يفتشون مركز ديمونا (كما تزعم صحيفة «صاندي تايمز» الإنجليزية) فإن إنتاج البلوتونيوم هناك قد اتخذ الآن أبعادًا تجعل من المتعذر إخفاءه عن الخبراء. ومنذ عام 1969 منعت

إسرائيل دخول أي مراقبين إلى هناك بمن فيهم الأميركيون.

ومع ذلك فإن اغتيال العالم المصري في باريس والإغارة على «تموز» لم يكونا سوى مجرد مشهدين في الحرب السرية التي كان حكام تل أبيب يخوضونها بمساعدة الموساد منذ سنوات عديدة لضمان سيطرتهم النووية على الشرق الأوسط.

وأمامي الآن صحيفة بيروتية صادرة في الثامن من نيسان / أبريل عام 1979 نُشر فيها تقرير وارد من وكالة أسوشيتدبرس في فرنسا تذكر فيه أن «محققي الشرطة قد صرحوا يوم السبت بأنهم لم يحصلوا على أدلة ثابتة في أثناء بحثهم عن المخربين ذوي الخبرة الذين فجروا مفاعلين نوويين كانا معدين للإرسال إلى العراق، كما فجروا معدات نووية أخرى أوصت عليها ألمانيا (الغربية - المؤلف) وبلجيكا». ثم يتحدث التقرير عن أن ثمة منظمة لم تكن معروفة قبل الآن تسمى نفسها منظمة «أنصار البيئة الفرنسيين» قد أخذت على عاقتها مسئولية تنفيذ هذا العمل. ويعترف

التقرير بأن «المخربين» كانت لديهم معلومات تفصيلية عن كل ما له صلة بالمعدات النووية التي فُجرت، وأنهم كانوا يتصرفون بثقة وعن معرفة. وبالإضافة إلى ذلك قام المخربون بتدمير 65 كيلوغرمًا من البلوتونيوم الفعال الذي اشتراه العراق من فرنسا لاستعماله في مركزه النووي.

ولا يشك أحد في العالم اليوم في أن «المخربين» المجهولين هم من عملاء الموساد الذي كان قد شكل في عامي 1967-1968 مجموعة خاصة للعمل في دول الناتو متخصصة «بالشئون النووية».

وكان حكام إسرائيل يأملون في حيازة السلاح النووي منذ عام 1952، وقد شكلوا آنذاك لجنة للطاقة الذرية واستقدموا للعمل فيها علماء بارزين من الولايات المتحدة الأميركية وإنجلترا وفرنسا وألمانيا الغربية وسواها من بلدان أوربا الغربية، ومن بينهم علماء كانوا يعملون في صنع القنبلة الذرية التي كان هتلر ينوي استخدامها لتوجيه ضربة مدمرة إلى الاتحاد السوفيتي.

ومنذ ذاك الوقت بدأ العمل بخطوات حثيثة لإنشاء مراكز نووية في صحراء النقب بمساعدة البلدان الغربية.

وبعد مدة قصيرة بدأ إنشاء مركز في ناحال -سوريك. وقد عملت فرنسا في بناء مركز ديمونا على سبيل المثال من عام 1957 حتى عام 1984. وكان الذي عقد اتفاقًا مع فرنسا (في عام 1956) حول بناء المفاعل النووي في ديمونا هو شيمون بيريز بالذات، وكان آنذاك يشغل منصب المدير العام لوزارة الدفاع في إسرائيل. وفي نهاية أيلول /سبتمبر عام 1986 عندما انتشرت المعلومات التي كشف عنها موردخاي فانونو دعا رئيس وزراء إسرائيل شيمون بيريز رؤساء تحرير الصحف الإسرائيلية إلى لقاء مغلق طلب منهم فيه «عدم تضخيم» المعلومات التي تتحدث عما يجري في ديمونا. وفي الوقت نفسه دحض وزير المواصلات أمنون روبنشتين أقوال فانونو التي نشرتها الصحف البريطانية وادعى بوقاحة أن فانونو يزعم ما يزعمه لأنه سُرِّح وشعر بالإهانة!

تُرى ما الذي كان يمكن أن يقوله روبنشتين لو أنهم ذكروه بأن موشي ديان كان قد صرح في باريس عام 1970 عندما كان وزيرًا للدفاع بأن «إسرائيل تمتلك تكنولوجيا صنع القنبلة الذرية..» وفي الحقيقة لم يلبث دايان آنذاك أن لجأ إلى الكذب والخداع زاعمًا أن إسرائيل لن تكون الدولة الأولى التي تجلب السلاح النووي إلى منطقة الشرق الأوسط. إذ أن إسرائيل سارعت في تشرين الأول / أكتوبر عام 1973 كما ذكرنا آنفًا إلى نقل ثلاث عشرة قنبلة ذرية إسرائيلية إلى المطارات العسكرية وكان من الممكن أن تستخدمها في الحرب.

وبعد الفضيحة التي أثارتها تصريحات موردخاي فانونو برز سؤال بديهي هو: من الذي ساعد على تحويل دولة عدوانية من حيث جوهرها كإسرائيل إلى «دولة نووية» واعترف المفوض الأعلى الفرنسي لشئون الطاقة الذرية سابقًا فرنسيس بيران البالغ من العمر خمسة وثمانين عامًا أن بلاده قدمت لإسرائيل سرًّا في الخمسينيات التكنولوجيا الفرنسية لصنع

الطاقة الذرية، ووضح هذه الخطوة ببراءة طفولية قائلًا:

- كنا نرى أننا نستطيع أن نقدم لإسرائيل الأسرار (أسرار صنع السلاح النووي - المؤلف) شريطة أن تحتفظ بها لنفسها.

ويبدو أن تل أبيب قد وعدت فعلًا بالاحتفاظ بالأسرار الفرنسية «لنفسها» بيد أن إسرائيل كانت قد عقدت في الخمسينيات اتفاقية سرية مع جنوب أفريقيا تنص على التعاون بين الطرفين، ويتجلى هذا التعاون في تزويد تل أبيب بخامات اليورانيوم من بريتوريا، وتزويد بريتوريا بالتكنولوجيا النووية من تل أبيب. وكانت هذه الصفقة مفيدة جدًّا للشريكين في «التحالف الشيطاني»، كما يدعي محور بريتوريا - تل أبيب أحيانًا في الصحافة الأفريقية، مما دعا الطرفين إلى تدعيمها بتوقيع اتفاقية جديدة في ربيع عام 1976 حول تطوير وتوسيع التعاون بينهما في مجال «البحوث النووية». وفي أيلول / سبتمبر عام 1979 شهد العالم نتائج هذا «التعاون»، وذلك عندما توهج

في منطقة رأس الرجاء الصالح بريق ساطع غير عادي، ثم ثبت فيما بعد (علي الرغم من إنكار بريتوريا وتل أبيب) أن جنوب أفريقيا وإسرائيل أجريا تجربة نووية!

ولكن قائمة الدول التي ساعدت على تسليح إسرائيل نوويًا لا تقتصر على فرنسا وجنوب أفريقيا. ففي الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة جرى الحديث حول أن الدولة التي تتصدر هذه القائمة هي الولايات المتحدة الأميركية، وذُكرت وقائع عديدة تشهد أن الولايات المتحدة ودولًا أخرى في حلف الناتو لا تكتفي بالتعاون مع الخبراء الإسرائيليين في مجال التكنولوجيا النووية، بل هي تورد أيضًا لإسرائيل المواد القابلة للانشطار والتجهيزات المناسبة. وجرى التذكير بأن الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة كانت قد أصدرت قرارًا خاصًا تطالب فيه بحظر توريد التكنولوجيا النووية والمواد القابلة للانشطار إلى إسرائيل، ولكن الدول الغربية لم تلتزم تنفيذه.

وقصة حصول إسرائيل على المواد النووية تشبه المسلسلات البوليسية. لقد سبق لي أن ذكرت أن الموساد شكل مجموعة خاصة للعمل «ضد» الأهداف النووية الغربية، وأشدد هنا على كلمة «الغربية». وكانت عمليات هذه المجموعة بسيطة حتى درجة البدائية، ولم يكن يخفى على أحد أن الموساد بالذات هو الذي ينفذ هذه العمليات على الرغم من أن تل أبيب كانت تتنصل منها من باب الحفاظ على اللياقة.

من ذلك مثلًا عملية الاستيلاء على شاحنة كانت تحمل يورانيوم تعود ملكيته للحكومة الفرنسية. وقد خدر العملاء الإسرائيليون سائق الشاحنة وأحلوا محله أحد رجالهم. وكرروا هذه العملية في إنجلترا. وتبين فيما بعد أن حمولة السيارتين قد نقلت إلى... ديمونا! ومن الطريف أن تل أبيب تصرفت بعد حادثتي اللصوصية هاتين بأسلوب «الجنتلمان»، فعوضت الدولتين اللتين تعرضتا للسرقة عن «الخسائر» التي تكبدتاها وعمدت، إرضاء لهما، إلى القيام بمبادرة سخية، فأهدت إليهما معطيات بحوثها السرية في مجال إخصاب (تركيز)

اليورانيوم! وعلى كل فإن الدولتين «اللتين تعرضتا للسرقة» لم تكونا، حتى قبل هذه المبادرة قد تأثرتا كثيرًا بسبب فقدانهما اليورانيوم.

وكان سيناريو اختطاف مئتي طن من اليورانيوم غير المخصب من ألمانيا الغربية «أعقد» بعض الشيء من سيناريو العمليتين اللتين وصفناهما آنفًا.. ومع أن إسرائيل كانت قد اشترت هذا اليورانيوم سلفًا (بشكل رسمي تمامًا ولكن دون ضجة) فقد قررت تنظيم اختطافه مع الباخرة «شيرسبيرغ» التي تحمله. وقد تم استبدال طاقم الباخرة بطاقم إسرائيلي، وسُجلت الباخرة باسم شركة ليبيرية يرأسها عميل الموساد دان إيرت المشهور أيضًا باسم أيربيل. غادرت الباخرة ميناء انتفيربين البلجيكي متجهة، حسبما سجل في وثائقها الرسمية إلى جنوا لتفرغ حمولتها فيها. بيد أن الحمولة نقلت في عرض البحر إلى باخرة إسرائيلية توجهت بها إلى ميناء حيفا في إسرائيل، ونقل اليورانيوم من هناك إلى ديمونا. وقد نفذت هذه العملية على أيدي مجموعة خاصة من عملاء الموساد

(وعادت المخابرات الإسرائيلية فيما بعد إلى استخدام «شيرسبيرغ» مرة أخرى في عملياتها). وكان الهدف من كل هذه التمثيلية هو حماية سلطات ألمانيا الغربية والحيلولة دون اتهامها بالمساعدة في تسليح إسرائيل نوويًّا.

ولكن العملية التي أثارت فضيحة مدوية هي عملية «بيع» كمية كبيرة من اليورانيوم المخصَّب (المركز) الرقم الدقيق لم يعرف حتى اليوم - في الولايات المتحدة الأميركية من مصنع شركة «نيوكلييز ماتريالز آند اكيوبمنت» (نيوماك) (المواد والمعدات النووية) التي أسسها في عام 1957زالمان شابيرو المعروف بآرائه الصهيونية، والذي ساهم في حينه بمشروع «مانهاتن» الأميركي لإنتاج أول قنبلة ذرية في الولايات المتحدة الأميركية. وكان مصنع الشركة الموجود في مدينة أبولو يستعمل اليورانيوم المخصب لإنتاج الوقود الذي تحتاج إليه لا مفاعلات القوات المسلحة الأميركية فحسب، بل والشركات الخاصة أيضًا. وكانت الجهات التي تستخدم هذا الوقود (بما

فيها الأجنبية). تزود أبولو بكميات من اليورانيوم الذي تمتلكه. وهذه الشركات «الخاصة» بالذات هي التي دقت ناقوس الخطر بسبب فقدان جزء من اليورانيوم الغالي الثمن الذي تعود ملكيته إليها. وعندما جرت محاولات للتحقيق في هذه القضية تبين أن جزءًا من الوثائق الضرورية «قد أتلف عن غير قصد في أثناء التنظيفات العامة في عام 1962، أما الوثائق المتبقية فهي في حالة من الفوضى تجعل الشيطان نفسه، كما يقال، لا يعرف فيها رأسه من قدميه. وتبين بالمقابل أن الدبلوماسيين والخبراء الإسرائيليين المختصين بالطاقة النووية كانوا يزورون المصنع باستمرار، وأن «أحد الخبراء في التعدين» واسمه باروخ سيناي قد استخدم كخبير في مصنع أبولو. كما تبين أن مكتب التحقيقات الفيدرالي أثار ثلاث مرات قضية بيع اليورانيوم في أبولو، وطويت القضية في المرات الثلاث «لعدم وجود أدلة». وعندما طرحت القضية أول مرة في عام 1966، أثبت التحقيق أن (93) كيلوغرامًا من «المواد النووية الخاصة» قد اختفت «دون أثر» من مصنع أبولو. أما الآن فقد تبين من

وثائق الحكومة الأميركية التي أزيلت عنها صفة السرية منذ فترة قريبة أن وزن اليورانيوم العالي الخصوبة (التركيز) الذي فقد خلال 20 سنة من مصنع أبولو يبلغ 342 كيلوغرامًا وهي كمية كافية لإنتاج 38 قنبلة ذرية من نموذج القنبلة التي ألقيت على هيروشيما. وبلغ وزن اليورانيوم الذي اختفى من المصنع خلال الفترة التي كان فيها زالمان شابيرو على رأس شركة «نيو ماك» 267 كيلوغرامًا.

ونذكر بالمناسبة أن «شابيرو» كان في الوقت نفسه يمتلك الشركة الإسرائيلية «إيزوراد» المتخصصة بإنتاج المعدات النووية.

وقال ناطق رسمي أميركي معبرًا عن رأي واسع الانتشار: - الجميع يظنون أن المادة قد سرقت وأن الذي سرقها هو شابيرو.

وتبين أن ثمة شاهدًا على أن العاملين في مصنع أبولو قاموا تحت جنح الظلام «في نهاية آذار/مارس أو بداية نيسان/ أبريل 1965» بتحميل صناديق خاصة

تحتوي على اليورانيوم في شاحنة مجهولة الهوية. وقد أمر مندوب شركة «نيو ماك» هذا الشاهد بأن يلتزم الصمت إذا كان لا يريد أن يطرد من عمله. وكان هذا في عام 1965، وقد ثبت لوكالة المخابرات المركزية في عام 1969 أن إسرائيل قد حصلت من مكان ما على دفعة من اليورانيوم المخصب.

وتبين من خلال التحقيقات أن زالمان شابيرو له علاقات وثيقة مع السفارة الإسرائيلية، وهو يجري معها مفاوضات بواسطة هاتف خاص لا يمكن التنصت عليه، ولم يتمكن مكتب التحقيقات الفيدرالي من فك شيفرته. وقد صرح ريتشارد هولمز، رئيس وكالة المخابرات المركزية آنذاك، بعد زيارة للبيت الأبيض، بأن الرئيس جونسون يريد طي القضية. وقال كارل داكيت الذي كان آنذاك رئيس الإدارة العلمية - التقنية في وكالة المخابرات المركزية إن ريتشارد هولمز منع نشر تقرير يعالج مسألة تسليح إسرائيل نوويًا كان قد وضع في عام 1969.

وتقول صحيفة واشنطن بوست بهذا الصدد: «تفيد أقوال داكيت أن الرئيس ليندون جونسون قال لهولمز: «لا تخبر بهذا أحدًا، حتى ولا دين راسك وروبرت ماكنمارا» (اللذين كانا يشغلان آنذاك منصبي وزير الخارجية ووزير الدفاع على التوالي).

وطويت القضية، بيد أن ثمة معلومات تقول إن وكالة المخابرات المركزية كانت تعتبر قبل عام 1974 أن إسرائيل تحوز على السلاح النووي. فقد ورد في إحدى وثائق الوكالة ما يأتي: «إننا نعتبر أن إسرائيل تمتلك السلاح النووي، ووجهة نظرنا تستند إلى حيازتها - بطريقة غير مشروعة جزئيًا - كمية كبيرة من اليورانيوم...».

وأخيرًا هناك الفضيحة «النووية» الأميركية الإسرائيلية (الجديدة). وتتلخص في أن رجل الأعمال الكاليفورني ريتشارد سميث أرسل من الولايات المتحدة إلى إسرائيل سرًّا (810) كريترونات، وهي مفاتيح إلكترونية يمكن أن تستخدم في صنع القنابل

النووية. وبعد محاكمته وإدانته بارتكاب عمل جنائي فر من الولايات المتحدة.

ويرجح أن يكون «أرباب العمل» الإسرائيليون هم الذين أخفوه. وقد تذكرت الصحافة الأميركية من جديد قضية «بيع» اليورانيوم من مصنع أبولو، وقضية «الكريترونات» عندما ألقي القبض في الولايات المتحدة في تشرين الثاني / نوفمبر عام 1985 على جوناثان بولارد الموظف في المخابرات المضادة (مخابرات مكافحة التجسس) التابعة للقوات البحرية العسكرية الأميركية، والذي كان يعمل لصالح المخابرات الإسرائيلية. وقد استطاع هذا الجاسوس أنه زود الإسرائيليين قبل اعتقاله بوثائق سرية بالغة الأهمية، من بينها وثائق تتعلق بالصناعة العسكرية.

ونذكر بالمناسبة أن وثائق مكتب التحقيقات الفيدرالي المتعلقة بالتحقيق في «بيع» اليورانيوم من أبولو تشير إلى أن رفاييل إيتان بالذات «الكيميائي من حيث الاختصاص» كان من بين المواطنين

الإسرائيليين الأربع الذين طلبوا زيارة مصنع أبولو. وكان إيتان آنذاك يعمل في وزارة الدفاع الإسرائيلية.

وعندما نقلب الآن صفحات الملف الذي يحتوي على المعلومات المتعلقة بتبيان الطريق الذي سلكته الدولة الصهيونية للتوصل إلى حيازة «سلاح يوم الحساب» ونتمعن في الوثائق وجذاذات الصحف، ونقارن إحداها بالأخرى ونربط الخيوط بعضها ببعض تعترينا الدهشة من الصراحة والوقاحة اللتين اندفع بهما حكام تل أبيب لدخول «نادي الدول النووية»، فالسَّلف منهم كان يسلم الخلف هذا الهدف كما يسلم العدَّاء زميله العصا في سباق التتابع. وكانت الكتل الحزبية تتعاقب على سدة الحكم، ورؤساء الحكومات يتوالون واحدًا إثر آخر، ومسئولو الموساد والأجهزة الخاصة الأخرى يتسلمون الحقائب الوزارية أو يرتدون بزات الدبلوماسيين الرسمية. ولكن الأعين لم تكن ترى سوى حلقة متكررة من الشخصيات نفسها، والآذان لم تكن تسمع سوى الأسماء والكُنَى نفسها.

لقد أثبت موردخاي فانونو أن إسرائيل قد صنعت ولا تزال تصنع الأسلحة النووية... ولكن هل هذا نبأ جديد؟ هل هذا خبر مثير؟ ألم يتحدثوا عن كل هذا طوال السنوات الماضية على أقل تقدير؟ بلى.. تحدثوا. وكل ما فعله فانونو هو أنه أكد ذلك بمعطيات تقنية جد ملموسة، وأثبته بصوره الستين. والحديث الآن يدور حول المسئولية التي يتحملها أمام الإنسانية كلها أولئك الذين وضعوا السلاح النووي في أيدي حكام تل أبيب الذين اتخذوا من الإرهاب نهجًا سياسيًّا لدولتهم.

واليوم، إذ نرى أن جميع ذوي الإرادة الطيبة الذين تعز عليهم الحياة على كوكب الأرض، والذين يطالبون بتخليص الإنسانية من الهلاك النووي إلى أبد الآبدين، يرصون صفوفهم في النضال من أجل مستقبل الإنسانية، يغدو من الملح جدًّا أن نتخذ موقفًا في منتهى الجدية من مصدر الخطر النووي المتمثل في إسرائيل، كما أن النضال ضد الهلاك النووي ينبغي أن

يستهدف أيضًا الترسانات البالغة السرية المخبأة تحت الأرض في صحراء النقب.

ايرانجيت:

«اقتفاء الأثر الإسرائيلي»

لعل عام 1986 هو العام الذي لا يمكن أن يذكره حكام تل أبيب بخير، فهو أكثر الأعوام اكتظاظًا بالفضائح في تاريخ الدولة الصهيونية. وفي مستهله اتسع نطاق الفضيحة التي ثارت حول النشاط التجسسي لعميل الأجهزة الخاصة الإسرائيلية جوناثان بولارد الذي ضبط متلبسًا في الولايات المتحدة الأميركية. واتخذت هذه الفضيحة آنذاك أقصى أبعادها. وبعد ذلك ثارت فضيحة سطو العملاء الإسرائيليين على التكنولوجيا الأميركية لصنع القنابل الانشطارية. ثم اندلعت فضيحة الجريمة الوحشية التي ارتكبها عملاء المخابرات الداخلية الإسرائيلية شين بيت بقتلها شابين فلسطينيين بعد أخذ موافقة كبار المسئولين في هذا الجهاز وموافقة رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق شامير شخصيًا. ثم تفجرت فضيحة الكشاف

«سر صحراء النقب» حيث يخزن احتياطي «سلاح يوم الحساب» الإسرائيلي - أي السلاح النووي.

وتلت ذلك العملية الوقحة التي نفذت في أوربا الغربية لاختطاف موردخاي فانونو الذي أفشى هذا «السر» ثم وقع فريسة بين مخالب الموساد. وأخيرًا اندلعت فضيحة «إيرانجيت» أو على الأصح افتضح ذاك الجزء من عملية واشنطن - تل أبيب الذي يسمى «الصلة الإسرائيلية أو، الأثر الإسرائيلي» - على غرار فيلم «الصلة الفرنسية» (أو «الأثر الفرنسي») وهو فيلم عن تجارة المخدرات أثار ضجة كبيرة في حينه.

وعلى الرغم من كل الجهود التي بذلها حكام تل أبيب لطي جميع هذه الفضائح السياسية - الجنائية في ثنايا الماضي مع انقضاء عام 1986، فإن «الأثر الإسرائيلي» لفضيحة بيع السلاح الأميركي لإيران، وتحويل جزء من ثمنه الذي يبلغ ملايين الدولارات إلى قوات الكونترا النيكاراجوية لم ينقطع مع انصرام العام، بل امتد إلى العام الذي تلاه، عام 1987، متخذًا

أبعادًا أكبر. ولكن لنعد بالذاكرة عشرة أعوام إلى الخلف، أي إلى عام 1977.

في بداية شباط / فبراير عام 1986 نشرت صحيفة «أوبزيرفر» اللندنية مقالة تثير الفضول بعنوان «إزهار عملية الزهرة»، ولم تثر هذه المقالة آنذاك ما تستحقه من الاهتمام مع أن من الممكن أن نعدها بجرأة إحدى البوادر الأولى لتلك العملية التي عرفت فيما بعد باسم «إيرانجيت».

وقد بدأ الكاتب مقالته هذه بأسلوب الروايات البوليسية السياسية:

- «غدًا ستشاهدون عملية الإطلاق وما سترونه سيعجبكم. إنه تكنيك مدهش»، قال وزير الدفاع الإسرائيلي سابقًا عزرا وايزمان لزميله الإيراني حسن توفانيان.

تقابل هذان الجنرالان في وزارة الدفاع الإسرائيلية بتل أبيب في الثامن والعشرين من تموز عام 1977

كي يكملا صياغة اتفاقية تنطوي على سر من أهم أسرار الشرق الأوسط التي تحاط بأكبر قدر من الكتمان».

ولن نمضي أكثر في إثارة فضول القارئ، بل نقول مباشرة إن «هذا السر الذي يحاط بأكبر قدر من الكتمان» يكمن في أن حكام تل أبيب وشاه إيران كانوا يسعون معًا إلى صنع «صاروخ نووي»، وقد أطلقوا على الأعمال المتعلقة بهذا الهدف اسمًا رمزيًّا هو «عملية الزهرة». ولم يكن التعاون الإيراني - الإسرائيلي يقتصر على الاتفاقات والزيارات المتبادلة، على الرغم من أنه لم تكن هناك علاقات دبلوماسية كاملة بين إسرائيل وإيران الشاه آنذاك، وكانت العلاقات بينهما لا تتعدى مستوى التمثيل التجاري. كما أن دور الجنرال حسن توفانيان، وهو المشرف على ابتياع الأسلحة في جيش الشاه، لم يكن يقتصر علي تمويل عملية «الزهرة» جزئيًّا، بل كان يتعدى ذلك إلى متابعة مراحل التنفيذ والإشراف عليها شخصيًّا.

ففي أيلول / سبتمبر عام 1977 زار الجنرال صحراء النقب وشهد بنفسه اختبار «الصاروخ المشترك» القادر على حمل رأس نووي زنته 750 كيلوغرامًا، وأبدى رضاه عن نتائج الاختبار. وتقول «الأوبزيرفر» إنه عندما عاد إلى طهران توجه مباشرة للقاء الشاه وقدم له تقريرًا يقترح فيه أن تعقد إيران صفقة بالغة السرية مع إسرائيل تستورد بموجبها السلاح الإسرائيلي وتزود إسرائيل مقابل ذلك بالنفط الإيراني بقيمة مليار دولار. وترى «الأوبزيرفر» أن فكرة التعاون بين نظام الشاه والدولة الصهيونية قد ظهرت إلى الوجود منذ عام 1975، عندما كانت كلتا الدولتين تحاولان الحصول على الصواريخ الأميركية «بيرشينج-1». وقد تجسدت هذه الفكرة تجسدًا ملموسًا في عملية «الزهرة» التي تُعد البرنامج الرئيسي بنية البرامج العسكرية الإيرانية - الإسرائيلية الستة التي وقع اتفاقياتها آنذاك شيمون بيريز عند قدومه إلى طهران عام 1977.

وقد وافق شاه إيران على توريد ما قيمته مليار دولار من النفط لقاء تسلمه سلاحًا إسرائيليًّا. وفي أيار /

مايو عام 1977 عندما حلَّت حكومة مناحيم بيجن محل حكومة حزب العمل قدم حسن توفانيان إلى إسرائيل للتفاوض مع صديقيه القديمين: وزير الدفاع الجديد عزرا وايزمان ووزير الخارجية موشي دايان.

ويستفاد من أقوال توفانيان التي أفضى بها المراسل صحيفة الأوبزيرفر أن عملية «الزهرة» بدأت منذ كانون الثاني / يناير عام 1978 تتطور بوتائر سريعة: فقد عجل الإسرائيليون في إنجاز نظام توجيه الصاروخ «المشترك»، وأعدوا العدة لنقله إلى إيران من أجل تجميعه نهائيًا واختباره في مصنع أنشئ خصيصًا لهذا الغرض في الجزء الأوسط من إيران. وحفاظًا على السرية أُنجزت العمليات المالية المتعلقة بهذه الصفقة باسم شركة سويسرية وهمية. وبلغت قيمة «الدفعة» الأولى من النفط الذي قدمته إيران إلى إسرائيل 260 مليون دولار. بيد أن تنفيذ العملية توقف بسبب الإطاعة بنظام الشاه. وفي الحقيقة أن أوري لوبراني الذي كان في ذلك الوقت ممثل تل أبيب لدى نظام الشاه (أصبح في عام 1982 «منسق» نشاطات

المحتلين الإسرائيليين في جنوب لبنان) كان قد حذر حكومته في حزيران / يونيو عام 1978 من احتمال اتخاذ الأحداث هذا المسار. وبما أنه كان يعرف مدى التعاون العسكري بين إسرائيل ونظام الشاه فقد «عبر عن القلق» مبديًا خشيته من العواقب الوخيمة بالنسبة إلى الحكومة الصهيونية في حالة حدوث تغيرات جذرية في إيران. ومعرفتنا أن أوري لوبراني مرتبط ارتباطًا جد وثيق بأجهزة المخابرات الإسرائيلية تجعلنا واثقين من أنه فعل ما يستطيع سلفًا للحفاظ على «الصلات» والعملاء اللازمين لإسرائيل وتأمين سلامتهم للاستفادة منهم في المستقبل. وقد أثارت بعض الوثائق السرية التي استولى عليها ممثلو النظام الجديد - بعد الإطاحة بالشاه - في الممثلية التجارية الإسرائيلية في طهران متاعب معينة لإسرائيل إلا أنها لم تثر أية فضيحة.

ومرت السنون، ولم يعد أحد يتذكر عملية «الزهرة» على الرغم من أن الاختصاصيين يربطون بينها وبين ظهور نموذج جديد (معدل) من صاروخ «أريحا» في

إسرائيل يتميز بنظم توجيه دقيق. ويرجح أن تكون هذه الصواريخ قد نصبت في مرتفعات الجولان، وفي صحراء النقب وهي قادرة على حمل رؤوس نووية.

ومما يلفت النظر أنه إذا كانت بعض الأوساط الغربية قد حاولت أن تنظر إلى «إيرانجيت»، أو على الأصح إلى مشاركة واشنطن الرسمية في هذه العملية العسكرية - السياسية على أنها أمر غير متوقع، فإن مشاركة تل أبيب فيها لم تثر دهشة أحد. ولا يعود السبب في هذا إلى أن العادة قد جرت بالنظر إلى تل أبيب وواشنطن كشريكين في جميع المغامرات التي جرت في منطقة الشرق الأوسط ؛ بل يعود السبب إلى أنه قبل اندلاع الفضيحة التي اشتهرت باسم «إيرانجيت» بوقت طويل كانت تظهر حينًا بعد حين في الصحافة العالمية أخبار عن رجال أعمال «غامضين» يوردون إلى إيران حمولات «غامضة» بطرق «غامضة». وكان الحديث يجري، كما أشارت صحيفة «نيويورك تايمز» عن شحنات من الأسلحة الأميركية تُنقل عبر «قنوات خاصة».

وتم خلال الأعوام 1983 - 1985 كما تقول الصحيفة، نقل عشرات الطائرات النفاثة المقاتلة (الأميركية - المؤلف) إلى إيران، وكان البنتاجون يعرف أن هذه الأعمال يقوم بها تجار سلاح دوليون، ولكنه لم يكن يعترض سبيلهم. وبلغ عدد الطائرات التي كان الحديث يجري عنها آنذاك 39 طائرة مقاتلة، وقد أخبر أحد التجار الحكومة الأميركية بهذا سرًّا، بيد أن السلطات.. «سمحت للصفقات غير المشروعة بالاستمرار لأن العسكريين كانوا يأملون بالحصول على معلومات استخبارية، بما في ذلك معلومات عن إيران».

ولكن بالنسبة إلى واشنطن، فوكالة الأسوشيتد برس كانت قد عمدت في عام 1981 إلى نشر أنباء تقول إن إسرائيل تنقل بالسر أسلحة إلى إيران! وكانت شحنات الأسلحة هذه تُنقل (وفق معلومات من مصادر أخرى) بمساعدة الأجهزة الخاصة الإسرائيلية المرتبطة، كما هو معروف، بوكالة المخابرات المركزية أوثق ارتباط. وليس من الصعب أن نخمن بعد كل هذا أن «الصلات» التي كان أوري لوبراني، ممثل تل أبيب لدى الشاه، قد

عمل على الحفاظ عليها داخل إيران قد نشطت في تلك الآونة وأخذت تؤدي دورها الذي أُعدت له.

ومنذ صيف عام 1981 بدأ نقل أسلحةٍ أميركية بوساطة إسرائيلية إلى إيران بما في ذلك صواريخ «أرض - أرض» و«أرض - جو» عن طريق المرافئ الأوربية الغربية. فقد نقلت عبر المرفأين البلجيكيين النتفيربين وزيبروغيه أسلحة تبلغ قيمتها 135 مليون دولار! وأوردت صحيفة «سوار» التي تصدر في بروكسل قرائن تثبت أن نقل الأسلحة أسهمت فيه شركات دانمركية وبلجيكية وألمانية غربية وهولندية وسويدية وبرتغالية. وذكرت الصحيفة أسماء هذه الشركات. كما جرى نقل أسلحة مصنوعة في بلدان الناتو وأسلحة إسرائيلية. وقد ذكرت نشرة الشركة الدانمركية «سيمنس يونيون» أن باخرة شحن دانمركية نقلت أربع مرات خلال عام 1985 أسلحة من ميناء إيلات إلى ميناء بندر عباس في إيران. وصرح مسئولون في اتحاد البحارة الدانمركي أن الإسرائيليين شحنوا 3600 طن على الأقل من السلاح الأميركي.

وفي صيف عام 1986 ألقت شرطة ميونيخ القبض على شخص من أصل إسرائيلي مقيم في ألمانيا الغربية يدعى هنري كامينيتسكي لاشتباهها في أنه ينوي بيع إيران أسلحة قيمتها 81 مليون دولار. بتكليف من إسرائيل.

وبالطبع أنكر الناطق باسم سفارة إسرائيل في ألمانيا الغربية ايغودي كينار بغضب أية صلة لإسرائيل بهنري كامينيتسكي، في حين كتبت مجلة «شتيرن» الألمانية الغربية أن كامينيتسكي قد عقد صفقة مع رجل الأعمال الإسرائيلي رون هاريل الذي كانت أجهزة التحقيق الألمانية الغربية قد أجرت تحقيقات معه «بسبب قضية أخرى».

وفي نيسان / أبريل عام 1986 اعتقلت السلطات الجمركية في الولايات المتحدة الأميركية «تاجرًا محترمًا من ألمانيا الغربية» قادمًا إلى نيويورك دون أن تعلم إلى ما سيؤدي عملها هذا.

وكان هذا الشخص قد أتى إلى الولايات المتحدة ليعقد صفقة تبلغ قيمتها مليارين ونصف مليار دولار: إذ كان من المفترض أن يتم نقل معدات عسكرية أميركية لقاء هذا المبلغ (بما في ذلك طائرات مقاتلة وصواريخ ودبابات) إلى إيران بمساعدة إسرائيل (عبر بلدان أخرى).

وتقول البلاغات إن عدد الأشخاص «المشبوهين» الذين اعتقلوا في نيويورك بسبب هذه القضية لا يتعدى الخمسة، وهم من مواطني ألمانيا الغربية وبريطانيا، كما اعتقل خمسة من شركائهم في جزر برمودا، تبين أن بينهم ثلاثة إسرائيليين، أحدهم جنرال إسرائيلي متقاعد.

وأعلنت السلطات الأميركية أن رئيس منظم «المهربين» (كما سمت وسائل الإعلام الأميركية المعتقلين) يدعي سيميول إيفانز «وهو رجل قانون أميركي يعمل في لندن». ومن الطريف أن اعتقال «المهربين» قد صوّر آنئذ على أنه نصر للأجهزة الفيدرالية الأميركية التي «اكتشفت.. منظمة سرية

كبيرة» تخطط لبيع أسلحة لإيران بطريقة غير مشروعة...».

لا.. لم يكن آنذاك أي ذكر لعملية «إيرانجيت» بأبعادها الكاملة، ولكن رائحتها كانت قد بدأت تنتشر في الجو. فقد صرح الجنرال الإسرائيلي المعتقل بلهجة تتسم بالصراحة العسكرية «أن الأوساط العسكرية الإسرائيلية كانت على علم بما يفعله» وهدد بأنه سيتحدث عن أشياء أخرى «إذا لم تتدخل بلاده في القضية».

ولم تتأخر تل أبيب في الرد، إذ سرعان ما أدلى المدير العام لوزارة الدفاع الإسرائيلية م. ميرون بتصريح باسم وزارته بعد أن سأل «جميع الأشخاص الرسميين الذين يمكنهم إعطاء إذن بتنفيذ مثل هذه العملية»، وجاء في هذا التصريح على وجه الخصوص: «ليست لإسرائيل أية صلة مباشرة أو غير مباشرة بهذه القضية، أما الأشخاص المتورطون فيها فقد كانوا يتصرفون من أنفسهم».

وقد حذا شركاء الجنرال المستاء حذوه في التعبير عن استيائهم واستنكارهم، وطفقوا يتحدثون جميعًا في آن واحد عن العلاقات التي تربطهم بشخصيات في أعلى الأوساط، سواء في إسرائيل أو في الولايات المتحدة الأميركية - في الاتحادات الاحتكارية العسكرية الأميركية. ولكنهم في هذه المرحلة «لم يبيعوا» إدارة البيت الأبيض، متحيِّنين لها فرصة للمناورة. وقد استفاد البيت الأبيض من هذه الفرصة. وصرح أحد معلقي التليفزيون الأميركيين آنذاك قائلًا:

«إن المسألة الأساسية في هذه القضية هو دور إسرائيل. وقد اتهمت هذه الدولة في الماضي أيضًا بأنها تساعد إيران لأنها ترى أن الخطر الذي يتهددها من جانب العراق أكبر. ومع أن إسرائيل تنفي أية علاقة لها بهذه القضية فإن الرسميين الأميركيين يقولون إنهم غير واثقين تمامًا من صحة هذا النفي».

ولنلاحظ هنا أنهم لا ينكرون شيئًا ولا يعترفون بشيء. فهم يقولون إنهم غير واثقين تمامًا - وكفى! وقد كان هذا في نيسان / أبريل عام 1986، وفي أوائل تشرين

الأول من العام نفسه قالت صحيفة «نيويورك تايمز» إن «شولتس عمد في اجتماع مغلق ضم وزراء الخارجية العرب إلى توجيه النقد للاتحاد السوفيتي لأنه لا يتخذ إجراءات حازمة كما تفعل الولايات المتحدة من أجل منع توريد السلاح إلى إيران من البلدان التي له نفوذ فيها».

وبعد أن اعترف وزير الخارجية الأميركي بأن «ثمة أنباء ترد باستمرار حول وصول أسلحة إسرائيلية إلى إيران، مع أن الحكومة الإسرائيلية تؤكد أنها وضعت حدًّا لهذه الممارسات» مضى يقول: «إننا كثفنا جهودنا لإقناع أصدقائنا بالكف عن بيع السلاح لإيران وقد حققنا نجاحًا كبيرًا ولكن ليس كاملًا».

ومن الطريف أن يعيد المرء قراءة أقوال شولتس هذه بعد أن اندلعت فضيحة «إيرانجيت»، وبعد أن جرى تقويم مناسب «للنجاح الكبير» الذي حققته الولايات المتحدة على صعيد «تكثيف جهودها» لإيقاف توريد السلاح إلى إيران.

ولكن لنعد ثانية إلى الوراء، إلى ما حدث عام 1981 في لندن. فعندما اندلعت الفضيحة التي سميت «إيرانجيت» تذكرت الصحف الإنجليزية فجأة مقر رئاسة الشركة البتروكيميائية الإيرانية الوطنية الواقع في شارع فيكتوريا في لندن. وكان شاه إيران قد أنشأ الشركة المذكورة «لابتياع تجهيزات من أجل الصناعة النفطية»، ولكن كل القرائن تدل على أن الشركة كان لها أهداف أخرى كذلك وقد حصلت صحيفة «ديلي تلغراف» اللندنية على وثائق تشهد على أنه كانت توجد في لندن قبيل عام 1981 «شبكة فعالة منظمة» تقوم - وبمساعدة العملاء الإسرائيليين أيضًا! بنقل السلاح الأميركي إلى إيران. وتقول «الديلي تلغراف» إن ثمة شهودًا قد رأوا كيف أخرج أحد الإيرانيين في فندق «دور تشيستر» كمية من النقود من حقيبته تبلغ نصف مليون جنيه إسترليني ودفعها ثمنًا للسلاح!

وكان «الوسيط» الرئيسي في هذه الصفقات شخص يدعى يعقوب نمرودي، وهو عميل «سابق» للمخابرات الإسرائيلية (الموساد) و«صاحب شركة انترناشيونل

ديسالينشين ايكويبمنت» المتمركزة في تل أبيب. وقد قام هذا الشخص في عام 1981 بعقد صفقة في لندن تبلغ قيمتها 47 مليون جنيه استرليني.

ونذكر بالمناسبة أن رجل المخابرات الإسرائيلي هذا هو أحد «الشخصيات الرئيسية في عملية «إيرانجيت».

وثمة شخصٌ يتمتع بأهمية مماثلة في هذه القضية هو دافيد كيمحي، وهو أحد العاملين العريقين في جهاز الموساد، وقد أصبح فيما بعد - حسب تقاليد الأجهزة الخاصة الإسرائيلية - دبلوماسيًّا، وشغل منصب مدير وزارة الخارجية الإسرائيلية. وقد دامت علاقة دافيد كيمحي بإيران سنين عديدة، وكان يستفيد بالطبع من نشاط عملاء الموساد الإيرانيين. وعشية افتضاح عملية «إيرانجيت»، وعندما تأكد كيمحي من أن الفضيحة أوشكت على الاندلاع، تحول فجأة إلى «رجل أعمال» يزاول «التجارة» واستقال من وظيفته كيلا يلحق تورطه في عملية «إيرانجيت» أي ضرر بسمعة الحكومة الإسرائيلية.

وفي نهاية عام 1985 وبداية عام 1986 عرف الصحفيون من المعلومات التي نشرتها «ديلي تلغراف» أن يعقوب نمرودي ودافيد كيمحي قد أجريا عدة لقاءات في لندن مع كل من روبرت ماكفرلين، معاون رئيس الولايات المتحدة لشئون الأمن القومي آنذاك، والمقدم السيئ الذكر أوليفر نورث في مجلس الأمن القومي في الولايات المتحدة الأميركية. وشارك في هذه اللقاءات «رجل الأعمال» الإيراني مانوتشيهر قربانيفار. وقد ادعى ماكفرلين فيما بعد في معرض الدفاع عن نفسه أن دافيد كيمحي قد خيب ظنه لأنه قدم له قربانيفار على أنه «شخصية سياسية» وله صلة برئيس الوزراء الإيراني ورئيس مجلس الشورى، بل على أنه «مستشار رئيس مجلس الوزراء». وليس عجيبًا أن يثق ماكفرلين بدافيد كيمحي: فأجهزة المخابرات الأميركية كانت تعتمد دائمًا على معطيات الموساد.

ويستفاد من أقوال ماكفرلين التي تضمنها تقرير لجنة مجلس الشيوخ لشؤون الاستخبارات حول قضية

«إيرانجيت» والذي نشر جزء منه في نهاية كانون الثاني/ يناير عام 1987، أن الموساد كاد في هذه المرة أن «يخدع» أصدقاءه الأميركيين. يقول ماكفرلين مشيرًا إلى قربانيفار: «لو كنت آنذاك أعرف ما أعرفه الآن لما اقترحت أن يتم الاتصال به» وكان الذي «عرفه» ماكفرلين هو أن قربانيفار، حسب معلومات وكالة المخابرات المركزية، شخص «يدعي» وشريك لتجار المخدرات الذين يجمعون بين نشاطهم الإجرامي والتجسس المأجور. وتبين أن لدى وكالة المخابرات المركزية إضبارة عن قربانيفار، ويتلخص رأيها فيه بأنه «شخص لا يوثق به، ويختلق معطيات استخبارية كاذبة».

ويقول أحد العاملين في الوكالة، وهو من الذين كانوا يعرفون قربانيفار في إيران، أنه «أصيب بالهلع» عندما عرف اسم الشخص الذي يرشحه الإسرائيليون للعمل مع أجهزة المخابرات الأميركية! ولكن ألا يجوز الافتراض أن قربانيفار كان «يعمل» لصالح الموساد «بإخلاص» تام، وأنه بصفته عميلًا مزدوجًا، كان «غير

نزيه» في علاقاته مع وكالة المخابرات المركزية.. وذلك بإيعاز من الإسرائيليين الذين لم يكونوا يرغبون في أن يعرف زملاؤهم الأميركيون أكثر مما تسمح به تل أبيب.

وعلى كل حال فقد انبرى قربانيفار للدفاع على طريقته الخاصة عن شرف الذين زكوه وذلك بشن حملة من الاتهامات ضد وكالة المخابرات المركزية الأمريكية. وصرح في حديث أدلى به إلى الشبكة التليفزيونية الأميركية إن. بي. سي: «كان لابد لهم (في وكالة المخابرات المركزية - المؤلف) من اتخاذ إجراءات ما، ومن العثور على من يحملونه المسئولية. وقد حاولوا إلقاء التبعة على عاتقي. وهم الذين كانوا السبب الرئيسي في الكارثة الأميركية الحالية. إنهم بحاجة إلى طُعم، ولكنني لن أكون هذا الطُّعم».

وفي الوقت الذي كان فيه قربانيفار يتهم وكالة المخابرات المركزية بأنها تريد «تشويه سمعته» لم يكن ينفي اشتراكه في عملية «إيرانجيت»: فالقضية ببساطة تتلخص فى أنه لم يقتسم الغنيمة مع شركائه

الأميركيين والإسرائيليين، ويعتقد قربانيفار أن «أحدهم» (تلميح صريح إلى المقدم أوليفر نورث) قد هبش من عملية إيرانجيت 16 مليون دولار، ساحبًا المبلغ من حساب متمردي نيكاراجوا (الكونترا). ولكي يوقف قربانيفار الاتهامات الموجهة إليه هدد بالإدلاء بما لديه من معلومات علنًا في الولايات المتحدة الأميركية أمام لجنة مجلس الشيوخ الخاصة لشؤون الاستخبارات، أو أمام الأجهزة الأخرى التي تحقق في قضية «إيرانجيت». وبعد هذا التهديد لم يعد أحد يمس «سمعة» العميل الإسرائيلي.

ومع ذلك فإن أحد أتباع تل أبيب في واشنطن وجد نفسه عرضة للتهديد بسبب نتائج «إيرانجيت» ففي بداية شباط / فبراير عام 1987 صدرت عن البنتاجون معلومات تفيد أن مساعد وزير الدفاع الأميركي ريتشارد بيرل سيستقيل. وقد ربطت أسباب هذه الاستقالة بقضية «إيرانجيت»، وكانت صحيفة الأنوار البيروتية الحسنة الاطلاع قد تنبأت في نهاية كانون الثاني / يناير بهذه الاستقالة، ولكنها أشارت إلى أن

«اسم ريتشارد بيرل لم يدرج حتى الآن في قائمة أسماء الأشخاص الذين لهم علاقة بالفضيحة». وأوضحت الأنوار أن حصانة ريتشارد بيرل تتأتى «من حماية الأوساط الصهيونية التي تشمله وتشمل صديقه وشريكه مايكل ليدين، المستشار لدى مجلس الأمن القومي في الولايات المتحدة الأميركية». وأتت الصحيفة أيضًا على ذكر ستيفن براين مشيرة إلى أن الأوساط الصهيونية تمارس ضغطًا شديدًا كي لا يمثل هؤلاء الأشخاص المعروفون بعلاقاتهم الوثيقة بإسرائيل أمام لجان التحقيق في قضية إيرانجيت، وذلك لأنهم يعرفون أكثر بكثير مما تم كشفه حتى الآن وأصبح بحكم المعلن.

واستنادًا إلى معطيات «حلقة ضيقة من الأشخاص الجيدي الاطلاع» ذكرت الصحيفة البيروتية أنه في حزيران / يوليو عام 1985 عقد في بيروت اجتماع ضم ليدين وقربانيفار وشخصًا يدعى جون مونيه يحمل، على ما يبدو، الجنسية الكندية. وكان الهدف من الاجتماع هو الإعداد لعملية «إيرانجيت»، وقد مثل

ليدين في هذا الاجتماع الجانب الأميركي تنفيذًا لأوامر بيرل. أما بيرل نفسه فقد كلفه وزير الدفاع الأميركي وانيبرغر بمعالجة قضية توريد السلاح الأميركي لإيران والتنسيق في أثناء ذلك مع الإسرائيليين. وبيرل لديه خبرة ليست قليلة في تحقيق مثل هذا التنسيق: فقد عمل ردحًا طويلًا من الزمن مستشارًا لدى شركة سولتام الإسرائيلية المرتبطة بوزارة الدفاع الأميركية والتي تمارس المتاجرة بالسلاح. وكان بيرل قد حصل من الإسرائيليين لقاء تقديم المساعدة في تسويق «بضاعة» شركة سولتام في الولايات المتحدة الأميركية قبل أن يشغل منصب مساعد وزير الدفاع نحو 140 ألف دولار. وما أن تولى منصب مساعد واينبيرغر حتى عين ستيفن براين نائبًا له. وقام هذا الثنائي حسب تعبير إحدى الصحف الأميركية بتحويل وزارة الدفاع الأميركية خلال مدة قصيرة إلى «دائرة تجارية إسرائيلية»، إذ أن بيرل وبراين كانا هما بالذات اللذين يحددان تقديم التكنولوجيا العسكرية الأميركية والسلاح الأميركي إلى البلدان الأجنبية. وكان

يساعدهما في هذا مستشار مجلس الأمن القومي الأميركي م. ليدين وهو اختصاصي في شؤون الشرق الأوسط، وصديق شخصي لقادة إسرائيليين من ذوي المناصب العُليا، ومن بينهم قادة الأجهزة الخاصة في إسرائيل.

ومن المعروف أنه في عام 1970 ضُبط كل من بيرل وليدين متلبسين بتقديم معلومات سرية إلى عملاء إسرائيليين، وأجرى مكتب التحقيقات الفيدرالي تحقيقًا في هذه القضية، وانتهى التحقيق إلى تعيين ليدين عضوًا في مجلس مديري معهد الأمن القومي في الولايات المتحدة الأميركية المعروف بصلاته مع الموساد!!

أما ريتشارد بيرل فقد واصل نشاطه كمساعد للسيناتور هنري جاكسون وكأحد قادة اللوبي الصهيوني في الكونجرس. وكان من بين زعماء اللوبي الصهيوني أيضًا ستيفن براين رئيس جهاز الشؤون الخارجية في الولايات المتحدة الأميركية.

وقد ضبط في عام 1978 متلبسًا بتقديم معلومات سرية إلى عملاء الموساد، وبلغ عدد صفحات الملف الذي وضعه مكتب التحقيقات الفيدرالي عنه زهاء 600 صفحة. ولكن القضية لم تصل إلى المحكمة على الرغم من أن براين اضطر إلى تقديم استقالته، وأصبح بعد ذلك مديرًا للمعهد اليهودي المختص بشؤون الدفاع الوطني في واشنطن، ومهمة هذا المعهد «إقناع الناس بوجود صلة وثيقة بين أمن إسرائيل وأمن الولايات المتحدة الأميركية» و«تبصير الطائفة اليهودية بأهمية تعزيز الدفاع الأميركي من أجل بقاء الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل»، و«تعريف المجتمع الأميركي على ما لدولة إسرائيل من أهمية جيوبوليتيكية بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأميركية، بصفتها - أي إسرائيل مخفرًا أماميًّا للدفاع عن مصالح الغرب في الشرق الأوسط».

وسرعان ما طوى النسيان علاقات براين بالموساد، كما نُسيت كذلك علاقات بيرل به، ولم تعد تسبب الحرج لأحد. وحتى عندما اندلعت فضيحة إيرانجيت لم

يذكر أحد بعمل بيرل وبراين وليدين لصالح الموساد سوى صحيفة الأنوار البيروتية.

ومن الجدير بالذكر هنا أن استقالة ريتشارد بيرل كان قد دُفع ثمنها سلفًا. وتذكر الإشاعات أن المبلغ الذي عرض عليه يربو على 300 ألف دولار، وذلك لقاء أن يؤلف في أثناء «راحته المستحقة» كتابًا بأسلوب قصصي (رواية؟!) «عن الحرب بين البنتاجون ووزارة الخارجية حول مسألة السياسة تجاه الاتحاد السوفييتي».

من الصعب القول: متى سيصدر هذا الكتاب، وهل سيصدر على العموم. ولكن المعلومات والوثائق المختلفة التي تتحدث عن ارتباك الأجهزة الرسمية في واشنطن خلال المراحل الأولى من فضح عملية «إيرانجيت» وعن محاولتها تحميل تل أبيب كامل المسئولية عن هذه العملية، تكفي لكتابة قصة بوليسية مؤلفة من أجزاء عدة. وللتدليل على ذلك يكفي أن ننظر في تقرير لجنة مجلس الشيوخ لشؤون الاستخبارات الذى أتينا على ذكره آنفًا.

من الواضح أن الإدارة لم تعجل البتة في نشره، وكان أول من تحدث عنه شبكة إن. بي. سي التليفزيونية التي استطاعت الحصول على مسودة هذه الوثيقة بطرق لا يعرفها أحد إلا هي. ويتألف هذا التقرير، كما تقول الصحف الأميركية، من 160 صفحة. وقد قررت لجنة مجلس الشيوخ عدم نشره بأغلبية سبعة أصوات مقابل ستة. وقال أحد مراسلي شبكة إن. بي. سي في تحقيق له من الكونجرس «إن الرئيس الجديد للجنة مجلس الشيوخ الخاصة لشؤون الاستخبارات ونائبه منزعجان بسبب تسرب مسودة التقرير».

وجاء في تحقيق بعث به مراسل آخر للشبكة من البنتاجون في العاشر من كانون الثاني / يناير عام 1987: «تدل الإفادات التي تستمع إليها لجنة مجلس الشيوخ الخاصة لشؤون الاستخبارات أن المبادرة قد ولدت في القدس، وكلما كانت تبدأ بالتعثر كان قادة إسرائيليون ينهضونها من جديد.

ويقول التقرير إن الخبير بشؤون الشرق الأوسط والمستشار السابق لدى مجلس الأمن القومي مايكل

ليدين عاد من إسرائيل في ربيع عام 1985 حاملًا معه خطة للاتصال بطهران عبر وسيط إيراني يعرفه تجار السلاح الإسرائيليون، وقد بارك المستشار السابق لرئيس الولايات المتحدة في شؤون الأمن القومي «روبرت ماكفرلين» الخطة التي أدت في نهاية المطاف إلى مبادلة الرهائن بالسلاح، وكتب إلى وزير الخارجية شولتس إن إسرائيل، كما هو معروف، لا تتعامل مع المحتالين والدجالين. ووافق شولتس على بحث مثل هذه الإمكانية، ولكنه نبه إلى أن تطابق مصالح إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية ليس أمرًا محتمًا بالضرورة. وكان الوسيط الإيراني هو قربانيفار، وهو شخص ظلت وكالة المخابرات الأميركية عدة سنوات لا تثق به. ويفيد التقرير أن إسرائيل وقربانيفار كانا يورطان الولايات المتحدة أكثر فأكثر في الصفقة الإيرانية، وذلك لأن إسرائيل، كما يستنتج واضعو التقرير لها مصلحة في استمرار الحرب العراقية - الإيرانية. ويشير التقرير إلى أن إسرائيل تبيع إيران الأسلحة سرًّا منذ عام 1980 وذلك لأن الحرب تنسجم مع متطلبات أمنها القومي وصناعتها العسكرية.

وفي كانون الأول / ديسمبر عام 1985، وبعد أن اتضح أن الخطوات التي اتخذت طوال نصف عام لم تسفر عن أية نتيجة، نصح ماكفرلين الرئيس ريجان بإيقاف «المبادرة الإيرانية». وفي كانون الثاني / يناير (عام 1986 - المؤلف) بعث رئيس وزراء إسرائيل آنذاك شيمون بيريز ممثله أميرام نير إلى واشنطن كي يحيي من جديد فكرة «الرهائن مقابل السلاح»، وقد نجح هذا في مهمته. ويستفاد مما قاله المقدم نورث فيما بعد لوزير العدل الأميركي ميز أن نير عرض في هذا اللقاء بالذات استخدام جزء من ثمن السلاح لتمويل الحرب في نيكاراجوا. بيد أن بيريز ينفي الآن أن تكون إسرائيل قد مارست ضغطًا على البيت الأبيض،، ويزعم أن الذي حدث هو العكس».

وينبغي أن نضيف هنا أن أميرام نير كان خلال الفترة التي يجري الحديث عنها مستشارًا لشيمون بيريز في مسائل الإرهاب. وكان من حيث المركز والتقاليد المتبعة يرتبط أوثق ارتباط بأجهزة المخابرات في الدولة الصهيونية. والتقى خلال زيارته بواشنطن كلاً

من المقدم أوليفر نورث، ومساعد الرئيس ريجان لشؤون الأمن القومي جون بويندكستر الذي كان آنذاك في رتبة وكيل أميرال، وأجرى معهما مفاوضات حول «إيرانجيت». وخلال المرحلة الأولى من قضية «إيرانجيت» جرى لقاء بين المقدم نورث ودافيد كيمجي الذي ورد ذكره أكثر من مرة، وقد أعلم نورث وزير العدل الأميركي ادفين ميز بذلك بعد افتضاح عملية «إيرانجيت».

ولكن رجل المخابرات الإسرائيلي العريق استنكر هذا السلوك غير اللائق من جانب زميله الأميركي، وأبدى من الغضب ما لا يقل عما أبداه قربانيفار، وصرح بلهجة البرىء الذي مُست كرامته: «من الصعب جدًّا عليَّ أن أصدق أن المقدم نورث أقدم على التصريح بمثل هذا لأن هذا هراء محض. وإذا كان قد صرح بهذا فعلًا فهو يكذب، وأشدد على كلمة «إذا» لأنني مازلت لا أصدق هذا. ولكن إذا كان قد أقدم على قول شيء من هذا القبيل فمن الممكن أن يكون وراء ذلك محاولة لتبرئة نفسه أو شخص ما آخر من المسئولين. ومن

المؤكد أن هذه الفكرة لم تصدر عن إسرائيل. فنحن أنفسنا لدينا الكثير من وسائل السياسة الخارجية في الشرق الأوسط».

إن سبب هذا الاستنكار الغاضب لا يعود في الحقيقة إلى أن نورث أماط اللثام عن اجتماعه بكيمجي (كاناقد اجتمعا في لندن وفي واشنطن في أواخر عام 1985)، بل يعدو إلى تصريح نورث بأن كيمحي بالذات هو صاحب المبادرة إلى تحويل ثمن السلاح الأميركي (عن طريق وسطاء إسرائيليين) إلى قوات الكونترا النيكاراجوية، فمن خلال عمليات التحويل هذه بالذات استولى «شخص ما» بأساليب الغش والخداع على ملايين الدولارات واحتفظ بها لنفسه.

والشيء الوحيد الذي لم يكشف عنه في هذه القضية هو مقدار المبلغ بدقة. بيد أن رائحة الجريمة الجنائية أصبحت تزكم الأنوف.

وجاء الذِّكر الصريح «للأثر الإسرائيلي» في هذه الفضيحة في المذكرة التي كتبها جون بويندكستر

وقدمها للرئيس ريجان في 17 كانون الثاني / يناير عام 1986! ومما جاء في هذه المذكرة على وجه الخصوص: «إن الخطة الإسرائيلية تقوم على افتراض أن العناصر المعتدلة في إيران سيتمكنون من الاستيلاء على السلطة إذا أظهروا قدرتهم على حماية إيران من العراق، وعلى مكافحة التدخل السوفييتي.

ولبلوغ هذا الهدف الاستراتيجي - أي وصول حكومة أكثر اعتدالًا إلى السلطة في إيران - يبدي الإسرائيليون استعدادهم للبدء من جانب واحد ببيع معدات عسكرية للجماعات الإيرانية ذات التوجه الغربي. وهم يعتقدون أنهم سيتمكنون بهذه الطريقة من تحقيق ما كان يتعذر تحقيقه في السابق وهو التغلغل في أوساط المجموعة الحاكمة في إيران على مختلف الدرجات. والإسرائيليون مقتنعون بأن الإيرانيين بأمس الحاجة إلى معدات عسكرية وإلى اكتساب خبرة وإلى الحصول على معطيات استخبارية، وبأن تقديم هذه الموارد لهم سيؤدي إلى إحداث تغييرات ملائمة في المستقبل سواء في

الاتجاهات داخل الحكومة الإيرانية أو في بنية هذه الحكومة. ومن ثم، وبعد أن تقوم علاقات التبادل هذه ستنشأ تبعية للجهة التي تقدم الموارد الضرورية، مما سيسمح للمورِّد (أو للموردين) بممارسة تأثير فعال في مسار الأحداث في المستقبل القريب. وهذه النتيجة تتطابق مع أهداف سياستنا، وستعود بفائدة كبيرة علي المصالح القومية للولايات المتحدة الأميركية».

ليس ثمة تعبير أوقح من هذا، وليس ثمة صورة لدور إسرائيل في العملية أوضح من هذه. وبعد سنة، وعندما عمد البيت الأبيض إلى نشر هذا التقرير في التاسع من كانون الثاني / يناير عام 1987 سعيًا منه إلى التخفيف قدر الإمكان من الضجة المتعاظمة التي أثارتها الفضيحة هبت في تل أبيب عاصفة من الاستنكار الغاضب. وراح رئيس الوزراء إسحاق شامير ووزير الخارجية شيمون بيريز يصرحان بأن واشنطن تنوي تحويل إسرائيل إلى «كبش فداء» وتعزو إليها «الدور الرئيسي» في «إيرانجيت»، وأنهما لن يسمحا بهذا مهما كلف الأمر. وأبدى شيمون بيريز حماسة

خاصة بهذا الصدد باعتبار أن العملية كان قد خُطِّط لها وبدأ تنفيذها في أثناء توليه رئاسة الحكومة، ومن جملة ما صرح به أن واشنطن بالذات هي التي توجهت إلى إسرائيل «طالبة منها المساعدة» وأنه لا يريد أن يتهم أحدًا - ولكن «إسرائيل غير مستعدة لأن تأخذ على عاتقها وزر عملية إيران - نيكاراجوا».

وفي الوقت نفسه أُفهم البيت الأبيض (ومن المعروف أن الأوساط الصهيونية تستطيع التحكم بوسائل الإعلام الأميركية) إنه لا ينبغي «البصق في البئر».

وقال ر. شيفير مقدم نشرة الأخبار المسائية في شبكة سي- بي - إس التليفزيونية معلقًا على الأحداث:

«ربما كان البيت الأبيض بإبرازه دور إسرائيل في الصفقة الإيرانية - الإسرائيلية يسعى إلى بلوغ هدف بسيط جدًّا: فكما قوى الشعور بأن العملية الإيرانية - الإسرائيلية هي نتيجة خطة إسرائيلية، ضعف النظر إليها أنها مبادرة من ريجان»، ثم يمضي المعلق قائلًا

بلهجة تحذيرية: «إن مساعي الإدارة هذه لا تلقى الدعم في إسرائيل».

وقد فعل التحذير فعله، فصرح نائب وزير الخارجية الأميركي مايكل أرماكوست للمدير العام للدائرة السياسية في وزارة الخارجية الإسرائيلية يوسي بيلين الذي كان موجودًا في واشنطن آنذاك أن لا أحد ينوي تحويل إسرائيل إلى «كبش فداء». ثم أكد سفير الولايات المتحدة في إسرائيل توماس بيكيرينغ لرئيس الوزراء الإسرائيلي باسم الرئيس ريجان أن البيت الأبيض لم يكن يهدف إلى إلقاء المسئولية على عاتق إسرائيل أو إلى تشويه سمعتها. وأبلغ بيكيرينغ شامير رسالة شفوية من ريجان وصفتها الصحافة بأنها بمنزلة الاعتذار الرسمي.

وهكذا تبين أن «كبش الفداء» نطاح (وكم مرة تبين هذا!) وأنه أجبر واشنطن على التراجع أمامه. وليس من شك في أن إسرائيل لمحت بوضوح إلى أنها تحتفظ بورقة رابحة،وأنها إذا ألقت بها على طاولة الأحداث ستزيد من تأجج نار الفضيحة التى أشعلتها

قضية «إيرانجيت»، وهذا أمر لا يرغب الرئيس ريجان في حدوثه. وقد صورت نيويورك تايمز بدقة الوضع القائم آنذاك على النحو التالي:

«إن المسئولين في إدارة ريجان، إذ يدَّعون الجهل البريء يتهمون إسرائيل بأنها جرَّت الإدارة إلى «أسواق» طهران «المشبوهة» وإلى سوق السلاح الدولية. في حين أن المسئولين الإسرائيليين، إذ يعلنون إخلاصهم التحالفي يتهمون إدارة ريجان بأنها حولتهم إلى «كباش فداء». فمن يغوي من؟ الجواب الصحيح: كلاهما. وهذا مثال ساطع على الإغراء المتبادل.

فمنذ سنوات طويلة توجد لدى واشنطن وأورشليم أسباب للبحث عن منفذ إلى إيران. وكلتاهما تقومان بكسب إيران إلى جانبهما كمكسب استراتيجي هام في الشرق الأوسط».

من هنا جاءت «إيرانجيت» وجاء «الأثر الإسرائيلي» فيها. ولم يحدث كل هذا بمحض المصادفة، بل جاء

نتيجة لاستراتيجية واشنطن وتل أبيب في الشرق الأوسط - هذه الاستراتيجية التي تتصف بالقسوة واللامبدئية والوقاحة. ومن يمكن أن يكلفوا بتنفيذ عملية خطيرة كعملية «إيرانجيت» سوى أجهزة مخابراتهم، وبالدرجة الأولى وكالة المخابرات المركزية والموساد؟ وهكذا أحدث ما كان يحدث كثيرًا في الماضي، واشترك الموساد ووكالة المخابرات المركزية في فضيحة «إيرانجيت». فوكالة المخابرات المركزية ساهمت، على سبيل المثال، بتوريد الأسلحة الأميركية (وخصوصًا الصواريخ) إلى إيران، وأمنت فتح الحسابات المصرفية لتغطية التلاعبات المالية. والموساد وضع في خدمة العملية «صلاته القديمة» أي نشاط عملائه في إيران وفي الساحة الدولية.

كما أن تبادل اللوم والاتهامات الذي بدأ بعد أن افتُضحت عملية «إيرانجيت» وثارت حولها ضجة مدوية، لم يكن شيئًا غير مألوف. وكما أشارت مجلة «يو. إس نيوز آند وورلد ريبورت» فإن «هذين الحليفين (الولايات المتحدة وإسرائيل - المؤلف) كانا،

خلال أربعين سنة من العلاقات المتبادلة بينهما، يسعيان إلى أهداف مشتركة، ولكن أهدافهما كانت تتضرب في بعض الأحيان. وكان التوتر بينهما يصل بين حين وآخر إلى مستوى خطر. ونذكر أول ما نذكر في هذا الصدد قضية لافون في عام 1954 عندما حاول العملاء الإسرائيليون إشعال حريق في المركزين الثقافيين الأميركي والإنجليزي في مصر لتخريب العلاقات الأميركية - المصرية.. وفيما اندلعت فضيحة التجسس في واشنطن التي تورط فيها جوناثان بولارد الموظف في إدارة الاستخبارات التابعة للقوات البحرية العسكرية الأميركية وباع أسرارًا للعملاء الإسرائيليين. وفي الوقت الحالي لا شك في أن إسرائيل التي كانت لها في وقت ما علاقات سرية ودية مع الشاه تريد أن تقيم علاقات جديدة مهما كانت هشة مع أية عناصر «معتدلة» في إيران. ونظرًا إلى أنه لا يزال يعيش في هذه الدولة الإسلامية الثيوقراطية عدد غير قليل من اليهود فإن دوافع تل أبيب لا تمليها الاعتبارات الدبلوماسية فحسب، بل الاعتبارات الإنسانية أيضًا (لنتذكر «الاعتبارات

الإنسانية» التي راعتها المخابرات الإسرائيلية عند قيامها بعملية «موسى» وكم من الأرواح البشرية أزهقت في سبيل هذه «الإنسانية»! المؤلف)، وانطلاقًا من النظرية التي تقول إن عدو عدوي صديقي تريد إسرائيل أن تحصل على قوة مجابهة للعراق الذي تصنفه ضمن قائمة أشد جيرانها عداءً.

ولا شك في أن توجيه نقد قاس إلى إسرائيل في واشنطن يثير قلق العديد من القادة اليهود. وكما يقول السفير سول لينوفتس المتحدث الخاص في شؤون الشرق الأوسط لدى جيمي كارتر سابقًا فإن هذا النقد «يقدم ذريعة لأولئك الذين يقولون إن الإسرائيليين في الشرق الأوسط يمسكون بالزمام» (زمام الولايات المتحدة الأميركية - المؤلف). ومع ذلك فإن المراقبين الذين يعتقدون أن هذا الحادث سيدق إسفينًا بين الحليفين قليلو العدد.

فمنذ عام 1981 منحت الولايات المتحدة إسرائيل معونات يبلغ مجموعها 18 مليار دولار، ويزمع البيت الأبيض منح إسرائيل 3 مليارات دولار فى عام 1988

على الرغم من الميزانية المتقشفة. وقال أحد المراقبين بهذا الصدد: «في نهاية المطاف سيسود رأي يقول: إذا كانوا هم (يقصد الإسرائيليين - المؤلف) قد ارتكبوا خطأ، فنحن (يقصد الأميركيين - المؤلف) قد ارتكبنا خطأ أيضًا، وربما يكونون قد قدموا لنا نصيحة سيئة، ولكننا عملنا بها».

وهكذا قلَّب القارئ الصفحاتِ الأخيرةَ من هذا الكتاب، وقرأ الأسطر الأخيرة من القصة التي تتحدث عن بعض وجوه النشاط غير المشرف الذي تمارسه أجهزة المخابرات في الدولة الصهيونية.

وعلى الرغم من أن هذه الأجهزة تبذل جهودًا جبارة في مجال الدعاية لتحيط نفسها بهالة من المجد وتوهم خصومها بأنها قوة لا تُقهر، وتبث الخوف في نفوسهم من قدرتها على النفاذ إلى كل مكان، فإن الحقائق التي عرضناها في هذا الكتاب تشهد على العكس. إلا أن هذا لا يعطينا الحق بحال من الأحوال في أن نقلل من قيمة الخطر الذي ينطوي عليه النشاط التجسسى والإرهاب الذى تمارسه أجهزة مخابرات تل

أبيب، هذه الأجهزة التي تعتبر أحد أشرس الفصائل الضاربة في معسكر الرجعية والإمبريالية.

ولا شك في أن اليقظة هي ما ينبغي أن تجابه به الشعوب مؤامرات الموساد ووكالة المخابرات المركزية وأجهزة المخابرات الأخرى في الدول الإمبريالية.

نعم... اليقظة هي الحصن الحصين الذي يحمي الشعوب من الجواسيس والإرهابيين والمخربين، ويحكم عليهم بالسير في طريق العار من إخفاق إلى إخفاق.

(*) الشخص الذي يسير الأمور في الدولة من وراء ستار، ويكون هو الحاكم الفعلي. كما كان وضع الكاردينال ارمان ريشيليه (1585-1642) في فرنسا (المترجم).

(**) ربما كان الرسام هنا استفاد على نحو ما من التجانس الناقص بين كلمتي حب وحرب بالعربية، مما

تتعذر ترجمته بدقة إلى الروسية (المترجم).

(***) يوسف ترومبلدور ضابط صف سابق في روسيا القيصرية و«صهيوني نموذجي»، قتل في اشتباك مع العرب في فلسطين عام 1920. شارك مع جابوتنسكي إبان الحرب العالمية الأولى بإنشاء ما يسمى «الفيلق اليهودي» ثم قاد فصائل الهاجانا في فلسطين. وتخليدًا لذكراه أطلق جابوتنسكي اسم «أبناء ترومبلدور» على منظمة الشبيبة الصهيونية. (المؤلف).

(****) من المعروف أن مجزرة دير ياسين ارتكبت في التاسع من نيسان /أبريل (المترجم).

(*****) طائر من الجوارح..

(******) المحاكمات اللينشاوية: نسبة إلى القاضي لينش (الولايات المتحدة الأميركية - فرجينيا 1782) الذي كان يتجاوز القوانين ويحكم على هواه. وقد أصبحت التسمية تطلق على المحاكمات الغوغائية التي يجريها العنصريون في الولايات المتحدة دون

قانون ودون محاكمة ليصدروا أحكامًا بالإعدام الفوري على الزنوج والتقدميين البيض (المترجم)

(*******) «صندوق باندورا» مصدر كل المصائب (من المثيولوجيا اليونانية).